

الْجُمْهُورِيَّةُ الْجَزَائِرِيَّةُ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةُ الشَّعْبِيَّةُ
وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ
جَامِعَةُ مُحَمَّدٍ خَيْضَرٍ بَسْكَرَةَ
كَلِيَّةُ الْأَدَابِ وَاللُّغَاتِ
قِسْمُ الْأَدَابِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

قَضَايَا عِلْمِ الْمَعَانِي وَمَرْجِعِيَّاتُهُ النَّحْوِيَّةُ فِي كِتَابِ دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ لِعَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ

أَطْرُوحَةٌ مُقَدَّمَةٌ لِتَيْلِ شَهَادَةِ دُكْتُورَاهِ الْعُلُومِ فِي الْأَدَابِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
تَخْصُّصُ اللَّسَانِيَّاتِ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

إِشْرَافُ الْأُسْتَاذَةِ الدُّكْتُورَةِ:
دَلِيلَةَ مَزُوز

إِعْدَادُ الطَّالِبِ:
عَبْدُ الرَّحِيمِ الْبَارِ

أَعْضَاءُ لَجْنَةِ الْمُنَاقَشَةِ:

الرَّقْمُ	الْأَسْمُ وَاللَّقَبُ	الرُّتْبَةُ الْعِلْمِيَّةُ	الْجَامِعَةُ	الصِّفَةُ
01	نعمة سعدية	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسًا
02	دليلة مزوز	أستاذ	جامعة الحاج لخضر باتنة 1	مُشْرِفًا وَمُقَرَّرًا
03	عبد القادر رحيم	محاضر (أ)	جامعة محمد خيضر بسكرة	عُضْوًا مُنَاقِشًا
04	إبراهيم بشار	محاضر (أ)	جامعة محمد خيضر بسكرة	عُضْوًا مُنَاقِشًا
05	الأخضر سعداني	محاضر (أ)	جامعة حمه لخضر الوادي	عُضْوًا مُنَاقِشًا

السَّنَةُ الْجَامِعِيَّةُ: 1440/1439هـ، 2019/2018م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.

سورة الزّمر، الآية 9.

حَدِيثٌ نَبَوِيٌّ

عن أبي الدرداء 'رَضِيَ اللَّهُ' عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:
﴿مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ، وَإِنَّ الْعَالَمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْمَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا؛ وَإِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ﴾.
رواه أبو داود والترمذي.

حِكْمَةٌ

يقول العماد الأصفهاني: «إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَيَّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، وَهَذَا لَعَمْرِي مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ». مقدمة معجم الأدباء 'إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب' لياقوت الحموي، تحقيق وزارة المعارف العمومية المصرية مطبوعات دار المأمون، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت).

مُقَدِّمَةٌ

يَشْهَدُ الْوَاقِعَ اللُّغَوِيَّ الْعَالَمِيَّ الْحَدِيثَ تَحَوَّلَاتٍ مَعْرِفِيَّةٍ وَمَنْهَجِيَّةٍ كُبْرَى، فَهِيَ هِيَ
 الْأَبْحَاثُ اللِّسَانِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ؛ تَسْلُكُ طَرِيقَ الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ؛ الَّتِي رَسَمَتْ مِنْ صُورِ التَّجْرِيدِ
 وَالْمَوْضُوعِيَّةِ غَايَةً لَهَا، فَتَنْجِعُ عَنِ ذَلِكَ الْحِرَاكِ الْعِلْمِيِّ مُسْتَجَدَّاتٍ نَظْرِيَّةٍ وَأَجْرَائِيَّةٍ؛ أَخْرَجَتْ
 الْبَحْثَ اللُّغَوِيَّ الْعَرَبِيَّ الْحَدِيثَ مِنْ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النَّفْلِيَّةِ إِلَى مَصَافِّ الْعُلُومِ التَّجْرِيدِيَّةِ.
 فَأَصْحَابُ هَذِهِ الْإِسْهَامَاتِ الْعِلْمِيَّةِ اسْتَشْرَفُوا دِرَاسَاتِهِمُ اللُّغَوِيَّةَ؛ بُغْيَةً تَطْوِيرِ مَنَاهِجِ اللُّغَةِ
 وَدَفْعِهَا نَحْوَ مُوَاقِبَةِ النَّهْضَةِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي عَطَّتْ جَمِيعَ الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ. وَمِنْ خِلَالِ هَذَا
 الْوَصْفِ الَّذِي انْطَلَقَتْ مِنْهُ؛ ارْتَأَيْتُ أَنْ تَكُونَ لَنَا دِرَايَةٌ مَعْرِفِيَّةٌ بِهَذَا التَّسَابِقِ الْعِلْمِيِّ
 الْمُسْتَسَارِعِ؛ وَالَّذِي مَا فَنَيْتُ الْعَصْرَةَ بِكَافَّةٍ أَنْمَاطِهَا تَقْرِيضُهُ عَلَى وَاقِعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.
 وَمِنْ مَنْطِقِ التَّخَصُّصِ الْعِلْمِيِّ؛ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعِيدَ النَّظَرَ بِإِمْعَانٍ فِي وَاقِعِ اللُّغَوِيِّ.
 لِيَكُونَ هَدَفْنَا مِنْ ذَلِكَ؛ هُوَ تَشْخِصُ النِّقَاطِصِ الَّتِي تَقْبَعُ فِيهَا اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، وَإِزَاحَةُ كُلِّ
 الْعُقَبَاتِ الَّتِي تَعْرِقُ اسْتِعْمَالَهَا، وَتَدَاوُلَهَا كَلِغَةً عِلْمِيَّةً لَهَا إِطَارَهَا النَّظْرِيَّ وَالْمَنْهَجِيَّ
 الْخَاصَّ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ نَجِدَّدَ أَصَالَتَنَا الْمَعْرِفِيَّةَ؛ انْطِلَاقًا مِنْ ثَوَابِتِنَا الثَّرَائِيَّةِ، وَفَقِ رُؤْيَا
 مَنْهَجِيَّةً إِحْيَائِيَّةً تَجْدِيدِيَّةً حَدِيثَةً. وَمِنْ آيَاتِ هَذَا الْاسْتَشْرَافِ الَّذِي نَطْمَحُ إِلَيْهِ؛ إِعَادَةُ قِرَاءَةِ
 مَا أَخْرَجَهُ عِلْمَاؤُنَا الْقَدَمَاءُ مِنْ كِتَابَاتٍ عِلْمِيَّةٍ مَنُوعَةٍ طَرَحًا وَإِجْرَاءً؛ وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ نَجْتَهُدُ فِيهَا
 بِأَسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ؛ نَسْتَحْضِرُ بِهِ نَظَرِيَّاتِ سَلْفِنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فِيمَا كَتَبُوا وَقَعَدُوا، وَلَا رَيْبَ
 أَنَّ هَذَا الْإِجْرَاءَ؛ سَيُعْطِي لَنَا دَعَامَةً قَوِيَّةً فِي رَسْمِ تَصَوُّرِ لُغَوِيِّ عَرَبِيٍّ حَدِيثٍ؛ يَمْنَحُ لِلْعَرَبِيَّةِ
 مَرْجِعِيَّةً فِكْرِيَّةً مَتَّصِلَةً؛ تَنْطَلِقُ مِنْهَا نَحْوُ إِكْتِسَابِ مَكَانَةٍ عِلْمِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ؛ تُضَاهِي بِهَا
 الْمُسْتَجَدَّاتِ اللِّسَانِيَّةِ الْحَدِيثَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَتَحْفَظُ بِهَا أَصَالَتَهَا الْعِلْمِيَّةَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهَذَا
 -لَا شَكَّ- سَيَمْنَحُنَا آليَةً مَنْسُجَةً؛ نَعْتَمِدُ عَلَيْهَا فِي تَطْوِيرِ مَبَاحِثِ لُغَتِنَا تَمَاشِيًّا وَتَطَلُّعَاتٍ
 اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ. وَلَا غَرَوَ أَنَّ تَرَاثِنَا اللُّغَوِيَّ الْعَرَبِيَّ؛ هُوَ خَازِنَةٌ نَفِيسَةٌ غَنِيَّةٌ بِشَتَّى
 الْمَعَارِفِ اللُّغَوِيَّةِ، فَقَدْ سَعَى عِلْمَاؤُنَا مِنَ السَّلَفِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- عَلَى مَخْتَلَفِ مَرَاكِبِهِمُ
 الزَّمْنِيَّةِ إِلَى إِحْكَامِ الْقَوَاعِدِ، وَتَأْسِيسِ النَّظَرِيَّاتِ، وَضَبْطِ الْمَفَاهِيمِ وَالْمَصْطَلِحَاتِ، وَتَحْدِيدِ
 الْأَنْسَاقِ وَالْمَجَالَاتِ، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَشَأَ عِلْمَ النَّحْوِ مُعَزِّزًا بِأَرْكَانِهِ، وَمُرْسَمًا بِحُدُودِهِ.

ليستمرّ البحثُ التّأسيسيُّ في اللّغة العربيّة، وليقف علماؤنا على دراسةٍ كلّ ما ارتبطَ بعلم اللّسان العربيّ من صوتياتٍ، والمعجم والدّلالة، وغير ذلك، فاكتسبت العربيّة نظاما قواعديّا متسلسلا ومُتكامِلا؛ بحيث لا يمكن فصل أيّ جانب منه عن الآخر، وأصبحت العربيّة بنظامها ذلك؛ لغة ناضجة ورائجة، ولم يقتصر بحث علمائنا على التّعديد فحسب بل جاؤوا على دراسة استعمال أساليب العربيّة؛ وكان من ذلك أن درسوا قضايا معاني النّحو المختلفة؛ لتكون لهم دراية شاملة بخصائص اللّسان العربيّ؛ فرأوا أنّ للكلام ضوابط أسلوبية سياقية توجّه الاستعمال؛ مثل ما له قواعد تركيبية تضبط الكلام، ونتيجة جهدهم العلميّ أن خلصوا إلى نظرية لغوية اصطلحوا عليها 'بنظرية النّظم'؛ التي تمّ بناؤها واستحكم أمرها، عند العلامة اللّغويّ عبد القاهر الجرجانيّ -رحمه الله- فقد مثل كتاباه: أسرار البلاغة في البيان، و'دلائل الإعجاز في المعاني' نقطة تحوّل معرفيّ نظريّ بارز في تاريخ البحث اللّغويّ العربيّ، فبهما انطلقت الدّراسات والإنجازات، وما يزال هذان الكتابان؛ يشكّلان أبرز موارد البحث اللّغويّ العربيّ حديثا. ونرى أنّ استقراء مخزونهما العلميّ لم ينته بعد، والبحث في مَثْنِيهما؛ يتجدّد من مرحلة إلى أخرى، والنّظر فيهما يختلف من رأي إلى آخر، فكتاب 'دلائل الإعجاز' الذي نستشرف دراسته؛ هو خازنة علمية متجدّدة لا يمكن حصرها في إطار عمليّ محدّد، إذ البحث في هذا المنجز العظيم ومباحثه؛ يتعدّى الإطار الفكريّ والمنهجيّ الواحد، بل إنّ ما جاء به عبد القاهر في كتابه 'الدلائل'؛ نرى فيه ما يتناسب ورؤى المناهج اللّسانية الحديثة بمختلف توجّهاتها؛ ذلك أنّ عمله النّحويّ هو من الأعمال التي يمكن إحيائها عبر محطة علمية تجديديّة؛ ننطلق منها لدراسة قضايا اللّسان العربيّ الحديث، بل وبها نزيد بحثنا اللّغويّ العربيّ المعاصر ثراءً وتقدّمًا؛ انطلاقا من أطره اللّغوية الأصولية. ومن هذه الإطلالة الوصفية نستخلص إشكالية هذه الأطروحة؛ كالاتي: كيف قدّ الجرجانيّ لنظريّته النّحوية في كتابه دلائل الإعجاز؟. وما هي أهمّ المسائل النّحوية التي تطرّق إليها فيه؟. وما هي المحطّات

المعرفية التي بنى عليها طرحه النحوي في كتابه؟. وكيف لنا أن نستثمر جهده الفكري والمنهجي في تنمية الدرس اللغوي العربي الحديث؟. وقد انتظم عنوان الأطروحة بـ:

(قضايا علم المعاني ومرجعياته النحوية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني)

وتكمن قيمة البحث في تحقيق أهداف علمية نحاول الوصول إليها من خلال مباحث الخطة المدرجة، ونذكرها فيما يلي:

-دراسة الإسناد من خلال آراء أعلام النظرية النحوية العربية التراثية، والوقوف على رؤية عبد القاهر الجرجاني في هذا الجانب، فالإسناد هو النواة الأولى التي ننطلق منها لدراسة العلاقات التركيبية، ذلك أنه لا كلام من دون تركيب، ولا تركيب من دون إسناد.

-الانتقال من الدراسات المعيارية التقليدية؛ التي تنفرد بدراسة التركيب فقط، إلى الدراسات الوصفية؛ التي تبحث في علاقة التركيب بالأداء، وربط وظيفة الإسناد بوظيفة التواصل والتي تراعي دور المتكلم والمتلقي في إنجاح عملية التواصل.

-معرفة أسرار نظرية النظم من خلال وصف وتحليل قانون التعليق؛ الذي أبدع فيه الجرجاني؛ حيث أرسى حدوده، وأعدّ ضوابطه، لنقوم بدراسة وظائف الربط المختلفة ثم نأتي على دراسة وظائف التعليق بأبعاده التركيبية والتواصلية.

-دراسة رؤية الجرجاني النحوية فيما جاء حول مسألتي الخبر والإنشاء، واستخلاص خصائص هاذين الأسلوبين ، لنصل إلى دراسة البعد الوظيفي الجلي في رؤيته النحوية ولنقف على موجّهات الخبر والإنشاء بكافة أنماطها.

-قراءة قضايا معاني النحو: الوصل والفصل، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف والتعريف والتكثير، فهي أبرز القضايا النحوية التي خصّها الجرجاني بشرحه لمعاني النحو، وبغيتنا في هذا الجانب؛ تشخيص رؤيته النحوية في دراسته لهذه القضايا.

وكذلك نقف على دراسة أسلوبه العلمي الاستدلالي الذي عرض به طرحه المعرفي في وصف هذه القضايا النحوية ضمن كتابه دلائل الإعجاز.

-الإطلاع على الأنساق المعرفية؛ التي بنى عليها الجرجاني نظريته النحوية، ثم قراءتها فكراً وإجراءً، وهذا ما يدفعنا قدماً نحو تجديد رؤيته النحوية؛ التي من خلالها قد نستطيع استثمار أفكاره وطرحه العلمي ليكون الهدف من هذا الإجراء؛ هو تنمية مباحث الدرس اللغوي العربي الحديث؛ انطلاقاً من مباحث أسلافنا من أهل اللغة.

إن الوصول إلى تلك الغايات المنتظمة في خطة البحث؛ جعلنا نختار منهجاً ملائماً لطبيعة الأهداف العلمية التي نسعى إلى بلوغها، فكان المنهج الوصفي التحليلي الأكثر توافقاً ومناسبة لبنية البحث المعرفية، وبما أن الضرورة العلمية تقتضي استحضار المفاهيم والآراء، والأصول التي انطلق منها الجرجاني لعرض مباحث كتابه؛ فإن المنهج التاريخي هو المنهج الثاني التي اعتمده بعد المنهج الوصفي.

ولا يخلو أي بحث من تحديات تواجهه، فكان أهم ما اعترض خطوات بحثي هذا هو اتساع دلالات العنوان -علماً أن عنوان الأطروحة خضع لعدّة تغييرات لعوامل عدّة- ممّا جعل البحث في هذا التّصوّر ذا أوجه عديدة لا يمكن حصرها بخطة مصغرة، أو دراستها في فترة زمنية محدّدة من جهة، وكذلك فإنّ أغلب الدّراسات التي تطرقت إلى أعمال عبد القاهر؛ إمّا أنّها وصفية سطحية؛ اقتصرت على ذكر مباحث الجرجاني الواردة في كتابه؛ دون الغوص في غور آرائه، ومعرفة مراده منها، أو أنّها لم تتصوّر الهدف الذي يريد المصنّف الوصول إليه، أو أنّها تكون دراسة نقدية؛ لا تقف على حقيقة رؤيته النحوية في دراسة معاني النحو من جهة أخرى. وبعون 'الله تعالى'؛ تمّ تجاوز تلك العقبات في غالب خطوات البحث. وإنّ ما جنّت عليه في عناصر البحث جعلني أوّمن بكفاءة نظرية الجرجاني النحوية؛ لما تحتويه من معارف علمية يمكن أن نستخلص منها ما يؤهل اللغة العربية لمواجهة ما تفرضه اللسانيات الغربية الحديثة على واقعنا اللغوي

العربيّ المعاصر، وقد نصل بذلك الرّخم المعرفيّ التّراثيّ إلى بناء نظريّة لغويّة عربيّة حديثة؛ تكون لها خصوصيّتها العلميّة التي تميّزها عن غيرها؛ ولتكون بديلاً علمياً قوياً نسيراً به نحو إحياء الدّرس اللّغويّ العربيّ برؤية معرفيّة ومنهجية حديثة.

أمّا عن أهمّ المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في عرض بحثي؛ فهي كثيرة ومتنوّعة؛ تختلف باختلاف مباحث الأطروحة، أذكر منها: كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشّريف لفخر الدّين الرّازي. وكتاب الإيضاح في علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع للخطيب القزويني. وكتاب مفتاح العلوم للسّكّاكي، وكتاب شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، وكتاب علم المعاني في الموروث البلاغيّ تأصيل وتقديم لحسن طبل، وكتاب نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة لمصطفى حميدة، وكتاب التّراكيب النّحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر لعبد الفتاح لاشين، وكتاب الدّرس الدّلاليّ عند عبد القاهر الجرجاني لتراث حاكم الزّيادي، وكتاب نظريّة النّظم وقيمتها العلميّة في الدّراسات اللّغويّة عند الجرجانيّ لوليد محمّد مراد، إلى جانب مراجع أخرى؛ لا تقلّ أهميّة على ما ذكرت.

وفي هذا المقام لا يسعني إلّا أن أقدم أحرى عبارات الشّكر والتّقدير إلى مشرفتي الموقّرة الأستاذة الدّكتورة (دليلة مزوز) لما قدّمته من حرص وتوجيه ومتابعة، فكانت لي منارة علميّة استضاءت بحثي حتّى استوى على سوقه وانتظم في هذا القالب المعرفيّ الخاصّ. وكلّ عبارات الإحترام أزفّها إلى سادتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة منتظراً منهم كلّ توجيه علميّ؛ معرفيّ ومنهجيّ، حتّى يزيّن ويرتقي بحثي بتلك التّوصيات ليلتحق بمصافّ البحوث الأكاديميّة الجادّة التي نبتغي إليها سبيلاً بعون الله وتوفيقه.

وجهدي هذا أهديه إلى الوالدين الكريمين (حفظهما الله) وإلى الإخوة وأزواجهم وأولادهم وإلى رفاق الدّرب وإلى كلّ الأحباب والأصحاب، وإلى من أحبّ لغة الضّاد.

الفصلُ الأوَّلُ:

الإِسْنَادُ وَالرُّؤْيَةُ النَّحْوِيَّةُ عِنْدَ الْجُرْجَانِيِّ

-خطة الفصل: الإسناد والرؤية النحوية عند الجرجاني:

(1)-أصول الإسناد في النحو العربي.

(2)-الإسناد وطرفا الكلام المتكلم والسامع.

(3)-من وظيفة الربط إلى قانون التعليق.

(4)-خلاصة الفصل.

تمهيد: الحديث عن الإسناد يقتضي العودة إلى الأصل لإدراك معاني كلام العرب والبحث في أساليب استعمال اللغة العربية عندها، والنظر بإمعان في عمق التفكير اللغوي العربي، ثم الوقوف على حدوده المعرفية والمنهجية؛ كون اللغة بصفة عامة: "هي واجهة الإنسان، ومشكلاتها تعكس مشكلات الإنسان نفسه"¹؛ علما أن علوم اللغة العربية: "بمختلف أصنافها لم تنشأ دفعة واحدة، وإنما تطوّرت شيئا فشيئا، ونمت طورا فطورا حتى اكتملت ونضجت"²، لنقف على طبيعة التفكير النحوي، ونستخلص خصائصه المختلفة، وهذا من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما هو الإسناد؟ وكيف نظر النحاة إليه؛ كعامل معنوي له دوره البارز في بناء العلاقات النحوية؟ وما صلة الإسناد كإجراء نحوي بطرفي الكلام (المتكلم والسامع)؟ وهل الإسناد نحوي أم بلاغي؟ وهل لأدوات الفلسفة؛ كالتأويل والمنطق من أثر في شرح درس الإسناد؟.

(1) - أصول الإسناد في النحو العربي: النحاة العرب الأوائل درسوا موضوع الإسناد واستخلصوا قيمته التركيبية، ووقفوا بإمعان على استخراج دوره الوظيفي؛ كنواة أساسية للتركيب، ولقد كان لـ'سيبويه' في كتابه قسطا وافرا في دراسة علاقة الإسناد بالتركيب واكتشاف ميزاته، بل وجعل له بابا بعنوان 'باب المسند والمسند إليه'؛ معللا خصائصه ووظائفه، وإن كان ذلك باختصار ظاهر على كلامه؛ إلا أنه عدّ 'الإسناد قرينة معنوية تعمل على ربط أجزاء الجملة تركيبيا، وتحقيق معنى الكلام، وإفادة السامع (المخاطب) أدائيا (السياق)، والجملة عنده ناتجة عن تركيب المسند والمسند إليه، وما يلحق بهما'. فلا ريب أن علماء العربية؛ كانت لهم رؤية مشتركة في شرح درس الإسناد وفي بيان وظائفه التركيبية، فهذا عبد القاهر الجرجاني يرى فيه أساسا العلاقة

1- كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (د، ط) 2005م، ص14.

2- سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر العاصمة، (د، ط)، 2000م، ص60.

الرابطة بين مكونات الجملة والتي بها تتحقق معاني الكلام. ذلك أن نظام الجملة العربية في التركيب يقوم على وظيفتي المسند والمسند إليه، وهذا ما سنوضحه، فيما يأتي:

أ- مفهوم الإسناد: نقف هنا على ضبط مفاهيم الإسناد لغة واصطلاحاً، ومنه:

1- معاني الإسناد لغة: جاء في معجم لسان العرب لابن منظور ذكر معاني مصطلح

الإسناد في قوله: "سند: السند: ما ارتفع من الأرض في قُبَلِ الْجَبَلِ أو الوادي، وَالْجَمْعُ أَسْنَادٌ لَا يُكْسَرُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ. وكلُّ شيءٍ أَسْنَدَتْ إِلَيْهِ شَيْئًا، فَهُوَ مُسْنَدٌ. وَقَدْ سَنَدَ إِلَى الشَّيْءِ يَسْنُدُ سُنُودًا وَاسْتَنَدَ وَتَسَانَدَ وَأَسْنَدَ وَأَسْنَدَ غَيْرَهُ... وَمَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ يُسَمَّى مِسْنَدًا وَمُسْنَدًا وَجَمْعُهُ الْمَسَانِدُ... السُّنْدُ مَا قَابَلَكَ مِنَ الْجَبَلِ وَعَلَا عَنِ السَّفْحِ. والسُّنْدُ: سُودُ الْقَوْمِ فِي الْجَبَلِ. وَفِي حَدِيثِ أُحُدٍ: رَأَيْتِ النِّسَاءَ يُسْنِدْنَ فِي الْجَبَلِ أَي يُصَعِّنْنَ... وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ: ثُمَّ أَسْنَدُوا إِلَيْهِ فِي مَشْرَبَةٍ أَي صَعِدُوا. وَخُشِبُ مُسْنَدَةٍ: شُدُّ لِلْكَثْرَةِ. وَتَسَانَدْتُ إِلَيْهِ: اسْتَنَدْتُ. وَسَانَدْتُ الرَّجُلَ مَسَانِدَةً إِذَا عَاذَدْتَهُ وَكَانَفْتَهُ. وَسَنَدَ فِي الْجَبَلِ يَسْنُدُ سُنُودًا وَأَسْنَدَ: رَقِيَ... وَالْمُسْنَدُ وَالسَّنِيدُ: الدَّعِيُّ. وَأَسْنَدَ الْحَدِيثَ: رَفَعَهُ... وَالْمُسْنَدُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ حَتَّى يُسْنَدَ إِلَى النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُرْسَلُ وَالْمُنْقَطِعُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ. وَالْإِسْنَادُ فِي الْحَدِيثِ: رَفَعُهُ إِلَى قَائِلِهِ. وَالْمُسْنَدُ: الدَّهْرُ... وَنَاقَةٌ سِنَادٌ: طَوِيلَةُ الْقَوَائِمِ... وَالْإِسْنَادُ: إِسْنَادُ الرَّاحِلَةِ فِي سَيْرِهَا، وَهُوَ سَيْرٌ بَيْنَ الدَّمِيلِ وَالْهَمْجَةِ. وَيُقَالُ: سَنَدْنَا فِي الْجَبَلِ، وَأَسْنَدْنَا جَبَلًا فِيهَا، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ: ثُمَّ أَسْنَدُوا إِلَيْهِ فِي مَشْرَبَةٍ؛ أَي صَعِدُوا إِلَيْهِ. يُقَالُ: أَسْنَدَ فِي الْجَبَلِ إِذَا مَا صَعَدَهُ"¹. وجاء في تاج العروس من جواهر القاموس: "ساندته إلى الشيء؛ فهو يتساند إليه؛ أي أسندت إليه، وساند فلان: عاضده وكانفه"²، وجاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس -رحمه الله-

1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، (1414هـ، 1993م)، ج3، (مادة سند) ص221/222/223.

2- المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، وزارة الرشد والأبناء الكويت، ط1، 1965م، ج8، ص214.

تعريف للإسناد؛ كآتي: "السّين والنّون والدّال أصل واحد يدل على انضمام الشّيء إلى الشّيء. يقال: سندت إلى الشّيء أسند سنودا، واستندت استنادا. وأسندت غيري إسنادا...والإسناد في الحديث: أن يسند إلى قائله، وهو ذلك القياس"¹.

2-الإسناد اصطلاحاً: الإسناد في "عرف النّحة عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامة؛ أي على وجه يحسن السّكوت عليه"²، و"يطلق على معنيين: أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى؛ أي ضمّها إليها وتعلّقها بها. فالمنسوب يسمّى مسندا، والمنسوب إليه مسندا إليه...وثانيهما الإسناد غير الأصليّ فالإسناد غير الأصليّ على هذا لا يسمّى إسنادا، وعرفّ بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقةً أو حكماً إلى الأخرى؛ بحيث تفيد المخاطب فائدة يحسن السّكوت عليها"³، "والخبر لا بدّ له من مسند ومسند إليه وإسناد"⁴، ويقسم العلماء الإسناد إلى إسناد عام وخاصّ؛ فالعامّ: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والخاصّ: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصحّ السّكوت عليها"⁵. والإسناد يقسم إلى نوعين: إسناد أصليّ؛ كإسناد الفعل إلى الفاعل، وإسناد تبعيّ؛ كإسناد التّبعية في البدل والعطف، "وبالإسناد يتمّ بناء

1-بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، (د، م) (د، ط)، (1399هـ، 1979م) ج3، ص105.

2-الشّريف الجرجانيّ، معجم التّعريفات، تحقيق محمّد صديق المنشاويّ، دار الفضيلة للنّشر والتّوزيع والتّصدير، القاهرة مصر، (د، ط)، (د، ت)، باب الألف، ص22.

3-محمّد عليّ النّهانويّ، كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، ترجمة عبد المنعم محمّد حسنين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، (د، ط)، 1972م، ج3، ص144/145.

4-التفتازانيّ، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ط3، (2013م - 1434هـ)، ص171.

5-ينظر، الكفويّ، الكليات، إعداد عدنان درويش ومحمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص100.

الجملة وبدونه لا يمكن للجملة أن تكتمل¹، وركنا الإسناد المسند: وهو: "في عرف النحاة الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، فالمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، وفي الجملة الاسمية هو الخبر، وقد يكون المسند فعلاً، أو ما في قوته من الأوصاف المشبهة له كاسم الفاعل، والمصدر، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء المبالغة، وأسماء الأفعال، وما قام على الاستعارة والتشبيه؛ من مثل: أكرم رجلاً مسكاً خلقه، أو قابلت رجلاً أسداً ولده: فكلمتا 'مسكاً' وأسداً' اشبهتا الفعل في تحملهما المرفوع؛ لأنهما في قوة الفعل"². ويتعريف آخر هو: "الخبر والفعل التام، واسم الفعل والمبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر، وأخبار التواسخ، والمصدر النائب عن الفعل، وأحواله: هي: الذکر والحذف والتعريف والتكثير، والتقديم والتأخير، وغيرها"³. وأمّا المسند إليه، فهو: "المبتدأ الذي له خبر، والفاعل، ونائبه، وأسماءه، وأحواله هي: التواسخ: الذکر والحذف، والتعريف والتكثير والتقديم والتأخير، وغيرها"⁴. وهكذا تكون صورته في التركيب.

فالإسناد هو تلك العلاقة القائمة بين ركني الجملة؛ والعلاقة بين طرفي الإسناد تؤدي غرضاً معيناً؛ ففي الجملة الاسمية يكون المبتدأ والخبر؛ حيث نسند الثاني إلى الأول؛ فيكون الأول مسنداً إليه، والثاني مسنداً؛ فإن قلنا: الحديقة واسعة، فقد أسندنا صفة الاتساع إلى الحديقة؛ فواسعة مسند وهو الخبر، والحديقة مسند إليه وهو المبتدأ. وأمّا في الجملة الفعلية المتكوّنة من الفعل والفاعل، فنسند الفعل إلى فاعله، فيكون الأول مسنداً، والثاني مسنداً إليه؛ كقولنا: نزل المطر، فقد أسندنا فعل النزول إلى المطر فالفعل نزل هو المسند، والمطر هو المسند إليه، وما عدا ذلك يسمّى فضلة.

1- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط1، 1985م، ص107.

2- المرجع نفسه، ص107.

3- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص131.

4- المرجع نفسه، ص99.

ب- الإسناد في النظرية النحوية العربية: في هذا المبحث نستحضر أهم آراء علماء اللغة العربية الأوائل في شرحهم للإسناد ضمن مباحثهم في النحو العربي، ونقف هنا على عرض آرائهم في الإسناد؛ سعياً منّا لمعرفة الأحكام النحوية الصادرة منهم حول هذه القاعدة النحوية البارزة في نظام العربية، ونقدّمهم تبعاً لمراحلهم الزمنية، ومنه:

1- الإسناد عند سيبويه (148هـ-765م، 180هـ-796م): عرّف سيبويه المسند والمسند إليه بالطرفين اللذين "لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً"¹. حيث لا يمكن أن تكون جملة تامّة من دون طرفي الإسناد وذهب يوضح ذلك بأمثلة فسّر من خلالها وظيفته التركيبية، قائلاً: "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك: وهذا أخوك. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً وليت زيدا منطلق؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده؛ كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده، ومثل ذلك: يذهب عبد الله؛ فلا بدّ للفعل من الاسم؛ كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"²؛ فهو هنا يعرّف طرفي الإسناد من جانب تركيبّي نحويّ؛ وهذا ما نستخلصه من شرحه للتركيب الإسنادي: "واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل النّاصب والرفاع سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ. ألا ترى أنّ ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتّى يكون غير المبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلّا أن تدعه، وذلك أنّك إذا قلت: عبد الله منطلق إن شئت أدخلت 'رأيت' عليه، فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أوّل جزء؛ كما كان الواحد أوّل العدد، والتكررة قبل المعرفة"³. وقد ذكر السيرافيّ شرحاً لرؤية سيبويه في الإسناد، وهو "أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه، وذلك على وجهين:

1- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م، ج1، ص23.

2- المصدر نفسه، ص23.

3- المصدر نفسه، ص24.

فاعل وفعل: كقولك: قام زيد وينطلق عمرو، واسم وخبر: كقولك: زيد قائم وإن عمراً منطلق، فالفعل حديث عن الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه. وإنما كان المسند الحديث والمسند إليه المحدث عنه كقولنا في الحديث الذي يحدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالحديث هو المسند ورسول الله هو المسند إليه¹. فقد كان هذا عن الوجه الأول الذي استخلصه السيرافي من كلام صاحب الكتاب عن الإسناد. أما الوجه الثاني: "أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى الشيء، والمسند ذلك الشيء إليه، وحذف من الأول، اكتفاء بالثاني، وذلك هو الاسم والخبر، والفعل والفاعل وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه، وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه لاحتياجه إلى صاحبه إذ لا يتم إلا به؛ كقولهم لمن تخاطبه: إنما أمري مسند إليك أي أنا محتاج إليك فيه وأنت قيمه"²، في شرحه نلاحظ الفارق بين الوجه الأول والثاني. فهناك اختلاف في نمط التركيب. وكذا هناك اختلاف في دلالات المعنى المراد تحقيقه من ذلك التركيب، أما عن الوجه الثالث: "أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال، والمسند إليه هو الأول؛ فإذا كان فعلاً وفاعلاً، فالمسند هو الفعل، والمسند إليه هو الفاعل، وإن كان مبتدأ وخبراً؛ فالمسند هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ، ويكون بمنزلة المبني، والمبني عليه؛ فالمبني هو الثاني فعلاً كان أو خبراً، والمبني عليه هو الأول، وإنما كان الأول هو المسند إليه والمبني عليه، من قبل أنك جئت به، فجعلته أصلاً لما بعده، ولم تبنيه على شيء قبله، ثم جئت بما بعده، وهو محتاج إلى ما قبله فصار فرعاً عليه، فلذلك قيل: مبني للثاني إذا كان هو الفرع، وقيل الأول مبني عليه إذا كان هو الأصل؛ كما تبني الفروع على الأساس"³، فنراه في شرح الوجه الثالث:

1-السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (2008م، 1429هـ)، ج1، ص173.

2-المصدر نفسه، ص173.

3-المصدر نفسه، ص173.

يعطي تفسيراً لطبيعة العلاقة الجامعة بين المسند والمسند إليه، مبيناً دوافع تشكل التركيب بينهما بصورة ما رابطاً ذلك بعوامل القصدية التي تتحكم في صورة التركيب. وفي شرح الوجه الأخير لأحوال المسند والمسند إليه يقول: "أن يكون المسند هو الأول على كل حال، والمسند إليه الثاني على كل حال؛ فإن كال فعل وفاعل، فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه، وإن كان مبتدأ وخبراً، فالمبتدأ هو المسند والخبر هو المسند إليه ويكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه في أن المضاف هو الأول والمضاف إليه هو الثاني، وذلك أن معنى الإضافة والإسناد واحد، تقول: 'أسندت ظهري إلى الحائط' وأضفت ظهري إليه"¹، فهنا في شرحه يظهر حالة تركيبية يثبت فيها وصف المسند والمسند إليه في شكل واحد غير متغير، وفي هذا الحكم نجد ربط المسند بعامل التقديم مهما كانت وظيفته الإعرابية، وكذلك فهو يربط المسند إليه بعامل التأخير مهما كانت وظيفته الإعرابية. ولنا هنا أن نختصر أهم أحكام الإسناد وفق رؤية سيبويه، فيما يلي:

-وفق شرح السيرافي فإن أحكام الإسناد عند سيبويه تحمل دلالات معاني الاستعمال والقصد الذي له صلة مباشرة بالمتكلم والسامع، لما فيه من صلة ظاهرة للجانب البلاغي الذي يبرز من خلال أساليب التواصل.

-الإسناد هو التركيب النحوي المحكوم بعلاقة الاستعمال؛ حيث لا يتم معنى أحد طرفيه كلياً إلا بوجود الطرف الآخر؛ كالجمع بين الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر.

-يكمّل المسند معنى المسند إليه؛ فهما: "يمثلان جزأي الجملة أو ركنيها الأساسيين"² فإن حذف المسند وترك المسند إليه اختل معنى الكلام، وأضحى المسند إليه مبهماً.

1-المصدر السابق، ص173/174.

2-عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص122.

-نلاحظ أنّ سيبويه عرّف الإسناد من جانب نحويّ؛ فالنحاة قديماً ركّزوا على شرح قواعد النحو، فكان شغلهم الكبير هو دراسة العلاقات النحوية كعلاقة الفعل بالفاعل مثلاً.

-ونجد هنا وصفاً دقيقاً حول شرح سيبويه للإسناد، ونصّه: "بنى سيبويه الكتاب على الأبواب، وعقد على أقوال العرب التي تمثّل أمثلة استخدام اللّغة العربيّة لدى فصحاءهم، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد، وهو ينظر في عللها ويفاضل بينها؛ فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللّغة العربيّة يصنّفها ويقومها"¹.

-ويلحظ على قراءة علماء النحو في باب الإسناد أنّ غالبهم سار مسار سيبويه في بسط مفاهيمه وشرح خصائصه؛ وبخاصّة بما يتعلّق بالجانب التركيبيّ.

2- الإسناد عند المبرّد (210هـ-825م، 286هـ-899م): فقد انتهج طريق سيبويه

في شرحه للإسناد وفي بيان قيمته النحويّة، وجاء من قوله: "هذا باب الفاعل؛ وهو رفع وذلك قولك: قام عبدُ الله، وجلس زيدٌ، وإنّما كانَ الفاعلِ رفعا لأنّه هوَ والفعلُ جملةٌ يحسن عليّها السكوت، وتجب بها الفائدةُ للمخاطب؛ فالفاعلُ والفعلُ بمنزلةِ الإبتداءِ والخبرِ إذا قلت: قام زيدٌ؛ فهوَ بمنزلةِ قولك القائمُ زيدٌ، والمفعولُ بهِ نصبٌ إذا ذكرت من فعلٍ بهِ. وذلكَ لأنّه تعدّى إليه فعلُ الفاعلِ؛ وإنّما كانَ الفاعلِ رفعا، والمفعولُ بهِ نصبا ليُعرفَ الفاعلُ من المفعولِ بهِ معَ العلةِ التي ذكرت لك"²، فهنا نرى أنّ المبرّد لا يقف على حدّ وصف الإسناد؛ كرابط أساس داخل التركيب، بل جعله "سببا حقيقيا في إحداث الرفع في كلّ من الفاعل، والمبتدأ، والخبر، والتي جميعها تكون في موضع إسناد"³.

1-محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافيّة العامّة أفاق عربيّة، 1989م، ص19.

2-المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ج1، ص8.

3-عماد الدّين نايف محمّد الشّمري، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحويّة، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، (2001/11/8م)، ص15.

داخل التركيب، فالمبرد في تقديمه للإسناد وحديثه عن دوره النحوي يبين العلاقة السببية بين مكونات الجملة؛ ويظهر وظيفة العوامل؛ كعامل الرفع والنصب؛ حيث يرى أنّ من علامات الإسناد الرفع؛ مثل ما يكون في المبتدأ الذي هو (مسند إليه) في الجملة الاسمية، ومثل ما يكون مع الفاعل وهو (مسند إليه) في الجملة الفعلية، فوظيفة الإسناد تتجلى في نسيج تركيب متجانس ضمن علاقات نحوية تحكمها روابط دلالية.

3- الإسناد عند الجرجاني (400-471هـ/1009-1078م): حديثنا عن الإسناد

عند الجرجاني يرتبط ارتباطاً مباشراً بالقضايا النحوية التي سنأتي على ذكرها ضمن مباحث الفصول، لما لها من صلة بموضوع الإسناد؛ خصوصاً ما تعلق منها بمسائل التقديم والتأخير، والذكر والحذف، وغيرها من المسائل، وإنما نقف هنا على توضيح رؤية الجرجاني في وصف صور الإسناد وفي بيان أثر النظم فيه، ونذكر من هذا وقوفه على شرح نظم آية كريمة؛ مبيناً صور تناسق الإسناد فيها، ومعظماً أثره البلاغي، قائلاً: "وجملة الأمر أنّ هاهنا كلاماً حسناً للفظ دون النظم، وآخر حسنه للنظم دون اللفظ. وثالثاً قد أتاه الحسن من الجهتين، ووجب له المزية بكلا الأمرين، والإشكال في هذا الثالث؛ وهو الذي لا تزال ترى الغلط قد عارضك فيه، وتراك قد حفت فيه على النظم فتركته، وطمحت ببصرك إلى اللفظ، وقدّرت في حسن كان به، وباللفظ أنّه للفظ خاصة وهذا هو الذي أردت حين قلتُ لك: إنّ في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم، والوقوف على حقيقته، ومن دقيق ذلك وخفيّه؛ أنّك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾¹؛ لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يروا للمزية موجبا سواها... ولا هذا الشرف العظيم، ولا هذه المزية الجليلة، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة"².

1- سورة مريم، الآية 4.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 139.

إن نظرة عبد القاهر في وصف نظم الآية تتعدى ما يراه البعض فيها؛ فقد ذكر عبد القاهر أن الناظرين إلى الآية رأوا في نظمها حسن جمال المعنى لما جاء فيها من استعارة بعكس ما يراه هو في شأن التركيب؛ فانسجامه الكلي هو من أشرف وأوضح ما تجلّى في نظم التركيب بتلك الكيفية؛ فالإسناد فيها له من دقة الانتظام ما زاد المعنى أكثر وضوحاً، وأظهر المراد منه في أدق صورة تركيبية، فالجرجاني انتبه إلى قوة النظم. ورأى في انتظام الإسناد على تلك الهيئة أسمى دلالة من الصورة البيانية الظاهرة عليه وإن كان مجيئها هو من كمال البيان في صورة الآية البلاغية؛ إلا أن الاستعارة فيها لم تجمل، ولم تحسن لمجرد كونها استعارة؛ كما يقول بعض الناس، إذ إنهم لم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يجدوا للمزية موجبا سواها، ولهذا أراد تبين خطأهم وتوضيح الصحيح في الحكم عليها¹، فقد كان من أسلوبه -رحمه الله- أن يقدم الشاهد أولاً ليصل إلى شرح غايته منه؛ خاصة ما تعلق بنظم القرآن الكريم، فهو هنا يصف تركيب الآية الكريمة؛ ويظهر لنا قوة النظم فيها بتلك التركيبية الإسنادية الخاصة. فقد رأى فيها تناسبا تام بين معنى الآية وبين صورتها التركيبية التي نظمت بها، فهناك تناسق تركيبى محكم وانسجاما دلالياً مكملًا؛ وكل ذلك تضبطه العلاقة الإسنادية بين مكونات الجملة وهذا ما أراد الناظم -رحمه الله- بيانه في شرح صورة الإسناد فيها معظماً شأنه، ومظهرها علوه، فقال فيه: "وإن أسند إلى ما أسند إليه؛ يبين أن الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك، وتوحي به هذا المذهب أن تدع هذا الطريق فيه"²؛ أي إن قوة نظم الآية في أن جاءت بذلك النسق التركيبى الخاص؛ فأعطاها قوة في الدلالة، وقوة في البلاغة المتمثلة في صورة الاستعارة التي انشغل بها البعض دون أن ينتبهوا إلى الحلة

1- عبد الفتاح لاشين، التركيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د، ط)، (د، ت)، ص 200.

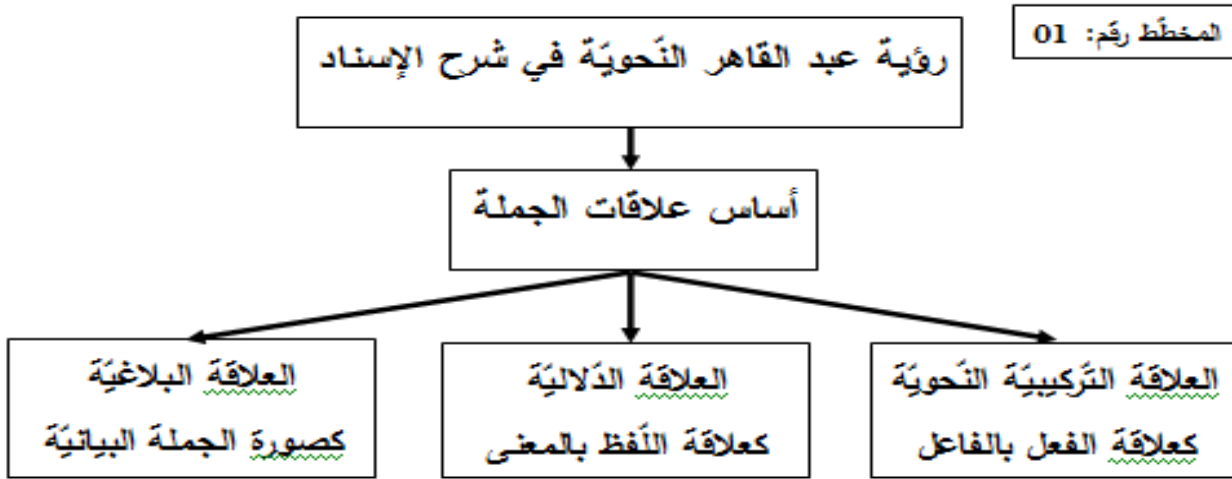
2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 139.

التركيبية التي نسجتها العلاقة الإسنادية، فالجرجاني لم ينف وجه العظمة في صورتها البيانية، وإنما كان أمره فيها أن استخراج عوامل تلك العظمة، ليضع القارئ النبيه والسامع المنتبه أمام هذه 'الأنساق التركيبية'¹ الدقيقة في نظم الكلمات، وهذا مما لا ريب فيه؛ هو سمة الأسلوب الحكيم للنظم القرآني العظيم. ويواصل المصنّف شرحه لوجه التركيب للآية الكريمة، قائلاً: "وإن أسند إلى ما أسند إليه؛ يُبين أنّ الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك وتوحيّ به هذا المذهب أن تدع هذا الطريق فيه، وتأخذ اللفظ فتسندته إلى الشيب صريحاً، فتقول: اشتعل شيب الرأس، والشيب في الرأس، ثمّ تنتظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة؟، وهل ترى الرّوعة التي كنت تراها؟، فإن قلت: فما السبب في أن كان اشتعل إذا استعير للشيب على هذا الوجه؛ كان له الفضل، ولم بان بالمزية من الوجه الآخر هذه البيونة، فإنّ السبب أنّه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمول وأنّه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، وأنّه قد استغرقه، وعمّ جملة حتّى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلّا ما لا يعتدّ به، وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة"². فالجرجاني في وصف التركيب الإسنادي الذي سيقى عليه الآية الكريمة رأى فيه الحكمة التامة في صورته النظمية التي سيقى عليها، وقدّر لو أنّ ورود التركيب في الآية على غير صورته التي جاء بها؛ لكان المعنى غير المعنى الأول الذي نستلهمه منها، وكان وجه البلاغة من صورة الاستعارة بدلالة أخرى؛ وكل هذا يظهر الحكمة العظيمة في صور النصّ القرآني المعجز، فما قدّم أو ما أخر له دلالاته من ذلك، وكلّ هذا ينطبق على صور الإسناد في القرآن الكريم. إذا فقد كان وقوفنا على شرح رؤية الجرجاني فيما تعلق بالتركيب الإسنادي، لبيان وجه العظمة في هذا المحور الأساس

1- الأنساق التركيبية؛ هي صور الجملة من حيث التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والوصل والفصل، وغيرها.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 139.

من التركيب، فالإسناد لبّ العلاقات التركيبية، وهو حلقة الوصل بين معانيها، وأهم ما ميز رؤية الجرجاني في شرحه للإسناد؛ هو بيان قيمته البلاغية التي تنبعث من قوة العلاقة التركيبية التي نسج فيها، وهذا ما استنتجناه في شرح الآية الكريمة التي كانت أنموذجاً نستخلص منه آراء عبد القاهر في الإسناد، وخلاصة رأينا فيه؛ أنه جمع بين الوجه النحوي، والبعد البلاغي في بناء الصرح الإسنادي، وما استعرضه في شرح الوجه الإسنادي للآية الكريمة؛ هو ذاته رأيه في عموم العلاقات الإسنادية؛ فهو لا يقف على وجه الإعجاز اللغوي للآية فقط، بل يقيس عليها أحكامه في شرح رؤيته النحوية في الإسناد، وبذلك يؤكد على قيمته النحوية والبلاغية في تأدية المعنى بشكل صحيح. وستتضح رؤيته جيداً فيما يأتي لاحقاً خاصة في مباحث الخبر والإنشاء، وفي مباحث التقديم والتأخير، والحذف والذكر، فكلاً مباحث ذات صلة مباشرة بالإسناد. ونقف هنا على تلخيص أهم ما ميز رؤيته النحوية في شرح العلاقة الإسنادية في المخطوط الآتي:



فالإسناد هو الرابطة المؤثرة على مكونات الجملة، ورغم أن المسند والمسند إليه هما عمداً التركيب؛ إلا أن هذا لا يلغي دور المكونات الأخرى في زيادة المعنى، وفي بناء الصور البلاغية لها؛ نحو قولنا: عمر بن الخطاب أسد في شجاعته؛ عمر (مبتدأ) مسند إليه، وأسد (خبر) مسند، والإضافة في جملة (في شجاعته)؛ زادت المعنى انسجاماً ووضوحاً وللتسببه البليغ في الجملة صورته البيانية البلاغية المؤثرة في المعنى.

4- الإسناد عند السكاكي (555هـ-1160م، 626هـ-1229م): مما جاء في شرح وظائف الإسناد التركيبية والسياقية، نجد شرح السكاكي في كتابه مفتاح العلوم، ومن قوله: "فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات، فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها. وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى؛ فصلها أو وصلها، والإيجاز معها أو الإطناب... فحسن الكلام تأليفه مطابق لذلك"¹، إن الناظر في كلام السكاكي -رحمه الله- توحى له عبارات نصّه حرصه الشديد على تأدية معاني الكلام توافقا ومقتضيات المقام الذي يأتي فيه ذلك الكلام؛ وهنا مطلع جليّ للصورة البلاغية الفنيّة الأدائيّة التي أرساها السكاكي لوظيفة الإسناد، بل إنّه عدّ تركيب الإسناد، وتلاحم ركنيه لا يكون إلّا بها واحتسبها ضرورة فنيّة بلاغية لتأدية معنى الكلام المنظوم؛ حيث إنّ معنى الكلام وضرورة المقام تتحكّم في نوعيّة الإسناد، وترسم طبيعته اللفظيّة التركيبية، ولنا في كلامه شواهد أخرى، منها: "إذ قد عرفت أنّ الخبر يرجع على الحكم بمفهوم لمفهوم، وهو الذي نسميه الإسناد الخبري؛ كقولنا شيء ثابت شيء ليس ثابتا فأنت في الأوّل تحكم بالثبوت للشيء، وفي الثاني باللاتبوت للشيء، عرفت أنّ فنون الاعتبارات الرّاجعة على الخبر لا تزيد على ثلاثة: فنّ يرجع على حكم، وفنّ يرجع على المحكوم له، وهو المسند إليه وفنّ يرجع على المحكوم به، وهو المسند. أمّا الاعتبار الرّاجع على الحكم في التركيب من حيث هو حكم من غير التّعريض لكونه لغويّاً أو عقليّاً فإنّ ذلك وظيفة بيانية"². فهذا الترتيب بين الأحكام والشرح لوظائف الإسناد يظهر لنا الأبعاد البلاغية التي تتّصف بها وظيفة الإسناد، فالتركيب يحكمه الأداء، وقياس إفادة

1- السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، (1407هـ، 1987م)، ص169.

2- المصدر نفسه، ص167.

الجملة يتوقف على هذا الأداء المعنوي، وذكر السكاكي هذه الوظائف في مجموعة أساليب كلامية، قال عنها: "وقد ترتب الكلام ها هنا كما ترى على فنون أربعة: الفن الأول في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند إليه الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب"¹، وهنا يظهر لنا بكل وضوح اهتمام السكاكي البالغ بإظهار دور المتكلم والسماع في الحكم على سلامة الإسناد بلاغياً من حيث أداء المعنى، وحسن صياغته، ومن ذلك قوله أيضاً: "من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشياً -للخطأ- فإذا اندفع في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب، متعاطياً مناطها بقدر الافتقار، فإذا ألقى الجملة الخبرية على من هو خالي الذهن عما يلقي إليه ليحضر طرفها عنده وينتقش في ذهنه استناد أحدهما على الآخر ثبوتاً، أو انتفاء كفى ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادفته إياه خالياً"²؛ يظهر لنا تأكيداً على أهمية مراعاة طبيعة التواصل بين المتكلم والمتلقي فيما يلزمها من نظم اللفظ، وحسن انتقائه إلى جانب مراعاة الحالة النفسية والذهنية للسماع، وهو معنى عبارته (خالي الذهن عما يلقي إليه).

5- الإسناد عند القزويني (666هـ-1268م، 739هـ-1338م): لم يكن القزويني

-رحمه الله- غافلاً عن علوم البلاغة بما فيها علم المعاني ومباحثه، بل ألقى لها جلّ جهده وأسدى لها خدمة جلية في كتابه 'الإيضاح' الذي يعدّ من أهم مصادر البلاغة المعتمد عليها قديماً وحديثاً لما فيه من جمال التفصيل وحسن التدبير، فقد تطرّق ضمن كتابه إلى مباحث علم المعاني، وأتى على أحوال الإسناد، ومن مقاله: "المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب: أولها: أحوال الإسناد الخبري، وثانيها: أحوال المسند

1- المصدر السابق، ص 169.

2- المصدر نفسه، ص 180.

إليه، وثالثها: أحوال المسند¹، فهو يقسم الإسناد إلى قسمين: "الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي: أما الحقيقة فهي إسناد الفعل، أو معناه إلى ما هو عند المتكلم في الظاهر، والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر، واسم الفاعل"²، يتضح من كلامه اهتمامه بالبعد النحوي للإسناد؛ فهو يظهر الدور التركيبي للمسند والمسند إليه. فالقزويني رغم أنه يلمح إلى الدور البلاغي للجملة؛ إلا أنه أعطى للجانب النحوي أهمية بالغة، فقدم للإسناد بطرفيه (المسند والمسند إليه) ضمن وظائفه النحوية؛ أي البحث في الوظيفة الإعرابية؛ التي هي أساس الوظائف التركيبية التي لها أثر كبير في تأدية المعنى.

6- الإسناد عند ابن هشام (708هـ-1309م، 761هـ-1360م): عرج ابن هشام على موضوع الإسناد في خضم حديثه عن تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها؛ شارحاً في ذلك مذهب سيبويه، ومن كلامه: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه... والجملة عبارة عن الفعل وفاعله؛ كقام زيد والمبتدأ وخبره؛ كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص، وأقائم الزيدان؟. وكان زيد قائماً، وظننته قائماً؛ وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس"³، فيتضح لنا من كلامه وقوفه على وظيفة المسند والمسند إليه من الناحية النحوية والبلاغية؛ ولهذا نجدّه يلح على مكانة الإفادة في تصويب الكلام، فهو يرى أنّ الجملة سواء كانت فعلية أو اسمية، فهي خاضعة لقاعدة الإسناد الذي يفسر مرادها. فقد درس ابن هشام موضوع الإسناد، وأطال الحديث فيه في سياق دراسته للجمال

1- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة البيان والمعاني والبيدع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ-2003م)، ص31.

2- المصدر نفسه، ص31.

3- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، دار الفكر، دمشق، سورية، ط6، 1985م، ص490/491/492.

وبيان أنواعها، فقد عدّ الإسناد هو الفارق الرئيس بين الكلام والجملة؛ فكلاهما مفيد يحسن السكوت عليه، إلا أن الجملة خاضعة للإسناد¹، اعتبر الإفادة هي الأساس بدليل جملة الشرط وجملة جواب الشرط، وهكذا جاء رأي ابن هشام -رحمه الله-.

7- الإسناد عند السيوطي (849هـ-1445م، 911هـ-1505م): ذهب السيوطي

مذهب نظرائه في التقديم لمعاني الإسناد؛ فمن قوله شرح وظائف الإسناد: "وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتَأْتِي إِلَّا مِنْ أَسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ اسْمٍ وَفِعْلٍ، فَلَا يَتَأْتِي مِنْ فَعْلَيْنِ، وَلَا حَرْفَيْنِ وَلَا اسْمٍ وَحَرْفٍ، وَلَا فِعْلٍ وَحَرْفٍ وَلَا كَلِمَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْإِفَادَةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِالْإِسْنَادِ؛ وَهُوَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ طَرَفَيْنِ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ"²، فلا يخفى أن علماء العربية قاطبة قد أجمعوا على دور الإسناد في تحقيق المعنى المراد إيصاله من عملية الكلام؛ فالسيوطي حين يعرف دور الإسناد بقوله: "لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد"، فقد أخرج من الدور النحوي التركيبي الضيق إلى الأداء البلاغيّ الواسع، وهذا ما تقتضيه وظيفة الإسناد حقيقة كون عمله يتضمّن وظيفتين وظيفية نحوية وبلاغية: تتجلى في علاقة المسند بالمسند إليه حيث لا يتّضح معنى أحد طرفيه إلا بالاشتراك بينهما، وهنا يكون معنى الكلام محققاً. فلا يختلّ التركيب بهما معاً؛ كأن تقول: (جاء)، فعلى الرغم من أنّ الفعل 'جاء' دلّ على زمن، وفاعله مستتر بضمير غائب؛ إلا أنّ الكلام بقي مبهماً غير مكتمل، يحتاج إلى عنصر آخر يتمّ معه معنى الإخبار فنقول: جاء العالم ابن باديس فالمعنى يتمّ بالتحام الوظيفتين التركيبية النحوية المرفقة بالوظيفة البلاغية التي حققت المعنى من الاستعمال. فلا يكون للسّامع غموضاً في فهم معنى العبارة المنطوقة التي ينتظمها المتكلّم في كلامه. ويذهب السيوطي إلى شرح مكونات الإسناد المختلفة، فيقول: "وَالِاسْمُ بِحَسَبِ الْوَضْعِ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَالْفِعْلُ لِكَوْنِهِ مُسْنَدًا لَا مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَالْحَرْفُ لَا يَصْلِحُ

1- عماد الدين نايف محمد الشمري، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية، ص 15.

2- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، (1418هـ، 1998م).

لأحدهما؛ فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مُسنداً والآخر مُسنداً إليه، وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مُسنداً، والاسم مُسنداً إليه، والفعلان والفعل والحرف لا مُسند إليه فيهما، والاسم مع الحرف؛ إما أن يفقد منه المُسند أو المُسند إليه، والحرفان لا مُسند إليه فيهما ولا مُسند، والكلمة لا إسناد فيها بالكليّة¹، فهنا يذكر مراتب استعمال طرفي الإسناد فيما بينها من حيث الفعل والاسم، أو الاسم والاسم. وهكذا جاءت رؤيته في الإسناد.

ج- الإسناد والأصل المعرفي (منطلقاته وأسسها): كل معاني الإسناد عند علماء اللغة ارتبطت بالتفسير النحوي؛ أي دراسة وظيفة الإسناد النحوية التركيبية إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني بنظريته التي خرج بها عن قيود النظم النحوي المعياري إلى التفسير المعنوي لمعاني النحو وراح يبحث عن الوظيفة الفنية الجمالية؛ انطلاقاً من الوظيفة التركيبية النحوية، فكتابه (دلائل الإعجاز)، ونظريته في النظم كفيلاً بإقرار ذلك. ونقف هنا في هذا المبحث تتقياً عن جذور الإسناد واستخلاصاً لبواعثه، وفيه:

(1)- الإسناد والأثر الفلسفي: قبل حديثنا عن الأصالة النحوية والبعد البلاغي للإسناد نقف في هذا العنصر محاولين استخلاص مظاهر "الفلسفة"¹ في تفسير وشرح موضوع الإسناد عند الجرجاني، فإننا نجد أوضح صورة لبيان أثر الفلسفة والمنطق فيما احتوته نظرية النظم من قواعد وضوابط ذات صلة مباشرة بفلسفة التأويل وهذا ما أقره محققاً كتاب الجرجاني: "ویمتابعة بعض النصوص لدى عبد القاهر نقف على اتصاله بالثقافة اليونانية الأرسطية، وذلك من خلال كتابي الشعر والخطابة، فهو يذكرهما

2- المصدر السابق، ص 52.

1- جاء في تعريف "الفلسفة هي النظريات والمفاهيم والتصورات والأفكار... وظيفتها إيضاح الأصول الفكرية المجردة لمواقف عينية"، ينظر، صبري محمد خليل، مقدمة في الفلسفة وقضاياها، الجمعية الفلسفية للطلاب، جامعة الخرطوم السودان، (د، ط)، 2005م، ص 7.

في أكثر من سياق له... وربطه بين المعاني التي يسميها العقلية والأدلة، وهذه اللفظة الأخيرة يراد بها بحسب مألوف استخدام صاحب الدلائل: الأفيصة المنطقية¹. ونأتي هنا على ذكر أهم مظاهر فلسفة التأويل التي ارتسمت معالمها في الإسناد:

- إن التحليل البلاغي الذي رسمه العلماء في قراءتهم للإسناد؛ لدليل واضح وجلي على انتهاجهم رؤى جديدة تستند إلى التفسير العقلي؛ كخوضهم في معاني الإسناد بين الحقيقة والمجاز، فقد ذكر القزويني شرحاً لأقسام الإسناد نلتمس فيه بصمة المنطق، فمن قوله: "وسمي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً لاستناده إلى العقل دون الوضع لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون وضع اللغة"².

- ومما يظهر على أعمال عبد القاهر الجرجاني أنه: "كان فيلسوفاً نحوياً له منهجه الفريد في علم النحو، فقد استطاع بما أوتي من الحكمة أن يلبس الكلام ثوبه اللائق به في المعاني النحوية"³؛ أي توظيفه أدوات المنطق بما يتناسب وأصالة المرجع النحوي العربي؛ وهو المقصود بعبارة، 'بما أوتي من الحكمة'.

- الجرجاني عالم متكلم أخذ بمسالك 'علم الكلام'⁴، والنتيجة تجلي الأثر الفلسفي بقوة في أبحاثه، بل "الصحيح أن عبد القاهر تأثر مثلما تأثر الآخرون ببلاغة أرسطو، ولاسيما

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، سورية ط1، 2007م، ص43. (وهذه الطبعة من الكتاب هي التي نجري عليها الدراسة).

2- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، ص29.

3- فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر (د، ط)، 1983م، ص6.

4- علم الكلام: يستعمل الأدلة العقلية في إثبات الأفكار، وقد اعتمدته الفرق الإسلامية نحو: المعتزلة والجهمية في تكريس مذاهبها وإثبات آرائها؛ كما كان للأشاعرة؛ أن لجأت إليه لدحض حجج الفرق الكلامية، فقد كان هذا العلم "في طليعة المعارف التي أسهمت إسهاماً حياً في دراسة العقيدة الإسلامية". ينظر، عبد الهادي الفضلي، خلاصة علم الكلام، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط2، (1414هـ، 1993م)، ص5.

بكتاب الخطابة¹؛ فكتابه دلائل الإعجاز شاهد على ذلك المسلك المعرفي الجديد وبخاصة فيما جاء حول النظم، وكذا شرحه لمسالك علم المعاني وبيان رؤيته فيه، بل كان الغرض من تساؤلاته المطروحة فيما يتعلّق بالمعاني؛ فكّ الغموض في بسط المراد من شرحه للنظم، وحين نقف قراءة لنصّ كلامه؛ نلاحظ ما أشرنا إليه من دلالات الأثر المنطقي: "واعلم أنّ هنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانها إلّا بعد أن نعدّ جملةً من القول في النظم، وفي تفسيره والمراد منه، وأي شيء هو؟، وما محصوله ومحصول الفائدة فيه؟. فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره، وبيان أمره، وبيان المزية التي تُدعى له من أين تأتيه؟. وكيف تعرض فيه؟، وما أسباب ذلك وعلله؟، وما الموجب له؟"²، فطرحه على هذا النحو هو طرح منطقي؛ فلا يخرج عن معقول، ولا ينطق إلّا بمدلول؛ موقناً أنّ الرّبط بين الحلول المناسبة للإشكالات التي تطرحها قراءته في النظم؛ هي الحقيقة التي تتبع من دلالات المعاني المستقيمة مع مقاصد النحو؛ فإن دلّ هذا إلّا على أهمية طريقته التحليلية التي تعدّ منهاجاً علمياً موضوعياً... يشهد لصاحبه بالعقريّة المنقطعة النّظير"³.

—والتأثر بالفلسفة لا يعني الدّويان في أساورها، بل استطاع علماء اللّغة على نحو الجرجاني الذي قرأ الفلسفة من باب مذهبه المدافع على أهل السنّة؛ كونه "أشعرياً"⁴ فقد احتاجوا لخطوات التّأويل لاستعماله في النّفي والإثبات، إلّا أنّ خطواته في تفعيل منهجه ضمن مذهبه العقائدي لم تقف عند علوم الشريعة فحسب، بل شملت تلك

1- إبراهيم خليل، قواعد التماسك النحويّ عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم النصّ، مجلّة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 03، 2007م، ص 626.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 122.

3- نجاح أحمد عبد الكريم الظّهار، أثر استخدام نظرية النّظم عند الشّيخ عبد القاهر الجرجاني في تنمية المتدوّق البلاغي، مكتبة العبيكان، الرياض، السّعودية، ط 1، (1427هـ، 2006م)، ص 93.

4- الأشعرية تنسب إلى أبي الحسن الأشعري، الذي ينتهي نسبه إلى الصحابيّ أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- هي إتجاه إسلاميّ سنّي اتبع منهاجه عدد كبير من فقهاء أهل السنّة. فقد كان عبد القاهر "متكلماً على مذهب أبي الحسن الأشعري"، ينظر، صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر العاصمة، (د، ط)، 1994م، ص 9.

أبحاثه في دراسته للغة العربية؛ وقد يكون عبد القاهر بتلك الأدوات الفلسفية الاستقرائية استطاع يجسد رؤيته النحوية في مباحثه النحوية؛ فكانت نظريته ثاقبة محللة لقضايا معاني النحو التي أخرجت طرحه اللغوي في كتابه 'دلائل الإعجاز'؛ وبخاصة فيما جاء حول 'نظرية النظم'؛ فهي نظرية مثيرة تركت صدى قويا على الساحة اللغوية منذ نشأتها.

-فلسفة المنطق أثر جلي على أساليب علماء البلاغة في دراستهم لمباحث علم المعاني فتناولوا درس الإسناد برؤية معمقة ومفصلة؛ اعتمدوا فيها على الأدلة العقلية ذات الطابع المنطقي؛ ليقودهم ذلك الإجراء إلى دراسة الإسناد من خلال معرفة "أحواله المختلفة والفوارق المعنوية التي تنتابه في هذه الحالة أو تلك، فتكلموا عن حذف المسند أو المسند إليه، وعن ذكرهما وعن تقديم أحدهما على الآخر، أو تقديم بقية الجملة من مفعول أو جار ومجرور عليهما، أو قصر أحدهما على صاحبه، وما أثر ذلك على المعنى دقة ووضوحا وتأكيذا وما شابه ذلك"¹، من أوجه الاستدلال المنطقي ما ذكره الجرجاني في بسط رؤيته في النظم، قائلا: "فلا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجديه من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل وعلى صحة ما ادعينا من ذلك دليل، وهو باب من العلم إذا أنت فتحت أطلعت منه على فوائد جلية، ومعان شريفة"²؛ فهذا إشارة إلى أداة التعليل التي انتهجها في بيان أسرار النظم وهي إشارة واضحة على صورة منهجه الفلسفي الذي تبناه بكل وضوح وهذا النمط من القراءة دليل كاف على تنامي أفكار علماء اللغة التي وظفوها بشكل واضح وجلي في استقراء مباحث علم المعاني المختلفة.

-يمكننا باختصار القول إن الإسناد قراءتين قراءة نحوية بحتة؛ كتصنيف المسند والمسند إليه إلى الفاعل والفعل، والمبتدأ والخبر، وقراءة فلسفية؛ وهي البحث

1-ينظر، حلمي علي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربية (علم المعاني)، ص 191.

2-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 91.

في مدلولات مكونات الإسناد وعلاقتها الدلالية الترابطية التي صنفت فيها ضمن مباحث علم البلاغة؛ خاصة علم المعاني والبيان، ومنهما ظهرت مفاهيم المجاز والحقيقة والتشبيه، وغيرها من المصطلحات البلاغية الأخرى.

(2) - الإسناد والأصل النحوي: الإسناد درس من دروس معاني النحو، ولو أحصينا "ما أورده عبد القاهر في (دلائل الإعجاز)، وتأكيدُه على تسمية مباحثه هذه (معاني النحو) يوصلنا إلى حقيقة الأصل النحوي بعلم المعاني"¹، بل إن غالب علماء اللغة عرّفوه وقدموا له ضمن أبواب النحو؛ سواء ما تعلّق بالجملة العربية، أو في تعريفهم للكلام العربي. فكثير منهم رسم منهجه في شرح الإسناد على نظرة سيبويه وآرائه على غرار: المبرد، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم؛ حيث: "سار النّحاة على نهج سيبويه السابق في تقسيم الأبواب النحويّة في تصنيف كتبهم، وأشاروا إلى موضوع الإسناد"². وربما كان السبب في ذلك؛ هو نباهة "سيبويه وإدراكه لموضوع الإسناد وأثره في بناء الجملة النحويّة"³. وإن دققنا النظر في الجانب التركيبي للجملة العربية، وبحثنا في الوظائف النحويّة؛ لوجدنا محرّكها الوظيفي هو علاقة الإسناد المؤدّية لمعنى الكلام. وفي هذا دلالة على أصالة الإسناد النحويّة؛ ذلك أنّ الكلام هو الإسناد بطرفيه، والإسناد هو قاعدة الجملة، بل هو محرّكها الرئيسي، ولا قوام لها إلّا به، ولهذا يؤكّد عبد القاهر الجرجاني أنّ المسند والمسند إليه؛ هما المكوّنان الرئيسان للكلام، ولا يكون "كلام من جزء واحد، وأنّه لا بدّ من مسند ومسند إليه"⁴. ونقف هنا على ذكر أهمّ العناصر التي نستدلّ بها عن أصالة الإسناد ضمن علم النحو ومباحثه، وهي كالآتي:

1- محمد حسين علي الصّغير، علم المعاني بين الأصل النحويّ والموروث البلاغيّ، ص 82.

2- عماد الدّين نايف محمّد الشّمري، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحويّة، ص 14.

3- المرجع نفسه، ص 14.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 55.

-كلّ علماء العربية تطرّقوا إلى درس الإسناد ضمن أبواب النحو، وعالجوا قضاياها المختلفة ضمن دراستهم للجملة العربية، فقسّموا وظائفه وحدّدوا مكوناته. ولعلنا هنا نستشهد بهذا النصّ في بيان ميدان البحث في الإسناد؛ "فلو قمنا بجهد استقرائي لهذه المباحث على أساس تقسيم السّكاكيّ (ت: 626هـ)، والقزوينيّ (ت: 739هـ)... لوجدنا أحوال الإسناد الخبري وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وهي ثلاثة أبواب من مباحث علم المعاني... تدور حول الجملة الاسميّة والفعلية فحسب، فالمسند إليه اسم دائما والمسند: إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا ظرف، وإمّا جار ومجرور، وهما الجملة العربية التي تشخّص المراد في أهميته، أو تعظيمه، أو تحقيره، أو تخصيصه، أو عمومته"¹، فكلّ ما تعلق بدرس الإسناد؛ فهو لا يخرج على نظم النحو وأحواله. فكلّ ما أخذ في دراسات الإسناد، جاء في "مباحث لا تتعدّى النحو إلّا تجوّزا"²؛ أيّ مجالها النحو، والهدف منها دراسة معاني النحو. وخالصة ما نريد قوله حول موضوع الإسناد: أنّه أحد مباحث علم النحو؛ وإن كان جرى به الحال فيما بعد أن دُرِسَ ضمن مباحث علوم البلاغة، فهذا لا يحدّيه عن أصله، ولا يؤثّر في صورة البحث التي انطلق منها، وخالصة ما ذكرنا:

-يُصنّف الإسناد ضمن مباحث النحو؛ كونه يمثّل أركان الجملة (المسند والمسند إليه) وهذا ما سار عليه غالب سلفنا من أهل اللّغة في مقدّماتهم 'سيبويه'. وفي هذا نقول أنّ الإسناد في طلّعه الأولى لم يخرج عن الدّراسات النحوية التي عاملته كباقي المواضيع النحوية الأخرى، وكان الهدف منه ضبط الوظيفة النحوية للمسند والمسند إليه، وما ارتبط بهما من إضافة؛ وهو ما يسمّى بالوظيفة التركيبيّة، فعلماء اللّغة وإن تطرّقوا إلى مباحث الإسناد؛ فقد عالجوا مواضيعه ضمن الإطار التركيبيّ بعيدا عن الدّور الفتيّ الذي ألحقه به عبد القاهر الجرجانيّ حين شرح نظريّته في علم المعانيّ ضمن كتابه (دلائل الإعجاز).

1- محمد حسين علي الصّغير، علم المعانيّ بين الأصل النحوي والموروث البلاغيّ، ص 83/84.

2- المرجع نفسه، ص 84.

-يلحظ على آراء علماء اللغة العربية في الفترة الحديثة سير غالبهم على طريقة السلف في وصف الإسناد، وفي بيان دوره التركيبي ضمن الجملة، فلم يخرجوا به عن دائرة النحو ولم يثبتوا اقترانه بالعلوم الأخرى؛ كالبلاغة والفلسفة. ونقف هنا على ذكر آرائهم:

1-ذهب تمام حسان إلى اعتبار الإسناد قرينة معنوية؛ تقيم علاقة إسنادية 'وظيفتها داخل التركيب من خلالها التمييز بين المسند إليه من المسند في الجملة'¹.

2-اعتبروا أنّ علاقة الإسناد هي العلاقة "الأساس في الجملة العربية -وهو يمثل- بورتها أو نواتها"²، "المسند والمسند إليه يكونان -البنية الأساسية- لها"³.

3-اعتبروا الضمة علامة للإسناد، وراحوا إلى وصف كلّ المرفوعات في باب الإسناد واعتبروا "أنّ كلّ مرفوع؛ فهو مسند إليه متحدّث عنه"⁴؛ كعلامة الفاعل والمبتدأ في الجملة.

فإنّ دلّ هذا إلّا على اعتبار الإسناد جزء من الدراسات النحوية المتعلقة بالجملة ولم يخرج عنها، وهذا درب سلفهم من النحاة الأوائل، وبه ظلّ الإسناد مبحثاً معرفياً يكتسي الأصالة النحوية رغم تغيير العوامل الزمنية.

(3)-الإسناد والمنحى البلاغي: تعدّ نظرية النظم وصفة علمية جديدة ربطت

بين علم النحو وقضاياها بعلم المعاني وتفاسيره؛ فالجرجاني لم يكتف بمعياريّة القاعدة النحوية، بل بحث في طبيعة استعمال كلام العرب، ودقّق في عوامل نظم كلامها مفسراً

1-ينظر، تمام حسان، اللغة العربية ميناها ومعناها، ص193.

2-مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ومكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص206.

3-ينظر، عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة، التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، (1424هـ، 2004م)، ص6.

4-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، (د، ط)، 2014م، ص52.

أساليب الكلام بالتأويل على معاني النحو وقراءته لأساليب الحذف والذكر، والإضمار والتقدير، والتقديم والتأخير. ولعلنا في هذا نستوحي معنى نظرية النظم عنده؛ وهو الوقوف على أسرار جريان كلام العرب في أنظمتها المختلفة؛ وهنا تقتضي ضرورة التأويل ترك المعيار وتجاوزه لفهم معاني النظم عبر الوصف؛ مفسراً رأيه في كتابه دلائل الإعجاز في حديثه عن توحي معاني نظم النحو؛ أي استعمال أدوات وأساليب كتفاسير منطقيّة على سبيل ما ذكرناه سلفاً من قضايا علم النحو؛ وهو في هذا يترصد قراءة معاني نظم الكلام، والوقوف على تنوع أساليب التعبير فيه؛ وهذا كلّه يفسر قوله: "توحي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معانيّ الكلم"¹؛ وهنا يتجلّى الفهم الصحيح لرؤيته.

وفي هذا صنّف علم المعانيّ ضمن علوم البلاغة واعتبر جزءاً رئيساً من مباحثها وهذا لا يعني خروجه من دائرة النحو، أو التحوّل عن وظيفته التركيبيّة بل أنّ الجرجانيّ كساه نمطاً جديداً قوامه البحث في الجانب البلاغيّ لأساليب الكلام؛ أي توسيع دوره دون القطيعة مع الأصل. ونقف هنا على ذكر أهمّ الآراء الدالة على التوجّه البلاغيّ في دراسة قضايا المعانيّ؛ الذي كرّسه عبد القاهر في نظرية النظم ضمن كتابه دلائل الإعجاز:

1- وبالرغم من التحوّل الواضح في قراءة قضايا معانيّ النحو ضمن أبحاث علوم البلاغة (البيان والمعاني)؛ إلا أنّ الجرجانيّ يقف دائماً مثبتاً أصالة علم المعانيّ النحويّة؛ فهي الأصل الذي لا ينبغي الخروج عنه، وقوله الآتي أوضح بيانا فيما ذكرنا: "الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر، وشيئاً ممّا يذكرونه لا يتأتّى له نظم كلام"².

2- الجرجانيّ أضاف لقضايا النحو أبعاداً وظيفيّة فنيّة أدائيّة؛ تحاكي وظائفها النحويّة الأصل، فهي تزيد من تأدية معاني الكلام فهماً وبلوغاً، بل الجمع بين الوظيفتين النحويّة

1- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 479.

2- المصدر نفسه، ص 393.

والفنية البلاغية يحقق المراد من فهم أساليب الكلام، وهذا ما نفهمه من عبارته الآتية: "إن عمدت إلى ألفاظ؛ فجعلت تتبع بعضها بعضا من غير أن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئا تُدعى به مؤلفا، وتشبهه معه بمن عمل نسجا، أو صنع على الجملة صنيعا، ولم يتصور أن تكون قد خيّرت لها المواقع"¹. فهذا يظهر عظمة اختيار اللفظ في تحقيق المعنى ضمن سياقه، وكأنه يقول أن سلامة وظائف النحو تتطلب تتبع البعد الجمالي الفني البلاغي للعبارة، وهو ما يتوقف على انتقاء الألفاظ الملائمة للسياق.

3- كان الجرجاني أول عالم لغوي يتكلم بفلسفة النحو بعيدا عن معيارية النحو الصورية وراح يبحث في ضوابط الكلام الفكرية، وأخرج علم النحو من المعيارية إلى الوصفية وبحث في أصل الكلام ومعانيه، وربطه بذهن المتكلم والمتلقي، فقد قرأ الإسناد داخل مباحث علم معاني النحو في شقه البلاغي ضمن نظرية النظم، وأخرجه من الدائرة النحوية المغلقة المستندة إلى المعيار الحتمي إلى التدبر الفكري النحوي الوصفي المتعلق بمعاني النحو؛ وتجلّى ذلك وضوحا في كتابه دلائل الإعجاز، وبحث على وجه الخصوص في الجانب المعنوي الدلالي للعلاقة الرابطة بين المتكلم والسامع، ومدى أثر ذلك في نظم الكلام، وهذا ما توافق مع معنى قوله: "لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"².

وهذا كله كفيل بإثبات التحوّل المعرفي في تفسير وشرح وظائف الإسناد، وغيرها من القضايا النحوية؛ حيث انتقلت الدراسة فيها من دراسة وظيفة التركيب النحوي إلى وظيفة الأداء الفني، فتأدية الكلام لا يمكن اختزالها في مراعاة مكونات الجملة التركيبية دون البحث في وظائفها الأدائية. وهكذا فقد اكتسى علم المعاني ثوب البلاغة ليصبح فصلا رئيسا تقوم عليه الدراسات الفنية المهمة بالصور الفنية والأدائية.

1- المصدر السابق، ص 360/361.

2- المصدر نفسه، ص 101.

وهنا يكون الإسناد درس أساس في البلاغة يبحث فيه عن الجوانب الفنية الجمالية ذات الصلة بالوظائف الأدائية؛ وكل ذلك يدور ضمن العلاقة التواصلية بين المتكلم والسامع، بل لا تتحقق صور البلاغة التامة إلا به؛ فهو قاعدة أساس في تحقيق المعنى. وهكذا أخذ البلاغيون يدرسون الجملة العربية بدءاً من العلاقة الإسنادية المكونة لها ضمن جوانبها التركيبية والسياقية المختلفة، و"تأخذوهما فاتحة الكلام في البلاغة"¹.

إذا فالإسناد انطلقاً من أصلته ومن منبعه النحوي، وضمن مباحث معاني النحو يكون قد انتهج نهجا جديدا قوامه التوجه إلى الدراسات الفنية البلاغية، فبعد البحث عن صحة التركيب جاء البحث عن صحة الأداء؛ وهذا ما اهتمت به أساليب البلاغة.

كما نلاحظ أنّ جل كتب البلاغة التراثية تتناول موضوع الإسناد في مباحث علم المعاني الذي يعدّ العلم الثاني من علوم البلاغة بعد علم البيان، ثم يليه علم البديع، حيث بقي هذا الطرح سائداً إلى وقتنا الحاضر، وتناوله علماء اللغة الخلف وفق منوال السلف.

فالذين أدرجوا علم المعاني ضمن علوم البلاغة ليس لكخروجه عن مباحث النحو وإنّما كان وقوفاً منهم على وضعيّة ركني الإسناد (المسند والمسند إليه) في الاستعمال ودراسة أحوالهما السياقية الأدائية، ومراعاة الفوارق المعنوية الطارئة على وظيفتهما فتكلّموا في مواضعه "عن حذف المسند أو المسند إليه، وعن ذكرهما، وعن تقديم أحدهما عن صاحبه، أو تقديم بقية الجملة... أو قصر أحدهما على صاحبه، وما أثر ذلك على المعنى دقةً ووضوحاً وتأكيّداً، وما شابه ذلك"²، والهدف من هذه التحوّل العمليّ في الجمع بين الوظيفة النحوية التركيبية، والوظيفة الجمالية البلاغية؛ هو الوقوف على الصورة الكاملة للإسناد التي يتمييز بها، وهنا نرى مدى تجاوز المعنى للوظيفة النحوية إلى الوظيفة الأدائية

1- حلمي علي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربية (علم المعاني)، ص 191.

2- المرجع نفسه، ص 191.

التي تبحث في "تطابق الكلام مع مقتضيات المقام"¹، فلا بد أن يكون الكلام صحيحا تركيبياً وسليماً أداءً، وهنا نظهر صورة الإسناد المتكاملة ببعديه النحوي والبلاغي. وقد قام دراسو الإسناد بمقاربة البعد البلاغي استقراءً للدور التواصلي الذي يؤديه في بناء معنى الكلام المؤدى، واستكمالاً لبنيته البلاغية؛ حيث يقتضي الأمر مراعاة سلامة التركيب، بل يتعداه إلى معرفة قدرات المتكلم اللفظية، ومعرفة مدى قدرته على تطبيق مبدأ الاختيار المناسب للفظ تبعاً للمقام المناسب له، وهذا له صلة بالوظيفة الجمالية الفنية للإسناد.

وهكذا قد حاولنا إظهار الأنساق المعرفية للإسناد، فوقفنا على الأثر الفلسفي وهذا الأثر ليس بالضرورة أن يكون انصهاراً كلياً بقدر ما هو توظيف لآليات المنطق المستعملة لغرض الإقناع بالحجة الثقلية والعقلية، وهذه الطريقة تجسدت في رؤيته عبد القاهر النحوية التي نجد لها دليلاً في قوله: "ومن ذلك أتك ترى من العلماء من قد تأوّل في الشيء تأويلاً، وقضى فيه بأمر"²؛ فجاء هذا اللفظ تعليقا له على ذكر خاصية التأويل في فهم معاني النظم، كلّ الآراء تتفق على إثبات أصالة الإسناد النحوية انطلاقاً من وظيفته التركيبية. كما أنّ للإسناد وظائف بلاغية؛ تشتغل على البعد التواصلي.

(2) - الإسناد وطرفا الكلام؛ المتكلم والسامع: العلاقة الكلامية بين المخاطب

والمخاطب لها أثر ظاهر في تحديد معاني الكلام، ففي هذا الجانب نبحت في العلاقة بين قنوات التواصل اللغوي (المتكلم، المتلقي)، خاصة ما يرتبط بـ"وظيفة الاتصال والتواصل -ويدخل في هذا الجانب- وظائف الخطاب، منطوقاً أو مدوّناً ومعرفة درجات التلقّي لدى المخاطب...وفقاً لمقتضيات مقام الكلام وسياقاته، حيث ترتقي لغة التواصل ليس فقط للتبليغ...وإنّما لما يسمّى بالإبلاغية في التواصل التي تعني درجة

1- ينظر، المرجع السابق، ص 191.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 30.

معينة من التأثير في المتلقي"¹، ولهذا يلتفت علماء اللغة إلى النظر في دراسة الإسناد انطلاقاً من علاقته التواصليّة الإنجازيّة، ولعلّ هذا ما أدركه شيخ البلاغة عبد القاهر في حديثه عن توحي معاني النّحو؛ فقد أولى اهتماماً بالغاً بالروابط اللفظيّة المنصهرة في عملية الكلام بين المتكلم (المُخاطَب) والمتلقي (المستمع)، وهكذا تكمن أهميتهما كعنصرين رئيسيين في شرح علاقات الإسناد المتداخلة، ونشرح ذلك؛ كالآتي:

-جلّ علماء النّحو والبلاغة لم يغفلوا عن ذكر أهميّة الرّبط بين قصد المتكلم وفهم السّامع في تحقيق المراد من الجملة أو العبارة، فقد أشار إلى ذلك سيبويه في كلامه عن معاني الإسناد وطرفيه؛ حيث أشار إلى دور المتكلم ضمن العلاقة البنائيّة في تحديد المعنى قائلاً: "لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً"²؛ أي المسند والمسند إليه لا يتمّ المعنى إلّا بتركيبيهما وهذا كلّه يجب ألاّ يتعارض والمعنى الذي له ركّب طرفيّ الإسناد؛ حيث أنّ ناطق الجملة لا يجد تعارضاً بين تركيب طرفيها في أداء المعنى وتحقيق المبتغى، وهذا ما يسمّيه الجرجاني بتوحي معاني النّحو 'النّظم'.

-وعند حديثنا عن الإسناد بين المُخاطَب والمُخاطَب؛ فإنّ العلاقة تتعدّى الرّابط التّركيبيّ المتعلّق بتوحيّ نظم التّركيب بما يتناسب وقواعد النّحو ونظمه؛ إلى العلاقة المعنويّة الأدائيّة بين المتكلم والمستمع؛ فالإسناد مجرد رصّ الكلام كيفما اتّفق، أو ضمّ كلمة إلى أخرى"³؛ أي ليس المراد منه مراعاة الجانب النّحويّ التّركيبيّ فقط، بل "المقصد منه انعقاد الكلام بحيث يكون ثمّة علاقة تحصل بها فائدة"⁴؛ منسجمة تركيباً ودلالةً.

1-ينظر، يوسف وسطاني، الإسناد في نمطيه النّحويّ والبلاغيّ، مجلّة الثّراث العربيّ، مجلّة فصليّة محكمة، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورّيّة، العدد114، (1430هـ، 2009م)، ص207/208.

2-سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

3-طارق محمّد الوحوش، العلاقات الإسناديّة في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسيّ في ضوء النّظرية التّولديّة التّحويليّة، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2009م، ص6.

4-المرجع نفسه، ص6.

يشير الجرجاني إلى دور العلاقة بين المُخاطَب والمُخاطَب في استقامة معاني الكلام وإيضاح صورته المعنوية، ولعلّ هذا من أسس توحي معاني النحو بعد نظمه على منواله السليم؛ وهذا ما نلمسه في جانب من حديثه عن معاني الكلام: "اعلم أنّ معاني الكلام كلّها معان لا تتصوّر إلا فيما بين شيئين. والأصل والأوّل هو 'الخبر'. وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع"¹، فالمقصود من عبارته 'معاني الكلام'؛ الخبر المحمول في لفظ المتكلم المقصود إلى المستمع المتلقّي للخبر، ثمّ يضيف: "ومن الثّابت في العقول والقائم في النفوس؛ أنّه لا يكون خبراً حتّى يكون مخبراً به، ومخبر عنه لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات؛ يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي؛ يقتضي منفيّاً ومنفيّاً عنه. فلو حاولت أن تتصوّر إثبات معنى، أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه؛ حاولت ما لا يصحّ في عقل، ولا يقع في وهم"²؛ إنّ رؤية الجرجاني في تحقيق الصّورة المعنوية لدى المُخاطَب؛ تتمثّل في طبيعة نظم الكلام؛ الذي ضرورة يجب أن يحتوي على مخبر به (المتحدّث)، ومخبر عنه (المحمول في معنى الكلام). حيث يكون المخبر به والمخبر عنه؛ كلاهما متعلّق بدور المتكلم، أمّا إشارته إلى أساليب النفي والإثبات فيما يتعلّق بالمعنى؛ فهو ممّا له علاقة بالسّامع، وما يقوم في ذهنه من تصوّر صحيح للمعنى، وما يؤيّد هذا، قوله: "أم هل يعقل السّامع منه شيئاً إنّ هو لم يعتقد ذلك؟ -أي معنى الكلام- فإنّه ممّا لا يبقى معه لعاقل شكّ أنّ الخبر معنى لا يتصوّر إلاّ بين شيئين، يكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، أو يكون أحدهما منفيّاً والآخر منفيّاً عنه، وأنّه لا يتصوّر مثبت من غير مثبت له، ومنفي من دون منفي عنه ولما كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لا يعقل؛ إلاّ من مجموع جملة فعل واسم، كقولنا: (خرج زيد) أو اسم واسم كقولنا: (زيد منطلق). فليس في الدّنيا خبر يعرف من غير هذا

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 480.

2- المصدر نفسه، ص 480.

السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كلّ لسان ولغة¹، فقد جمع الجرجاني معاني الكلام في خانة 'الخبر' (المسند) والمسند في علاقة الإسناد؛ هو ركن متمم وموضّح للمسند إليه، وهو الذي يصطلح عليه بالمخبر عنه، وبه يتم معنى الكلام، وتصحّ عليه الاستقامة في ذهن السامع؛ كونه يفكّ الإبهام وتحصل به فائدة النظم من مراد المخاطب (مصدر الكلام)، وعلى هذا يتّضح قصد عبد القاهر من خلال نصّه؛ الذي أبدى فيه حرصه على انسجام العلاقة التركيبية بين (توحي معاني النحو) مع العلاقة الأدائية؛ التي (تحقق معاني النظم)، وهذا مجمل قوله في انتظام معاني الكلام: "ومن الثابت في العقول، والقائم في النفوس أنّه لا يكون خبر حتّى يكون مخبر به، ومخبر عنه"²؛ أي أنّ ذات المتكلم، وذات السامع (حين النطق)؛ هما ميزان الاتفاق في الحكم على سلامة المعنى، وتناسق الأداء الذي يكون وفق أسلوب يراعي: (الانتقاء، والاختيار، والمناسبة)؛ وهنا يكمن معنى كلام الجرجاني في عبارته 'المخبر به والمخبر عنه'، فالمخبر به: هو المتكلم، وهو الناظم للكلام سواء صحّت تراكيبه، أم لا، والمخبر عنه: هو المحمول في خبر المتكلم والمقصود له بتحقيق معنى الكلام، بل إنّ العملية الكلامية التواصلية؛ تقوم عليه وتستهدفه، وحينئذ يكون الحكم على استقامة المعنى، وإفادته من خلال القناة الثانية المستقبلية التي تعدّ الركن الثاني في عملية التواصل، ونقصد بها 'السامع'، فدوره محدّد للحكم على الأداء الوظيفي للكلام من خلال ردّة فعله بعد تلقّيه الرسالة الخطابية. ونقف هنا على ذكر مميزات العلاقة الجامعة بين المتكلم والسامع:

1-المصدر السابق، ص480/481.

2-المصدر نفسه، ص480.

-الإسناد هو عمدة تركيب الجملة؛ ولكنه يصبح جزء منها؛ ضمن عبارات الإقناع والإبداع والأداء؛ كونه ليس المحرك المنفرد بعملية الكلام، بل هي شراكة بين التركيب والأداء، وقنوات التواصل بين المتكلم والمستمع، "فالإسناد -يمثل- الجزء غير المنطوق في الجملة -في بادئ الأمر- كونه يمثل إحدى العمليات الذهنية التي يقوم...المخاطب باختزانها -إحفاقا- لما يريد إيصاله وعمّا يريد التعبير عنه بطرائق مختلفة؛ كالإشارات أو الأصوات، أو الكتابة، ومن هنا تتحوّل العملية الذهنية إلى صورة منطوقة فونولوجية أو إلى صورة لفظية، أو إلى صورة إشارية، فيتمّ الإخبار"¹؛ حسب سياق الكلام.

-علاقة الإسناد بطرفي الكلام المُخاطب والمُخاطَب: "علاقة معنوية تركيبية تلازمية تفيد تحديد المعنى النحوي في تركيب معيّن يعتمد عليها المتكلم في تشكيل كلامه وصوغه وفقا لمقتضيات حاجاته ووصولاً لغاياته التواصلية التي تستند إلى مجموعة من الدلائل والمؤشّرات التركيبية"²، والغاية من هذه العلاقة تحقيق الوظيفة التواصلية الفعالة.

-الإسناد كما أشرنا سابقا هو أساس التركيب النحوي؛ كونه: "له معنى أول يدلّ على ظاهر الوضع اللغوي"³، أمّا حين استعماله ضمن قنوات الكلام في التواصل اللغوي فإنّه يأخذ دورا مكمّلا؛ لانتقاله من المعنى الأول الظاهر إلى تأدية "معنى ثان

1-ينظر، طارق محمد الوحوش، العلاقات الإسنادية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي في ضوء النظرية التولدية التحويلية، ص6.

2-يوسف وسطاني، الإسناد في نمطيه النحوي والبلاغي، ص208.

3-عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص4.

ودلالة إضافية تتبع المعنى الأول، وهذا المعنى الثاني؛ وتلك الدلالة الإضافية هي المقصد والهدف في البلاغة¹؛ أي مكمّل للدور الأساس الذي تقتضيه ضرورة التّواصل اللّغويّ.

-تطابق الكلام مع مظاهر الواقع؛ له الأثر الكبير في تحقيق صور الإسناد عند المتلقّي (السّامع)، ويعزّز معتقده في نصّ الكلام، ويزيد من وضوح المعنى لديه؛ فهو بمثابة النّفي بالدليل، والإثبات بالدليل؛ حتى لا تبقى في ذهن المستمع ريبة، أو يتصوّر له غموض في رأيه، وهذا ما شدّد عليه الجرجانيّ في حديثه عن أثر الكلام عند السّامع: "هل يعقل السّامع منه شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك، فإنّه ممّا لا يبقى معه لعاقل شكّ؛ أنّ الخبر معنيّ لا يتصوّر إلّا بين شيئين، يكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، أو يكون أحدهما منفيّاً والآخر منفيّاً عنه، وأنّه لا يتصوّر مثبت من غير مُثبّت له، ومنفيّ من دون منفيّ عنه"².

-الإسناد بين المتكلّم (المُخاطَب) والسّامع (المُخاطَب) يكون علاقة تواصل كلامية تلتزم شروطاً معيّنة لتحقيقها على ذكر الفهم والإدراك والإفصاح والبيان.

-سلامة الإسناد تركيبياً شرط نحويّ تقع على عاتق المتكلّم؛ بوصف العنصر الأول للانتقال نحو العلاقة الكلامية الأخرى، والتأثير على المتلقّي قوامه أمران، وهما:

-أولاً: قدرة المتكلّم وتفنّنه في الأداء، وهذا ما يصطلح عليه بتوظيف الصّور الفنّية البلاغية؛ كون الكلام انتقل من الوظيفة النّحوية التركيبية إلى الوظيفة الأدائية.

-ثانياً: استعداد السّامع ذهنياً ولغوياً لتلقّي الكلام؛ لأنّ الحكم بحقّ الصّواب النّحويّ وقوّة الأداء البلاغيّ؛ يستند إلى إمكانات المُتحدّث إليه.

1-المرجع السابق، ص4.

2-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص481.

من إشكالات توظيف التركيب استعماله "بصورة غير واعية للدلالة بها على وظائف معينة، ولكننا لو تأملنا في كل ما نستعمل، وفي كل مرة لشهدنا وأصبنا بالتيهان"¹؛ أي إن للإسناد ضمن التركيب دوراً مؤثراً في عملية التواصل اللغوي؛ حيث يشترط فيه توحي مبدأ الفهم المشترك بين المتكلم (صاحب الخطاب) والسامع (المقصود بالخطاب) وهو الوعي بمعاني الكلام المحمول في نص الخطاب؛ بحيث لا يخرج القائل المتكلم عن معاني نظمه؛ حيث لا يحدث استغراباً أو تهكماً في ذهن المتلقي لعدم وضوح المعنى وقد أشار علماء اللغة قديماً وحديثاً إلى أهمية هذا المقياس المعنوي، واعتبروه من شروط الخطاب فقد أشار إليه الجرجاني في شرحه لتوحي معاني النحو، فمن قوله: "ليس النظم شيئاً إلا توحي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم، وأنت قد تبينته أنه إذا رفع معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تتراد فيها في جملة ولا تفصيل خرجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتض وعن أن يتصور أن يقال في كلمة منها: إنها مرتبطة بصاحبة لها، ومتعلقة بها، وكائنة بسبب منها، وأن حسن تصورك لذلك قد ثبت فيه قدمك، وملاً من الثقة نفسك، وباعدك من أن تحن إلى الذي كنت عليه، وأن يجرك الإلف والاعتیاد إليه، وأنت جعلت ما قلناه نقشاً في صدرك، وأثبتته في سويداء قلبك، وصادقت بينه وبين نفسك"²؛ فالشاهد هنا عبارة 'توحي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه'؛ حيث يتجلى في هذه العبارة معنى تتبع قواعد النحو وأحكامه، ودروبه المرسومة له ضمن نظام اللغة العربية المحكم، أما في عبارة 'خرجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض... لكونها في مواضعها التي وضعت لها ومتعلقة بها، وكائنة بسبب منها'؛ فهنا دلالة بمقتضى توافق المعنى وأثره في إنجاح الكلام

1- عبد الجليل مرتاض، اللغة والتواصل اقتربات لسانية لإشكالات التواصل للتواصلين الشفوي والكتابي، دار هومه للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر العاصمة، (د، ط)، (د، ت)، ص 100.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 480/479.

في من يتلقاه بتلك الصورة التي يتوحي فيها الناظم دلالات معاني الألفاظ ليتحقق للمخاطب صورة معنوية كاملة في ذهنه لا تتنافر ووعيه فيما يعيه من معاني الكلام. فيكون سياق التواصل تحكمه ضوابط من بينها الفهم والإدراك والقدرة على الاستيعاب حيث تقتضي الضرورة استعمال ميزان "الكلمات بحسب ملاءمتها، أو عدم ملاءمتها للمواقع التي تحتلها في السياق التعبيري"¹؛ فإن تلاامت تستعمل، وإن كان العكس تحذف أو لا تنطق في ذلك السياق؛ حيث قد يكون لها سياق آخر تتلاءم معه وهذا ما قصده الناظم -رحمه الله- من قوله: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق بل أن تتأسقت دلالاتها وتلاقت معانيها بالوجه الذي اقتضاه العقل"²؛ ولا ريب أنه يقصد الفهم والاستيعاب، ومدى قدرة المتلقي على إدراك معاني المتكلم؛ وإن كان الجرجاني لم يشر بألفاظ محددة لدور المتكلم والسامع، وعلاقة ذلك بالإسناد؛ إلا أنه يعمل بإحكام على إظهار ضوابط الاتصال؛ مبيناً أدبياته التواصلية، وأحكامه النحوية والبلاغية.

-فالإسناد يمثل وظيفة تركيبية لها الدور المرجعي الأساس في إنجاح عملية التواصل اللغوي رفقة وظائف أخرى تتبع السياق الكلامي، وهذا التكامل بين وظيفة الإسناد نحويًا ووظيفة السياق دلاليًا نستطيع به الحكم على نظم الكلمات في التركيب، والتمييز بين المرغوب فيه من القول وبين دون ذلك؛ والسبب أننا نجد "الكلمة الواحدة قد تتعاورها صفتا الجمال والقبح، فتجمل إذا وامت سياقها، واحتلت في موقعها الأكثر مناسبة لها؛ لأنها حينئذ تؤدي وظيفة- تعبيرية، وتكتسب من سياقها دلالات إضافية، ويكون لها إشعاعها الخاص الذي تتلاءم به مع الموقف الكلامي الذي تقال فيه، وعلى النقيض من ذلك فإنها تقبح إذا افتقدت هذه الوظيفة لشذوذها عن سياقها واحتلالها غير موقعها"³.

1- حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر ط2، (1425هـ، 2004م)، ص29.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص98.

3- ينظر، حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، ص29.

ونقدّم هنا رسماً تخطيطياً يتضمّن مفاهيم الإسناد وأركانه وأنواعه، ونبيّن فيه قنوات التّواصل اللّغويّ، وكيفيّة سير العمليّة الكلاميّة بين المخاطب والمخاطب. وأقدّم هذا المخطّط؛ لأوضّح به علاقات التّواصل، وصلة الإسناد به، وفيه ما يلي:

مخطّط تفصيليّ يوضّح ماهية الإسناد

المخطّط رقم: 02

الإسناد: مفهومه وأركانه وأنواعه:



أولاً: مفهوم الإسناد.



لغة: هو نسبة حكم إلى شيء ما.

اصطلاحاً: ضمّ كلمة إلى أخرى بعلاقة منطقيّة لفائدة.

فمثلاً: عند إسناد حكم النجاح لأحمد، نقول:

أحمد ناجح ---- نجح أحمد.

ثانياً: أركان الإسناد.



في الجملة الفعلية: المسند هو الفعل، وفي الاسمية هو الخبر.
والمسند إليه في الجملة الفعلية هو الفاعل، وفي الاسمية: هو المبتدأ:
- ربح المنافس البطولة.
- المؤمنون صالحون في أعمالهم.

أركان الإسناد (عناصر الإسناد)

مسند : وهو ما أسندته ، أي : الفعل في الجملة الفعلية (ربح) ، والخبر
في الجملة الاسمية (صالحون) .

مسند إليه : وهو ما أسندت إليه ، أي : الفاعل في الجملة الفعلية
(المنافس) ، والمبتدأ في الجملة الاسمية (المؤمنون) .

ثالثاً: أنواع الإسناد.

إسناد خبري



الإسناد الخبري : إثبات أحكام إلى أشياء ، أو نفي أحكام عن أشياء ، بما يطابق الواقع أو يخالفه.



الجملة	المضمون	الحكم
حضر الطالب.	أثبتت الجملة الحضور للطالب ونسبته إليه.	يحتمل هذا الإثبات الصدق والكذب .
لم يحضر الطالب.	نفت الجملة الحضور عن الطالب .	يحتمل هذا النفي الصدق والكذب .

إسناد إنشائي



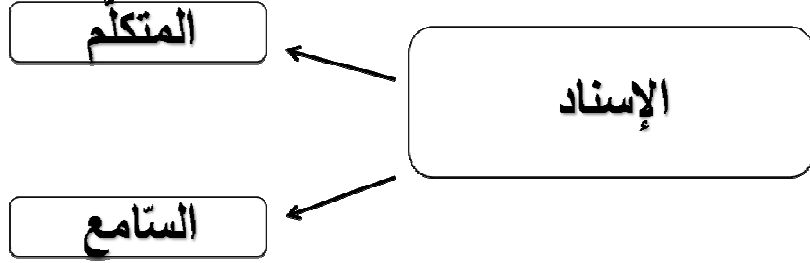
الإسناد الإنشائي : هو طلب عمل شيء ما ، أو طلب عدم عمل شيء ما ، وليس له وجود في الواقع، وإنما يراد إنشاؤه وحدثه.



الحكم	المضمون	الجملة
الجملة كلها لا تحتل الصدق ولا الكذب.	الطلب	أدِّ فرائض الإسلام.
	النهي	لا تتأخر عن العمل.
	الاستفهام	هل قمت بجل الواجب؟.
	النداء	يا خالد، اقرأ.
	التمني	ليتني نجحت.

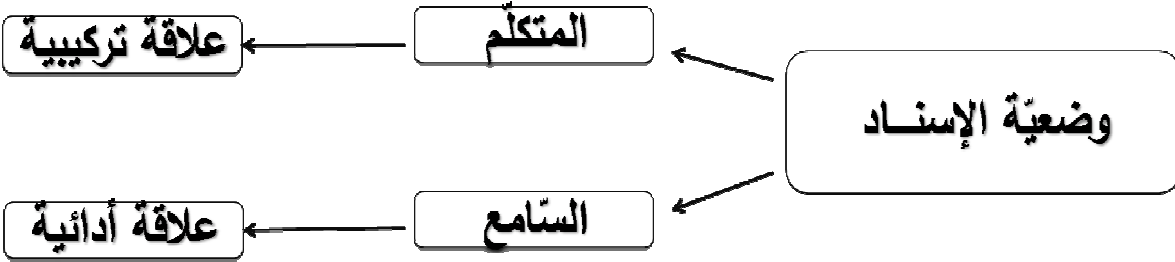
في هذا المخطّط قدّمنا أمثلة عن الإسناد، وجئنا على ذكر أركانه وأنواعه وفي المخطّط الآتي نقف على تحليل علاقة الإسناد بالمُخاطَب والمُخاطَب، وهو ما يضعنا في الصّورة المباشرة؛ التي توضّح لنا دور الإسناد في الكلام ضمن حيز استعماله، وتُظهر مكانته بين طرفي الكلام؛ (المتكلّم والسّامع). وفيه نذكر:

الإسناد بين المتكلم والسامع



-مخطّط تفضيلي يوضّح علاقة الإسناد بين المتكلم والسامع:

كيف تتم عملية التواصل؟.



$$\text{علاقة تواصل كلامية} = \text{العلاقة الأدائية} + \text{العلاقة التركيبية}$$

حين نقرأ المخطّط ونحلّل صورته؛ نقف مستخلصين النقاط الآتية:

1-الإسناد عند المتكلم: يمثّل علاقة تركيب داخلي؛ ينظمه المتكلم من خلال توحي

معاني النحو؛ فيحسن نظم التّركيب استعداداً لوضع الكلام.

2-الإسناد عند السامع: يمثّل علاقة أداء تصوّريّة مسموعة مصدرها الكلام المنطوق

يسعى المتلقّي من خلال عمليّة ذهنيّة إجرائيّة؛ لإحراز فهم وتصوّر ما يتوافق

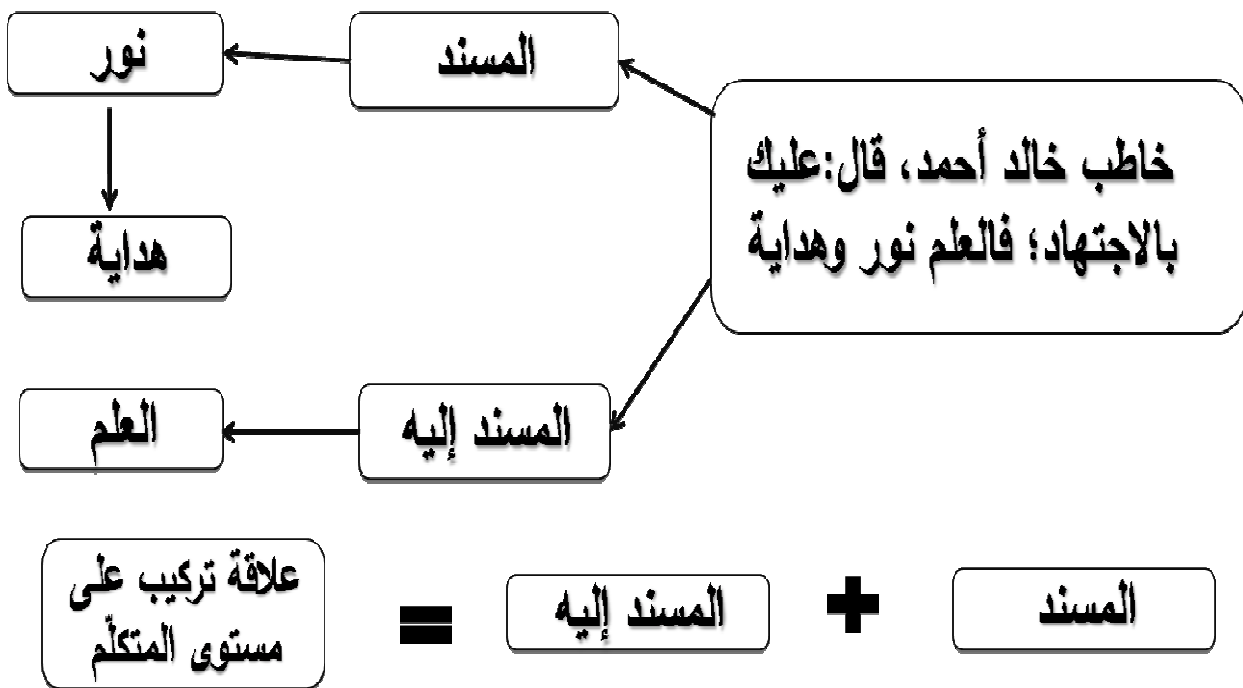
مع ما سمعه وتلقاه من الكلام، وكأن الألفاظ المسموعة التي تلقاها هي بمثابة شفرات منتظمة محددة؛ يسعى المتلقي إلى حلها عبر فك الإبهام القائم في ذهنه ليعبر عنه بكلام مناسب، ومنسجم يكون ردًا عما تلقاه ضمن تواصله مع المتكلم.

3- نتائج العملية التواصلية: يتم الحكم على نجاح التواصل بين المتكلم والسامع من خلال تشخيص ردة فعل المتلقي، وقياس استجابته الفعلية مع المؤثرات القولية.

4- الإسناد والمتلقي: لا يقف نجاح العملية التواصلية على مدى استجابة المتلقي فقط بل إن سلامة الإسناد وصحته وقدرة المتكلم على بث رسالته؛ لها الأثر الجلي في بسط المعنى وتصويب الكلام؛ لما يناسب ذهن المتلقي؛ فتحصل فائدته ويحسن نظمه.

وفي هذا المخطّط التمثيليّ نقدّم شرحاً نبيّن فيه دور الإسناد عند المتكلم، وعلاقته بالسامع، ونبيّن فيه كيف يتمّ إنجاح عملية التواصل اللغويّ من خلال تلك العلاقة:

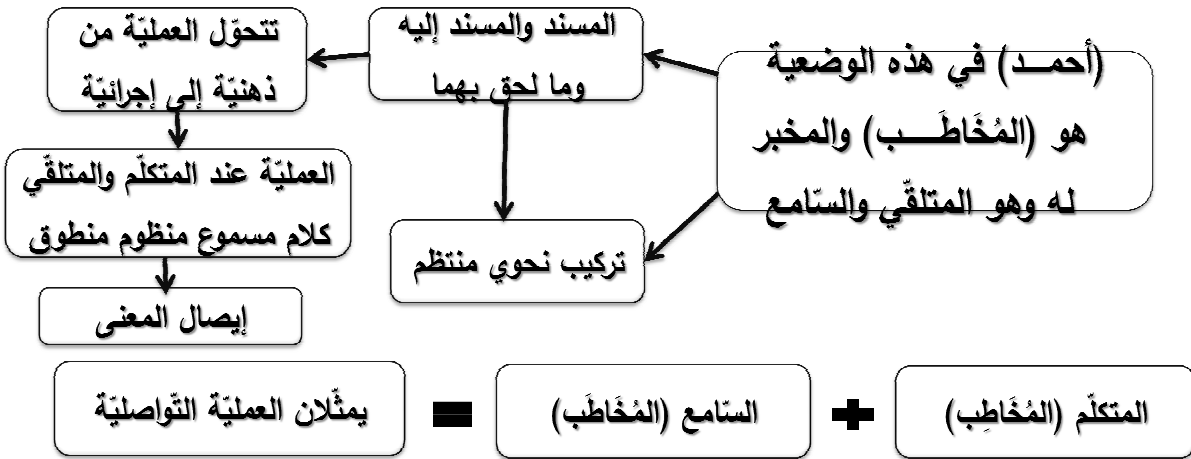
مثال: خالد (متكلم) أحمد (مستمع)



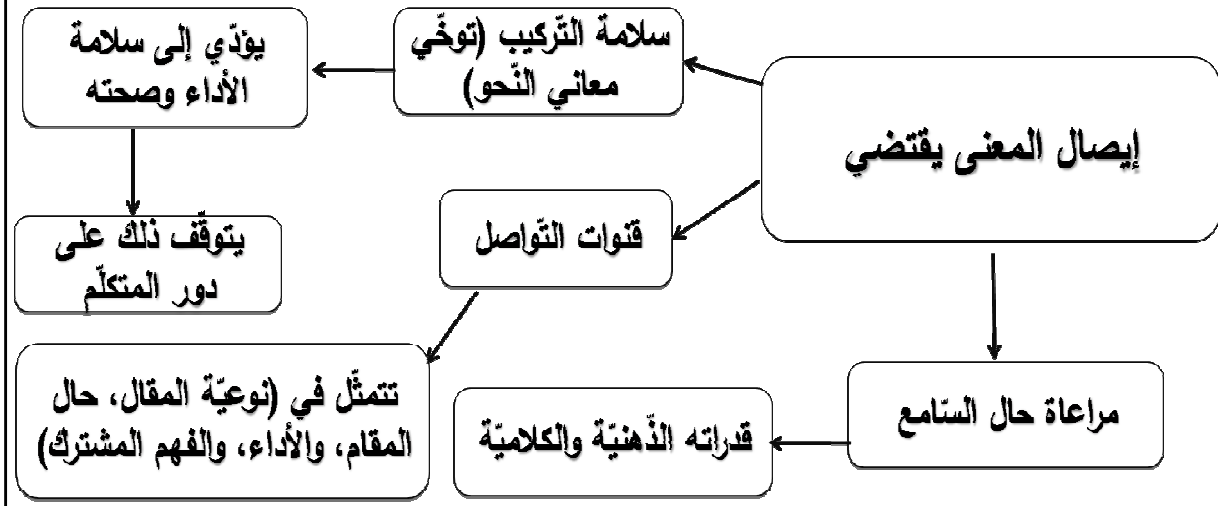
علاقة تركيب على مستوى المتكلم ← عمل ذاتي ذهني داخلي قبل أن يترجم إلى أصوات منتظمة منطوقة

المسند (مخبر عنه) + المسند إليه (المخبر به) = يمثلان المحمول من في نص الكلام: (المخبر عنه والمخبر به)

العلاقة التركيبية والعلاقة الأدائية



نجاح العملية الكلامية يقتضي



يعتبر الإسناد ذا أهمية قصوى في فهم الكلام وفي الوقوف على سياقاته المختلفة ورغم إيجازنا في طرق باب الإسناد نقف هنا على ذكر أهم ما يميّزه كآآتي:

-الإسناد عند المتكلم عملية ذهنية ترتيبية تقود إلى نظم معين (تركيب خاص)، وسلامة الإسناد النحوية تضمن حسن أداء الكلام (القدرة البلاغية).

-الإسناد بالنسبة للمتكلم وظيفة تركيبية نحوية، وبالنسبة للسامع وظيفة أدائية.

-نجاح عملية التّواصل اللّغويّ بين المُخاطَب والمُخاطَب؛ تتوقّف على وسائل ووسائط حسّية (المقام)، ومعنويّة (أسلوب التّواصل)؛ حسن الأداء، وحالة المتكلم.

وبهذا فالإسناد عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما، فيتمّ في الذّهن الرّبط بينهما بومضة الإسناد، التي تتمّ قبل أن ينطق المتكلم بالمسند والمسند إليه، وهو أي الإسناد في النّظم معنى نحويّ يربط بين كلمتين؛ فيفهم منهما أنّ علاقة معينة هي علاقة الإسناد قد ربطت بينهما؛ فتسمّى إحدى الكلمتين، أو أحد الرّكنين بالمسند، ويسمّى الآخر بالمسند إليه¹. وهذا ما تجلّى في رؤية الجرجانيّ حين حديثه عن نظم الكلام؛ حيث اعتبر "الإسناد أهمّ المعانيّ النّحويّة في عملية النّظم؛ لأنّ المتكلم لا يتمكّن من تأليف أيّ جملة ما لم تبين على الإسناد لهذا سميّ النّحاة ركنيه بالمسند والمسند إليه بالعمد"²، والإسناد له صلة مباشرة بالاتّصال المعقود بين المتكلم والسامع؛ كون الإسناد مركّب "يبين المتكلم به على أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى السامع"³. وهنا يكمن معنى علاقة الإسناد بين المتكلم والسامع.

1-مهدي مخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص31.

2-أم الخير بن الصّديق، النّظرية النّحوية عند الجرجانيّ وتطبيقها في المقرّرات اللّغوية التّعليمية لأقسام السنة الثّانية ثانوي آداب، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 30 أبريل 2007م، ص48.

3-ينظر، عبد الفتّاح لاشين، التّراكيب النّحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص80.

(3)- من وظيفة الربط إلى قانون التعليق: لقد كان في قراءة عبد القاهر الجرجاني

للنحو طرح معرفي جدّي له أصوله وقوانينه؛ فهو لا يقف عند الرؤى المعيارية فحسب بل يتعدّها إلى التحليل الوصفي والتعليل المنطقي؛ ومرجعه في كلّ ذلك علم النحو وأصوله، فقد كان ملهما بتفسير العلاقات التركيبية؛ ذكرا أنواع الروابط ومبيننا وظائفها المختلفة إذ نجده في مباحث كتابه؛ يفتح لنا بابا دقيقا في وصف العلاقات النحوية مفككا روابطها اللفظية والمعنوية، ليقف على قانون التعليق؛ الذي ما برح يفسره، ويدقق في شرحه مظهرا أهميته ومكانته في التركيب والأداء، مستخرجا خباياه، وواقفا على حدوده ومستكشفا مميّزاته ووظائفه، وسنقف هنا منتبّعين آراءه في هذا الجانب، كالاتي:

(أ)- الربط مفهومه ووظيفته وأنواعه: في هذا العنصر نأتي على ذكر ماهية

الربط، ثمّ نشرح وظائفه مع ذكر أنواعه:

1- مفهوم الربط: من معاني الربط لغة: الصلة والتماسك والاتحاد والتداخل، ويقال:

"ربط الشيء يربطه ويربطه ربطا...شده. والرباط: ما ربط به، والجمع ربط"1، أمّا في معناه الاصطلاحي: "هو ما يكون من صلة واتحاد وتماسك بين جزأي الجملة الاسميّة والجملة الفعلية، ويكون الربط لفظياً أو معنوياً. وللربط مصطلحات أخر، هي الرباط العائد الرّاجع والذّكر، ومن الدّراسين من استعمل غيرها كابن جنّي، فهو يسمّي الربط بالحرف (الإتباع)، ويستعمل عبارة (معقود بما قبله)، أو (معقود بغيره)، ويستعمل كلمة (التعليق) في حين نجد عبد القاهر يستعمل كلمة (تلتبس)، وكلمة (يتعلّق به)؛ بمعنى الربط"2. والرباط على أنواعه هو قوام نظم الكلام، وبه يتمّ معنى التركيب، وعليه يتوقّف معنى

1- ابن منظور، لسان العرب، ج7، حرف الزاء، (مادة ربط)، ص302.

2- ينظر، علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربية، ص46/47.

الكلام؛ ولهذا يعرف كل نظام من اللغة بأنه مجموعة "من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتّمه قوانين معينة لكل لغة"¹ من اللغات.

2-وظيفة الربط: الكلام يتكوّن من مجموعة جمل منظومة على نسق محدّد بحسب نظام اللغة المستعملة، وهنا تكون الجملة الواحدة ركناً أساسياً من الكلام المفيد؛ وهنا يكون للربط دور وظيفي يقوم عليه التركيب؛ بوصفه "العلاقة النحوية الوثيقة بين أجزاء الكلام"². وقد يكون أبعد من تحقيق التركيب الصحيح إلى فكّ الغموض وتوضيح المعنى ويكون "الغرض من الربط هنا أمن اللبس في فهم الانفصال بين الجملتين"³. واستخدام أدوات الربط المختلفة هدفه "إنشاء علاقة سياقية نحوية مصطنعة بين الجملتين عن طريق الربط"⁴؛ فينتج عنها التسلسل اللفظي والمعنوي، ومن أغراض استعمال وظيفة الربط في التركيب وهو 'كمال الانقطاع بين الجمل مع إبهام الفصل خلاف المراد والتوسّط بين الكمالين للجمل مع عدم وجود مانع للوصل، وإشراك الجمل المعطوفة في المحل الإعرابي"⁵، وكلّ هذا يقع في الأحوال التركيبية الآتية:

-الحالة الأولى حين يكون فيها "كمال الانقطاع مع إبهام الفصل خلاف المراد"⁶؛ أي حين يكون المعنى مرتبطاً بالوصل بين الجملتين أو اللفظين داخل التركيب؛ يلجأ للوصل.

1-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص295.

2- علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربية، ص47.

3-مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، ص141.

4-المرجع نفسه، ص141.

5-ينظر، عيسى علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبدع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية منشورات جامعة حلب، سورية، (د، ط)، (1431هـ، 2000م)، ص300.

6-المرجع نفسه، ص305.

الحالة الثانية؛ وهي تقع في التوسط بين الكمالين مع عدم وجود مانع من الوصل: بمعنى يكون الوصل في هذه الحالة إضافة تكميلية لا تقتضي الضرورة وجودها وإنما للاستحسان، مع عدم وجود مانع لاستعمال الوصل أيضاً.

-الحالة الثالثة إشراك الجملة الثانية في المحل الإعرابي للأولى: وهي التي تؤول بالمفرد فيقال جملة معطوفة على جملة على نحو قولنا: الإيمان يريح القلب ويطمئن البال، فجملة يطمئن البال: جملة معطوفة على جملة الخبر، وفي المفرد: الإيمان مريح ومطمئن.

3- الربط وأنواعه: تتوزع الروابط إلى قسمين قسم لفظي وقسم معنوي؛ وهذا ما تعلق بنظام اللغة العربية، ونقف هنا على تحديد هذه الروابط بالتمثيل لها وفق الآتي:

أ- الروابط اللفظية: "الروابط اللفظية متعددة عند النحاة"¹؛ وهي الألفاظ الظاهرة الدالة على الربط، وتختلف باختلاف شكلها ووظائفها، وهي تتوزع إلى قسمين:

1- الأدوات أو الأحرف: المقصود به هنا أحرف العطف على نحو (الواو، أو، ثم) كقولنا: (سليم وعماد بطلان)، 'حرف الواو'، وأحرف الجر: (في، الباء، اللام)، مثل: (المال لأحمد) 'حرف اللام'، وتسمى لام الملكية، وأدوات النصب (إن، لكن، لعل...) نحو: (يا فريد اصبر لعلك تتجح) 'أداة النصب لعل'، وتأتي بدلالة الترجي، وأحرف الجزم (لم، إن، لام النهي...)، ومثال ذلك: (احذر لا تلعب) 'أداة الجزم لام النهي'.

نلاحظ على هذه الأحرف؛ أنها تعمل وفق توقعها في الجملة بحسب صورة التركيب التي جاءت فيه، ولا تتواجد هذه العوامل داخل التركيب إلا لوجود علاقة مشتركة؛ كيفما كان حجمها؛ كأن تكون صلة "الجملة الثانية على الأولى...جهة جامعة كالتناسب"².

1- علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربية، ص50.

2- عسي علي العاكوب وعلي سعد الشنوي، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبدع، ص299.

على الرغم من اختلاف دلالة هذه الأدوات في الوظيفة بين العطف والجر والنصب والجزم إلا أنها تشترك في الدور الوظيفي السياقي؛ أي الربط والوصل لإتمام الأداء.

2- الأسماء: يدخل في هذا كلّ ضمائر المتكلم والغائب والمخاطب وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فكلّها تؤدّي وظائف الربط بين مكونات الجملة، ونمّلت لهذا بما يلي:

أ- الضمائر: منها الضمائر المنفصلة والمتصلة والمستترة: (فؤاد وأنا متفوقان) الضمير 'أنا' بدلالة المتكلم وظيفته الإعرابية معطوف بحرف الواو على المبتدأ. (قرأت الكتاب) الضمير 'تاء الفاعل' وظيفتها عن الفاعل. (جاء مسرعاً) الضمير هنا مستتر التقدير 'هو' ووظيفته في الإعراب فاعلاً. وإذا أردنا الحديث عن دلالات الوصل في هذه الضمائر المختلفة؛ فالنتيجة أنّ الضمير المنفصل ك(أنا) وصل بين دلالة ذكر الاسم في الجملة وبين تعويضه بضمير الرفع 'أنا' لحمل وظيفة الثاني على نفس وظيفة المحذوف المعوّض بنفس الدلالة التي جاء بها الضمير، وكذا هو الحال مع باقي الأمثلة. وإنّما الاختلاف يكون في استقراء الوصل من الكلمة الدالة عليه؛ حيث إنّ الضمير 'أنا' في المثال الأول هو بدلالة الوصل، أمّا في الثاني؛ فدلالة الوصل هي في الحرف المرتبط بالفعل (التاء)؛ تاء المتكلم، في حين أنّ المثال الثالث؛ كانت دلالة الفعل 'جاء' توحى إلى المقدّر من الكلام؛ أي 'الضمير المستتر' الدال على الفاعل (المقدّر).

ب- أسماء الإشارة: "هي أسماء معارف؛ تشير إلى معيّن حاضر الوجود في الذهن"¹ وهي: ذا للمفرد المذكر، ذي/تي/ده/ته للمفرد المؤنث، ذان للمثنى المذكر، تان للمثنى المؤنث، أولاء لجميع العقلاء الذكور والإناث، وتلحق ببعض أسماء الإشارة كاف الخطاب، أو لام البعد مع كاف الخطاب: ذاك، ذلك، تلك، ذانك، تانك، أولئك²، واشترط

1- محمد على عفش، قواعد اللغة العربية للمتقدمين، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط3، (1423هـ، 2002م)، ص68.

1- ينظر، علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربية، ص50.

النحاة أن يكون "اسم الإشارة مبتدأ ثانياً ويكون المبتدأ الأول صلة أو موصوفاً، وأن تكون الإشارة للبعيد"¹، ومن الرّبط بأسماء الإشارة: قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾². اسم الإشارة 'ذلك' موقعه في الآية خبر لمبتدأ 'وهناك' من يأخذ اسم الإشارة في هذا الموضع على البدلية، وهناك من جوّز اعتباره صفة على نحو الفارسيّ والعكبري³.

ج- الأسماء الموصولة: "الأسماء الموصولة من المعارف في اللّغة ولها صياغة خاصّة وهي تشبه الضّمائر في أنّنا نستغني بها عن ذكر الاسم الظاهر شرط أن يكون هناك دليل على المقصود بالاسم الموصول"⁴. والأسماء الموصولة نوعان: خاصّة ومشتركة:

1- الأسماء الموصولة الخاصّة: وهي التي تدلّ عن مسمّى خاصّ، وتكون: الذي للمفرد المذكر التي للمفردة المؤنّثة، واللذان للثنتين المذكر، واللّتان للثنتين المؤنّث، يأتي اللذان واللّتان في حالة الرّفْع، أمّا في حالتي النّصب والجرّ؛ فنقول: اللّذين واللّتين وإعرابهما إعراب الملحق بالمتّى؛ ولو تحذف لأمهما؛ حينها تصير دالّة على الجمع 'الذين'. وتأتي 'اللّاتي واللّاتي واللّواتي' لجمع التّأنيث.

2- الأسماء الموصولة المشتركة: منها (من) للعاقل، و(ما) لغير العاقل، وتستعمل (من) بدلالة العاقل مفرداً ومتّى وجمعا، وتأتي للمؤنّث والمذكر، وأمّا (ما) تتعلّق بعموم الأشياء من مسمّيات الحيوان والجماد وغيرها، دون تحديد لجنس أو عددٍ خاصّ. وعمل الأسماء الموصولة بحسب موقعها في الجملة، ومن شروط عملها أن يلحق بها داخل التّركيب بجملة الصّلة، وأن يكون في جملة الصّلة "ضمير بارز أو مستتر يعود

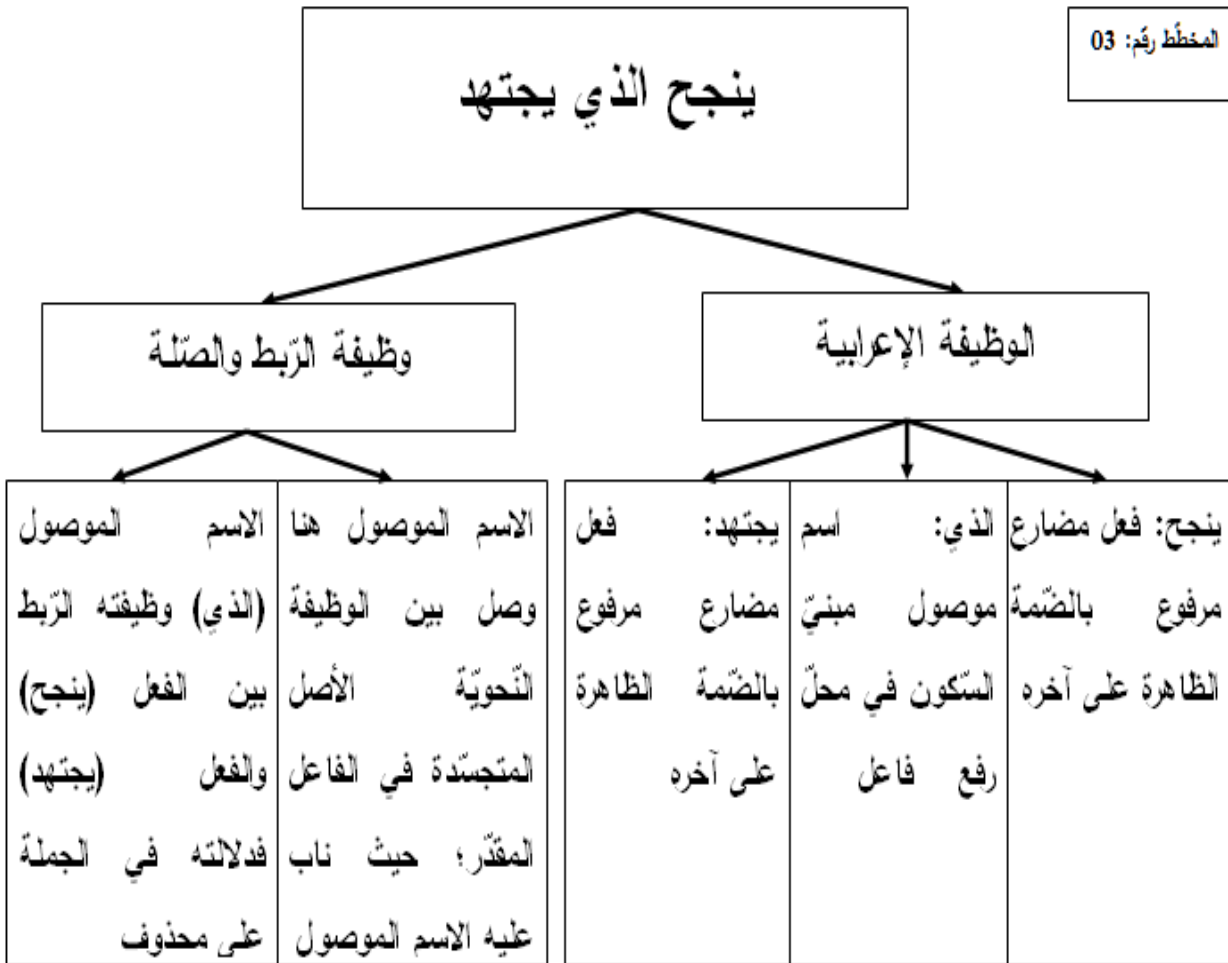
1- المرجع السابق، ص50.

2- سورة الأعراف، الآية26.

3- ينظر، علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، ص50.

4- محمود عبد الله جفال الحديد، مذكرات في أدوات الرّبط والوصل في اللّغة العربيّة، مطبوعات الجامعة العربيّة المفتوحة، (د، م)، (د، ط)، (1425هـ، 2004م)، ص10.

على الاسم الموصول يسمّى عائداً¹ على الاسم الموصول؛ ونوضّح معنى ذلك في هذا المثال: (دخل علينا من انتظرناه): دخل: فعل ماض، علينا: جار ومجرور من: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع فاعل/ انتظرناه: انتظر/ فعل ماض، التّون/فاعل الهاء/ مفعول به وهو الضّمير العائد على اسم الموصول: 'من'، فالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة إلى جانب وظيفتها النّحويّة؛ لها دور آخر يتمثّل في الرّبط بين أجزاء الكلام داخل التّركيب، وفي هذا المخطّط التّمثيليّ؛ نوضّح وظائفها كالآتي:



ب- الرّوابط المعنويّة: يدخل في هذا الباب كلّ الكلمات التي بها يتمّ معنى الكلام وتقف عليها سلامة التّركيب، 'ولهذا فإنّ النّحاة يعتبرون الإسناد من أهمّ وسائل الرّبط المعنويّ'².

1- محمد على عفش، قواعد اللّغة العربيّة للمتقدّمين، ص74.

2- ينظر، علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، ص58.

فهو وسيلة معنوية قوية تسهم في بناء نظم الكلام وربط أركانه وتحديد معانيه. ونشير هنا إلى هذا النوع من الربط، وفق الآتي:

1- الإسناد والربط المعنوي: يعطي علماء العربية اهتماما بالغا في دراسة قضايا الإسناد لما يمثله من دور أساس في بناء التركيب؛ بل هو في نظرهم أساس النظم وقوام صحته. فركناه المسند والمسند إليه هما طرفا العلاقة الرابطة بين أجزاء الكلام، وبهما يتم معنى الكلام؛ فهو في نظر النحاة الأساس الذي لا يمكن أن تتعد الجملة من دونه، وعلاقة الإسناد هي الأساس لكل العلاقات الأخرى، حيث لا تنشأ تلك العلاقات في الجملة إلا بوجود علاقة الإسناد، لذلك اهتم النحاة بهذه العلاقة مقارنة بغيرها؛ خاصة في الجملة الاسمية، حيث تحدثوا كثيرا عن الترابط بين عنصريها الإسناديين، سواء في الخبر المفرد أو الخبر الجملة، وقد عدّ ابن هشام لجملة الخبر عشرة روابط تربطها بالمبتدأ، وخصّها بمبحث خاصّ في مقابل أحد عشر رابطة لكل مواضع الربط الأخرى في العربية¹.

فالإسناد والجملة رابطة سببية قطعية حيث لا إسناد دون جملة ولا جملة من دون إسناد؛ وإلا ستكون مجرد أصوات لا قيمة لها ولا معنى، وهذا هو رأي النحاة الأوائل في بيان دور الإسناد في بناء التركيب؛ لذا نجد الزمخشري؛ يرى أنه لو جرد المبتدأ والخبر من علاقة الإسناد فيما بينهما لكانا في حكم الأصوات التي لا معنى لها، وهذا ما عبّر عنه بقوله: "لو جردا - أي الخبر والمبتدأ - لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"² أي بوجود الإسناد كعامل للترتيب والتركيب في الجملة، فهو الربط الأساس في النظم.

1- الشّريف ميهوبي، روابط الجملة عند النّحويين القدماء، مقال نشر في موقع مدونة أوراق وأفكار الإلكترونيّة بتاريخ: 13/أفريل 2013م، رابط الموقع: <http://cherifmihoubi.blogspot.com>.

2- ينظر، أبو البقاء بن يعيش النحوي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، (1422هـ، 2001م) ج1، ص221.

وعلى غرار رأي الزمخشري في رؤيته للإسناد؛ نجد الاسترأبادي؛ الذي رأى في الإسناد رابطة لا غنى عنها في تركيب الكلام، فقال: "وذلك لأنّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم؛ أي الإسناد الذي هو رابطة، ولا بدّ له من طرفين مسند ومسند إليه"¹.

فعلاقة الإسناد المعنوية تقوم على ربط طرفيه المسند والمسند إليه على ما تقتضيه دواعي التركيب؛ فيشكل الإسناد "بؤرة الجملة أو نواتها في أبسط صورها إلى أن تتسع وتتعدّد بإنشاء علاقات أخرى، فتحتاج إلى ما يربط تلك العلاقات بالنواة الأولى للإسناد فتلجأ اللغة حينئذ إلى اصطناع طرق ووسائل تجسدها الروابط اللفظية، من أجل توثيق عرى الاتصال بينها، وإبعاد أيّ لبس أو غموض قد يكتنفها"².

— من النّحاة المحدثين من يرى أنّ الإسناد قرينة معنوية تحتاج إلى ترتيب خاصّ يزيد من دورها داخل التركيب، فهي تعمل ضمن "العلاقات السياقية التي تعمل كقرائن معنوية تفيد في تحديد المعاني النحوية"³، ولكن علاقة الإسناد قد "لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار"⁴؛ بمعنى تحقيق الارتباط وتحديد معانيه أحيانا؛ يحتاج إلى عوامل أخرى؛ كالقرائن اللفظية التي تعينه على تحديد ذلك.

فالإسناد قرينة معنوية قوية لها أثر بالغ في تحديد معاني الكلام، بل "الإسناد أهمّ معنى نحويّ في النّظم، ولا يتمكّن المتكلّم من تأليف أيّة جملة ما لم تبني على الإسناد"⁵.

1- الرّضيّ الاسترأبادي، شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي ويحي بشير مصطفى، إدارة الثقافة والنّشر جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، (1417هـ، 1966م)، ص19.

2- الشّريف ميهوبي، روابط الجملة عند النّحويين القدماء، مقال نشر في موقع مدونة أوراق وأفكار الإلكترونية بتاريخ: 13/أفريل 2013م، رابط الموقع: <http://cherifmihoubi.blogspot.com>.

3- ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191.

4- المرجع نفسه، ص192.

5- يوسف يحيوي، الجوانب التركيبية للجملة العربية في ديواني محمّد العبد آل خليفة وأحمد سحنون دراسة نحوية تحليلية وموازنة، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013م، ص44.

فالتحاة "يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا أيضا يلمحونه بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة"¹، وقد جُمع لعموم استعمالات الإسناد 'سياقات عدة داخل الجملة يتم من خلالها فهم أداء القرينة المعنوية في حدود ما تسمح به نمطية استعمال اللغة'²، ولنا هنا أن نوضح بعض سياقاته:

أولاً-الانتقال من السؤال إلى الجواب: س/ أجاأ فريد؟. ج/ نعم. حين الربط: جاءنا فريد فضمير الجمع (النون) العائد على ضمير الرفع (نحن)؛ كفى دلالة الاستفهام، وحل محل الجواب في إيضاح المعنى؛ وهنا تكمن دلالة القرينة المعنوية من ربط بين معاني الكلام.

ثانياً-الترتيب من العام إلى الخاص: نرى جملة 'أركان الإسلام خمس' جملة مركبة عامة غير مفصلة، أما النص الآتي: 'شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً؛ فهو تفصيلي يتكون من جمل مرتبة متتالية؛ كل جملة منها تتضمن مسند ومسند إليه.

ثالثاً-الترتيب المكاني والزمني: نلاحظ هذه الجملة: (التقيت خالدًا قدام بيته أمس) تحتوي على فعل ماضٍ، وفاعل ومفعول به، وظرف مكان (قدام) وزمان (الأمس)؛ حيث ترتبط دلالة الظروف بدلالة الفعل؛ ففي هذا المثال: دلالتها على الحدوث والإنجاز. أما لو قلت: (سألتني خالدًا قدام بيته غدا)؛ فالمعنى يتغير لتغير عامل الزمن، وهو الفعل المضارع الدال على الاستمرارية والإنجازية المستقبلية؛ سواء المستقبل القريب أو البعيد.

رابعاً-الترتيب من البسيط إلى المركب: وهو بمثابة الإطناب في كلام أصله مختصر موجز مثل قولنا: (اجتهد تتجح)؛ دلالتها كافية موجزة مختصرة، وحين نريدها جملة مركبة نصوغها وفق الآتي: (اجتهد يا طالب في دراستك اجتهادا كبيرا فتجح).

1-المرجع السابق، ص194.

2-المرجع نفسه، ص194.

خامسا- الترتيب من المؤلف إلى غير المؤلف: يدخل في هذا استعمال الألفاظ غير المؤلفات سماعا، وعلى نحو هذا قول: (كلا لا وزر)، بدلا من أن تقول: (كلا لا مفر) علما أن لفظي (وزر، ومفر) كلاهما ذو دلالة معنوية واحدة، وهي: لا ملجأ أو لا منجى.

2- روابط معنوية أخرى: عموم اللفظ من أدوات ومسميات تكون بدلالة الربط في سياقات معينة، وهي كثيرة ومتعددة ترتبط دلالتها بحسب وظيفتها الدلالية التي بنيت عليها، ولنا في هذا الجدول أن نذكر هذه الروابط، ونحدد طبيعة استعمالها في سياقات الكلام:

الاستعمال (الوظيفة السياقية)	عموم الروابط
تستعمل هذه الروابط وما جرى نحوها لغرض بيان النتيجة وهي أيضا تدل على الأسباب وتوضحها.	بسبب، بفضل، نظراً، لأن، حيث، بحيث، من حيث إن، حيث إن، إذ إن بما أن وعلى هذا ونتيجة لـ، ولهذا ومن هنا...
وظيفتها التعليل لبيان الحجة وفك الإبهام.	لـ، كي، حتى، من أجل أن، لكيلا، لنلا، أن لا إن، أن، من، ليس، لأنه....
كلها بدلالة الزمن سواء كان حاضرا، أو ماضي أو مستقبلا؛ فهي روابط زمنية.	ما كاد، لم يكد، حتى، لا يكاد، ما، إن، حتى ما لبث، لم يلبث، ما لبث، لم يلبث، لن يمضي على، لا يلبث/ لن يلبث...
روابط لفظية دلالتها السياقية الاستدراك والحصص والتفصيل والتفني.	لكن، لكن، بل، وإنما، أما، وإما، رغم بالرغم أن، مع أن، لم، ولا، ولن، وليس...
ستعمل هذا النوع من الألفاظ للتمثيل.	ومن ذلك، مثلا، وكما، شبيهه، نظير...
تستعمل لدلالات الترتيب والتنظيم.	أولا، ثانيا، ثم الذي يليه، وجاء بعده، بداية نهاية، الواحد تلوى الآخر، ما يلي...

ما نلاحظه في قراءة الروابط المعنوية أن كل معاني الكلمات المستعملة تصب في خانة الروابط المعنوية، ولكن بحسب السياق الذي ترد فيه في نص الكلام.

وقد ذهب بعض المُحدِّثين إلى تفسير القرائن المعنوية تبعاً لمعناها الوظيفي السياقي بدءاً منها كمفردة منتظمة داخل سياق الجملة (التركيب) انتهاءً إلى تحديد وظيفتها في الجملة ضمن سياق الأداء، وهذا ما ذكره الأستاذ تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها؛ فقد ميّز بين نوعين من القرائن: قرينة كبرى وقرينة مختصة (صغرى) تتفرّع عن القرائن الكبرى¹، وكأنّه يوحي إلى أنّ القرائن الكبرى تمثل العلاقات الدلالية والعلاقات المتفرّعة أو المتخصصة تمثل الوظيفة الإعرابية، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

نوع القرينة	دلالتها المعنوية
المفعول به	التعدية
المفعول لأجله	الغائية (غائية العلة)
المفعول معه والمضارع بعد الواو	المعية
المفعول فيه	الظرفية
المفعول المطلق	التأكيد والتحديد
الحال	الملازمة
التمييز	التفسير
الاستثناء	الإخراج

وقد سمّيت بعض القرائن بالمتفرّعة أو المتخصصة؛ لأنها تخصصت لأداء دور محدّد ومعين في سياق الكلام؛ حيث "يعبر كلّ منها عن جهة خاصّة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصّفة"². أو ما تعلّق بباقي الروابط المعنوية الأخرى.

1- ينظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.

2- المرجع نفسه، ص195.

(ب) - وظيفة الربط في رؤية الجرجاني: لم يغفل عبد القاهر دور الربط في تحديد معاني الكلام؛ فقد أولى له اهتماما بالغا ضمن كتابه دلائل الإعجاز، بل إنه قد وصف حدّ الوصل، وبين أهمية معرفة قانونه؛ فقد اصطلح على تعريف قيمته في أداء الكلام وفهم السياق بقوله: "هذا فنّ من القول خاصّ دقيق"¹، فراح يتحدث عن وظائف الروابط بكلّ أنواعها مبينا شكلها وحجم أثرها في التركيب، وكان هذا تعليقا له على وظيفة الربط اللفظي والمعنوي في باب النظم وما يقتضيه؛ مستشهدا على ذلك بذكر أدلة من كلام العرب شعرا ونثرا؛ الغرض منها البيان والشرح، ولنا نحن في هذا العنصر أن نأتي على بيان ذكر هذا المبحث المهمّ ضمن كتابه قبل الانتقال إلى نظرتة في التعليق التي مثلت رؤيته الموسّعة لنظرية النظم، وبخاصّة فيما يتعلّق بتحديد المعنى:

جاء في معنى العطف لغة؛ الميل، وعطف فلان على فلان أي أشفق عليه ومال نحوه أمّا في الاصطلاح: فهو ربط لفظ بلفظ سواء كان فعلا، أو اسما، أو "عطف جملة على أخرى"²؛ بشرط أن يُعطف على مثل ما عطف به. وحروف العطف بإجماع علماء اللّغة تسعة؛ ستة منها تفيد المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب. وهي: الواو، الفاء، ثمّ، حتّى، أو، أم. والثلاثة الأخرى تعطي المعطوف حركة المعطوف عليه دون المشاركة في الحكم، وهي: بل، لا، لكن.

1- الربط بحرف 'الواو' أو 'الفاء' عند الجرجاني: نجد من معاني العطف بـ'الواو' و'الفاء' و'ثمّ' ما ذكره الجرجاني في شرح قواعد الوصل، قائلا: "واعلم أنّه إنّما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذلك لأنّ تلك تفيد مع إشراك معاني

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص252.

2- محمّد بن صالح العثيمين، دروس البلاغة، جمع وإعداد حفني ناصف وآخرون، مكتبة أهل الأثر، الكويت ط1، (1425هـ، 2004م)، ص79.

مثل أن 'الفاء' توجب الترتيب من غير تراخ، و'ثم' توجبه مع تراخ، و'أو' تردّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإذا عطفت بواحدة منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة. فإذا قلت: 'أعطاني فشكرته' ظهر بالفاء أن الشكر كان مُعقِّباً على العطاء ومسبباً عنه. وإذا قلت: 'خرجت ثم خرج زيد'. أفادت 'ثم' أن خروجه كان بعد خروجك وأن مهلة وقعت بينهما. وإذا قلت: 'يعطيك أو يكسوك'. دلّت 'أو' على أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه¹؛ يتجلّى لنا أن وصف عبد القاهر لأدوات العطف كان انطلاقاً من وظائفها التركيبية داخل الجملة؛ مبيّناً المشترك بين هذه الأدوات والمختلف بينها فالمشترك هو وظيفة العطف، والمختلف يكمن في دلالة العطف. وتبقى "أداة العطف عند عبد القاهر من الروابط التي لا غنى عنها في وصل الجمل بعضها ببعض"²؛ مهما اختلفت وتنوّعت. ومن آرائه أن حرف الواو تتعدّد وظائفه التركيبية؛ إضافة إلى وظيفة العطف التي هي الأصل؛ فهي تتشابه وتتداخل في الوظائف التركيبية الأخرى ممّا جعل منها الحرف الوحيد من بين حروف العطف الذي تميّزه صفة التعدّد والتمازج مع وظائف حروف العطف الأخرى. ولهذا نجده يفرّق "بين الواو؛ وهي من أشهر حروف العطف و'الفاء' التي توجب فضلاً عن الإشراك في الحكم الترتيب. و'ثم' التي توجب الترتيب مع التراخي. و'أو' التي تفيد التخيير"³. ونرى فيما ذهب الجرجاني حول حرف الواو أنه قد يكون للابتداء لا محلّ له من الإعراب؛ وهذا ما يخرجها عن وظيفتها الأصل (الربط) لتصبح أداة غير عاملة. والمشارك بينها وبين (الفاء، أو، و)؛ هو وظيفة العطف التي تمثّل القاسم الوظيفي المشترك في عمل هذه الأحرف؛ رغم اختلاف معانيها.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 234.

2- إبراهيم خليل، قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم النص، ص 626.

3- المرجع نفسه، ص 626.

وقد أعطى الجرجاني لهذه الرؤية تفسيراً مفاده أن للواو عطف التّواصل المباشر دون حائل يحول بين أداة العطف والمعطوف؛ أي أنّ الرّابط بين المفردة، أو الجملة السّابقة والمفردة، أو الجملة اللاحقة هو التّتابع المباشر من النّاحية الدّلالية في المعنى ومن النّاحية الوظيفية في "الحكم الإعرابي" وهذا كعطف المفرد على المفرد¹؛ حيث يختلف هذا التّتابع مع عطف الجملة على الجملة، وسنأتي على ذلك. كما نلاحظ عناية عبد القاهر بعطف الواو دون غيرها من الأدوات العاطفة الأخرى؛ "لأنّ العطف غيرها لا يقع فيه اشتباه"²؛ مثل ما يقع في 'الواو'، ومن معاني العطف بالأحرف الأخرى أنّ 'الفاء' توجب التّرتيب من غير تراخ؛ أي العطف بالتّرتيب دون إطالة زمنيّة، وعملها هنا يشبه العطف الواو في الواصل المباشر، وليتضمّن حكم الثّاني (المعطوف) حكم الأوّل (المعطوف عليه)؛ غير أنّ في عطف الواو لا يقتضي التّرتيب بالعطف على عكس حرف الفاء؛ فهي ترتّب بين الطرفين دون تماذي في التّرتيب؛ أي 'التّراخي' كأن نقول: 'جاء حسامٌ وسميرٌ': فالمجيء مشترك حدوث الفعل بين الفاعلين (حسام وسمير) ولا فاصل بزمن بينهما، ولا مرتّب لحدوث الفعل فيه، في حين لو قلنا: 'جاء حسامٌ فسميرٌ'؛ فالتّرتيب بين الفاعل حسام والفاعل سمير حاصل في حدوث الفعل ولكنّه كان على التّوالي، ولم يفرّق بينهما بحائل زمنيّ طويل ويمكن أن نصطّح على عمل الفاء في العطف أن يحصل تطابق في زمن العطف مع ترتيب يسير. أمّا بالنّسبة لـ(ثم)؛ فهي بخلاف الواو، والفاء في العطف كونها توجب التّرتيب لبيان التّمييز؛ وهذا التّرتيب وارد لأمرين؛ إمّا لبيان قيمة الأوّل من الثّاني مع ترتيب العطف بحسب الاستحقاق أو مجيئه لعامل التّعظيم من باب الأمر، أو لبيان قيمة الأوّل على الثّاني

1- أحمد مطلوب، أساليب بلاغية الفصاحة البلاغة المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980م، ص195.

2- محمّد بن صالح العثيمين، دروس البلاغة، ص79.

حيث يكون الترتيب: لزوماً، مثل ما جاء في: ﴿حديث أبي هريرة رضي الله عنه: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، من أحقّ الناس بحسن صحابتي؟ -يعني- صحبتي، قال: أمّك، قال: ثمّ من؟، قال: أمّك، قال: ثمّ من؟، قال: أمّك، قال: ثمّ من؟، قال: أبوك¹، وهذا في بيان صفة العناية والطاعة، فالأولى ثمّ الذي بعده فبحسب التعظيم يكون التقديم. وأمّا فيما يتعلّق بحرف 'أو'، فقد قال فيها المصنّف: 'تردّد الفعل بين شيئين، وتجعله لأحدهما لا بعينه' مثالنا في هذا: خذ التّقاحة أو البرتقالة، فالعطف الذي تقتضيه (أو) هو عطف تخيير بين المفعولين؛ حيث أنّ فعل الأمر (خذ) لم يتعلّق بمفعول ثابت في الجملة؛ لمجيء العطف بصيغة الاختيار، وتبعيّة المفعول لما تعلّق به الفعل في الاختيار؛ أي كأن يقول بالتحديد: أأخذ البرتقالة؟؛ فهنا اتّضح معنى العطف لتعلّق الفعل بمفعوله بعد الاختيار، وهنا الحكم يختلف عمّا جاءت به جملة الاستفهام؛ حيث توسّط العطف مفعولين. إذاً فعطف (أو) يختلف تماماً عن أدوات العطف الأخرى كما ذكرنا. وقسم الجرجاني الوصل إلى قسمين: وصل يتعلّق بالمفرد ووصل يتعلّق بالجملة، وقوله: "اعلم أنّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثمّ نعود إلى الجملة؛ فننظر فيها ونتعرّف حالها"²، فوصل المفرد يكون الرّبط بمعية إعراب المفردة المعطوف عليها، وهذا ما أوضحه بقوله: "ومعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأوّل"³؛ حيث إنّ المعطوف يحمل ذات حكم المعطوف عليه إعراباً؛ سواء جاء فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو صفة، أو تميّزاً، كقولنا: 'قرأت الكتاب الأوّل والكتاب الثاني'؛ فالكتاب في المقطع الأوّل للجملة مفعولاً به، وتلاه حرف عطف لينال لفظ الكتاب في المقطع الثاني للجملة نفس حكم اللفظ الأوّل؛ فيكون

1-صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من أحقّ الناس بحسن الصّحبة، (8 / 2)، برقم: (5971)، وصحيح مسلم كتاب البرّ والصّلة والآداب، باب برّ الوالدين وأنهما أحقّ به، (4 / 1974)، برقم: (2548).

2-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص232.

3-المصدر نفسه، ص232.

مفعولاً به بحكم العطف. وهكذا علل الجرجاني بقوله: "فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له، شريك له في ذلك"¹.

2- عطف الجملة على الجملة عند الجرجاني: أما في عطف الجملة، فعبد القاهر وضع فيه ضوابطاً وأحكاماً واضحة؛ حيث بها يكون العطف صحيحاً وسوياً لا خلل فيه. ونستشهد هنا بنص قوله: "لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد"²؛ فالمقصود بكلامه الجملة التي لها محلّ من الإعراب التي تؤوّل بالمفرد كقولنا: 'جاء الطفل يبكي'، فالجملة الفعلية (يبكي) في محلّ نصب حال، وحين نؤوّلها للمفرد نقول: 'جاء الطفل باكياً'، والعطف في الجملة التي تؤوّل إلى المفرد يأخذ حكم المفرد في الوظيفة الإعرابية بحكم تبعية الجملة الثانية للجملة الأولى، كأن نقول: 'أقبل الفتى يسرع ويجري؛ فجملة يجري جملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية التي سبقتها، وكلاهما في محلّ نصب حال، وإذا سقناها إلى المفرد، تصبح: 'أقبل الفتى مسرعاً وجارياً، فالواو هنا عطفت الحال الثانية على الحال الأولى. وكلّ هذا ينطبق على الجملة التي لها محلّ من الإعراب؛ كونها تؤوّل إلى مفرد. ولا يقع الانطباق إلا إذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد -فيكون- عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد -ويكون- الإشراف بها في الحكم موجوداً"³، أما النوع الثاني من الجمل فهو بخلاف النوع الأول؛ فيشترك في العطف، ولا يتفق في الإعراب: "الذي يشكل أمره هو الضرب الثاني وذلك أن تعطف على الجملة العارضة الموضع من الإعراب جملة أخرى"⁴، ونمثّل لها

1- المصدر السابق، ص 232/233.

2- المصدر نفسه، ص 233.

3- المصدر نفسه، ص 233.

4- المصدر نفسه، ص 233.

بجملة: 'العلم مفتاح الخير، ونتائج الامتحان الذي أجري جيدة. حين نلاحظ السياق جيداً نرى تنافر الدلالة بين معاني الأولى ومعاني الثانية رغم أنّ العطف بالواو موجود بين الجملتين؛ ولكن عدم الاشتراك في أداء معنى واحد جعل العطف بينهما غير مكتمل الصورة المعنوية؛ لعدم وجود الاشتراك في حكم معين، وكذلك بالنسبة للحكم الإعرابي. فلا تطابق ولا تداخل؛ وهذا ما يعزوها إلى غير ما يكون في الجمل المعطوفة على بعضها دلالة وإعراباً، بل إنّ ترك العطف فيها هو من سلامة حسن التركيب. فالجرجاني يرى أنّ العطف لا يروق في كلّ سياق، ولا يعذب في كلّ حين، بل يستحسن تركه على ما فيه من علة تمنع الوصل. ومستخلص آراء الجرجاني في عطف الجمل نلخصه في ثلاثة عناصر وفق رؤيته النحوية لهذه المسألة:

1-أما الأول: "نوع تكون فيه علاقة الجملة الثانية بالأولى؛ كعلاقة الصفة بالموصوف وهذا النوع لا يحسن فيه العطف؛ لأنّ الشيء لا يعطف على نفسه"¹؛ كأن نقول: العلم ينفع وينصر، فدلالة الجملة الثانية (ينصر) توحى إلى فضل العلم، وإن كان موقعها في الإعراب العطف على جملة الخبر الأولى؛ فالعطف في هذا السياق هو عطف بيان للتفسير، ولو كان تركه لكان أتمّ لمعنى الجملة الأولى؛ العلم نافع / العلم ينفع.

2-والثاني: هو "نوع حال الجملة الثانية فيه مع التي قبلها؛ كحال الاسم يكون غير الاسم الذي قبله إلاّ أنّه يشاركه في حكمٍ ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، فيكون حقّها العطف"²: على نحو قولنا: أقبل فريد وسليم: فالعطف بين الفاعلين (الأول المتعلق بالفعل)، والثاني المحمول بدلالة سياق العطف؛ فاشتركا في الحكم الإعرابي لاشتراكهما في الفعل، ومجيء السياق بالعطف.

1-إبراهيم خليل، قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم النص، ص626.

2-المرجع نفسه، ص626.

3- أمّا الثالث: تكون "الجملة فيه ليست في شيء من الحاليين، وحقّ هذا النوع ترك العطف ألبتة لأنّ العطف لا يكون إلّا فيما له حالٌ بين الحاليين ولا يفتأ الجرجانيّ يؤكد أنّ العطف لا يروق في كلّ سياق، ولا يعذّب في كلّ حين، وقد يستحسن تركه والاستغناء عنه على ما فيه من الضّرورة، وقد لا يؤدّي تركه إلى افتراق الجمل والعبارات وتجريدها من الترابط بل يبدو الكلام خالياً من العطف أشدّ ترابطاً منه في وجوده"¹، وهذا النوع قد قدّمنا له فيما سبق؛ فهو لا يتّزن ومعاني النّظم في سياق الكلام؛ ويكسوه التّفافر بين المعطوف والمعطوف عليه؛ بل ليس للعطف فيه سوى إبعاد محاسن النّظم.

(ج)- قانون التعلّيق مفهومه وآلياته: البحث في معرفة قانون التعلّيق؛ يقتضي الغوص جذرياً في كلّ ما له صلة من قريب أو بعيد بعملية الوصل؛ سواء ما تعلّق بالمفرد أو الجملة، أو ما تعلّق بالعامل اللفظيّ منه أو المعنويّ، وهذا ما يلهمنا ضرورة ترك الإطناب فيه إلى أن نجيء إلى مباحث الفصل والوصل في الفصل القادم، وكان كلامنا عن الرّبط فيما مضى من باب الإطّلاع على رؤية الجرجانيّ في هذا النوع من العوامل لنبيّن فيما يأتي كيف انتقل المصنّف من وظيفة الرّابط إلى وظيفة التعلّيق؟. وكيف كانت رؤيته في صياغة قانون التعلّيق؟. وما هي ضوابطه وآلياته؟. وفيه نذكر:

1- مفهوم التعلّيق: من معاني التعلّيق لغة؛ هو الوصل والرّبط، وفي الاصطلاح: "ما يكون من صلةٍ واتحادٍ وتماسكٍ بين جزأي الجملة الاسميّة والجملة الفعلية"²، وإن كان استعمال لفظ التعلّق كمصطلح نحويّ مباشر وجد بكامل معناه عند عبد القاهر؛ خاصّة ما تضمّنه كتاب الدلائل ودلالة التعلّيق عنده بمعنى الرّبط، وعند غيره هي: "الرّابط العائد الرّاجع والذّكر، ومنهم من استعمل غيرها كابن جنّي، فهو يسمّي الرّبط بالحرف (الإتباع)

1- المرجع السابق، ص 626.

2- علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، ص 46/47.

ويستعمل عبارة (معقود بما قبله) أو (معقود بغيره)، ويستعمل كلمة (التعليق)¹؛ يلحظ هنا وجود تقارب ظاهر بين معاني الرّبط ومعاني التّعليق إن لم نقل تطابقا وتداخلا بينهما في نظر غالب علماء النّحو؛ وإن كان الاختلاف الحاصل في بيان وظيفة الرّبط من علاقة التّعليق هو اختلاف تحليل في وصف كيفية النّظم، وهذا ما أظهره الجرجاني. ودليلنا في هذا قوله -رحمه الله عليه- في وصف النّظم: "واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشّك أنّ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتّى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجمله عاقل، ولا يخفى على أحد من النّاس"²، ولاغرو أنّ الجرجاني كان ذا نظرة علميّة دقيقة، وقدرة ذهنيّة محكمة؛ فهو لا يتوقّف من دون سؤال، ولا يتلقّى من غير استفهام؛ بل كان يتفحص في معاني النّحو باحثا عن شفرات التّركيب بين جملة ومفرداته، فيستوقفه جمال التّركيب نظمه بإتباع أثر النّحو من أصول معانيه وأحكامه المطلقة، وإنّما كان يوظّف الحجّة في بيان صحّة النّظم، ويفنّد كلّ ما اعتراه من غموض عبر ما استجدّه في نظريّته.

2- التّعليق قانون نظريّة النّظم: من أهمّ ما عرضه الجرجاني من زاده الفكريّ في تحليل النّظم؛ هو فكرته في التّعليق. ولهذا اعتبرت من أعمق النظريّات النّحويّة أثرا وتأثيرا في نظام الجملة العربيّة، بل شغلت حيّزا كبيرا في أبحاث التّراث اللّغوي العربيّ، واعتبرت من أبرز المواضيع التي تناولتها كتب النّحو، فأعطت تفسيراً نظريّاً هامّاً لقواعد نظم الكلام، وصنّفها النّحاة المحدثون في كتبهم: كـ"قرينة معنويّة خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان، وأنّ التأمّل فيها يقود في الأغلب الأعمّ من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنيّة التي لا تتصل اتّصالا مباشرا بالتّفكير النّحويّ، وتخرج لهذا السّبب عن طبيعة

1- المرجع السابق، ص 47.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 101.

الالتزام بحدود المنهج"¹، فسبب ميلادها وتداولها بينهم؛ رغبة ملحة لصاحبها ومؤسسها عبد القاهر؛ الذي نظر في خبايا النظم وأسرار المعاني؛ وكأنه يدرك خطورة هذا الطرح الفكري المهم في بسط المعقد من معاني النظم وإحالاته إلى الصواب حرصاً على بنائه القويم؛ كإحالة الفعل إلى فاعله؛ لدواعي الفاعلية. فهو يرجع المعمول به إلى عامله وإلى ما تعلق به من زمن الفعل، ويقف مكتشفاً العلاقات الضمنية بين أنواع العوامل وآثارها في التركيب. والجلي من هذا كله؛ أهمية طرحه في مواكبة أساليب النظم المختلفة، بل يعرف صحيحها من معوجها من خلال قواعد النظم المنصوص عليها ووفق ما تقتضيه معاني النحو؛ كما أوضحه -رحمه الله-.

3-وظائف قانون التعليق عند الجرجاني: إذا نتفحص أقوال الجرجاني في مسألة 'التعليق'؛ فإننا نستخلص النقاط العلمية الآتية:

1-أسس قاعدة التعليق وفق رؤية عبد القاهر الجرجاني؛ لها خطوات إجرائية منتظمة حيث "يقوم المتكلم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أولاً، وذلك بضم بعضها إلى بعض وترتيبها بحسب معاني النحو، ووفقاً لمقدرة المتكلم اللغوية، فتكون النتيجة نظمها وترتيبها في النطق؛ أي: التلقظ بالجملة"².

2-الكشف عن قانون التعليق "هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي"³؛ أي وظائف الإعراب، وهذا الأخير هو صورة المعنى الوظيفي للتركيب، حيث إن صحة وظائف الإعراب، هي: "الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق"⁴.

1-تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص182.

2-مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص11.

3-تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص182.

4-المرجع نفسه، ص182.

3-مراعاة سلم العلاقات التركيبية بين مكونات الجمل من أسماء وأفعال وأحرف؛ كمعرفة طبيعة العلاقة الجامعة بين الخبر والمبتدأ، وبين الفاعل وفعله، وبين الجار والمجرور.

وكلّ ما أشرنا إليه من حصرٍ لوظائف التعليق يتوافق وأقواله حول هذا العامل الجديد الذي أضافه الجرجاني في تفحصه النظم وإيضاح معانيه؛ وكأنّه يتحدث به عن علاقة نحوية تقوم على مبدأ التوافق والمناسبة، ولنا في أقواله وقفة مع ما أشرنا إليه: "وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدا له، أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة، أو حالا، أو تمييزا، أو تتوحي في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نфия، أو استفهاما، أو تمنيا؛ فتدخل عليه الحروف الموضوعه لذلك أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر؛ فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف"¹؛ أي: "تأليف الكلام ونسجه وصياغته؛ تتأثر بسوابق يكون للتدبر العقلي الأثر الفعال في تركيز معالم معانيها -حيث- لا يتأتى ذلك إلا عن طريق تأليف الجمل المختلفة، التي تحتاج إلى أدوات تكوّن...الوحدة النصية، كما أنّ عملية المشاركة في اللفظ، والحكم الإعرابي ليميز شأنها في هذه الوحدة المجسدة داخل التركيبية اللغوية"².

-لا مزية في الألفاظ إن لم ترتب دون مراعاة معاني النظم، ولا حكمة من ورودها عارية من جمال الاستعمال؛ فهذا الأخير درب اللغويين من أهل الفصاحة والبلاغة

1-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص101.

2-ينظر، معمر عفاص، تجليات نحو النص عند عبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر السنة الجامعية: 2012/2011م، ص131.

الذين شهد لهم بسلاسة الكلام وحسن الانتظام، فقد كان جريان معاني الألفاظ عندهم يتناسب وسياق المكان. والشاهد من هذا أن عبد القاهر ابتغى بيان خطورة السياق وما تعلق به في تحديد معاني الألفاظ؛ حيث يقتضي الأمر مساندة النظم لأساليب العربية، ويتجلى هذا في قانون التعليق؛ الذي يمثل نظام متماسك الأركان في إبراز المعاني وتصحيح الكلام؛ فخطواتها الضمنية تتم في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو - حيث - تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات وذلك من خلال اختيار المتكلم بين إمكانات تتيحها اللغة من حيث دلالات الألفاظ ومعاني النحو - تراعي - تفاوت المقدرة اللغوية بين الأفراد¹، فأهميتها تتبع من وظيفتها في تلميع المعاني ضمن نسيجها المحدد؛ فتتم الصورة الكاملة في إيضاح المراد من ذلك الغرض الذي يسعى الجرجاني إلى توضيحه في حديثه عن قانون التعليق.

4- مزايا قانون التعليق في تصويب معاني النظم: تتجلى مزايا قانون التعليق وفق رؤية الجرجاني النحوية في إسهاماته كقاعدة نحوية ذات علاقة متماسكة لها دورها الخاص في بناء الجملة العربية، ولنا أن نذكر أهم ما ميز رؤية الجرجاني، كالاتي:

أولاً - يقوم التعليق بـ"إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والإحالية"²؛ ولاشك أن اكتشاف روابط العلاقات النسيجية بين مكونات سياق التركيب هو الإجراء القويم في تنشئة التراكيب النحوية المتوافقة ونظم الكلام.

ثانياً - التعليق مقاس الأساليب الكلامية المختلفة في بيان صحتها وخطئها، وهو ميزان مطابقتها ومعاني النظم؛ كونه "يحدد معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"³.

1- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 11.

2- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 188.

3- المرجع نفسه، ص 189.

ثالثاً- سلامة النظم مرهونة بصحة التعليق؛ فهي علاقة سببية حتمية، فحين "يوصف النظم بأنه صحيح أو فاسد، أو بأنه جيد أو رديء، فإنما يرجع كل هذا إلى صحة التعليق، أو فساده"¹، وهكذا يكون المعنى مرتبط بسلامة النظم؛ إن سلمت قرينة التعليق الرابطة بين مكونات السياق سلم النظم وبرا من كل ذم، وإن كان العكس فيجيء على نحو صورة معلقه الذي تعلق به في النظم. ونجد في معاني كلام عبد القاهر في التعلق دليلاً واضحاً لما ذكرنا، ونصّه: "وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محصوله، وإذا كان لا يكون في الكلم نظم، ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله ممّا لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، وممّا لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته بأن بذلك أنّ الأمر على ما قلناه من أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرّد أصواتاً وأصداً حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك، والله الموفق للصواب"².

5- قانون التعليق والرؤية النحوية: يقول المصنّف: "معلوم أنّ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم: ثلاث اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"³، ولنا هنا أن نقوم بشرحها وفق ما ورد في قول الجرجاني:

أ- تعلق الاسم بالاسم: جمع الجرجاني ثلاثة عشر موضعاً يكون فيها الاسم متعلقاً بالاسم: "فالاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً له؛ صفة

1- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 12.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 102.

3- المصدر نفسه، ص 52.

الفصل الأول _____ الإسناد والرؤية النحوية عند الجرجاني.

أو تأكيدا، أو عطف بيان، أو بدلا، أو عطف بحرف، أو بأن يكون مضافا الأول إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل... واسم المفعول... والصفة المشبهة... والمصدر أو بأن يكون تمييزا قد جلاه منتصبا عن تمام الاسم¹؛ ومعنى تمام الاسم أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة². ونذكرها ونمثل لها وفق الآتي:

الرقم	الأسماء المدرجة في حكم التعلق بالاسم	مثال توضيحي
01	تعلق الخبر	<u>مصطفى طيب</u>
02	تعلق الحال	نزل <u>الغيث غزيرا</u>
03	تعلق الصفة بموصوف	أحب تلاوة <u>القرآن الكريم</u>
04	تعلق التوكيد	في المعركة انتصر <u>القائد ذاته</u>
05	تعلق بعطف بيان	<u>الخليفة الرابع عليّ أبو الحسين</u>
06	تعلق المبدل به بالمبدل عنه ³	قابلت <u>خديجة بنتك</u> المحترمة
07	تعلق على العطف بحرف	<u>خالد</u> و <u>سمير</u> بطلان
08	تعلق المضاف إليه	في المدرسة مكتبة <u>التلاميذ</u>
09	تعلق معمول اسم الفاعل	عمر <u>الفاروق خادم دينه</u>
10	تعلق معمول اسم المفعول	جاء <u>المطلوب حضوره</u>
11	تعلق معمول الصفة المشبهة	كريم <u>طيب ريحه</u>
12	تعلق معمول المصدر	من <u>المؤسف إهدار الوقت</u> من غير عذر
13	تعلق التمييز التام من غير إضافة ⁴	اشترت <u>رطلا عسلا</u>

1- فهناك حالات يأتي فيها التمييز مجرورا؛ نحو: اشترت لباسا حريرا، اشترت لباس حريرا.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 52.

3- المبدل به أقصد: (البديل في حد ذاته)، والمبدل عنه (الاسم الذي تبعة البديل).

4- المقصود بالتمييز التام غير المستعين بالإضافة: اشترت كيلو لحم الخروف. فهنا إنزياح التعلق إلى مضاف التمييز أكثر منه من التمييز ذاته، ولا يحصل التعلق في هذه الحال إلا إذا اكتفى التمييز بمعناه الكلي دون إضافة.

إن حصر المصنّف لهذه الحالات من الإعراب راجع لطبيعة قرينة التعليق بين المتعلّق والمتعلّق به؛ فكان لذلك بيان لسبب التعلّق بحسب التّركيب؛ كأن يكون المتعلّق حالاً، أو صفة؛ وتكون التّبعية المعنوية لصلة المتعلّق به؛ كأن نقول: أنّ الخبر (المتعلّق) هو إتمام معنى المخبر عنه (المبتدأ)، وهنا يكون دور وظيفة قرينة التعلّق في فكّ الإبهام، وإيضاح المعنى، وأدائه بوجه الصّواب كما يلزم نظمه. وهذا ما كان يعنيه صاحب الدلائل بقرينة التعلّق في إتمام محاسن الكلام لينال به كامل البيان.

ب- تعلق الاسم بالفعل: جمع فيها عشرة مواضع، ونصّ قوله: "وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً؛ فيكون مصدرًا قد انتصب به؛ كقولك: ضربت ضرباً ويقال له المفعول المطلق، أو مفعولاً له؛ كقولك: ضربت زيدا، أو ظرفاً مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً كقولك: خرجت يوم الجمعة، ووقفت أمامك، أو مفعولاً معه؛ كقولنا: جاء البرد والطيا لسة، ولو تركت النّاقة وفصيلها لرضعها، أو مفعولاً له؛ كقولنا: جنّتك إكراماً لك وفعلت ذلك إرادة الخير بك"¹، وضمن هذا المبحث يدرج عبد القاهر فيما يخصّ تعلق الاسم بالفعل كلّ من يجيء بمنزلة المفعول لفعله؛ أي من حيث التّرتيب، وليس من حيث الوظيفة، حين ترتبه؛ فيكون شبيهاً بمرتبة المفعول في مجيئه في سياق التّركيب؛ نحو: علّم الأستاذ الطّالب؛ حيث تتكوّن من (فعل، وفاعل، ومفعول به)، ولكن هذا التّوافق ليس على مستوى الوظيفة الإعرابية، بل يبقى على حاله كما جاء في التّركيب وهذا ما يفهم من قوله: "أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول؛ وذلك في خبر كان وأخواتها، والحال والتّمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل: طاب زيد نفساً وحسن وجهها، وكرم أصلاً، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء؛ كقولك: جاءني القوم إلاّ زيدا؛ لأنّه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام"². وهكذا يأتي تعلق الاسم بالفعل.

1- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص12.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص102.

وفي هذا المخطّط نبيّن مواضع تعلق الاسم بالفعل وفق رؤية عبد القاهر الجرجاني:

الرقم	تعلق الاسم بالفعل	مثال توضيحي
01	تعلق الفاعل بفعله	' <u>يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ</u> ' ¹
02	تعلق المفعول به بالفعل	<u>قَرَأْتُ</u> <u>الْكِتَابَ</u>
03	تعلق المصدر (المفعول المطلق) بفعله	<u>نَلَيْتُ</u> <u>مِنَ الْمُسْتَعْمِرِ</u> <u>نَيْلًا</u>
04	تعلق المفعول معه بفعله	<u>سَرَّ</u> <u>وَزَمِيلِي</u> <u>إِلَى الْجَامِعَةِ</u>
05	تعلق المفعول فيه (ظرفا الزمان والمكان) بفعله	<u>حَيْثُكَ</u> <u>لَيْلًا</u> <u>أَنْتَظِرُكَ</u> <u>أَمَامَ</u> <u>مَنْزَلِكِ</u>
06	تعلق المفعول له (لأجله) بالفعل	' <u>وَمَنْ يَفْعَلْ</u> <u>ذَلِكَ</u> <u>اِئْتِغَاءَ</u> <u>مَرْضَاتِ</u> <u>اللَّهِ</u> ' ²
07	تعلق خبر كان وأخواتها بالفعل	<u>كَانَ</u> <u>غَافِلًا</u> ؛ (غافلا بمنزلة المفعول رتبة وهي خبر كان منصوب)
08	تعلق الحال بالفعل	<u>جَاءَ</u> <u>مُسْرِعًا</u> ؛ (مسرعا بمنزلة المفعول وهي حال هنا)
09	تعلق التمييز بالفعل	<u>اِقْتَنَيْتُ</u> <u>أَدَاةَ</u> <u>قَلَمًا</u> ؛ (قلما بمنزلة المفعول وهي هنا للتمييز)
10	تعلق المستثنى	<u>وَصَلَ</u> <u>الْمُنْسَابِقُونَ</u> <u>إِلَّا</u> <u>خَالِدًا</u> (خالد أيضا بمنزلة المفعول وهي مستثنى منصوب)

ج- تعلق الحرف بغيره: فيما يخصّ تعلق الحرف؛ جرى الحديث به إلى ثلاثة أضرب وهي كالاتي: ضرب يكون الحرف بمنزلة الوسط بين الفعل والحرف، وضرب يتعلق به الحرف بما تعلق به العطف، وضرب يتعلق بمجموع الجملة؛ ولنا فيه تفصيل:

1- سورة الزوم، الآية 4.

2- سورة النساء، الآية 114.

1- تعلق الحرف بالفعل والاسم: هذا النوع يكون في حروف الجر؛ لما فيه من وظائف تأثيرية جامعة بين الفعل والاسم معا، نحو قولنا: التقيت بخالد؛ الباء حرف جر قرب وضوح المعنى أكثر من مجيئه بجملة: التقيت خالد. فالباء يعني الالتقاء القريب الموسوم بمعنى المصاحبة؛ وهذا ما جعل قرائن حروف الجر أقوى أثرا ومناسبة في الجمع بين الفعل والاسم في السياق الواحد؛ ومن قول الجرجاني فيه: "فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدّي الأفعال إلى ما لا تتعدّى إليه بأنفسها من الأسماء، مثل: أنك تقول: مررت فلا يصل إلى نحو زيد وعمرو، فإذا قلت مررت بزيد أو على زيد وجدته قد وصل بالباء أو على، وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى مع في قولنا: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم، وإيصاله إليه إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئا لكنها تعين الفعل على عمله النصب، وكذلك حكم إلا في الاستثناء؛ فإنها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى مع في التوسط، وعمل النصب في المستثنى للفعل، ولكن بوساطتها وعون منها"¹، فكأننا به يقصد أن حروف الجر وسائط تقرب في إتمام معنى كلام مقصود يختلف نظمه وتركيبه باختلاف قائله.

2- المتعلق بما تعلق به العطف: بين الناظم هذا النوع مستدلاً بعطف الواو وما لها من ربط تفضيه على مكونات الجملة، قائلاً: "والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول؛ كقولنا: جاءني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا، ومررت بزيد وعمرو"²؛ أي تعلق الحرف بمعمول المعطوف؛ فيأخذ حكم العامل الذي ارتبط بالمعطوف عليه؛ بمعنى لو قلنا: نجح عمر وخالد، فالواو علقت الاسم خالد بالعطف على الاسم عمر 'الفاعل'؛ فحكهما الإعرابي؛ أي (عمر وخالد) هو الرفع بالفاعلية؛ فأخذ الثاني حكم الأول في الإعراب تبعا لعامل العطف حرف 'الواو'.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص54.

2- المصدر نفسه، ص54.

3- المتعلق بمجموع الجملة: جمع الجرجاني في هذا الجانب عوامل النفي، والاستفهام والشرط، والجزاء، وغيرها، وجعل لكل منها شرحاً؛ فكانت ذات صلة مباشرة في بناء التركيب؛ فهي أدوات استثنائية تأثيرية؛ (أي لها وظائف مؤثرة)؛ كأدوات النفي؛ نحو قولك: لم أكذب؛ فجاءت الكلمة مجزومة لوجود عامل الجزم (لم)، أو غير عاملة إلا بإدراج وظيفتها الدلالية المستوحاة من معنى الأداة في حد ذاتها؛ على نحو دلالة حرف الاستفهام: (هل) لخلوه من الوظيفة الإعرابية، فهو يحمل وظيفة دلالية توحى بالاستفهام؛ كقولنا: هل المدرب مع الفريق؟. فحرف (هل) لم تؤثر في المبتدأ رغم صدارتها لجملة الابتداء، فخلت من الوظيفة الإعرابية التأثيرية، واكتفت بالوظيفة الإشارية الدلالية. وهنا يبرز اهتمام الجرجاني بكل ما يوضح طبيعية العلاقات التنظيمية المؤسسة لمعاني الكلام، "كالعلاقات السببية والمنطقية، والحالية، والزمنية -فهو- يتخطى البحث في النظم إلى إيضاح العلاقات التي تربط الجملة بالأخرى"¹، فهذه العوامل على اختلاف وظيفتها تتحكم في نمطية الكلام؛ فيجري السياق وفق تشكّلها داخل التركيب، وهناك من يعطي لقرينة التعليق تفسيراً إجرائياً؛ حيث إنّ "قرينة التعليق -ترتبط- بالتعليل و-ترتبط- باللّزوم العقليّ؛ وأمّا قرينة التعليل: فتتيط حكم النصّ، بواسطة القياس أو بعبارة الأصوليين تعود على النصّ بالتعميم... أمّا قرينة اللّزوم العقليّ: فهي تعمل على توسيع دلالات الخطاب"²، وكفيل نصّ عبد القاهر للإخبار والبيان على ما شرحناه من قول وفيما كشفناه من صورة تتعلّق بهذا الجزء، حيث يضيف قولاً آخر في شرح هذا العنصر: "والضرب الثالث تعلّقه بمجموع الجملة؛ كتعلّق حرف النّفي والاستفهام والشرط

1- إبراهيم خليل، قواعد التماسك النحويّ عند عبد القاهر الجرجانيّ في ضوء علم النصّ، ص 631.

2- ينظر، أيمن صالح، القرائن والنصّ دراسة في المنهج الأصوليّ في فقه النصّ، المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ فرجينيا، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ط1، (1431هـ، 2010م)، ص 138/135.

والجزء بما يدخل عليه وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد، وبعد أن يسند إلى شيء؛ معنى ذلك أنك إذا قلت: ما خرج زيد، وما زيد خارج لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعا من زيد ومسندا إليه، ولا يغرتك قولنا في نحو لا رجل في الدار أنها لنفي الجنس، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم المفرد لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها (لا إله لنا أو في الوجود إلا الله) فضلا من القول وتقديرا لما لا يحتاج إليه، وكذلك الحكم أبدا، فإذا قلت: هل خرج زيد؟، لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقا، ولكن عنه واقعا من زيد، وإذا قلت: إن يأتي زيد أكرمه لم تكن جعلت الإتيان شرطا، بل الإتيان من زيد، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزءا للإتيان بل الإكرام واقعا منك كيف وذلك يؤدي إلى أشنع ما يكون من المحال؟، وهو أن يكون هاهنا إتيان من غير آت، وإكرام من غير مكرم، ثم يكون هذا شرطا، وذلك جزء ومختصر كل الأمر؛ أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه وكذلك السبيل في كل حرف رأيت يدخل على جملة؛ كإن وأخواتها ألا ترى أنك إذا قلت: كأن يقتضي مشبها ومشبها به؛ كقولك: كأن زيدا الأسد، وكذلك إذا قلت: لو ولولا وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للأولى، وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو: يا عبد الله، وذلك أيضا إذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني وأريد وأدعو، و(يا) دليل على قيام معناه في النفس¹. وهكذا وظيفة التعليق كما بينها الناظم، فقراءته لوظائف التعليق من نواحي عدة تندرج في دراسة "العلاقات السياقية... التي تربط بين الأبواب النحوية"².

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص54/55.

2- ينظر، خليل عبد الله عجينة، العلاقات الفعلية في كتاب سيبويه دراسة في علم التراث النحوي وعلم اللغة الحديث دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، (1435هـ، 2014م)، ص100.

وهذه العلاقات هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها دراسة تلك الأبواب النحوية على غرار "الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة... وكذلك دراسة القرائن اللفظية كدراسة العلامات الإعرابية والصيغة، والترتبة، والأداة، والمطابقة، والتضام، والنغمة"¹. وكلّ هذا استنتاجا لرؤية الجرجانيّ النحويّة، ومن المؤكّد أنّ عبد القاهر؛ قد أراد في نظريته تلك استدراج منهج قوامه التأمّل الفكريّ لفكّ الغموض وطرح التساؤلات وكشف العلاقات فيما تحويه دلائل أوجه النظم. ونختم هذا المبحث بقول عامّ وشامل استجمع فيه الجرجانيّ قيمة وظيفة قرينة التعلّيق: "هذه هي الطّرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النّحو وأحكامه، وكذلك السبيل في كلّ شيء كان له مدخل في صحّة تعلّق الكلم بعضها ببعض؛ لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النّحو ومعنى من معانيه، ثمّ إنّنا نرى هذه كلّها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركا بينهم... وهذه الوجوه من التعلّق التي هي محصول النّظم موجودة على حقائقها، وعلى الصّحة، وكما ينبغي في منثور كلام العرب ومنظومه، ورأيانهم قد استعملوها وتصرفوا فيها، وكملوا بمعرفتها، وكانت حقائق لا تتبدّل، ولا تختلف بها الحال"².

وهكذا فقد كان العلامة عبد القاهر الجرجانيّ "رائدا في الكشف عن تعلّق معاني الكلم بمعانيّ النّحو"³، وهو رائد أيضا في الكشف عن الأدوات اللفظية، والقرائن المعنوية المختلفة التي تؤدّي إلى تماسك النّصّ وبناءه، التي بواسطتها يتناغم شكل التّركيب بصورة متكاملة؛ تفرز صورا معنوية سليمة. إذا فإنّ حديثنا عن موضوع التعلّيق وأحكامه وخصائصه البحث فيه عميق ودقيق؛ يثبت لدينا فكرة مفادها أنّ قانون التعلّيق

1- المرجع السابق، ص 100.

2- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 55.

3- إبراهيم خليل، قواعد التماسك النحويّ عند عبد القاهر الجرجانيّ في ضوء علم النّصّ، ص 631.

هو إنجاز مهمّ يمكن استثمّار معطياته المعرفية لبناء نظرية عربية نحوية معرفية؛ فقط تلزمنا منهجية توظّف الاستقراء الصحيح في كشف إمكانات نظام العربية.

إنّ الذي كان يرمي إليه الجرجاني -رحمه الله- من خلاله رؤيته التأسيسية في نظرية النظم، وهو بعث وإحياء النحو وفق قانون النحو ووفق ما يمكن الإبداع فيه من أساليب وتراكيب لا تخالف أحكام النحو العربيّ تنميةً للتراث النحويّ بأسلوب استقراءيّ جديد يضمن السيورة الحسنة لنظام قواعد النحو العربيّ. وسنأتي إلى استعراض هذه الأفكار الاستشرافيّة في ثنايا الفصول القادمة.

(4)-خلاصة الفصل: بعد القراءة المعرفية لخطوات الفصل الأول، ووقفنا على كلّ

النقاط المدرجة ضمن مباحثه، نقف هنا على ذكر أهم نتائج استوقفنا فيه:

-في المبحث الأول عرّجت فيه على نقاط الانطلاق التي مثلت نواة الأصل لموضوع الإسناد ومررت بذكر أهم آراء علماء النحو الأوائل والمحدثين، ثم تناولت علاقة الإسناد بعلم النحو والبلاغة والفلسفة؛ فبحثت في أصله ومنبعه النحويّ، وبيّنت علاقته العميقة بعلم البلاغة، وهذا دليل قاطع على بعده البلاغيّ لصلة علمي البيان والمعانيّ بعلم النحو، وقد فصلت في هذه النقطة في المبحث المسمّى بالبعد البلاغيّ للإسناد؛ ولايتوقّف الأمر على قضية الإسناد فقط، بل بكلّ قضايا علم المعانيّ ذات الصلة الوطيدة بمباحث البلاغة؛ كون القاعدة خرجت من المعيار التركيبيّ النحويّ إلى المعيار الفنيّ الأدائيّ.

-وبما أنّ اهتمامي منصبّ على عمل عبد القاهر في كتابه الدلائل؛ فقد وقفت متأملاً في منهج عمله، وفيما استدلّ؟. وكيف استدلّ؟. لأجد الطابع الفلسفيّ الظاهر على آرائه فكان منهجه -رحمه الله- حكم القواعد بخطوات وصفية تحليلية؛ انشغل فيها الناظم بالتأصيل والاستدلال بالبيان القرآني وما تناقلته أخبار العرب من شعر ونثر، فقد وظف الحجّة العقلية بالأدلة العقلية، وما ذلك إلا استعراضاً لأفكاره وتثبيتاً لآرائه، فكانت تلك وسيلة ناجعة دأب عليها الناظم في معالجة قضايا معاني النحو ومسائله المختلفة.

- في المبحث الثاني ونظرا لقيمة الإسناد وأثره البالغ على نظم الكلام؛ أخذت فيه طبيعة العلاقات التي تقام بين قنوات الكلام، بل وعرّجت على أهم ما يربط بين الإسناد كتركيب نظمي محكم وبين الأداء الذي يتجلى عن جريان الإسناد في خطاب المتكلم، ووقفت ملاحظا أثره البلاغي على نفس المستمع وتناولت شروط المحادثة في إقامة علاقة الخطاب بين فاعليه (المُخَاطَبُ، والمُخَاطَبُ)، وبيّنت خطورة ذلك في تحقيق الانسجام بين أساليب الكلام المختلفة، ونظمت بعض خصائصه وإجراءاته في مخططات توضيحية مبينا خبايا العلاقات بين مكونات سياق الكلام؛ خاصة ما تعلق منها بعلاقة التركيب (المسند والمسند إليه)، وبالعلاقة الأداء (الأسلوب).

- في المبحث الثالث ابتدأت بذكر وظيفة الرّابط بنوعيه اللفظي والمعنوي واستوقفت أحكامه؛ لأنطلق منها إلى معالجة قانون التعلّق كما أخرج الجرجاني -رحمه الله- في كتابه الدلائل. فالعلامة عبد القاهر بسط رأيه وطرح رؤيته فيما يتعلّق بمعاني النحو ليقدم لنا نظره العميقة وقراءته الدقيقة في وصف العلاقات التركيبية. فنظريّة التعلّيق لا تعدو قرينة فقط، بل هي نظريّة نحويّة إجرائيّة تفنّك أسرار العلاقات النظميّة، وتستطلع روابطها الداخليّة التركيبية؛ فدار عملها حول علاقة الاسم بالاسم وعلاقة الاسم بالفعل وعلاقة الحرف بالاسم والفعل معا. ولهذا حرص الجرجاني على بيان قيمتها، وإظهار دقّتها في تفسير العلاقات التركيبية، وفي العلاقات الأدائية على حدّ سواء.

الفصل الثاني:

تثائبات الكلام في نظرية الجرجاني

-خطة الفصل: ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني:

(1)-الخبر إجراءاته وضوابطه عند الجرجاني.

(2)-الإنشاء إجراءاته وضوابطه عند الجرجاني.

(3)-موجهات الخبر والإنشاء وتأسيس الرؤية الوظيفية.

(4)-خلاصة الفصل.

-تمهيد: من أهم ما جاء في عمل الجرجاني ضمن مباحث كتابه 'دلائل الإعجاز' تطرقه إلى أسلوبيّ الخبر والإنشاء؛ مستدركا قيمتهما في إيضاح معاني النظم، وفي الحكم على وظائفهما التّواصلية اللّغويّة؛ فالكلام على أيّ حال إمّا خبر وإمّا إنشاء، وهذا ما يجعلنا نقف على دراسة آراء عبد القاهر في معالجته لهاذين الأسلوبين، فقد جاء بقراءة تحليليّة وصفية مهمّة؛ مراعيًا في ذلك ما يقتضيه نظام العربيّة من أحوال النّظم. فقد ذكر خصائص الأسلوبين التّركيبية، وبين علاقتهما التّواصلية، وأوضّح أثرهما عند المتكلّم والسّامع. وسأقدّم في أدراج هذا الفصل رؤيته لثنائيّة الخبر والإنشاء:

(1) -الخبر إجراءاته وضوابطه عند الجرجاني: نتناول في هذا المبحث إجراءات

أسلوب الخبر انطلاقًا من رؤية الجرجاني النّحوية، ومنه:

(أ) -الخبر كيف والإجراء: جاء من قول النّاطم في الخبر: "اعلم أنّ معاني الكلام كلّها معان لا تتصوّر إلّا فيما بين شيئين والأصل والأوّل؛ هو الخبر وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثّابت في العقول والقائم في النفوس أنّه لا يكون خبر حتّى يكون مخبر به، ومخبر عنه؛ لأنّه ينقسم إلى إثبات ونفي"¹، فيتّضح من كلامه وقوفه على معرفة أصل الكلام، فالأصل فيه الإخبار لاعتبار التّواصل والأداء، فلا يمكن أن يجري سياق الكلام إلّا من طريق الإخبار، كما جاء عند الجرجاني، ويقتضي ما يلي:

أ-المخبر به: وهو قائل الخبر (المخاطب)؛ وبه يتعلّق مقصد الخبريّة، "واعلم أنّ القصد الأوّل للمخبر من خبره هو إفادته المخاطب الحكم"²؛ أي يقع عليه مسؤولية إفادة المتلقّي.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 480.

2- محمّد الطّاهر بن عاشور، موجز البلاغة، المكتبة العلميّة، تونس العاصمة، ط1، (د، ت)، ص 11.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

ب-المخبر عنه: وهو المستهدف ذكره في معنى الخبر، أو المبني عليه معنى الخبر وتعبير آخر هو المقصود في تعبير الخبر؛ بمثابة الإبلاغ عن شيء متعلق به.

وأما عن صحّة الخبر من حيث الحكم عليه بالثبوت أو العكس، فقد أشار عبد القاهر إلى هذا الأمر، فقال: "والإثبات يقتضي مثبتًا ومثبتًا له، والنفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه فلو حاولت أن يتصوّر إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصحّ في عقلٍ، ولا يقع في وهمٍ، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى شيء مظهر أو مقدّر مضمر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك، وصوت تصوّته سواءً. وإن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك؛ فانظر إليك إذا قيل لك: ما فعل زيد؟، فقلت: خرج، هل يتصوّر أن يقع في خلدك من خرج معنى من دون أن تتوي فيه ضمير زيد؟. وهل تكون إن أنت زعمت أنك لم تتو ذلك إلا مخرجا نفسك إلى الهذيان؟، وكذلك؛ فانظر إذا قيل لك: كيف زيد؟، فقلت: صالح؟. هل يكون لقولك: صالح أثر في نفسك من دون أن تريد هو صالح؟. أم هل يعقل السامع منه شيئًا إن هو لم يعتقد ذلك؟"¹؛ فقد أفضى المصنّف في مسألة الحكم على الخبر من حيث الصدق بالخبر، وبالعكس على ما توافق؛ والمعنى الحقيقي الذي يدركه المستمع مقارنة بالإثبات على ما هو مشهود، وعلى ما هو غير ملموس ولا مثبت له؛ والجرجاني يركّز على مسألة الإفادة في معنى الخبر قبل البحث عن المطابقة؛ فهو يرى أن لا خبر تامّ من دون وضوح معنى الكلام في حدّ ذاته؛ كون الخبر الأصل فيه أن "يضمّ معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة"²، وقد ضرب في هذا مثلا: في جملة: من خرج؟. فإن كان الجواب بالخروج فقط؛ بمعنى النطق بكلمة (خرج)، فإنّ الخبر يظلّ مبهما. وإن كان معنى الخروج

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص480/481.

2- المصدر نفسه، ص485.

مرتبطا بضمير يوحي إليه، وكان له دلالة تفسره؛ فإنه يكون صحيحا، فالجواب: بخرج زيد ليس الجواب: بخرج فقط. وكأن الجرجاني أشار إلى إفادة الجملة في تكوين الخبر ذاته قبل البحث عن صدق الخبر في الواقع، ورأى في ذلك أهمية قصوى في إفادة الخبر.

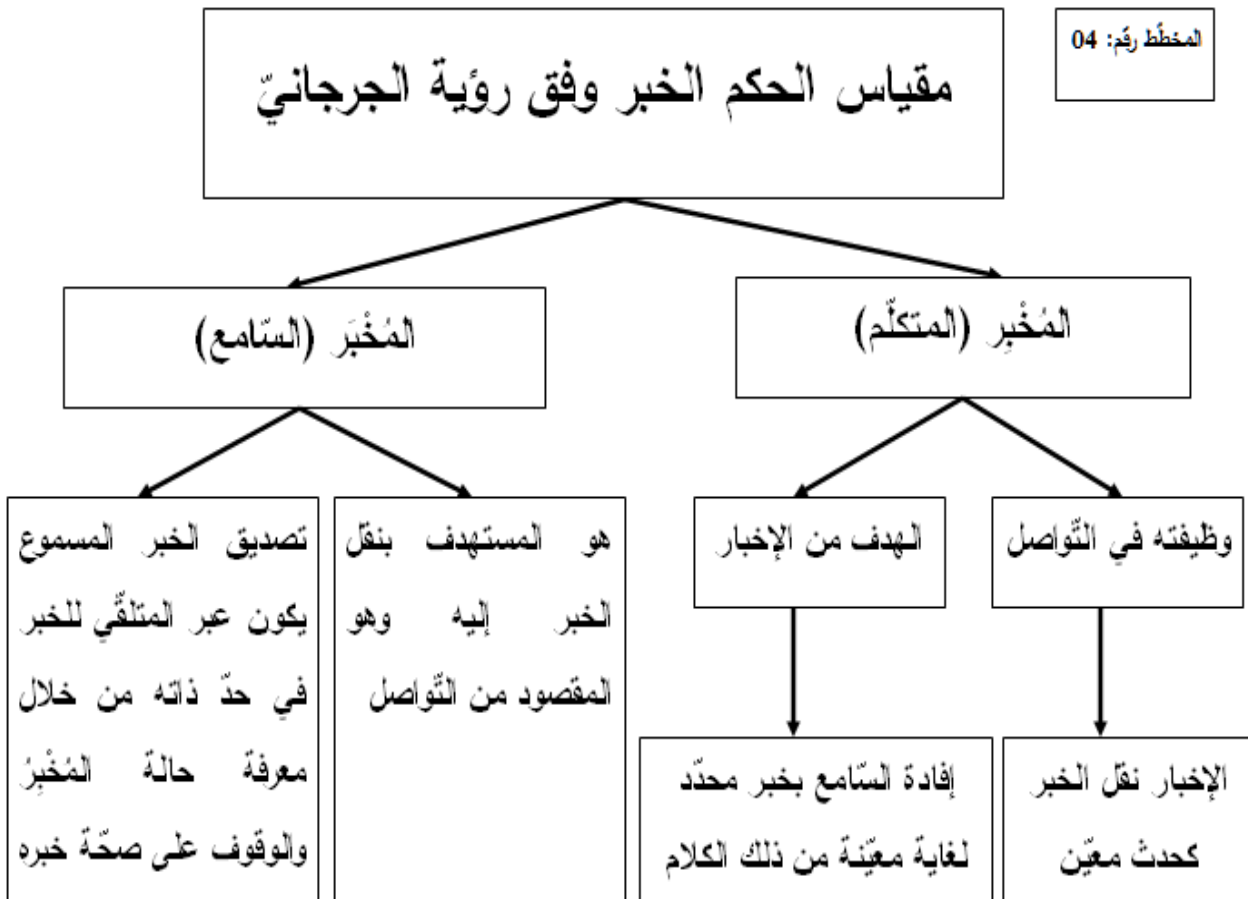
ثم ينتقل بعد ذلك إلى توضيح مسألة الحكم على صحة الخبر من عدم صحته من خلال مبدأ المطابقة (الواقع)، فقال: "فإنه مما لا يبقى معه لعاقل شك أن الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مثبتا والآخر مثبتا له، أو يكون أحدهما منفيًا والآخر منفيًا عنه، وأنه لا يتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفي من دون منفي عنه... فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة"¹؛ يقصد بعبارة (مثبت ومثبت له): أن الخبر حين يتلقاه السامع ينظر في صحته؛ فإن كان للواقع عليه دلائل وحجج؛ كان الخبر صحيحا، وهنا تكون هذه الدلائل هي (المثبت). وحين يتضح للمخبر به صدق الخبر من خلال المثبت للخبر، فإن الخبر يثبت في ذهنه ويقره في ذاته، وهذا هو المقصود بالمثبت له. ويكون العكس تماما في المنفي والمنفي عنه، وهنا تكمن طريقة الحكم على الخبر، وحينئذ يحكم على صحة الخبر أو عكس ذلك؛ ف"يوصف بالصدق إن كان طابق الواقع، ويوصف بالكذب إن خالف"².

وعبد القاهر استوقفه أمر مهم فيما تعلق بالحكم على صحة الخبر، وهو أن إطلاق الحكم بالصدق والكذب لا يكون على من أخبر به، وإنما يقع الحكم والوصف بالصدق أو الكذب على مصدر الخبر المأخوذ منه، وهذا ما نستجليه من قوله: "وإذ قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه؛ فينبغي أن يعلم أنه يحتاج

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 481.

2- أيمن أمين عبد الغني، الكافي في البلاغة البيان والبدیع والمعاني، تقديم، رشيد طعيمة، وفتحي حجازي، ياسر برهامي، دار التوثيقية للتراث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د، ط)، 2011م، ص 329.

من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به، ومخبر عنه؛ كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه وتعود التبعة فيه عليه؛ فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقا وبالكذب إن كان كذبا¹، فالمخبر هو الطرف الأول والمخبر به هو الطرف الثاني، أما الذي يقصده عبد القاهر بالطرف الثالث هو المصدر وهو المشرب الذي استقى منه المخبر الخبر. فإطلاق الحكم بالصدق أو الكذب حقيقة لا يتعلق في أصله إلا بالمكان الوارد منه الخبر، "والصدق الحقيقي أن تطابق النسبة الكلامية الواقع والاعتقاد"²؛ أي أن معيار الحكم على صحة الخبر؛ يحكمه الواقع. ولنا في هذا المخطّط أن نوضّح رؤية الجرجاني في الحكم على صدق الخبر أو عدم صدقه:



1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 481.

2- أيمن أمين عبد الغني، الكافي في البلاغة البيان والبدیع والمعاني، ص 328.

استعرض الجرجاني أحوال الخبر؛ مظهرا أثر الجانب النفسي بالمعنى الضمني للجمل، وكأته يشير إلى أنّ للذات دخل مباشر في إقرار الأحكام واستبيان معاني الكلام وهذا ما جاء في قوله: "أفلا ترى أنّ من المعلوم أنّه لا يكون إثبات ونفي؛ حتّى يكون مثبت وناقض يكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المزجيّ لهما، والمبرم والتناقض فيهما ويكون بهما موافقا ومخالفا، ومصيبا ومخطئا، ومحسنا ومسيئا، وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، وبصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض؛ وأعظمها شأننا الخبر؛ فهو الذي يتصوّر بالصوّر الكثيرة وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة"¹، تتجلى في قراءة الجرجاني للخبر؛ أبعاد نفسية ذاتية مصدرها الفكر البشري، فالإنسان مولع بما يتلقاه من كلام، وفيما ينقله من أخبار فلا خبر ينقل ولا خبر يسمع؛ إلّا وله مراجعة فكرية حكمها العقل النبيه؛ فيه يستقيم الفهم في إدراك معاني الأخبار، وبه يتمّ إلقاء صحيح الأخبار فيما يفهم ويستوعب، وفيما يختار من كلام مناسب يقال، وفيما لا يقال، وفيما توافق من الكلام مع ما يفرضه العقل. فالجرجاني بيّن لنا كيف نراعي "الأغراض التي يلقي من أجلها الخبر... فنراعي أحوال المخاطبين الذين تتحدّث إليهم... أي كيف نراعي المقامات التي نتحدّث فيها"². وكأنا بالجرجاني يخبرنا أنّ الكلام لا يكون خبرا إلّا بعد إقراره ذاتيا عبر العقل، ثمّ إقراره عمليا مع ما يتوافق والواقع، ومع ما يستوعبه المتلقّي. فكّلها آليات يستند إليها عبد القاهر في بيان ضوابط استعمال الخبر في الكلام، فهو يبيّن أحوال نظم الخبر فيه، ويظهر أوصافه في الاستعمال، وهذا ما يظهر من عبارته: (وجملة الأمر أنّ الخبر، وجميع الكلام

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 481.

2- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، دار الفرقان للطباعة والنشر، عمّان، الأردن، ط 4 (1417هـ، 1997م)، ص 113.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض)، فللخبر أسس تضبطه تصل به إلى حسن الاستعمال.

وفي مسائل الخبر أيضا؛ يعطي المصنّف اهتماما بالغا بأسلوب الخبر وعلاقته بقنوات الاتصال بين المُخاطَب والمُخاطَب، فيقول: "وقد أجمع العقلاء على أنّ العلم بمقاصد النَّاس في محاوراتهم؛ علم ضرورة"¹؛ أي الوقوف على معاني الأخبار المنسوجة في سياقات الكلام، وهذا لا يقف على عنصر واحد فقط؛ بل يشمل المتكلم والمتلقّي. ويضيف تعليقا حول مراعاة معاني الأخبار، وفي معرفة فاعليّتها في تحقيق معنى الكلام فيقول: "ومن ذهب مذهباً يقتضي أن لا يكون الخبر معنى في نفس المتكلم، ولكن يكون وصفا للفظ من أجل دلالاته على وجود المعنى من الشّيء أو فيه، أو انتفاء وجوده عنه كان قد نقض منه الأصل الذي قدّمناه من حيث يكون قد جعل المعنى المدلول عليه باللفظ لا يعرف إلاّ بدليل سوى اللفظ ذاك؛ لأننا لا نعرف وجود المعنى المثبت، وانتفاء المنفيّ باللفظ، ولكننا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللفظ، وما من عاقل إلاّ وهو يعلم ببديهية النّظر أنّ المعلوم بغير اللفظ لا يكون مدلول اللفظ طريقة أخرى؛ الدلالة على الشّيء هي لا محالة إعلامك السّامع إيّاه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه وإذا كان كذلك، وكان ممّا يعلم ببدائه المعقول أنّ النَّاس إنّما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السّامع غرض المتكلم"²، ففهم معنى الخبر المنقول في نصّ الكلام عمل مشترك يخضع لفهم مقصد الخبر من طرف المتلقّي مضافا إليه حسن استعمال أسلوب الخبر من طرف ناقله ومُخْبِرِه، وهو ما يقصده في عبارته: 'وكان ممّا يعلم ببدائه المعقول أنّ النَّاس إنّما يكلم بعضهم بعضا؛ ليعرف السّامع غرض المتكلم'. ويقول أيضاً: "فينبغي أن ينظر

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 482.

2- المصدر نفسه، ص 482/483.

إلى مقصود المخبر من خبره وما هو؟، أهو أن يعلم السامع وجود المخبر من المخبر عنه؟. أم أن يُعلمه إثبات المعنى المخبر به للمخبر عنه؟، فإن قيل: إنّ المقصود إعلامه السامع وجود المعنى من المخبر عنه، فإذا قال: ضرب زيد كان مقصوده أن يعلم السامع وجود الضرب من زيد؛ وليس الإثبات إلا إعلامه السامع وجود المعنى قيل له¹، فالجرجاني يقسم سياق استعمال الخبر إلى قسمين، وهما:

1- نوع من الأخبار؛ للإعلام: وهو المقصود من عبارته: (ولكننا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللفظ، وما من عاقل إلا وهو يعلم ببديهية النظر أنّ المعلوم بغير اللفظ لا يكون مدلول اللفظ طريقة أخرى؛ الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إيّاه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه)؛ أي أنّ مجيء الخبر في هذه الحالة ليس لدافع الإثبات، ولا لدافع التأكيد، وكأننا به يقصد ضرباً من الإخبار، وهو الابتدائي؛ كون الخبر يقع في ذهن المستمع دون إنكار له، ولا تعجب فيه، بل هو من بديهيات ما يسمع ويرى ولا حاجة للفظ يوضحه، ولا للفظ يؤكد يكرر فيه معنى ما سبق. وهذا النوع من الأخبار لازم فائدة سابقة؛ وقع معناها بالفطرة أو الخبرة في ذهن المتلقي.

2- نوع من الأخبار؛ يحتاج إلى إثبات: هذا النوع لا يكون إلا بإثبات أو نفي بمؤكّد يلحقه فهو بخلاف الأول الذي لا يحتاج إلى تعليل أو تبين؛ كونه لا يدخل في أخبار المعتاد من المشهود أو المسموع (الأخبار البديهية المألوفة)، أو بمعنى آخر يخلو الذهن من محمول تصوّري يدلّ عليه، فيتلقّى المُخاطَبُ حينها خبراً عن طريق "إيصال حقيقة كان يجهلها المتلقي"². وهذا ما أراد عبد القاهر بيانه في معنى كلامه: "وجملة الأمر أنّه ينبغي أن يقال لهم أتشكّون في أنّه لا بدّ من أن يكون لخبر المخبر معنى يعلمه

1- المصدر السابق، ص 483.

2- حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغيّ تأصيل وتقييم، ص 45.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

السّامع علما لا يكون معه شكّ؛ ويكون ذلك معنى اللفظ وحقيقته، فإذا قالوا لا نشكّ قيل: لهم فما ذلك المعنى؟، فإن قالوا: هو وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه إذا كان الخبر إثباتا وانتفاؤه عنه إذا كان نفياً؛ لم يمكنهم أن يقولوا ذلك؛ إلا من بعد أن يكابروا فيدّعوا أنّهم إذا سمعوا الرّجل يقول: خرج زيد علموا علما لا شكّ معه وجود الخروج من زيد وكيف يدّعون ذلك وهو يقتضي أن يكون الخبر على وفق المخبر عنه أبداً؟. وأن لا يجوز فيه أن يقع على خلاف المخبر عنه¹. وهذا الصّنف من الأخبار يقع على أضرب الطّلبيّ منه والإنكاريّ، ومعلوم أنّ الطّلبيّ ما يؤكّد بلفظ واحدٍ يثبت معناه، أو أداة تبيّن مجراه، في حين أنّ الإنكاريّ ما تكرر فيه المؤكّد سواء بالمعنى أو باللفظ، وكلّ هذا يدخل في الخبر الدّال على فائدة لم يسبق ذكرها، ويصطلح عليه أيضاً بـ"مضمون الخبر وفائدته"²؛ ولا يقع لها أثر في ذهن المتلقّي إلاّ بدليل. وهو هنا الإقناع؛ حيث لا يترك شبهة فيما جرى به الكلام من معنى محمول في ثنايا الألفاظ، فيصحّ الخبر، ويثبت بقوة الدّليل، وتتّضح صورة الخبر عند المخاطب. وهذا ما أراد إليه النّاطم سبيلا، وسعى إليه بيانا وتحليلا.

وفي هذا علّق عبد القاهر وضوح دلالة الخبر على مراعاة سلامة معنى اللفظ ووضوح الدّلالة عند المخاطب المعنيّ بالكلام، ووقف على هذا الأمر منبّها، فقال: "الخبر على وفق المخبر عنه؛ فإذا كان لا يكون إلاّ على وفق المخبر عنه لم تقع الحاجة إلى دليل يدلّ على كونه كذلك فاعرفه، واعلم أنّه إنّما لزمهم ما قلناه من أن يكون الخبر على وفق المخبر عنه أبداً من حيث إنّّه إذا كان معنى الخبر عندهم إذا كان إثباتا أنّه لفظ موضوع ليدلّ على وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه وجب

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص483.

2- محمّد أبو موسى، خصائص التّركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، أميرة للطباعة، القاهرة، مصر، ط4 (1416هـ، 1996م)، ص78.

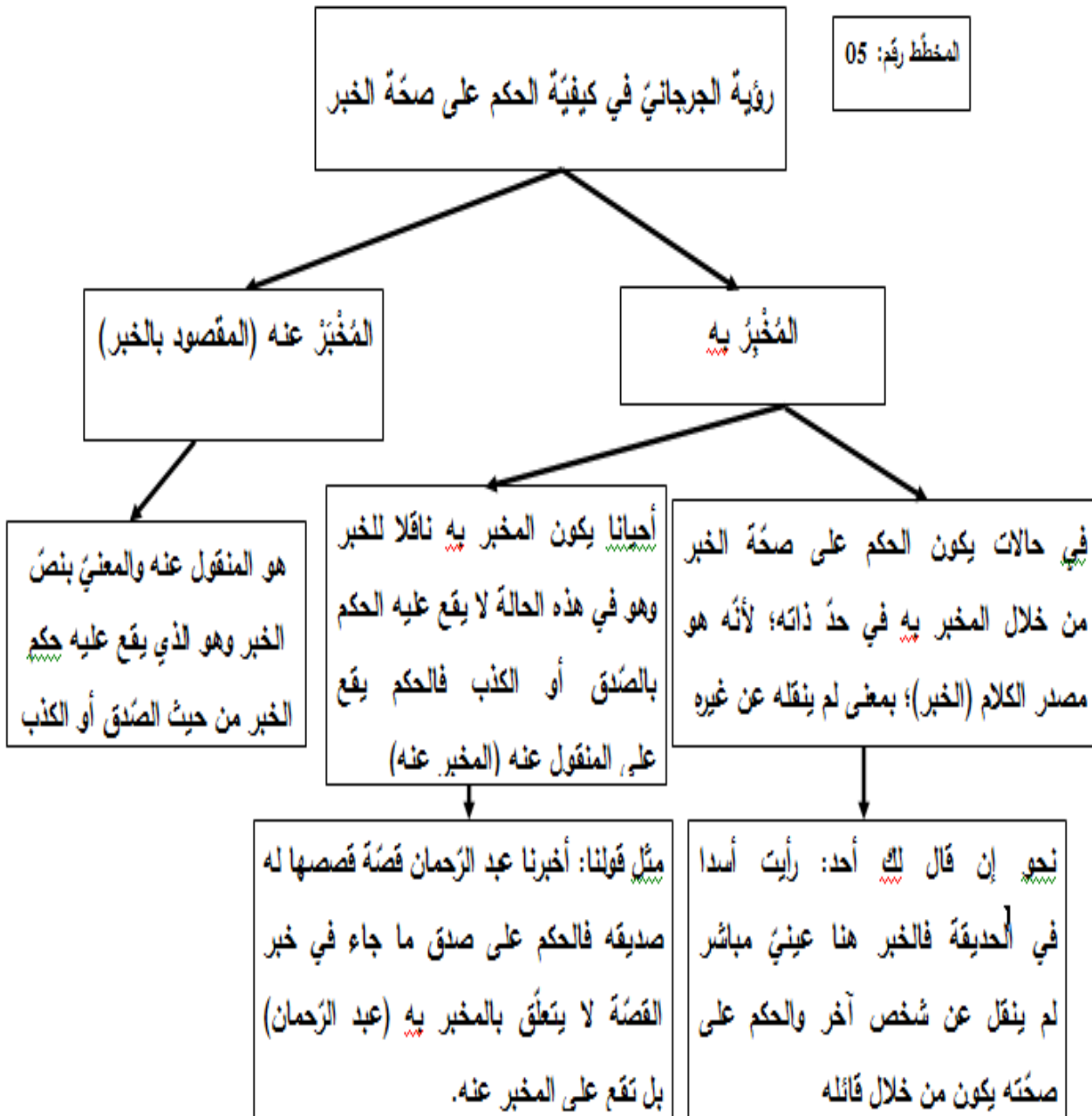
أن يكون كذلك أبداً، وأن لا يصحّ أن يقال: ضرب زيد إلا إذا كان الضرب قد وجد من زيد، وكذلك يجب في النفي أن لا يصحّ أن يقال: ما ضرب زيد إلا إذا كان الضرب لم يوجد منه؛ لأنّ تجويز أن يقال: ضرب زيد من غير أن يكون قد كان منه ضرب وأن يقال: ما ضرب زيد وقد كان منه ضرب يوجب على أصلهم إخلاء اللفظ من معناه الذي وضع ليدلّ عليه، وذلك ما لا يشكّ في فساده، ولا يلزمنا على أصلنا؛ لأنّ معنى اللفظ عندنا هو الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه أو فيه إذا كان الخبر إثباتاً والحكم بعدمه إذا كان نفيًا، واللفظ عندنا لا ينفكّ من ذلك، ولا يخلو منه؛ وذلك لأنّ قولنا: ضرب وما ضرب يدلّ من قول الكاذب على نفس ما يدلّ عليه من قول الصادق لأنّ إن لم نقل ذلك لم يخل من أن يزعم أن الكاذب يخلي اللفظ من المعنى، أو يزعم أنّه يجعل لللفظ معنى غير ما وضع له؛ وكلاهما باطل، ومعلوم أنّه لا يزال يدور في كلام العقلاء في وصف الكاذب أنّه يثبت ما ليس بثابت وينفي ما ليس بمُنْتَفٍ، والقول بما قالوه يؤدّي إلى أن يكون العقلاء؛ قد قالوا المحال من حيث يجب على أصلهم أن يكونوا قد قالوا: إنّ الكاذب يدلّ على وجود ما ليس بموجود وعلى عدم ما ليس بمعدوم¹. يتوغّل الجرجاني في أحكام الخبر، فتحليله يتصوّر كيف الصحيح للحكم عن صحّة الخبر من عدمه؛ فهذا في نظره دقّة الحكم في معرفة الحقائق المسموعة والمنقولة في معاني الأخبار. وركّز كثيرا عن تعلق الخبر بالمخبر عنه، فلا يتمّ الحكم مباشرة على المخبر به قبل الوقوف على المخبر عنه؛ فهو المعنى بنصّ الخبر، والمخبر به هنا يدخل في حكم من "اعتقد أمرا فأخبر به، ثمّ ظهر خبره مخالفا للواقع، فإنّه يقال: ما كذب ولكنه أخطأ كما روي عن عائشة رضي الله عنها- قالت فيمن شأنه؛ كذلك: ما كذب وَلَكِنَّهُ وَهُمْ²؛ أي لا يتعمّد فيه الكذب، فصحّة الخبر متعلّقة بالمخبر عنه؛ كأن نقول:

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 482/483.

2- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبيدع، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط3 (1414هـ، 1993م)، ص 44.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

أخبرنا الأستاذ الامتحان سهلاً، فلا يقع الحكم على صحة ما نقلنا من الخبر على ما أخبرنا؛ كون صحة معناه مرتبطة بالمخبر عنه، وهو (الأستاذ)، وهذا ما توجي إليه رؤية عبد القاهر -رحمه الله- وفي نظرنا أن الحكم بهذه الكيفية يقع في نوع من الأخبار، وهو ما تعلق بالمنقول من الكلام، أما الخبر المصطنع من طرف الشخص ذاته؛ أي حين يكون هو قائله (مصدره)؛ فهذا لا يقع عليه حكم ما ذكر الجرجاني كأن تقول لصديقك: الجو بارد، فهذا خبر مباشر غير منقول، لأن الحكم عن صحة الخبر به له أوجه وطرق نوضحها في المخطط الآتي:



وهكذا جاءت رؤية الجرجاني في وصف أسلوب الخبر؛ فقد بين أحكامه وسياقته المختلفة، وعرّج على مكوناته: (المُخْبِرُ به + المُخْبِرُ عنه + المُخْبِرُ له).

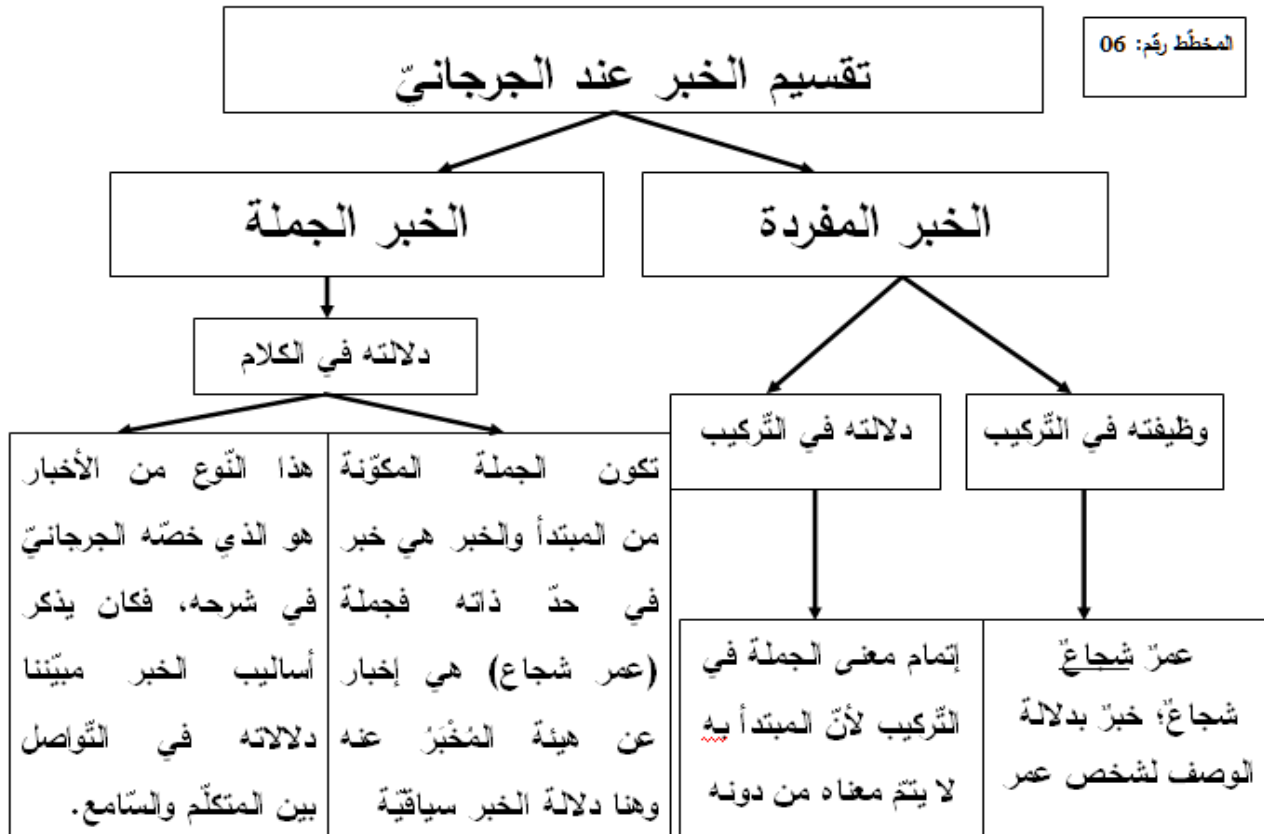
(ب) -فروق استعمال الخبر عند الجرجاني: وفي مجال الخبر دائما نتطرق إلى موضوع مهم ذكره عبد القاهر في مباحث كتابه 'الدلائل'، ويتعلق الأمر بفروق استعمال الخبر. ومن قوله في هذا الشأن: "أول ما ينبغي أن يعلم منه أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة؛ لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة؛ ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ؛ كمنطلق في قولك: زيد منطلق، والفعل؛ كقولك: خرج زيد فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة. والثاني هو الحال؛ كقولك: جاءني زيد راكبًا، وذلك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل؛ ألا تراك قد أثبتت الركوب في قولك: جاءني زيد راكبًا لزيد؛ إلا أنّ الفرق أنّك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب، ولم تباشره به، بل ابتدأت فأثبتت المجيء، ثم وصلت به الركوب؛ فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته، وأمّا في الخبر المطلق نحو: زيد منطلق، وخرج عمرو فإثباتك مثبت للمعنى إثباتا جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن تتسبب بغيره إليه فاعرفه"¹، فقد ميز بين وظيفتين اثنتين يجيء لهما الخبر المفرد في التركيب الأولى وظيفة تركيبية؛ كأنّ تقول: الهواء نقي؛ فنقي خبر لمبتدأ؛ وحكم الخبر هنا من حيث دلالاته متعلق بما يخبر به عن المبتدأ، وبه يتم معنى الجملة الاسمية²، وهذا النوع هو الأصل، إضافة إلى نوع آخر من الأخبار؛ لا يجيء إلا لبيان نوع، أو حال أو توكيد، ولا يقع موقع الخبر؛ كما كان في الأصل، وإنّما تقع دلالاته في حكم الخبر زيادة

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 191.

2- محمد علي عفش، قواعد اللغة العربية للمتقدمين، ص 106.

الفصل الثاني ——— ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

في معناه، وقد أعطى عبد القاهر لهذا مثلاً في مجيء الحال: 'والثاني هو الحال؛ كقولك: جاءني زيد ركباً، وذلك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنّك تثبت بها المعنى لذي الحال' الكلمة 'راكباً' في الجملة هي خبر معنويّ لبيان حال زيد، والأصل فيها أن تأتي خبراً كما أشار عبد القاهر، فنقول: زيدٌ ركبٌ. كما لو قلنا: أعجبنى خلق الفتاة فدلالة الفاعلية تبين خبر يتعلّق بصفة الفتاة؛ كونها متخلّقة، ويمكن أن تأتي الجملة: الفتاة متخلّقة؛ فيكون مبتدأً وخبر. فعبد القاهر أراد أن يميّز بين نوعين من الأخبار. فالأول: خبر ظاهر محكم التّركيب وهو خبر لمبتدأ؛ كقولك: المعلّم نجمٌ ساطعٌ. والثاني: خبر ضمنيّ معنويّ يجيء في دلالات الأحوال أو الصّفات، وغيرها؛ حيث توحى دلالاته إلى زيادة في خبر معنويّ تفهم دلالاته من سياق الكلام؛ كأن نقول: ما من بشرٍ يرقى إلى خلق سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم: كلّ الجملة توحى بدلالاتها إلى خبر مؤوّل إلى عبارة: محمّدٌ (عليه وسلّم) راقى الخلق، أو محمّد (عليه وسلّم) أرقى البشر خلقاً. ونذكر أنّ في كلا النوعين من الكلام يوجد إخبار، وهكذا جاء رأيه حول فروق الخبر. وفي هذا المخطّط نبين فيه فروقه وفق رؤية الجرجانيّ:



ولنا في هذا المبحث أن نقدّم هذه فوارق الخبر بالترتيب كما أشار إليها عبد القاهر الجرجاني في رؤيته التحوّية، وهي كالآتي:

أولاً-دلالات معنى خبر الاسم، ومعنى خبر الفعل: هناك فرق واضح في معنى خبر الاسم ومعنى خبر الفعل، فقد تطرّق عبد القاهر إلى موضوع ثبوت المعنى، وتغيّر المعنى وعلاقة ذلك بالإخبار، وهذه الخاصية تتعلّق بضوابط الاسم والفعل معاً، وحولها قال: "موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئاً بعد شيء. وأمّا الفعل؛ فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء فإذا قلت: زيد منطلق؛ فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير فكما لا تقصد ها هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط. وتقتضي بوجودهما على الإطلاق؛ كذلك لا تتعرّض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد، وأمّا الفعل؛ فإنه يُقصد فيه إلى ذلك؛ فإذا قلت: زيد ها هو ذا ينطلق فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه"¹، ومعلوم أنّ من خصائص الاسم الثبوت، والتقييد في المعنى، فهو "يتمتع بدلالة مستقلة قبل دخوله في التركيب، وينأى عن سمة الاقتران بالزمن"²، وهذا كلّه بخلاف سمات الأفعال؛ لكون دلالتها سياقية تعلقية، ولا يقع فيها ثبوت المعنى الدلالي لداعي الزمن (التغيّر)، وهذا ما أراد المصنّف -رحمه الله- أن يبيّنه في معنى كلامه، فقولنا: في جملة: زيد منطلق يختلف عن قولنا: زيد ينطلق، فالانطلاق في الأولى لزم صفة الثبوت بالاسمية؛ حيث شبّهه عبد القاهر بالصفات الجسميّة التي تتعلّق بالموصوف، فمثل الانطلاق في جملة:

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص192.

2- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2002م، ص176.

زيد منطلق بجملة: زيد قصر، أو زيد طويل، فصفة الانطلاق هنا تماثل صفة القصر والطول في تعلّقها بصفة الموصوف من حيث الثبوت، ولكن في دلالة الفعل يختلف الأمر ويكون على غير ما ذكرناه، ففي المثال: زيد ينطلق؛ الانطلاق بدلالة ما يحدث من زيد من فعل يوصف به ويتعلّق به من جهة، وهو غير لازم الصفة به من جهة أخرى؛ كون دلالة المضارعة في الزمن قد لا يلزم حدوث الصفة فعلاً، فهو مُخْبِرٌ بما قد يكون، وهذا بخلاف الاسم تماماً؛ الذي يُلْزَمُ موصوفه صفة ثابتة، وهذا معنى قوله: "وليس ذلك إلا لأنّ الفعل يقتضي مزاولةً وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة، وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولةً؛ وترجيبة فعلٍ ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً"¹.

وهكذا أراد عبد القاهر أن يوضّح الفرق بين دلالات الإخبار باستعمال الاسم والفعل في سياقات التركيب الإخباري، ومعنى ذلك أن الاسم في جملة الخبر يحمل دلالات خاصة هي بخلاف دلالات الفعل في جملة الخبر، وهنا يكون الاختلاف في الأخبار ذاتها تبعاً لاختلاف أنماط التركيب وما تحويه من دلالات اسمية ودلالات فعلية.

ثانياً- دلالات استعمال لام التعريف المتصلة بالخبر: وقف عبد القاهر على هذا الفارق بذكر أهمية تحديد معنى الخبر من حيث القصد، ومن حيث الجهة؛ فبين الدور السياقي للام التعريف التي تلحق الخبر فيكون مجيئها زيادة في معنى الخبر، وبها نميز بين القصد الخاص، والقصد العام، وهذا ما أوضحه الجرجاني بقوله: "ومن فروق الإثبات أنك تقول: زيد منطلق، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد؛ فيكون لك في كلّ واحد من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة لا تكون في الباقي"²، فقد أعطى الناظم ثلاثة حالات يكون فيها الخبر بدلالة سياقية خاصة، فالأولى مجيئه مجرد من لام التعريف، وقد مثل لها

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 193.

2- المصدر نفسه، ص 194/195.

في قوله: زيد منطلق: وفي هذه الحالة يكون مجيئ الخبر في ما لا يعلم خبره إطلاقاً فتخبر السامع أنّ الانطلاق حصل، وتعلمه أنّ المنطلق زيد دون غيره، فجوابك: بزيد منطلق فكّت الإبهام، فأتضح المعنى بلا قيد يحكمه، وهذا ما ذكره الجرجاني: "اعلم أنّك إذا قلت: زيد منطلق؛ كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلافاً كان لا من زيد ولا من عمرو؛ فأنت تفيد ذلك ابتداء"¹، فكلمة منطلق خلت من لام التعريف؛ فكان وجه التأكيد فيها إفادة الإخبار لمتلقٍ جاهلٍ بالخبر - فحصلت منه الإفادة للابتداء"². والثانية: يلحق فيها الخبر لام التعريف لبيان لمن عرف أمر الانطلاق، وشاكله مع من كان الانطلاق أمع زيد؟. أو عمرو؟. فتخبره بقولك: زيد المنطلق، فيقع في ذهنه خبر انطلاق زيد دون غيره؛ فهنا تضمّن الأسلوب أمرين، وهما: أولاً: مع من حصل الانطلاق بخلاف الأول الذي أُعْلِمَ فيه السامعُ خبر الانطلاق، ووثانياً: مع من حصل الانطلاق وهذا ما أوضحه الجرجاني بقوله: "وإذا قلت: زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أنّ انطلافاً كان إمّا من زيد، وإمّا من عمرو؛ فأنت تعلمه أنّه كان من زيد ودون غيره"³. فألحقت لام التعريف بالخبر؛ فجاء البيان أوضح فكان "تعريف الخبر أزال شكاً في ذهن المتلقي وزرع فيه يقيناً"⁴. والثالث: قوله: المنطلق زيد، بتعريف المنطلق بلام التعريف وفي هذا بيانٌ بعد إثبات حصول الانطلاق، وإثبات الانطلاق لزيد، فجاء الخبر معرّفاً لزيد.

ومن مقاصد حديثه عن ضوابط استعمال لام التعريف حسب هذه المواضع ما عبر عنه بقوله، وفسره برأيه: "والنكته؛ أنّك تُثَبِّت في الأول الذي هو قولك: زيد منطلق فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنّه كان، وتُثَبِّت في الثاني الذي هو زيد المنطلق فعلاً؛ قد عَلِمَ

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 195.

2- أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النحوية دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، (1434هـ، 2013م)، ص 71.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 195.

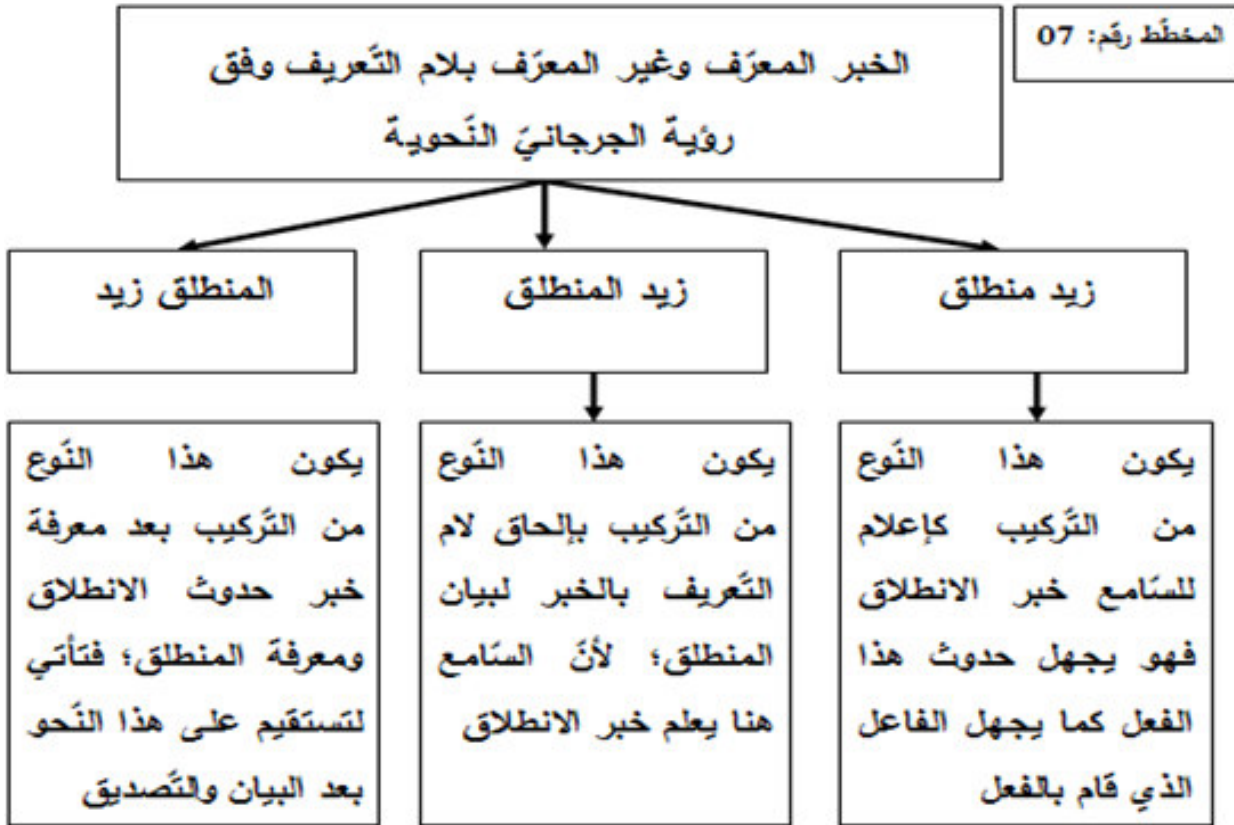
4- أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النحوية دراسة تحليلية، ص 71.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

السّامع أنّه كان، ولكنّه لم يعلمه لزيد؛ فأفدته ذلك، فقد وافق الأوّل في المعنى الذي له كان الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشّيء، وليس يقدر في ذلك أنّك كنت قد علمت أنّ انطلاقا كان من أحد الرّجلين؛ لأنّك إذا لم تصل إلى القطع على أنّه كان من زيد دون عمرو كان حالك في الحاجة إلى من يثبت لزيد؛ كحالكَ إذا لم تعلم أنّه كان من أصله¹.

يتّضح من معاني كلام الجرجانيّ رؤيته التّحوّية في كيف يساق الخبر في الجملة وفي كيف يتعلّق معناه بلام التّعريف، ودلالة صورة معنى الخبر من دونها، فقد رأى في ذلك جمال البيان، لتكون دلالتها في السّياق بحسب استعمالها، وهو معنى قول النّاطم: "من فروق الخبر بين الإثبات... فرق لطيف تمسّ الحاجة في علم البلاغة إليه"².

إضافة إلى ما شرحت؛ أقف في هذا المخطّط توضيحاً لمعاني فروق استعمال الخبر داخل التّركيب وفق ما أشار إليه النّاطم في كلامه، وفق الآتي:



1- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 195.

2- المصدر نفسه، ص 192.

ثالثاً-المبتدأ موصوف في كل حال، والخبر صفة على الدوام: وهذا فارق معنوي آخر رأى فيه عبد القاهر إشكالا منطلقه اشتباه الحكم في معنى التقديم على الابتداء والتأخير على الخبرية، ورأى في ذلك خطأ لا يصح، وشبهة وجب استجلاؤها، وهذا ما عبر عنه في قوله: "فمتى رأيت اسم فاعل¹، أو صفة² من الصفات قد بدىء به؛ فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً؛ فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل، أو الصفة خبراً؛ كقولك: زيد المنطلق، واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب؛ حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومما يوهم ذلك قول النحويين في باب 'كان'³: إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً؛ كقولك: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً، فيظن من هاهنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا، وتنتهي بذاك، وحتى كان الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر، وما يوضع لهما في المنزلة في التقدّم، والتأخر يسقط ويرتفع؛ إذا كان الجزآن معاً معرفتين، ومما يوهم ذلك أنك تقول: الأمير زيد، وجنتك والخليفة عبد الملك فيكون المعنى على إثبات الإمارة لزيد، والخلافة لعبد الملك؛ كما يكون إذا قلت:

1- اسم الفاعل: "يأتي اسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله في اللغة على صورتين: أن يقترن به (أل)، وفي هذه الصورة يعمل بلا شروط، كقولنا: الرجل الشاكر ربه... وأن يتجرد من (أل)، وفي هذه الصورة لا يعمل عمل فعله إلا بشرطين: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي. وأن يتقدم عليه نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف" ينظر، أحمد مختار عمر وآخرون، النحو الأساسي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط4، 1994م، ص546.

2- الصفة: هي "تابع يذكر لبيان صيغة في اسم قبله، ويسمى الاسم الموصوف منعوتاً"، ينظر، محمد على عفش قواعد اللغة العربية للمتقدمين، ص190.

3- كان: هي أفعال ماضية ناقصة وتسمى بالناقصة، لأنها لا تكفي بالمرفوع، فلا بد لها من منصوب معه وهي عندهم ناسخة تنسخ المبتدأ والخبر، فتغير حكمهما، ترفع الأول وهو اسمها، وتنصب الثاني وهو خبرها" ينظر، مهدي مخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص176.

زيدُ الأميرُ، وعبد الملك الخليفة، وتقوله لمن لا يشاهد ومن هو غائب عن حضرة الإمارة ومعدن الخلافة...الذي يبيّن وجه الصّواب، ويدلّ على وجوب الفرق بين المسألتين؛ أنّك إذا تأملت الكلام وجدت ما لا يحتمل التّسوية، وما تجد الفرق قائماً فيه قيماً لا سبيل إلى دفعه؛ هو الأعمّ الأكثر¹، فقد وضع في معنى الحكم على الخبرية حدوداً قاعدية سياقية تقتضي دلالتها مجيء الخبر عليها، فلا يشتبه بها بتقديم ولا بتأخير، وهو ما أوضحه في ذكر أنواع الأسماء الدالة على معنى الخبرية. ولي هنا أن أفهم على استخراج رأي الجرجاني في حديثه عن معاني تعلق الخبر بالمبتدأ:

1- يظلّ الخبر وصفا لموصوف مهما كانت وظيفته في التركيب، لو قلنا: سالمٌ حافظٌ قدره فعلى الرغم من أنّ 'حافظ' اسم فاعل؛ فهو في دلالاته وصفٌ للمبتدأ 'سالم'، ولم تؤثر وظيفته في الفاعلية على صلته بالمعنى في الوصفية، وكذلك الأمر في اسم المفعول: عبد الله محمودٌ خلقه؛ فاسم المفعول 'محمود' هو: صفة للموصوف 'عبد الله'. والأمر ذاته في عمل الصفة المشبهة، وغيرها، فلا يؤثر معمول العامل فيما تعلق بصفة العامل بموصوفه من دلالة في معنى الخبرية. وهذا ما أراد عبد القاهر أن يزيجه في ذكر هذا النوع من الأسماء، فيما له الأثر في تصويب معنى الخبر وبيان موصوفه.

2- الاستواء في 'التعريف والتّكثير'²؛ لا يقتضي استواء معنى الخبر مع معنى الابتداء كقولنا: (الفهدُ السّريعُ)، أو (فهدٌ سريعٌ)؛ فالمعنى في كلمة سريع بدون لام التعريف

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 202.

2- التعريف والتّكثير في النحو: "المعرّف والمحدّد في جنسه، والمعارف هي صناعة ودلالة تنحصر في سبعة أبواب هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، والعلم المحلّي بـ:أل، والمضاف إلى واحد ممّا سبق، والكرة المقصودة في النداء...والنكرة ما لا يدلّ على معيّن محدّد، وإتما ما شاع في جنسه، وشمل كلّ ما يندرج تحته، ولا تنقسم إلى أنواع كالمعرفة...وتفاوتت في درجات التّكثير والإبهام"، ينظر، أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، (د، ط)، (1410هـ، 1990م)، ص 121/122.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

هو ذاته المعنى في تعريفها (السريع). بمعنى أنّ الخبر يظلّ مرافقا لمعنى الكلمة المنسوج فيها سواء عرّف أو نكّر، وهذا ما عبّر في قوله: (فيظنّ من هاهنا أنّ تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا، وتنتهي بذاك).

3- 'التقديم والتأخير'¹ في المبتدأ والخبر لا يؤثر في معنى الكلمتين؛ حيث يظلّ المبتدأ موصوفاً آخر أو قُدّم، والخبر صفة آخر أو قُدّم. وهذا ما بيّنه عبد القاهر في ذكره لعمل كان وأخواتها، ومسألة التساوي المشبوه الذي وقع فيه النحاة في تقديم أحد الاسمين وتسميته باسمها، وتأخير الآخر وتسميته خبرها على وجه الاختيار، فرأى في ذلك غلطا لا يصحّ أن يكون، وحجّته في هذا إذا اجتمع الاسمين في تعريفهما أو تنكيرهما، فالأولى تقديم ما تضمّن معنى الصفة، وتأخير ما دلّ على صفة الموصوف في معناه، كقولنا: كان الرجل صالحاً، وقد بيّن المصنّف -رحمه الله- وجه الخطأ الذي وقعوا فيه: 'ومما يوهّم ذلك قول النحويين في باب كان: إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً، والآخر خبراً؛ كقولك: كان زيدٌ أخاك، وكان أخوك زيداً، فيظنّ من هاهنا أنّ تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا، وتنتهي بذاك'.

4- تقديم المبتدأ على الخبر 'يحكمه معنى الإسناد'²، فالمبتدأ (مُسندٌ إليه)، يكون في الكلام مُثبّتا بمعنى الخبر (المُسندُ)، فدواعي الكلام تقتضي بالضرورة ذكر الذي نريد تثبيته في الكلام أولاً (المبتدأ)، ثم يأتي المُثبّت له (الخبر) في معنى الكلام؛ فيحسن الأداء

1- التقديم: في معناه النحوي تقديم ما أصله مؤخّر، والتأخير: هو عكس التقديم، ويكون مقبولا ما لم يتعارض وأساليب كلام العرب، و"أن يؤمن معه اللبس؛ وإذ أمن اللبس له التّحكّم المطلق في حفظ المراتب وصحة التقديم والتأخير في بنية التراكيب"، ينظر، محمّد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النحويّ دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، تقديم عبده الزجاجي، دار البصائر، القاهرة، مصر، (د، ط)، 2006م، مجلّد 2، ص480.

2- لأنّ الإسناد كما ذكرنا سابقا يعدّ وسيلة تربط أجزاء الجملة المسند والمسند إليه، فعليّة كانت أم اسميّة.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

وتتضح الصورة المعنوية من الحلة التركيبية التي جاء بها، وهذا ما ذهب إليه المصنف في بيان مسألة الأصل في التقديم والتأخير: "المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ولا كان الخبر خبراً؛ لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبراً؛ لأنه مسند ومثبت به المعنى؛ تفسير ذلك أنك إذا قلت: زيد منطلق؛ فقد أثبت الانطلاق لزيد، وأسندته إليه؛ فزيد مثبت له، ومنطلق مثبت به وأما تقدم المبتدأ على الخبر لفظاً؛ فحكم واجب من هذه الجهة؛ أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى، ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى، ويسند ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به؛ لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال: منطلق زيد، ولو جب أن يكون قولهم: إن الخبر مقدم في اللفظ، والنية به التأخير: محالاً؛ وإذا كان هذا كذلك، ثم جئت بمعرفتين؛ فجعلتهما مبتدأ وخبراً؛ فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول، فإذا قلت: زيد أخوك؛ كنت قد أثبت بـ أخوك معنى لزيد وإذا قدمت وأخرت، فقلت: أخوك زيد؛ وجب أن تكون مثبتاً بزيد معنى لـ أخوك وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ، وإذ ذاك خبراً تغييراً للاسم عليه من غير معنى ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم المبتدأ والخبر فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك مما لا يشك في سقوطه ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى إذا جئت بمعرفتين، ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبراً تارة وتارة بالعكس"¹، فمن دلالات الإسناد علاقة الإثبات التي تحكم ركنيه أو ما يصطلح عليه بـ(الدال والمدلول)²؛ كما يسميه علماء الدلالة، وفق ما يرى الجرجاني

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 204.

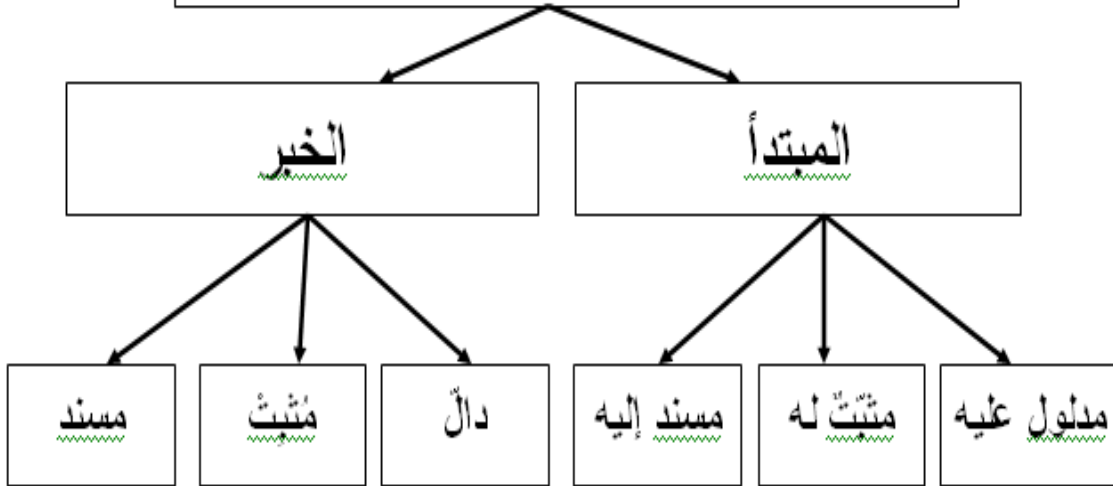
2- الدال: "هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر... والشيء الأول هو الدال، والشيء الثاني هو المدلول"، ينظر الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، باب الدال، ص 91. و"اللفظ الدال لا يحمل دلالة في ذاته؛ إنما منبع الدلالة فيه هي التقابلات الثنائية... والمدلول؛ هو المحتوى الفكري"، المعبر عن الدال، ينظر، عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، (د، ط)، 2001م، ص 58/57.

الفصل الثاني ——— ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

فحين نقول: المسند المقصود به اللفظ الذي يستدلّ به، وحين نقول: المسند إليه فهو اللفظ الذي المدلول عليه؛ والمدلول عليه يحتاج إلى دال عليه يثبت ما تعلق به من وصف، وهذا ما يقع في حكم (المسند إليه)، الذي وصفه الجرجاني بالمتبّئ له والدال عليه (المسند)؛ وهو المتبّئ كما بيّنه الناظم، والمغزى من هذا أن عبد القاهر علّق معنى الخبرية فيما يُثبت به، فيكون وصفا للموصوف (المبتدأ)، وبإمكاننا أن نصطلح على الخبر بأنه اللفظ الحامل للمعنى الواصف، والمبتدأ هو اللفظ الحامل للمعنى المبهم الذي يتعلّق معناه بما يجري في معنى خبره، وكأنّ العلاقة الجامعة بين المبتدأ والخبر هي علاقة استدلال؛ حيث لا تقوم للمبتدأ دلالة ولا تتضح له صورة إلا بوظيفة معنى خبره الذي تعلق به. وأقدم في هذا المخطّط صورة توضيحية عن وظيفة المعنى الذي أراد عبد القاهر أن يظهره في علاقة الإثبات الجامعة بين معاني المبتدأ والخبر، ومنه:

المخطّط رقم: 08

معاني الخبر والمبتدأ وفق رؤية الجرجاني



الخبر دال في معناه عن صفة المبتدأ فهو مدلوله + وهو متبّئ لصفة المبتدأ الموصوف + وهو مسند إلى المسند إليه (المبتدأ).

المبتدأ مدلول عليه؛ كون الخبر يأتي موضحاً له متمماً معناه في الجملة + وهو متبّئ له؛ بمعنى هو تكون صفة الخبر وصفاً له؛ نحو حسام بطل، فالبطولة مثبتة لحسام + ومسند إليه؛ أي يسند إليه الخبر.

عبد القاهر كان صاحب رؤية عميقة غاص من خلالها في أساليب نظم الكلام بل استطاع منها تأسيس فهم جديد يُرى من خلاله نظام العربية من نحو وبلاغة، وحجبتنا في هذا وقفته الفكرية في قراءته لأسلوب الخبر، وكأنتنا به قد انتفض على 'الرؤية الجافة والحكم المطلق'¹ في تحليل أسلوب الخبر، وهكذا كان عمل عبد القاهر في أسلوب الخبر فما من شك أنه وسمه بروى تحليلية تقف على بيان إجراءاته القاعدية وما تعلق بها من خصائص، فقد كان يقرأ الخبر قراءة 'وصفية تحليلية تركيبية وأدائية؛ كشف من خلالها كل العلاقات الرابطة بين معاني الخبر ومعاني المبتدأ على نحو العلاقة الدالية والوظيفية والتركيبية والسياقية، وسنمر على شرح هذه العلاقات في المبحث المتعلق بموجّهات الخبر والإنشاء لما له صلة بذلك.

(2) - الإنشاء وإجراءاته وضوابطه عند الجرجاني: نتناول في هذا المبحث إجراءات

أسلوب الإنشاء انطلاقاً من رؤية الجرجاني التحوّية، ومنه:

الإنشاء الكيف والإجراء: حديث الجرجاني عن الإنشاء لم يكن على نحو ما جاء به في موضوع الخبر، فمباحث كتاب دلائل الإعجاز تناولت قضايا الخبر في مواضع عدّة ولعلّ كلامنا فيما سبق حول أسلوب الخبر وما تعلق به؛ خير دليل على وصفنا هذا.

1- حين نتتبع آراء عبد القاهر في معالجة أسلوب الخبر، ندرك أن العالِم غير راضٍ عن تلك القراءات غير المعلّلة التي مضى بها أصحابها من أهل النحو في عرض قضايا الخبر، ووصفها في بعض الأحيان بالأحكام الخاطئة فمن عبارته تعليقه عن حكمهم في باب كان: "ومّا يوهم ذلك قول النحويين في باب كان: إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً"، ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 195.

2- وصفية تحليلية وظيفية: ممّا يتّضح لنا أنّ تحليل عبد القاهر لمعنى الخبر وعلاقته بمعنى المبتدأ؛ هو بمثابة دراسة وظيفية بحثية؛ فقد علّق معنى المبتدأ بمعنى الخبر المُفسّر لمعنى المبتدأ المبهم، فهنا يكون معنى الخبر معنى وظيفياً تبرز آثاره في عمله في فكّ الإبهام المميّز لمعنى المبتدأ المتعلّق به، وهذا ما يقصده عبد القاهر في لفظ المُنبّت والمُنْبَت له. فيكون الناظم هنا: وصف معنى الخبر، وبيّن صورته، واستخلص وظيفته من أثر معناه في غيره.

وجاء كلام الجرجاني حول موضوع الإنشاء متفرّقا في مواضع عدّة من كتابه؛ فقد وجّه نظره إلى معالجة أساليب الإنشاء من استفهام وأمر ونهي وغيرها، فوقف على أسرار نظم الإنشاء، وبين رؤيته في التركيبات المختلفة له، وقدّم طرحه في طرقها وإجراءاتها. وأقف في هذا المبحث معرّجا على مذهب عبد القاهر في الإنشاء؛ ذاكرا رأيه وطرحه:

(1) - رؤيته في أسلوب الاستفهام: تطرّق الجرجاني إلى أسلوب الاستفهام معلّلا أغراضه ومكوّناته وسياقاته، فمن قوله: "فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت أفعلت؟". فبدأت بالفعل كان الشكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت أنت فعلت؟. فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل من هو، وكان التردّد فيه ومثال ذلك أنّك تقول: أبنييت الدار التي كنت على أن تبنيها؟. أقلت الشّعْر الذي كان في نفسك أن تقوله؟. أفرغْتَ من الكتاب الذي كنت تكتبه؟. تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأنّ السؤال عن الفعل نفسه والشكّ فيه؛ لأنّك في جميع ذلك متردّد في وجود الفعل وانتقائه مجوّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن، وتقول: أنت بنيت هذه الدار؟. أنت قلت هذا الشّعْر؟. أنت كتبت هذا الكتاب؟. فتبدأ في ذلك كلّ بالاسم ذلك؛ لأنك لم تشكّ في الفعل أنّه كان وكيف وقد أشرت إلى الدار مبنيةً، والشّعْر مقولاً، والكتاب مكتوباً. وإنّما شكّكت في الفاعل من هو؛ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع، ولا يشكّ فيه شاكٌّ ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر¹، تجدر الإشارة إلى أنّ الهمزة عند علماء العربية هي "أوسع أدوات الاستفهام استعمالاً"²، حيث رأى الناظم في قدومها؛ سياقين اثنين مختلفين، وهما: الأوّل ما تعلق بالفعل من حيث وقوعه أو عدم وقوعه، والثاني ما تعلق بمعرفة الفاعل من باب اليقين به، ونقدم هنا وصفا لآراء الجرجاني فيها:

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 147.

2- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، الأردن ط1، (1420هـ-2000م)، ج4، ص232.

أ- الاستفهام عن معرفة حصول الفعل: يستفهم بالهمزة بذكر الفعل أولاً، كقولنا: أَشْرَبْتُ الْمَاءَ؟. أَوْقَعْتُ الْوَثِيقَةَ؟. وفي هذه الصورة يكون معنى الاستفهام واقعاً على الفعل ومتعلق به من حيث ورود الظن في وقوع الحدث من عدم وقوعه. وهذا الوجه الأول الذي ذكره عبد القاهر؛ رأى في مجيئه غاية العلم بمعرفة وقوع الفعل من عدم وقوعه.

ب- الاستفهام عن معرفة الفاعل: ويقع الاستفهام فيها على معرفة الفاعل الذي يعود إليه الفعل على نحو قولنا من باب الاستفهام: أَعْمَرَ فَتْحَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ؟. أَسْلَحَ الدِّينَ حَرَّرَ الْأَقْصَى مِنْ دَنْسِ الْيَهُودِ؟. فكلّ هذا ممّا لا شكّ فيه يقع في معرفة الفاعل، وكأننا نفهم في هذا الأسلوب: أنّ الفعل معلوم الوقوع بخلاف الحالة الأولى الذي ذكرناها، وإنّما يظلّ الفاعل مجهولاً، فجاء الاستفهام عليه لمعرفة حقيقة نسب الفعل إليه، وهو هنا إقراراً له كما بين الناظم: "واعلم أنّ هذا الذي ذكرت لك في الهمزة، وهي للاستفهام قائم فيها إذا كانت هي للتقرير؛ فإذا قلت: أنت فعلت ذلك؟. كان غرضك أن تقرّره بأنّه الفاعل"¹. وهذا ما أراد الجرجانيّ بيانه في مسألة الاستفهام بالهمزة.

ومجيء الهمزة في الحالتين لا يخرج عن دلالتى "التصوّر والتصديق"² في جميع الحالات، فالنصوّ يرتبط بالحالتين السابقتين بإضافة حرف (أم) للتخيير: وهو "ما يجاب عنه بالتّعين"³؛ سواء ما تعلّق بالفعل أو الفاعل، فإن قلنا: أمحمّد فائز أم خالد؟. الجواب يكون: إمّا محمّد أو خالد. وكذلك بالنسبة للفعل، فقولنا: أقرأت القصة أم لم تقرأها؟. فيقع التّعين هنا: إمّا بحصول الفعل، والإجابة: (قرأتُ)، أو عدم حصوله والإجابة: (لم أقرأ). وهكذا يكون معنى التصوّر في استعمال حرف الاستفهام الهمزة.

1- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 148

2- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج 4، ص 232.

3- المرجع نفسه، ج 4، ص 232.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

أما التصديق: "هو ما يجاب عنه ب (بنعم)، أو (لا)"¹، وهو أيضا بمعنى الإثبات والتقي: على نحو: أجاأ الأستاذ؟. الإجابة: (نعم)، أو (لا)، أو قولنا: أعبت رياضة الكراتيه؟. فالجواب أيضا على نحو المثال السابق: (نعم)، أو (لا). ومن هنا نرى أن للهزمة دورا واسعا أكثر من غيرها؛ كونها تجيء للتصوّر والتصديق معا كما ذكرنا سابقا.

يرى الجرجاني أن الاستفهام بالهزمة على الفاعل؛ إن كان السؤال عنه والفعل لم يقع بعد يكون المعنى قد خرج عن الصواب؛ حيث خرج الاستفهام بالهزمة عما بُني له وهذا معنى قوله في ذلك: "فلو قلت: أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيتها؟. أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟. أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟. خرجت من كلام الناس، وكذلك لو قلت: أبنيت هذه الدار؟، أقلت هذا الشعر؟، أكتبت هذا الكتاب؟؛ قلت ما ليس بقول؛ ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أوجود، أم لا، ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: أقلت شعرا قط؟، رأيت اليوم إنسانا؟؛ فيكون كلاما مستقيما، ولو قلت: أنت قلت شعرا قط؟، أنت رأيت إنسانا؟، أخطأت، وذاك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا؛ لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول: من قال هذا الشعر؟، ومن بنى هذه الدار؟، ومن أتك اليوم؟، ومن أذن لك في الذي فعلت؟، وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين؛ فأما قيل شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق، فمحال ذلك فيه؛ لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك؛ حتى يسأل عن عين فاعله، ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو، وكان يصح أن يكون سؤالا عن الفعل أكان، أم لم يكن؛ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك"². فرأي عبد القاهر في هذه المسألة واضح الصورة

1- المرجع السابق، ج4، ص232.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص147.

فقد رأى أنّ معنى الاستفهام بالهمزة يخلل في أحوال معينة، حيث يجرى معنى الاستفهام بها بغير ما هو عليه الأصل؛ كون الأصل في الاستفهام بالهمزة هو الاستخبار عن الحكم، ونقف هنا على ذكر ما حاز في نفس هـ من خروج الاستفهام بالهمزة عن حقيقة استعماله، فقد ذكر الجرجاني هذا النوع من الاستفهام الذي برأيه لا يصح أن يستفهم به من باب تقرير فعل فاعل؛ لأنّ السؤال فيه عن الفاعل في حدث لم يقع وقد شرح ذلك في الأمثلة الآتية: 'أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيتها؟'. 'أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟'. 'أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟'، ففي المثل الأول نلاحظ أنّ معنى الفعل انتقض بعبارة 'كنت على أن تبنيتها'؛ فالفعل لم يقع بعد وبالتالي، فإنّ الاستفهام هنا هو على شاكلة الاستخبار المطلق الذي لا يحمل دلالة الإقرار الذي يجيء عليه الاستفهام بالهمزة، ونفسه حكم المثل الثاني، فكانت عبارة 'الذي كان في نفسك أن تقوله'؛ بمعنى أنّ القول لم يقع بعد، وحكمه هنا نفس حكم المثل السابق، وعلى نحوه كان المثل الثالث في جملة 'الذي كنت تكتبه'؛ فقد نفت وقوع الفعل. وبين الجرجاني وجه الخطأ في هذه الأمثلة من الاستفهام بالهمزة، فقال: "وذلك أنّه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا؛ لأنّ ذلك إنّما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول: من قال هذا الشعر؟، ومن بنى هذه الدار؟، ومن أتاك اليوم؟، ومن أذن لك في الذي فعلت؟، وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن ينصّ فيه على معيّن"¹، فتصوّر إقرار الفاعل يكون حين وقوع الفعل، وهذا ما لم ينطبق في هذه الأمثلة التي اعترض عليها الجرجاني؛ لغياب دليل الاستفهام عن الفاعل وهو وقوع الفعل. فلا يمكن أن يتصور التّعين فيما لم يقع من الأفعال؛ كون الهمزة يستفهم بها لـ"إثبات حكم لشيء، أو نفيه عنه"²، وهكذا يظهر لنا معنى إقرار حكم الفاعلية للفعل، وتظهر لنا كيفية نسبة الفعل لفاعله، وهو ما أراد الجرجاني ذكره وتوضيحه في الاستفهام بالهمزة.

1-المصدر السابق، ص147.

2-فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص169.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

إذا، فقد قدّم الجرجانيّ أحوالا تستعمل فيها الهمزة كحرف استفهام بمواصفات تركيبية سياقية معينة، ولنا أن نذكرها فيما يلي:

- الهمزة تجيء في استعمالها إما للتصوّر وإما للتصديق، كما ذكرنا: أصلح في المسجد؟. (تصديق)، أصعد السلم فاطمة أم أسماء؟. (تصوّر).

- من قواعدها "أن يليها المسؤول عنه دائماً"¹، سواء فعلا أو اسما، وقد بينا سلفاً أنّ المستفهم عنه بالهمزة والمعني بحكمها في الاستفهام؛ يبتدئ به أولاً: أخرج حسام؟. أعبّاس أستاذ؟. فإن كان مستفهماً عن خبر الفعل كان الابتداء به أولاً في الكلام وإن كان المستفهم عليه هو الاسم؛ كان الابتداء به.

- بما أنّ للاستفهام بالهمزة حكم التصوّر في الأسلوب؛ يقتضي ذلك أن يذكر بعدها المعادل، ومعادل الشيء ما يساويه؛ لأنّ العدل هو المساواة، ومن هذا القبيل: فلان عديل فلان، فإذا كان المسؤول عنه زيداً؛ فمعادله عمرو أو خالدٌ، وإذا كان المسؤول عنه السقر المعادلة له الإقامة²؛ أي حين نتساءل بالهمزة من باب التصوّر يكون المسؤول عنهما في نفس المرتبة: أخالد قدّم أم عمر؟. أنجح خالد أم عمر؟. أمسافر أبوك أم أخوك؟.

- إذا كانت الهمزة للتصوّر؛ يكون الجواب عنها بتعيين المسؤول عنه من فعل، أو فاعل أو غيره، ولا يصحّ أن يكون الجواب ب(نعم) أو (لا)، وإذا كانت للتصديق يكون الجواب عنها ب(نعم) أو (لا)³، إذ يختلف نمط الجواب باختلاف صيغة الاستفهام فيه.

1- المرجع السابق، ص 170.

2- المرجع نفسه، ص 172.

3- المرجع نفسه، ص 173.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

-إذا كان استعمال الهمزة لغرض التصديق، فإنه "لا يجوز ذكر المعادل بعدها، فإذا أردت أن تسأل عن كتاب ((دلائل الإعجاز))؛ هل هو لعبد القاهر؟. تقول: أكتاب ((دلائل الإعجاز)) لعبد القاهر؟"¹، فهي بخلاف الحال الذي يكون فيه الحكم للتصوّر.

-ومن أحكام الهمزة أيضًا أن لا تسبق بحرف عطف قط، وعلّة ذلك عند العلماء شيوع اللسان العربيّ وجريانه بتلك الحال، و"الهمزة هي أعرق أدوات الاستفهام، ولهذا لا يتقدّم عليها حرف العطف"²، وقد جاءت على هذه الصورة التركيبية في مواضع عدّة في القرآن الكريم، على نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۗ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۗ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ ۗ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۗ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾³، فالهمزة هنا سبقت حرف الفاء في كلمة (أَفَمَنْ)، وفي موضع آخر: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ۗ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾⁴؛ حيث سبقت حرف العطف (ثم)، وفي قوله تعالى أيضًا: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁵، فقد سبقت مجيء حرف العطف الواو. وكلّ ذلك دليل مانع على عدم حصول استعمالها مسبوقه بحرف عطف أيًا كان نوعه، ومهما كان أسلوب الكلام الذي سيقت فيه.

1-المرجع السابق، ص173.

2-المرجع نفسه، ص175.

3-سورة هود، الآية17.

4-سورة يونس، الآية51.

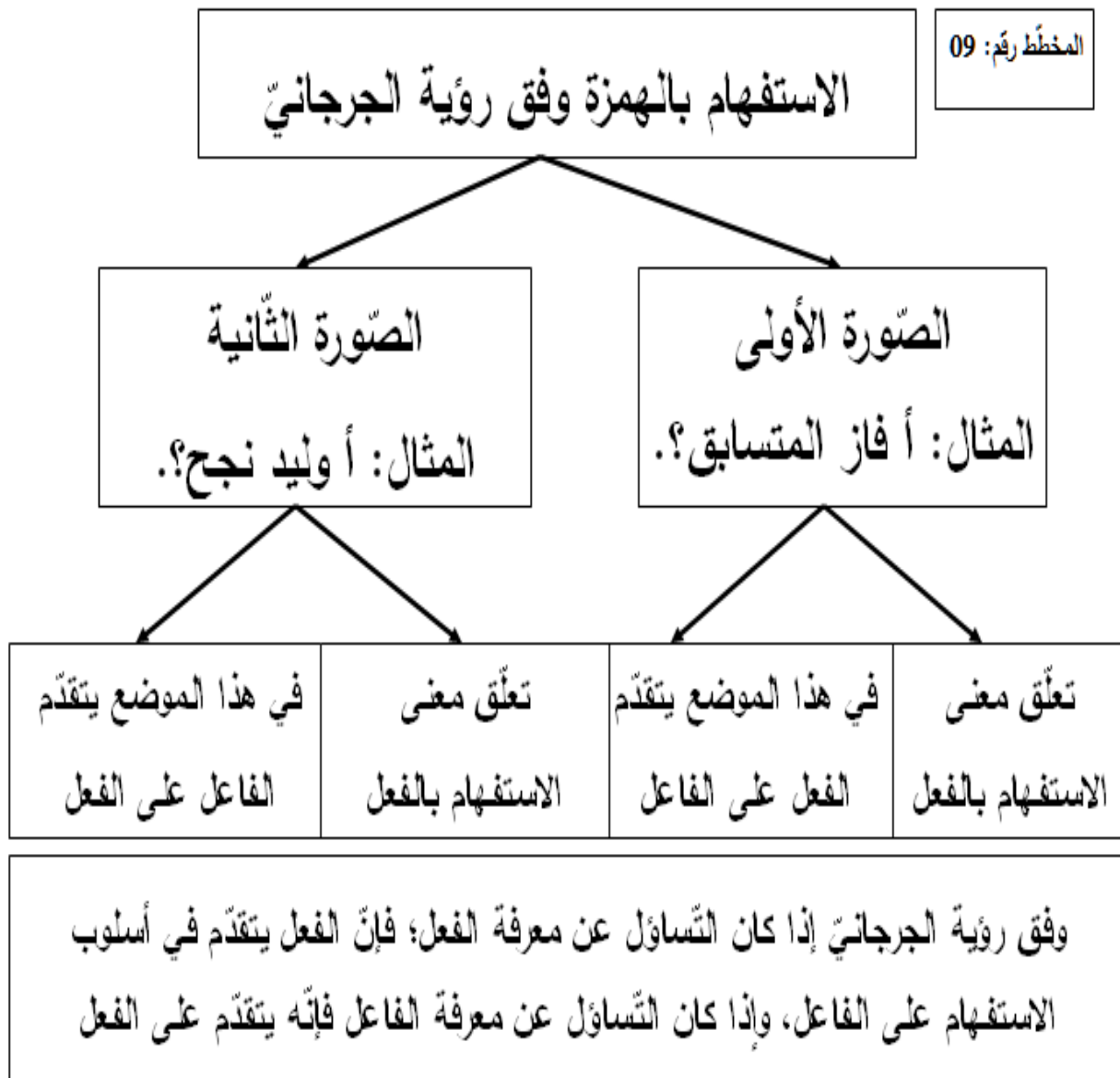
5-سورة الأنعام، الآية122.

الفصل الثاني ——— ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

-الهمزة يستحيل أن يستفهم بها بعد حرف (أم) لاختلال تركيب الكلام بذلك كأن تقول: أم أنت متعلم؟. أم أقرأ الرواية؟. فهي لا تقع بعد حرف (أم) أبداً، فلا يصحّ ذلك تركيباً، ولا يصحّ دلالة، ولا يصحّ أداء.

وهكذا هي أحكام حرف الهمزة وما يتطلّبه أسلوب الاستفهام بها من ضوابط وثوابت وهذه الضوابط لا يمكن بأيّة حال تجاوزها، أو ترك حكم منها.

وأقف هنا في هذا المخطّط؛ مبيّنا رؤية إمام البلاغة عبد القاهر في قراءته لأسلوب الاستفهام بحرف الهمزة، وهو كالآتي:



في مباحث عبد القاهر عن الاستفهام؛ جاء حديثه بصورة موسّعة حول استعمال حرف الاستفهام؛ إلى جانب وقفاته أيضا على استعمال حرف (هل) في أسلوب الاستفهام، ولكن بصورة أقلّ من الهمزة، ومن قوله فيها: "فإذا قلت: هل خرج زيد؟. لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقا ولكن عنه واقعا من زيد. وإذا قلت: إن يأتي زيد أكرمه؛ لم تكن جعلت الإتيان شرطا، بل الإتيان من زيد، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاءً للإتيان، بل الإكرام واقعا منك. كيف وذلك يؤدي إلى أشنع ما يكون من المحال، وهو أن يكون هاهنا إتيان من غير آت، وإكرام من غير مكرم ثم يكون هذا شرطا، وذلك جزاء؟!. ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بدّ من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة"¹. فمن المعلوم أنّ أداة الاستفهام (هل) تستعمل فيما "يطلب به التصديق فحسب"². فإن تأملنا عبارة المصنّف في وصفه عمل 'هل' في الجملة: "لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقا، ولكن عنه واقعا من زيد؛ نستجلي قصده فيها وهو الوقوف على حقيقة الخروج من زيد، وكأنّ السؤال، هو: هل وقع الخرج من زيد؟. فالبحت فيه بالاستفهام معرفة للخروج إن كان حصل من زيد فعلا أم لا. وهذا ما مررنا عليه ذكرا من حيث أنّ 'هل' تستعمل للتصديق فقط. ومن أحكامها نذكر:

— وكذلك يمتنع أن "يأتي بعدها معادل بعد (أم)؛ كي لا يحصل تناقض في معنى الاستفهام بها"³؛ كأن نقول: هل جاء فريدا أم خالد؟. فهذا ممّا لا يصحّ أن ينظم على هذه الهيئة التركيبية، ولا يتمّ معنى هل بدلالة الاستفهام بها؛ لأنّ السائل بأداة الاستفهام (هل)

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 55.

2- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبيدع، ص 65.

3- ينظر، المرجع نفسه، ص 65.

يجهل صاحب الفعل؛ ولذا هو يسأل بها من باب تصديق لتأكيد خبر ما قد نقل إليه كون السؤال بـ(هل) "يفيد أنّ السائل جاهلٌ بالحكم، لأنّها لطلبه"¹؛ والتّصديق يحتاج إلى تأكيد ما سُئل عنه أو نفيه، ولهذا لا يصلح أن يجتمع معادلاً لما طلب إقراره بالتّصديق في الاستفهام بـ(هل)، وبالتالي لا يمكن دخول (أم) عليها.

-السائل بحرف 'هل'؛ هو طالب معرفة نسبة شيءٍ إلى صاحبه (المنسوب إليه)، فهذه النسبة التي يسأل عنها هي مجهولة عنده، فلا يدري أمثبته هي أم منفيّة، فهو يسأل عنها، و"لذلك يُجاب عليه بـ(بنعم) إن أُريد الإثبات، وبـ(لا) إن أُريد النفي"².

وجملة ما عبّر عنه عبد القاهر عن أسلوب الاستفهام قوله: "الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر؛ وذلك أنّ الاستفهام استخبارٌ، والاستخبارُ هو طلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام؛ فيكون المعنى إذا قلت: أزيدُ قام غيره؟، إذا قلت: أقام زيد؟. ثمّ لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: زيد قام، وقام زيد؛ سواء ذلك لأنّه يؤدي إلى أن تستعمله أمراً لا سبيل فيه إلى جواب، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبتها لك بها على ذلك الوجه. وجملة الأمر أنّ المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام؛ هو أنّك تطلب أن يفك في معنى تلك الجملة ومؤدّاها على إثبات، أو نفي، فإذا قلت: أزيد منطلق؛ فأنت تطلب أن يقول لك: نعم هو منطلقٌ أو يقول: لا ما هو منطلق"³، فالناظم بيّن أنّ وقوع الاستفهام في الكلام هو للاستخبار وطلب العلم بشيءٍ إمّا لجهل صاحبه، وإمّا لطلب تأكيد نسبة الشيء إلى شخص معلوم.

1- المرجع السابق، ص 65.

2- ينظر، عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، ص 92.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 166/167.

وهكذا كانت رؤية الجرجاني النحويّة في الأساليب الاستفهاميّة، فقد ذكر فيها ما يتعرضها من سياقات التّركيب، وأوضح أغراضها البلاغيّة وأنماطها السياقيّة.

وقبل التّطرّق إلى استعراض مسائل الإنشاء الأخرى؛ نوضّح أنّ الجرجاني كان قليل الوقوف في كلامه فيما يتعلّق بمسائل الإنشاء بصورة عامّة، خاصّة ما تعلّق بأساليب النهي والأمر والتّمنيّ والتّداء، فجاء منها في بعض مواضع كلامه على شكل مسائل متناثرة، فقط يستثنى من هذا أسلوب الاستفهام الذي خصّه بأوسع الكلام، وكان تركيزه على حدود الاستفهام بالهمزة دون غيرها من الأدوات.

(2) - رؤيته في أسلوب النهي: من حديث النّاطم عن أسلوب النهي قوله: "يجري النهي هذا المجري، فتقول: لا تضرب القوم كلّهم؛ على معنى لا تضرب واحدا منهم، وأن تقول: لا تضرب الرّجلين كليهما؛ على معنى لا تضرب واحدا منهما، فإذا قال ذلك لزمه أن يحيل قول النّاس: لا تضربهما معاً، ولكن اضرب أحدهما، ولا تأخذهما جميعاً ولكن واحداً منهما، وكفى بذلك فساداً، وإذ قد بان لك من حال النّصب أنّه يقتضي أن يكون المعنى على أنّه قد صنع من الذّنوب بعضاً وترك بعضاً؛ فاعلم أنّ الرّفيع على خلاف ذلك، وأنّه يقتضي نفي أنّ يكون قد صنع منه شيئاً، وأتى منه قليلاً أو كثيراً. وأتاك إذا قلت كلّهم لا يأتيتك، وكلّ ذلك لا يكون، وكلّ هذا لا يحسن كنت نفيت أن يأتيه واحد منهم، وأبيت أن يكون، أو يحسن شيء ممّا أشرت إليه"¹. وصيغة التّهي على وزن واحد (لا تفعل)؛ أي "المضارع المسبوق بـ(لا) التّأهيّة. مثل: لا تمدح أحداً في وجهه"². ومن هذا: أن تقول: لا تكذب، لا تخن أخاك. ومنه قول النّبي (صلّى الله عليه وسلّم) في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 283.

2- أيمن أمين عبد الغني، الكافي في البلاغة البيان البديع والمعاني، ص 336.

أوصني، قال: لَا تَغْضَبْ، فردّد مرارًا، قال: لَا تَغْضَبْ¹؛ يرى عبد القاهر أنّ من غريب ما جرى في تركيب أسلوب النّهي صور سياقيّة لا يستقيم معناها، ورأى في ذلك من فساد نظم الكلام، ولا يليق بنظام العربيّة، بل لا يمتّ لها بصلة، وقدّم في ما رأى من أخطاء الاستعمال في قولهم: (لا تضرب القوم كلّهم على معنى لا تضرب واحدا منهم وأن تقول: لا تضرب الرّجلين كليهما؛ على معنى لا تضرب واحدا منهما)، فهذا الذي بيّنه من اختلال لاحظته على هذا النّمط من التّركيب؛ فهو غير معهود في كلام العرب. فالأصل؛ أن تقول: لا تضرب واحدًا من القوم؛ بدلا من قول: لا تضرب القوم كلّهم. وأنّ تقول: لا تضرب واحدًا من الرّجلين؛ بدلا من قول: لا تضرب الرّجلين كليهما، وهذا ما أراد إليه الناظم سبيلا، وقصد إليه بيانا وتوضيحا. فمعالجة عبد القاهر لأسلوب النّهي هنا هي معالجة سياقيّة تركيبية؛ من حيث كيفية استعمال هذا النّوع من الأساليب في نظم الكلام، فكان اهتمامه بشكل الأسلوب أكثر من غرضه، فبيّن وجه الغلط المذموم فيما وقع عليه نظم الكلام في أسلوب النّهي، وعبر على بقوله: 'وكفى بذلك فسادا'. وجاء وقوفه على أساليب الإنشاء عموما مثل ما ذكره في أسلوب النّهي، فالجرجاني؛ كان يتتبع كلّ عارض تركيبّي وسياقيّ رآه في استعمالات أساليب الإنشاء؛ موضّحا موضع الخطأ في تلك الأساليب، ومقدّما صورة النّظم الصّحيح فيها، وفق ما يتطابق ونظام العربيّة.

إذا، فأسلوب النّهي؛ هو طلب الامتناع عن القيام بفعل محدّد؛ وتتحقّق صورته السياقيّة مع الفعل المضارع المسبوق بلام النّهي، ويقسمه علماء البلاغة إلى قسمين: فالأول حقيقي؛ ويكون في النّهي الذي يتحقّق معه العقاب حال حصول الفعل المنهيّ عنه؛ على نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْنَ ۖ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾².

1-صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم الحديث 5765.

2-سورة الإسراء، الآية 32.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

والثاني مجازي؛ تدخل فيه أغراض عدّة كالتوبيخ والنصح، وغيرها. ومنه قوله تعالى: بغرض الدعاء: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾¹؛ فالمجاز هنا خروج معنى النهي إلى معنى الدعاء؛ فلا ينظر في دلالة الأصل لـ (لام النهي) المتعلقة بالفعل المضارع (تؤاخذنا)، بل ينظر في دلالات السياق في صورته المجازية؛ حيث أنّ دلالة أسلوب النهي هنا خرجت من وظيفتها الأصل؛ بمعنى النهي، إلى غرض الدعاء، وصيغته جاءت من مرتبة دنيا (الداعي) إلى مرتبة عليا (المدعو)؛ وهو {الله جلّ جلاله}.

(3) - رؤيته في أسلوب الأمر: جاء من كلام عبد القاهر حول أسلوب الأمر قوله: "وليس الحمل على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزير في كلامهم، وقد قالوا: زيد اضربه؛ فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر؛ لأنّ المعنى على النصب نحو اضرب زيدا، ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل"². كما أشرنا سلفاً في حديثنا عن أسلوب النهي؛ فقراءة عبد القاهر لأسلوب الأمر هي قراءة تركيبية سياقية؛ بحث فيها الناظم تركيب الكلام على وجه الصواب وفق ما يقتضيه أسلوب الأمر من دلالات سياقية يكون عليها نظمه، ومعلوم أنّ الأمر هو أسلوب إنشاء طلبيّ على صيغة: (افعل)؛ وهي الصيغة الأصل، كقولك: اقرأ، اجلس، اعلم. فعبد القاهر نظر فيما رآه من غريب النظم عندهم من تجويز أن تحمل دلالة الأمر فيما قاسوه حملاً على دلالة معناه؛ كما قالوا: 'زيد اضرب' فحملوا دلالة السياق في الجملة الفعلية (افعل...) على معنى دلالة التركيب في الجملة الاسمية (مبتدأ...)، فرأى فيما فعلوا في ذلك طريقاً غير محمود، ولا يدخل في عرف النحاة في سوابق استعمالات الإنشاء عندهم؛ فردّ عليهم بقوله: 'وليس الحمل على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره

1- سورة البقرة، الآية 286.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 229.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

بعزيز في كلامهم. وهكذا كان وقوفه على بسط رؤيته في أسلوب الأمر، فبين فيه ما يعنّيه من عوارض التركيب وغريب الاستعمال. والأمر أسلوب إنشاء بدلالة الاستعلاء، ويساق نظم الكلام فيه على خمس صيغ تركيبية نذكرها فيما يلي:

— **الصيغة الأولى؛ (افعل):** وتأتي على وزن 'افعل' في المفرد، و'افعلوا' في المثني و'افعلوا' في الجمع، و'افعلن' للجمع المؤنث، ومن شواهدها؛ قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾¹، فالفعل هنا على وزن 'افعلوا' للجمع المذكور، وقوله سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾²، ففعل الأمر في الآية؛ (ادع)، وهو معتل الآخر؛ حذف حرف علته. ومثله ما جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة (رضي الله عنه): ﴿أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّلَامَ، قَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي، قَالَ: إِذْ قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا﴾³، نلاحظ الأفعال الواردة في نص الحديث: (ارجع، فكبر، اقرأ، اركع، ارفع، اسجد، افعل)؛ أفعال أمر جاءت على صيغة (افعل)، للمخاطب المذكور.

1- سورة النور، الآية 56.

2- سورة النحل، الآية 125.

3- صحيح مسلم، كتاب الصلاة، رقم الحديث 607.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

وفعل الأمر بينى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، ويشترط فيه أن يكون صحيح الآخر على نحو قوله سبحانه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۗ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (33) وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا (34)﴾¹، فنلاحظ أنّ الأفعال: (وَقَرْنَ، وَأَقِمْنَ، وَأَطِعْنَ وَاذْكُرْنَ). هي أفعال أمر اتصل بنون النسوة دلالتها على ضمير الجمع المخاطب (أنتن).

ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾²؛ فالنون في الفعل (لَيُسْجَنَنَّ) نون مشددة مبنية على الفتح، وتسمى النقيلة؛ واستعمالها لتوكيد معنى الكلمة، وهي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفعل (لَيُسْجَنَنَّ) فعل مضارع بدلالة الأمر، والفعل (وَلَيَكُونًا) اتصلت به نون التوكيد المخففة. والفعل (يُسْجَنَنَّ) والفعل (لَيَكُونًا) هي أفعال مضارعة اتصلت بلام الأمر.

—الصيغة الثانية؛ (الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر): المضارع حين تتصل به لام الأمر تنتقل دلالة المضارعة إلى دلالة الاستقبال بلام الأمر، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾³، وقوله أيضا: ﴿لَيُنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾⁴، ومنه ما جاء في الحديث النبوي: ﴿عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الرجلُ على دينِ خليله، فليُنْظَرُ

1—سورة الأحزاب، الآية 34/33.

2—سورة يوسف، الآية 32.

3—سورة النور، الآية 63.

4—سورة الطلاق، الآية 7.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

أحدكم من يُخَالِلُ¹، فالأصل في معنى الأفعال المضارعة دلالة ما هو كائن باستمرارية ولكن حين يتصل بها عامل الأمر؛ فإنّ المعنى فيها ينتقل إلى ما سيكون في المستقبل كون الأسلوب الذي جاء فيه الفعل هو طلبيّ والطلب ما سيحصل بعد زمن الكلام.

—الصيغة الثالثة؛ (اسم فعل الأمر): المقصود بأسماء الأفعال هي: "ألفاظ تؤدي معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها، وليست هي على صيغها؛ فسماها النحاة أسماء الأفعال"². وفي الأمر منها: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى انكف في كلامك؛ على قولك مخاطبا زميلك: (صه) بمعنى توقّف من غير أن تواصل كلامك، وإن كانت منوثةً (صه) بمعنى اسكت لفترة قصيرة ثمّ واصل كلامك. وكذلك لفظ 'حيّ الفلاح' بمعنى أقبل إلى الخير والنجاة، وعلى نحو ذلك: لفظ (حسبك)، بمعنى قف، ويكون استعمالها من باب اللطف في معنى أداء الأمر، وكثيرٌ هي ألفاظ أسماء أفعال الأمر.

—الصيغة الرابعة؛ (المصدر النائب عن فاعله): وهي ما كان الفعل المشتق منه بدلالة الأمر على نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثَخِنْتُمْهُمْ فَشُدُّوا الوثَاقَ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الحَرْبُ أوزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ ۗ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ³، وفعل الأمر (اضرب) مأوول في لفظ المصدر 'ضرب'، وكأن نقول: رفقا بالوالدين، أرفق بالوالدين، وعليه معنى قول المصطفى صلى الله عليه وسلم؛ مخاطبا ومبشرا آل ياسر عليهم الرضوان: ﴿صَبْرًا يَا آلَ يَاسِرٍ فَإِنَّ مَوْعِدَكُمْ الجَنَّةُ⁴، فكلمة صبر

1-مسند أبو داود، كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، رقم الحديث 4833.

2-فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج4، ص40.

3-سورة محمد، الآية4.

4-سنن البيهقي، شعب الإيمان، رقم الحديث1511.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

مصدر لفعل الأمر (اصْبِرْ)؛ اصْبِرْ صَبْرًا، أو اصْبِرُوا صَبْرًا في حالة الأفراد (اصْبِرُوا) والمنتى (اصْبِرًا)، والجمع المذكر (اصْبِرُوا)، والجمع المؤنث (اصْبِرْنَ).

بعد ذكرنا رؤية عبد القاهر التحوّية فيما يخصّ سياقات أسلوب الأمر، نقف هنا على دراسة معاني استعماله في التّواصل:

—أولاً/الاستعلاء: يكون من الأعلى إلى الأدنى؛ على نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾¹؛ 'فاجتنبوه' فعل أمر يفيد اللزوم، ويتضمّن معنى العقوبة والجزاء أيضًا.

—ثانياً/الدّعاء: ويكون من المخلوق إلى الخالق: مثله قوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ (40) رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ (41)﴾²، وهنا يظهر الوجه البلاغيّ في تحوّل صيغة الأمر؛ فيخرج عن معناه الأصليّ من لزوم الحصول إلى رجاء الحصول بالتّقرب والتّوسّل إلى الله سبحانه وتعالى.

—ثالثاً/الرجاء: يحصل بين طرفين لهما نفس المرتبة: 'سامحني أخي على فعلتي'، تقبّل عذري قم معي من فضلك؛ فهذه أفعال أمر بدلالات الرجاء، ويكمن الاختلاف فيها مع الدّعاء أنّه يتساوى فيها أطراف الأمر بين الطّالب والمطلوب (الأمر والمأمور) بخلاف معنى الدّعاء يكون المطلوب منه بصفة العلو؛ فيأتي فيه فعل الأمر على صيغة الرجاء.

—رابعاً/الالتماس: هو الآخر شبيهه بمعنى الرجاء؛ ففيه يتساوى طرفا العمليّة التّواصلية (الأمر والمأمور)؛ إلّا أنّ في الالتماس تكون صفة الخيرة والإباحة؛ كأن تقول لزميلك: خذ النّفاحة أو البرتقالة، أو ناولني الكتاب من فضلك.

1-سورة المائدة، الآية90.

2-سورة إبراهيم، الآية40/41.

وهكذا انتظم الجرجاني رأيه وأخرج فكره حول نظم أسلوب الأمر؛ ورغم أنّ كلامه فيه اختصار إلاّ أنّه استطاع إيصال نظرته في بيان عوارض تركيب الأمر، فلا عجب أنّ الناظم كان يرى في كشف العليل من النظم؛ كفيل ببيان السليم فيه، فحين تُبين الخطأ؛ فأنت تقيم الصواب، وهكذا خطّ قلمه في عمله.

4-رؤيته في أسلوب النداء: من أساليب الإنشاء التي مرّ عليها الناظم في كتابه الدلائل نجد أسلوب النداء، فكان قوله فيه: "وجملة الأمر أنّه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم؛ إلاّ في النداء نحو: يا عبد الله، وذلك أيضاً؛ إذا حُقّق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو: أعني وأريد وأدعو، و(يا)؛ دليل على قيام معناه في النفس؛ فهذه هي الطّرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النّحو وأحكامه، وكذلك السبيل في كلّ شيء كان له مدخل في صحّة تعلق الكلم بعضها ببعض؛ لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النّحو، ومعنى من معانيه¹، فالنداء اصطلاحاً: هو طلب حصول شيء يرتبط حصوله بالمنادى. أمّا من جهة السياق في عمليّة التّواصل يكون أسلوب النداء لـتنبية المنادى، وحمله على الالتفات²؛ لغرض معيّن يتضمّنه معنى الفعل؛ كأن تقول: يا خالدُ أقبل. وقد بحث الجرجاني في مكونات جملة النداء التركيبيّة، ورأى فيها استثناء لا يحصل في باقي الأساليب الكلاميّة؛ من حيث احتواء الأسلوب وتعلق معناه في أداة وفعل، أو تعلق المعنى في حرف واسم، فذلك من عجيب النّظم عنده، كون الحرف والاسم لا يحقّقان معنى قائماً بهما؛ إلاّ فيما وجد في دلالة حرف النداء واسمه؛ فحين نقول: وا عمراه فنجد أنّ المعنى تمّ فيما دلّ عليه التركيب بينهما، وتفسير جملة النداء يكون

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55.

2- مهدي مخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص301.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

بالمعنى الآتي: (أنادي عمر، أستجد بعمر)، فرأى المصنّف ذلك من جميل النّظم في اللّغة وحُسن الكمال في التّركيب، فقال معلّقاً عليه: 'وجملة الأمر أنّه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم؛ إلّا في النّداء نحو: يا عبد الله' وبين أنّ حرف النّداء يوضّح في نفس السّامع صورة المعنى، وبه ينجلي الغموض، ويتمّ المعنى المقصود، وهو مغزى عبارته: 'و(يا)؛ دليل على قيام معناه في النّفس'. ورأى في أنّ التّركيب المكوّن من حرف، والنّداء كما مثّل لهما في جملة 'يا عبد الله'؛ هو تركيب يحوي معنى 'فعلٍ مضمر¹'؛ تقع دلالاته تقديراً في معاني الأفعال: (أعنى، أدعو، أريد). وهذا قوله في ذلك: 'إذا حُقّق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو: أعني وأريد وأدعو'. والجرجاني رأى في ما قام عليه في شرح أسلوب النّداء من جليل معنى النّظم وبناء التّركيب السّليم، فقال فيه: 'وهي كما تراها معاني النّحو وأحكامه. وكذلك السّبيل في كلّ شيء كان له مدخل في صحّة تعلق الكلم بعضها ببعض؛ لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النّحو، ومعنى من معانيه'.

وكان عبد القاهر قد وقف استقراءً للجمال الفنّي والتماساً للبعد البلاغيّ في أسلوب النّداء، وذلك في شرح تركيب الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظّالِمِينَ﴾²؛ فجاء كلامه في وصف نظم 'الآية الكريمة' وفي وصف تركيبها، قائلاً: 'ومعلوم أنّ مبدأ العظمة في أن تُؤدّي الأرض، ثمّ أمرت، ثمّ في أن كان النّداء ب: (يا) دون أيّ؛ نحو: يا أيّتها الأرض، ثمّ إضافة 'الماء' إلى 'الكاف' دون أن يقال

1-الفعل المضمر: يقصد به الفعل المستتر الذي لا يظهر؛ المقدر في معنى الكلام، وقد ذكره سيبويه في شرح باب النّداء بقوله: "اعلم أنّ النّداء كلّ اسم مضاف فيه؛ فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب" ينظر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص182.

2-سورة هود، الآية44.

الفصل الثاني ——— ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

(ابلي الماء)، ثم أن أُتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها ونداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيلَ (وغيض الماء)؛ فجاء الفعل على صيغة فعل الدالة على أنه لم يعض إلا بأمرٍ أمرٍ وقُدرةٍ قادرٍ؛ ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: (قُضِيَ الأَمْرُ) ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور؛ وهو: (استوت على الجودي)، ثم إضمار السفينة قبل الذكر؛ كما هو شرط الفخامة، والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة قيل في الخاتمة بقيل في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعةً وتُحزرك عند تصوُّرها هيبةً تُحيطُ بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ؛ من حيث هو صوتٌ مسموعٌ وحروفٌ تتوالى في النطق؟، أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟، فقد اتضح إذا اتصاحا لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل؛ من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمٌ مفردة، وأن الألفاظ تُنبئت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ؛ ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة ترورك وتونسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر¹، يقف الجرجاني متأملاً تركيب النداء في نص الآية الكريمة فاستعظم دقة نظمها وقوة أثر معاني لفظها، فكان النداء فيها من غير مطلوب يرجى حصوله²؛ كما هو معهود في أسلوب النداء؛ فجرى النداء فيها بالصيغة الأمرية فالنداء فيها بيان للمخاطب معنى نص القرآن في استعراض قدرة الرحمن، وهو بيان حال لما قدره الله تعالى من حصول؛ فجاء اللفظ مبيناً لمعنى الحال مخبراً عن هيئة ما حصل؛ فسبق حرف النداء 'الياء' لفظ 'قيل'، لبيان صيغة الأمر في النداء

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 94.

2- فعلى الرغم من مجيئ نص الآية الكريمة على تركيب النداء؛ إلا أنه بصفة الأمرية، فهو بيان لعظمة قدرة الله تعالى. فأسلوب النداء أسلوب طلبّي بمثابة دعوة لتحقيق إجراء مطلوب؛ ولا يقع فيه إلزام الحصول؛ إلا إن كان بدلالة الاستعلاء، ولهذا فإن "المنادى اسم يذكر بعد أداة نداء استدعاءً لمدلوله"، وبيان لمطلوبه، ينظر، سعيد الأفغاني الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د، ط)، (1424هـ، 2003م)، ص 320.

الفصل الثاني ——— ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

والمنادى بعدها 'الأرض' مأمور بالقدرة الربانية، وتلا ذلك أمر آخر خصّ به السماء، وهو على نحو أمر الأرض بأسلوب النداء، فلاغرو من قوّة نظم التركيب فيه؛ فهو لغة القرآن الكريم، وإنّما كان وقوف عبد القاهر متأمّلاً معاني النظم الدقيق؛ بياناً لعظمة التركيب القرآني، من حيث دقّة المعاني ودقّة السياق اللفظي، وقياساً على لغة القرآن؛ أراد الجرجاني أن يبيّن أثر النظم المتكامل في نفس المخاطب؛ (القارئ، أو السامع)، ولهذا طرح سؤالاً مبيناً فيه عظمة ذلك التناسق العظيم في تحقيق البيان، فقال: (أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعةً وتُحضرُكَ عند تصوّرها هيبةً تُحيطُ بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صوتٌ مسموعٌ وحُرُوفٌ تتوالى في النطق؟. أمّ كلّ ذلك لِمَا بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟). وكلّ هذا كان 'استشرافاً منه لقيمة طرحه في النظم'¹، وفي بيان أهميّة ما يسعى إليه من خلال رؤيته.

هكذا جاء عمل عبد القاهر في تحليله وشرحه لأساليب الإنشاء؛ مبدياً رأيه في نظمها، فبين وجه الصواب منها ووقف على الخطأ فيها، وإنّما كان ما خطّه قلمه فيها موسوماً بالإيجاز ذكراً وشرحاً، بل إنّ هناك بعض الأساليب التي لم يذكرها في كتابه على مثل أسلوب التّمّي الذي لم أجد له أثراً، في حين كان كلامه في الأمر والنهي من قلة، فلم يسهب ولم يطنب؛ عدا ما جاء عليه في أسلوب الاستفهام؛ فهو الأسلوب الإنشائيّ الوحيد الذي أفاض فيه رأياً وشرحاً؛ وبخاصّة فيما تعلق 'بحرف الهمزة'².

1- لاغرو أنّ عبد القاهر استطاع إنشاء أسلوب تحليلي وصفيّ استقرائيّ؛ يضطلع إليه القارئ لاستجلاء جميل معاني النظم وتقويم التركيب، وهنا تكمن بغيته واستشرافه في معاني النحو. فنظريته ترمي إلى بيان علو المعاني كامناً في علو النظم اللفظي؛ فكان هدف عبد القاهر أن يبيّن "أنّ جوهر الكلام هو الكلام النفسّي -المعنوي- وأمّا الكلام اللفظي فهو ظلّ لهذا الكلام النفسّي"، وقوّة دلالة معنى اللفظ؛ مردّها قوّة دلالة نظم اللفظ في حدّ ذاته، ينظر، درويش الجنيدى **نظريّة عبد القاهر في النظم**، مكتبة نهضة مصر، مصر، (د، ط)، 1960م، ص 47.

2- كان اهتمام الناظم بالهمزة لما رآه فيها من كثير "الأغراض البلاغيّة التي خرجت بها الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى معانٍ جديدة"، ينظر، فؤاد علي مخيمر، **فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز**، ص 297.

لقد كان للجرجاني في رؤيته النحوية؛ نظرة خاصة وطرح مميز بأفكار عميقة وآراء دقيقة؛ وكانت قراءته تنطلق من ضوابط عدة سأقدمها في ذكر موجّهات الخبر والإنشاء.

وقبل أن نأتي إلى دراسة موجّهات الخبر والإنشاء وتأسيس الرؤية الوظيفية نقف هنا ملخّصين أهم ما تضمّنته رؤية عبد القاهر في ثنائية الخبر والإنشاء:

1- خصائص أسلوب الخبر: قدّم فيه شروحًا بصورة أوسع من نظيره الأسلوب الإنشائي وأهم ما جاء من آرائه حول أسلوب الخبر، نذكر:

- رأى في الخبر أصل الكلام، وبه تقوم معاني النظم، وهو جوهر الاتصال بين المتكلم والسماع، وها ذا قوله يؤكّد ذلك: "وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه، ويُصنّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصّف بأنها مقاصد وأغراض؛ وأعظمها شأنًا الخبر؛ فهو الذي يتصوّر بالصّور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة"¹، فالخبر موطن المعاني؛ ففيه تكثّر الصّور ولهذا فهو عظيم الشأن عنده.

- كتاب دلائل الإعجاز انطلق فيه المصنّف؛ ليكشف الستار عن فروق المعاني في الخبر... ليصل بنا إلى عمق المعنى الذي هو مدلول الفائدة"²، وعلى هذا كان اهتمامه بأسلوب الخبر تركيبًا وأداءً، فبحث في مزاياه وآثاره في الكلام، ونبّه إلى خطورة دوره في إقامة النظم السليم، وفي بناء الكلام القويم.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 481.

2- ينظر، فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، ص 200.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

-درس خصائص أسلوب الخبر بصورة شمولية وتفصيلية؛ فكانت دراسته للخبر كجملة وبحث فيها عن دلالات سياقات الخبر المختلفة، وكشف وعوارضه وأغراضه فيها ثم درسه كمفردة، فبيّن موقعه في التركيب وأثره في الترتيب، وعلاقته بما يسبقه ويلحقه.

2-خصائص أسلوب الإنشاء: على غرار أسلوب الخبر، كان في كتاب الدلائل مواضع

بارزة تطرّق فيها الجرجاني إلى قضايا أسلوب الإنشاء، ولي أن أذكر ما استخلصته فيه:

-حديث الجرجاني عن أسلوب الإنشاء جاء رديفاً لحديثه عن أسلوب الخبر بيد أن عبد القاهر رأى في أسلوب الخبر الحاجة القصوى في استدراك معاني الكلام وعليه اتّسمت دراسة الخبر عنده بالتوسّع والإطناب؛ على عكس ما جاء في أسلوب الإنشاء الذي قسّمه إلى قسمين؛ قسم: 'لا صلة له بالمعاني'¹، وهو أقلّ وروداً ووجوداً في مباحث الجرجاني؛ حيث اكتفى فيه بدراسة ما تعلق من مسائله بمعنى النظم؛ مثل ما ذكر حول أسلوب الاستفهام؛ فدراسة كلّها كانت تقف وتستهدف دراسة معاني النظم فقط.

-مدار الكلام عند الجرجاني يدور حول أساليب الإخبار، بعكس أساليب الإنشاء الطلّبية التي اعتبرها وسائل يُبحث بها عن حقيقة خبرية، وهذا ما نستنتجه من معاني كلامه فهو يعدّ معاني هذه الأساليب جزءاً من معاني الخبر، وخير دليل على ذلك مقولته في الاستفهام: "وذلك أنّ الاستفهام استخبار؛ والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يُخبرك"².

1-أقصد به الأساليب الإنشائية غير الطلّبية، فهذه الأساليب خارجة عن دائرة علم المعاني؛ فلا يبحث فيها لخلوها من دلالات معاني النحو، والإنشاء غير الطلّبي يعرفه العلماء بالذي "لا يستدعي أمراً حاصلًا عند الطلب...وذلك كالنَّعْب، والمدح، والذم، والدعاء، وصيغ العقود، والقسم، وبعض أفعال المقاربة، وهي: (كاد)، و(كرب)، وأفعال الرجاء: (عسى)، و(حري)، و(الخلوق)"، ينظر، فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص147.

2-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص166.

-دراسة الناظم للإنشاء كان غالبها وقوفا على وجه التركيب الذي تنظم فيه؛ فلم يتوغل في الجانب المعنوي على نحو ما فعل مع أسلوب الخبر، يُستثنى من ذلك حديثه عن الاستفهام بالهمزة؛ فقد ذكر منها ما يشابه شرحه لمعاني الخبر، ومردّ اهتمام الجرجاني بها يرجع إلى ثنائية الاستعمال¹؛ التي تتميز بها عن باقي الأدوات الأخرى.

وهكذا كانت فوارق ثنائية الخبر والإنشاء عند عبد القاهر الجرجاني؛ فدراسته لهما لم تكن تعريفية اصطلاحية؛ بل هي دراسة وصفية استقرائية، فكان عمله فيهما هو إظهار الصواب من الخطأ، وكشف وظائفها في بناء معاني النظم.

(3)- موجهات الخبر والإنشاء وتأسيس الرؤية الوظيفية: من المسلم به أنه

لا يكون إجراء؛ إلا وله أسس ينطلق منها، فما من شك أن لكل قراءة موجهها فكريا وقاعديا يُقيم مبناهما، ويصوب مجراها، فهذه خاصية المعارف العلمية على اختلاف أصولها فكل العلوم لا تخرج عن ثنائية المعرفة: (النظرية والتطبيق)، ومن هنا أُستشرف كلامي في تحديد الموجهات العلمية والمعرفية؛ التي انطلق منها الناظم -رحمه الله- في دراسة ثنائية الخبر والإنشاء، والتي أقام عليها شرحه، وأخرج بها طرحه؛ فاستحكم فيها أمره، واتّضح بها حكمه، وفي هذا الباب نبينها وفق الشرح الآتي:

أ- الموجهات المعرفية والفكرية: المتأمل في شرح الجرجاني لثنائية الخبر والإنشاء

يقف مستدركا آلياته الفكرية وبواعثه النظرية²؛ التي استلهم منها عمله، وصوب عليها فكره، وأبان بها رأيه؛ فكانت الموجه الأساس لعمله كله. وأقف على ذكرها، كما يلي:

1- تتسم الهمزة بوظيفتي التصور والتصديق معاً؛ فاستعمل لطلب التصديق وهو إدراك النسبة؛ أي تعيينها مثل: ((أقام محمد؟))، الجواب عنها يكون بـ (نعم) أو (لا)، وللتصور وهو إدراك المفرد؛ أي تعيينه مثل ((أقام محمد؟)).
والجواب عنها بتحديد المفرد، ينظر، أحمد مطلوب، أساليب بلاغية الفصاحة البلاغة المعاني، ص 119.

2- أقصد الأسس المعرفية المرجعية التي بنى عليها عبد القاهر الجرجاني فكره التحوي خاصة ما تعلق بنظرية النظم.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

1- تأثره بأسلوب القرآن الكريم: فما من شرح يذكره الجرجاني فيما تعلق بأسلوبي الخبر والإنشاء؛ إلا ويقف عليه مستشهدا بدليل من القرآن الكريم، مستخرجا الصورة المطابقة لما احتجّ عليه في شرح القاعدة النحوية التي ذكرها، ومن بين ما استدللّ عليه مثلا نذكر قوله: "وهل عرّفتم الفرق بين الصفة والخبر، وبين كلّ واحد منهما، وبين الحال؟. وهل عرفتم أنّ هذه الثلاثة تتفق في أنّ كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثمّ تختلف في كيفية ذلك الثبوت؟. وهكذا ينبغي أن تعرض عليهم الأبواب كلّها واحداً واحداً، ويسألوا عنها باباً باباً، ثمّ يقال ليس إلاّ أحد أمرين؛ إمّا أن تقتحموا التي لا يرضاها العاقل، فتتكمروا أن يكون بكم حاجة في (كتاب الله تعالى)، وفي خبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وفي معرفة الكلام جملة إلى شيء من ذلك، وتزعموا أنّكم إذا عرفتم مثلا: أنّ الفاعل رُفِعَ لم يبق عليكم في باب الفاعل شيءٌ تحتاجون إلى معرفته، وإذا نظرتم إلى قولنا: زيدٌ منطلقٌ لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه في الابتداء والخبر، وحتىّ تزعموا مثلا أنّكم لا تحتاجون في أنّ تعرفوا وجه الرفع في (الصائبون) في سورة المائدة إلى ما قاله العلماء فيه، وإلى استشهادهم بقول الشاعر: فاعلموا أنّا وأنتم بُعَاةٌ ما بَقِينَا فِي شِقَاقٍ"¹. فالناظم بين كيف يحتكم علماء اللغة في تخريج قواعدهم، وقد ذكر في هذا باب الرفع فبين كيف يفرّق بين الأسماء من خلال مواقعها وردّ شبهة المتطاولين على نظم 'القرآن الكريم'، فقد ذكر في هذا وقوف علماء النحو على إعراب كلمة الصائبون في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ² وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾³.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 84/85.

2- جاء إعرابها كالاتي: الواو: حرف عطف والصائبون: مبتدأ مرفوع -علامة رفعه الواو لأنه جمع منكر سالم- والخبر محذوف تقديره كذلك"، ينظر، محمّد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، أشرف عليه وراجعته، كمال محمّد بشر وعبد الغفار حامد هلال، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، (1431هـ، 2010م)، ص 236.

3- سورة المائدة، الآية 69.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

وبين أنّ مرجع استنادهم في ذلك هو مراعاة قواعد النحو و'مقاييس كلام العرب شعراً ونثراً'¹؛ لتخريج أحكامهم الإعرابية، وفي هذا لدليل واضح على مرجعه الفكري المتأصل. فما قدّمه من تفسير وتحليل لثنائية الخبر والإنشاء؛ أقامه على لغة القرآن وأسلوبه، وكان ذلك دفاعاً منه عن لغة القرآن الكريم، وعن أساليبه التركيبية ونظامه الدلالي، واستظهار لجودته نظمه وعظمة لفظه، فقد توقّف في مواضع عدّة ضمن كتابه راداً الشبهات التي أثارها دعاة التشويه في حقّ النحو العربي، وفي حقّ 'كلام الله تعالى'، وكانّ الجرجاني في عمله الدلائل كان مفسّراً للبيان القرآني رافعاً عنه كلّ شبهة تمسّ معانيه، ومثبّتا له كلّ حجة توضّح البيان فيه، فقد "أطر لمنهج البيان القرآني، وبذلك فتح الطريق بمعالم معيّنة لتفسير القرآن الكريم، وهذه المعالم أسماها عبد القاهر ب(النظم)"². وبهذا يكون رحمة الله- قد سلك في نظم القرآن الكريم بما أراد بثّه من فكر، وفيما أراد إحكامه من رأي؛ فتجلّت هذه الرؤية فعلا في تحليله لمسائل الخبر والإنشاء؛ فما من شرح يذكره وإلا له مثبّت مرجعي يعود به المصنّف إلى ربوع لغة 'القرآن الكريم' محتجاً ومستدلاً.

2- وقوفه على الإعجاز اللغوي القرآني: لا يخفى عن قارئ لنظم الجرجاني وبخاصّة فيما تعلق بأسلوبه الخبر والإنشاء؛ أن يرى تأثر الرجل بالإعجاز النظمي الذي تميّز به الأسلوب القرآني، فقد توقّف متأملاً مندهشاً لما استبصره من عجيب النظم ورفعة التركيب فيه، فمن ذلك ابتهاجه في تحليل أسلوب النداء على الأمر الذي رأى فيه قوّة الإعجاز من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۗ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾³، فانبهر الناظم أمام

1-فالتحاة يمرّرون آراءهم في إحكام القواعد مقاساً على ما قام نحوها في أساليب الكلام، فيكون مرجعهم إذا أرادوا أن يثبتوا أو ينفوا، إما أساليب القرآن الكريم، أو ما صحّ من أحاديث النبيّ صلى الله عليه وسلم، أو ما قالته العرب شعراً ونثراً، وهذا ما يصطلح عليه بمقاييس اللّغة، ويسمى أيضاً بمصادر اللّغة.

2-محمد بركات حمدي علي، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، عمّان، الأردن ط1 (1405هـ، 1984م)، ص24.

3-سورة هود، الآية44.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

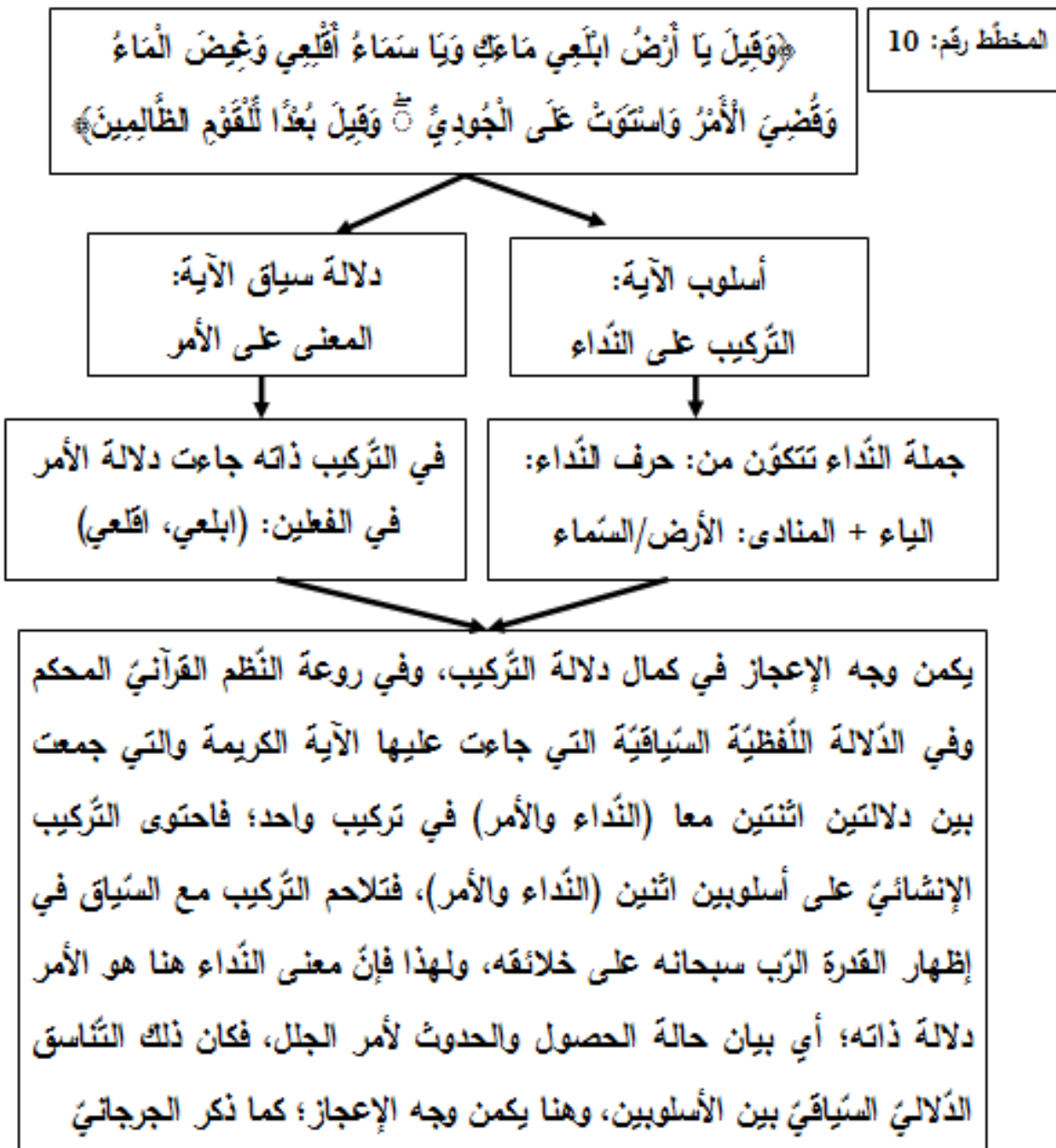
الانسجام الدقيق، فقد قال في وصف الآية: "ومعلوم أنّ مبدأ العظمة في أن تُؤدبت الأرض، ثمّ أمرت ثمّ في أن كان النداء ب: (يا) دون أي نحو: 'يا أيتها الأرض'، ثمّ إضافة 'الماء' إلى 'الكاف' دون أن يقال (البعي الماء)، ثمّ أن أُتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها ونداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثمّ أن قيلَ (وغيض الماء) فجاء الفعل على صيغة فعل الدالة على أنه لم يعض إلا بأمرٍ أمرٍ وقُدرةٍ قادرٍ؛ ثمّ تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: (قُضِيَ الْأَمْرُ)، ثمّ ذكُر ما هو فائدة هذه الأمور؛ وهو: (استوت على الجودي)، ثمّ إضمار السفينة قبل الذكر؛ كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثمّ مقابلة قيل في الخاتمة ب قيل في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجازِ روعةً وتُحضرك عند تصوّرها هيبةً تُحيطُ بالنفس من أقطارها تعلقًا باللفظ من حيث هو صوتٌ مسموعٌ وحُرُوفٌ تتوالى في النطق؟، أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟، فقد اتضح إذا اتضحًا لا يدع للشكّ مجالًا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمٌ مفردةٌ وأن الألفاظ تُنبئ لها الفضيلةً وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ؛ ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر¹، فوجه الإعجاز في الآية الكريمة؛ روعة التركيب المزدوج؛ الجامع بين جملة النداء وجملة الأمرية في سياق تركيب واحد؛ فرأى المصنّف في هذا قوّة النظم ودقّة الأداء، وهو وصف لاغرو فيه فلفظ 'القرآن الكريم' (كلام الله تعالى المنزه عن الخطأ والنسيان)، فكان 'عبرته وتوجهه'² في بيان

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 94.

2- عبرته في توظيف أسلوب القرآن الكريم، فأقام عليه الجرجاني حجته في تقرير قواعد النظم، فراح يتفصل فيه ببيان عظمة دلائل نظم المعاني والبيان فيه، وهذا دليل تشبّع الناظم بمعارف الدرس القرآني؛ فكان من العلماء "الذين اهتموا بموضوع القرآن الكريم... فبدلوا فيه أقصى جهودهم، فكان ذلك أكبر عامل في نضوج فكرة النظم في أذهانهم" ينظر، وليد محمّد مراد نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 59.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

الإعجاز فيها توظيفاً لمعاني نظم (القرآن الكريم) استكمالاً في شرحه لأساليب الخبر والإنشاء، كما فعل مع أسلوب النداء، وكلّ هذا هو تعظيمٌ لأسلوب القرآن الكريم، فهو عنده الموجّه الأساس في بسط القواعد وشرحها، فكان ذلك مخرجه في استدراك معاني النحو وتحقيق الصواب فيها؛ فهو بلا شكّ الموجّه الأوّل الذي لزم الناظم فيه صناعة معاني النحو وتفقّد أساليب العربيّة، كما بيّنا وجه الإعجاب الذي استعظمه في نظم الآية ولي أن أوضح هنا قراءة عبد القاهر ونظرته لنظم الآية وتأمله لمعناها، وفق المخطّط الآتي:



فجاء وقوفه على هذا الوجه الإعجازي تحديًا منه للمشككين والمتشبهين؛ فحاجهم بذلك الإعجاز لدحض باطل أقوالهم، وإفشاء خبر غلظهم، وإقامة الحجّة على زلهم، فكان من قوله في هذا: "إذا سقنا دليل الإعجاز، فقلنا: لولا أنّهم حين سمعوا القرآن، وحين تحدّوا إلى معارضته سمعوا كلاما لم يسمعو قط مثله وأنّهم قد رآوا أنفسهم؛ فأحسّوا بالعجز عن أن يأتوا بما يوازيه، أو يدانيه أو يقع قريباً منه لكان محالاً أن يدعوا معارضته، وقد تحدّوا إليه، وقرعوا فيه... فقلنا أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كلّ مثل، ومساق كلّ خبر، وصورة كلّ عظة، وتبئير وإعلام وتذكير، وترغيب وترهيب، ومع كلّ حجّة وبرهان وصفة وتبيين وبهرهم أنّهم تأملوه سورةً سورةً، وعُشراً عُشراً، وآيةً آيةً؛ فلم يجدوا في الجميع كلمةً ينبؤ بها مكانها، ولفظةً ينكر شأنها، أو يرى أنّ غيرها أصلح هناك، أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتساقاً بهرّ العقول وأعجز الجمهور، ونظاماً والتئاماً وإتقاناً وإحكاماً"¹. فكلّ هذا دليل استحضار شواهد الإعجاز في الردّ على خصوم النحو، فلا ريب أنّ استعماله للإعجاز في تقرير نظريته في أساليب الخبر والإنشاء؛ دليل توجّهه الجليّ في ربط نظام العربية على منوال أسلوب نظم القرآن²، فكان هذا الموجّه هو الأساس في تحليله لمعاني الخبر والإنشاء.

3- فلسفته النحويّة في قراءة معاني الخبر والإنشاء: لا ينكر قارئ مطلع على أسلوب الجرجاني وجود آثار فلسفة المنطق في ثنايا نظمه ومجمل عمله؛ فهو عالم متكلم استوقفته أحداث بيئته أن يباشر علوم الفلسفة تعلّماً وتوظيفاً، فاقضى حال الزمان آنذاك الاطلاع على أدوات هذا العلم واستثمارها، ولنا من معاني كلامه أدلّة، نقف عليها:

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 90.

2- نظم القرآن الكريم؛ محكم السبك، يزخر فيه التّركيب بعجيب الأساليب، راقى المعاني محكم البيان، يقف أمامه البليغ منبهراً، بل إنّ لغة القرآن الكريم، أقرت مصدراً يُحتدأ به في علوم اللّغة العربيّة.

من وجوه دلائل فلسفته في تعريف أسلوب الخبر، قوله: "وجملة الأمر أنّ الخبر، وجميع الكلام معانٍ؛ يُنشئها الإنسان في نفسه، ويُصرفها في فكره، ويُناجي بها قلبه، ويُراجع فيها عقله، وتُوصَفُ بأنها مقاصد وأغراض؛ وأعظمها شأنًا الخبر؛ فهو الذي يتصور بالصّور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة"¹، حين نستجمع دلالات المفردات المسطرّ عليها في نصّ قوله نجد أنّ مصبّ دلالاتها في حقول المنطق وعلم الكلام: (يُنشئها، الإنسان، نفسه ويُصرفها، فكره، ويُناجي، قلبه، ويُراجع، عقله، وتُوصَفُ، مقاصد، وأغراض، يتصور بالصّور، الصناعات)، فكّلها تحمل دلالات عقلية توحى بثقافته الفكرية المستلهمة من بيئته، فالرجل متكلم 'بالرأي الأشعري'²، ولهم في ذلك استعمال التأويل والقياس على الدليل في تخريج الأحكام، وتعليل الحجج والبيان، وهذا ما لاحظناه في شرحه لماهية الخبر، فحين يُعلّمنا 'أنّ الخبر، وجميع الكلام معانٍ؛ يُنشئها الإنسان في نفسه'؛ تتابنا فكرة تأويله في تعليقه لنظم الخبر في الذات وقيام معانيه في نفس الإنسان، قبل أن ينتقل إلى المحطّات الأخرى التي تؤهّله للاستعمال الصّحيح، ويواصل عبد القاهر تحليله الفلسفيّ لنظم أسلوب الخبر؛ فيقول: 'ويُصرفها في فكره'، فلاغرو أنّ المعاني بعد أن نسجت في الذات، وحاكتها النّفس في مخيلة العقل؛ تنتقل إلى حقل الأفكار، وما ذلك إلّا لإقرار العقل لها وتمحيص الصّواب فيها من غيره، وهذا ما يتطابق مع عبارته: 'ويُناجي بها قلبه، ويُراجع فيها عقله'؛ تطبيق ميزان العقل عليها لإصدارها وبثّها، وبعد ذلك تكون قد توافقت مع معنى قوله: 'وتُوصَفُ بأنها مقاصد وأغراض'؛ أي يُستحكّم

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 481.

2- الأشعرية طريقة من أهل السنة والجماعة في التكلّم، فتولّوا الدفاع عن قضايا العقيدة ومسائل الشريعة، فحملوا لواء أهل السنة، وتصدّوا للفرق الكلامية المنحرفة (الجهمية، المعتزلة... إلخ)، فالشيخ عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- كان وقافا في آراءه وأفكاره على منهج الأشاعرة متبنيًا فلسفتهم الإسلامية المعتدلة التي شملت جلّ أعماله.

عملها وتؤدي وظيفتها في الإخبار، فيتحقق المراد منها، وتُنشأ صورة الخبر المنتظم. فكل ما أردنا بيانه من تحليل قوله هذا؛ كشف موجهه في دراسة الخبر، فقد لجأ الناظم إلى استعمال فلسفته في إفضاء رأيه وتبرير فكره، فاستحکم العقل في تعميق نظرتة تنقيباً عن معاني الخبر وشرحا لنظامه التكويني، وبحثا عن الروابط التركيبية المشكّلة له.

—فلسفته في قراءة أساليب الكلام لم تتعارض وخصوصية نظام العربية، ولم تؤثر بالسلب على مواقفه النحوية، فالجانب العقلي المتأثر بالمنطق وأقيسته لم يؤثر بشكلٍ سلبي على جهود عبد القاهر، ذلك أنه تطّلع إلى دراسة أسلوبية جمالية¹، بل إنّه وظّف ما استلهمه من الثقافة اليونانية في تعميق دراسته التركيبية والفنية، مما جعله زادا مستعاراً، وعلماً مُستَناراً في دراسته لمعاني النحو، فكان عمله دليل توجّهه إلى تفعيل فلسفة المنطق في تنمية الدرس اللغوي وإثرائه. وإن وقفنا متأمّلين نظرتة في تحليل معنى التركيب في النظم؛ لاستقينا نزعتة الفلسفية، ولأدركنا قيمة حكمته في توظيفها لكشف مراده. فمن صور كلامه: "ليس الغرض بنظم الكلم؛ أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تتناسقت دلالتها، وتلاققت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنّه نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وأتّه نظير الصياغة، والتّحبير، والتّقويف²، والنّقس، وكلّ ما يقصد به التّصوير"³، فأسلوب

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، (تعليق المحققين على كتاب الدلائل)، ص 27.

2- التّحبير: من معانيه لغةً الحبر؛ وهو "المداد يكتب به... والمحبرة: وعاء الحبر، وجمعها: محابر"، ينظر، المعجم الوسيط، مادة حَبَر، ص 151/152. التّقويف: جاء في لسان العرب: "وفي حديث كعب: تُرْفَعُ لِلْعَبْدِ غُرْفَةٌ مَفُوقَةً وتَقْوِيفُهَا لِبِنَةٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأُخْرَى مِنْ فِضَّةٍ. وَالْفُوفُ: مَصْدَرُ الْفُوقَةِ... الْفُوفُ: الزَّهْرُ شَبَّهَهُ بِالْفُوفِ مِنَ الثِّيَابِ تَنْسِجُهُ الدَّبُورُ إِذَا مَرَّتْ بِهِ، وَأَتَالِل: جَمْعُ تَلٍّ، وَالْمُلْمَعَةُ: مِنَ النَّوْرِ وَالزَّهْرِ. وَمَا دَاقَ فُوقًا أَي مَا دَاقَ شَيْئًا"، ينظر، ابن منظور لسان العرب، ج 9، مادة فوف، ص 274.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 98.

فلسفته جليّ من معاني عباراته، فكّلها مفردات تدلّ على تناسق معاني كلامه؛ فوقع اختياره على اللفظ بدقّة متناهية، وأخرج تركيبه لداعي الإقناع، فما من شكّ أنّ أسلوبه المنتهج في الشرح والتحليل؛ يدلّ على "اتصال عبد القاهر بالثقافة اليونانية، وتمثله لها دون أن تطغى على خصوصيّة درسيه للعربيّة"¹، وهذا حقيقٌ على أن يكون للفلسفة أثرٌ يوجّه فكره فيما تناوله من قضايا أسلوبية الخبر والإنشاء.

ب- الموجّهات النحويّة (القواعد): وفيها نذكر العناصر الآتية:

1- الموجّهات النحويّة (التركيبية): حين ننتبّع قراءات عبد القاهر لثنائية الخبر والإنشاء نجده أكثر حرصاً وأشدّ تمسكاً بأصول القواعد النحويّة، فقد كان وقافاً عند حدود النحو رافضاً كلّ انزياح حاصل في تراكيبه؛ مؤلياً اهتمامه البالغ بأواصر النحو قاعدةً وحكماً². فدراسته لأسلوبية الخبر والإنشاء هي دراسة تعديديّة تأصيليّة؛ راعى فيها الأصل النحويّ التركيبيّ؛ كونه المنطلق الأساس في ضبط قواعد النظم، فكان يعترض على خروج التركيب عن أصله من غير علّة ظاهرة، أو حجّة مقنعة، وكانت أحكامه في ما ذهب إليه تستند إلى الحجّة البيّنة من حيث التأصيل بالدليل القطعيّ المقنع، وهو ما ميّز كلّ مباحث كتابه، ولي في هذا المبحث أن أقف على نماذج توضيحيّة نستخرج بها الموجّه النحويّ القاعديّ فيما تعلق بالخبر والإنشاء:

- جاء من قوله في تحليل الخبر: "أول ما ينبغي أن يعلم منه أنّه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة؛ لا تتمّ الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة؛ ولكنّه زيادة في خبر آخر

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 28.

2- قاعدةً وحكماً: يقصد بها الأحكام النحويّة المعيارية التي توصل إليها علماء العربيّة إبان التأسيس لقواعد النحو فكان عبد القاهر -رحمه الله- يراعي ثوابت النحو في بسط نظريّته، وهذا ما التمسناه في تخريجه وشرحه لمعاني الخبر والإنشاء جُملةً وتفصيلاً. وكان عبد القاهر نفسه يؤكّد على أصالة مصدر عمله في النحو، ومما جاء في قوله: "هذا كلامٌ وجيزٌ يطّلع به الناظر على أصول النحو جُملةً، وكلّ ما به يكون النظم دفعةً، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقّت له حتّى رآها في مكان واحدٍ"، ينظر، المصدر نفسه، ص 51.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

سابق له، فالأول خبر المبتدأ، كمنطلق في قولك: زيد منطلق. والفعل، كقولك: خرج زيد فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة. والثاني هو الحال، كقولك: جاءني زيد راكبًا؛ وذلك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنّك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل¹، يتجلى من كلامه منهجه التحويلي. فقد اتخذ عبد القاهر نهجًا متبعا، وأقام عليه شرح معاني النظم؛ فتراه يسمي لك الألفاظ بحسب مواقعها في التركيب؛ فتارة يذكر لك موقع المبتدأ والخبر، وتارة أخرى يعلل لك نوعه وصفته، ويقف على الفعل وفاعله. فهو لا يشرح أسلوبًا، ولا يبيّن معنى؛ إلا ويراعي سلامة التركيب، ويقيم عليه أحكام النحو، فيقف على بيان مواطن الصحة من مواطن الخطأ.

— وقد جاء في حديثه عن التراكيب الإنشائية مستعرضًا أحوالها في التركيب، وقد كان له في تركيب أسلوب الأمر اعتراضًا، قال فيه: "وليس الحمل على المعنى، وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزیز في كلامهم، وقد قالوا: زيد اضربه؛ فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر؛ لأنّ المعنى على النصب نحو اضرب زيدًا، ووضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل"²، فرأى في مجيء أسلوب الأمر على تلك التراكيب مخالفةً للأصل، وهذا ما لم يوافق الجرجاني وعدّه نقصًا وتقصيرًا، وخروجًا على النظم، ورأى في قياسهم حملا على غير صواب؛ وهو معنى قوله: (وليس الحمل على المعنى، وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزیز في كلامهم)، وتشبيهه على غير باب؛ وهو معنى قوله: (وضعوا الجملة من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل)، فكان يحاور ما استغربه انطلاقًا من وازعه التحويلي، فيثبت ما يراه سليمًا، وينتزع ما كان غير ذلك.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 191.

2- المصدر نفسه، ص 229.

وقد رحمه الله- حريصاً على توظيف ثقافته النحوية، بل كان يحتكم إلى ما يمليه عليه وازعه النحوي في تمحيص تراكيب الخبر والإنشاء، فثبتت ما هو صحيح ويفند ما يعترض صحتها، وعلى إثر ذلك مضى في كامل عمله استرشاداً بأصالة النحو. "فالجرجاني لم يجد أداة يحفر بها هذه التربة، ليغرس غرسه، ويشيد عليها قصره ويقطع بها السنة التحدي، إلا قواعد علم النحو وأصوله"¹.

2- الموجّهات السياقية (التواصلية): لم يستثن عبد القاهر في حديثه عن أساليب الخبر والإنشاء ذكراً روابط التواصل بين المتكلم السامع، بل رأى فيها ضرورة مراعاة أحوال المقام التماساً للتوظيف الصحيح لدلالات التركيب وفق ما يتلاءم وطبيعة المقام الجامع بين (المُخاطَبِ، والمُخاطَبِ)، وجعل لكلّ حال من أحوال المقام مقابلاً خاصاً يناسبه تماشياً ونوعاً الأسلوب المستعمل في عملية الكلام، وكان حديثه في مجال الخبر دليلاً على هذا؛ فقد ذكر استعمالات الخبر مراعاة لحال المستمع، فمن قوله: "ومن ذهب مذهباً يقتضي أن لا يكون الخبر معنىً في نفس المتكلم، ولكن يكون وصفاً للفظ من أجل دلالاته على وجود المعنى من الشيء أو فيه، أو انتفاء وجوده عنه؛ كان قد نقض منه الأصل الذي قدّمناه من حيث يكون قد جعل المعنى المدلول عليه باللفظ لا يُعرف؛ إلا بدليل سوى اللفظ ذاك؛ لأننا لا نعرف وجود المعنى المثبت وانتفاء المنفي باللفظ، ولكننا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللفظ، وما من عاقل إلا وهو يعلم ببديهية النظر أنّ المعلوم بغير اللفظ لا يكون مدلول اللفظ طريقة أخرى الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إيّاه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه، وإذا كان كذلك، وكان ممّا يعلم ببديته المعقول أنّ الناس إنّما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم"².

1- فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، ص 104/105.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 482.

فقد أولى الجرجاني اهتماما كبيرا بمقامات استعمال الكلام، وقيد كل تركيب بما يناسبه من حال يكون عليها المُخاطَب على استعداد للفهم والاستيعاب، وبذات الوقت يكون المُتكلِّم على قدرة في نظم كلام له من كمال التأثير على السامع قوَّة، فيتناغم الرِّابط التَّواصلِي بين الطرفين، ويحصل التَّفاهم والتَّلحم بين الذي هو مصدره التَّركيب السَّليم وبين الاستعمال الصَّحيح، وكل هذا دليل علوِّ شأن اهتمام الناظم بالسياق، وبيان قيمته في إنجاح عملية التَّواصل اللُّغويِّ بين المتكلِّم والسامع. ولهذا نراه يفسِّر أُضرب الخبر واستعمالاته وفق ما يناسب ذهن المُخاطَب، واعتبر عدم مراعاة ذلك من نقصان الكلام وضعف الاستعمال، فمن كلامه حول ذلك: "فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره وما هو؟، أهو أن يعلم السامع وجود المخبر من المخبر عنه؟، أم أن يُعلِّمه إثبات المعنى المخبر به للمخبر عنه؟، فإن قيل: إنَّ المقصود إعلامه السامع وجود المعنى من المخبر عنه، فإذا قال: ضرب زيد كان مقصوده أن يعلم السامع وجود الضرب من زيد وليس الإثبات؛ إلَّا إعلامه السامع وجود المعنى قيل له"¹، فلا ريب أنَّه يدعو إلى مراعاة أحوال الخطاب؛ كالبحث في أغراض الخبر عند قائله، وأحوال المُخاطَب حين إعلامه بالخبر، وكلَّ هذا يدخل في "الأغراض التي يلقي من أجلها الخبر... فتراعي أحوال المخاطبين الذين تتحدَّث إليهم... أي كيف تراعي المقامات التي نتحدَّث فيه"²، فنرى بوضوح كيف استند عبد القاهر في شرح ضروب الخبر ومعانيه بناءً على الموجه السياقي الذي شرحه وبيَّنه في ثنايا حديثه عن إجراءات أسلوب الخبر.

وَضِمَّنَ حديثنا عن الموجه السياقي نلتمس تحليله للاستفهام بحرف الهمزة، ومن قوله فيها: "فلو قلت: أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟. أنت قلت الشعر الذي كان

1-المصدر السابق، ص483.

2-فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص113.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

في نفسك أن تقوله؟. أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟. خرجت من كلام الناس وكذلك لو قلت: أبنيت هذه الدار؟، أقلت هذا الشعر؟، أكتبت هذا الكتاب؟؛ قلت ما ليس بقول؛ ذلك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود، أم لا؟. ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم؛ أنك تقول أقلت شعراً قط؟. رأيت اليوم إنساناً؟، فيكون كلاماً مستقيماً، ولو قلت أنت قلت شعراً قط؟، أنت رأيت إنساناً؟، أخطأت، وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص، نحو أن تقول: من قال هذا الشعر؟. ومن بنى هذه الدار؟، ومن أتاك اليوم؟، ومن أذن لك في الذي فعلت؟، وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين؛ فأما قيل شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق، فمحال ذلك فيه؛ لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذلك؛ حتى يسأل عن عين فاعله، ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو وكان يصح أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان، أم لم يكن؛ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك¹. فقد بين الجرجاني أوجه الصواب من الخطأ في نظم سياقات الاستفهام بالهمزة، فقدم صوراً يجئ عليها الاستفهام بالهمزة، وهو من 'عوارض السياق'²، فلا يصح، وخطأ أن تقول: أَحْفِظْتَ الدَّرْسَ الذي تريد أن تحفظه؟، فاجتمع في هذا المثال وجهان لا يصحان تركيباً ولا دلالةً، فأما الأول؛ فاجتماع دلالة الفعل الماضي، ودلالة الفعل المضارع في استفهام الهمزة، وهذا ما لا يمكن أن يكون أبداً، لاختلاف معنى التركيب على الاستفهام، وأما الوجه الثاني انتقاء دلالة وقوع الفعل الماضي بضم دلالة الفعل المضارع في الاستفهام؛ وهذا ما لا يمكن حصوله، ولا يصح قطعاً، وهكذا جاء معنى

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 147/148.

2- عوارض السياق: فقد كان حديث عبد القاهر على أخطاء التركيب قياساً له على ما لا يتناسب واستعمالات السياق الذي يجري فيه أسلوب الكلام فصحة المعنى عند الجرجاني تؤدي إلى تحقيق تصور المعنى، وهو بذلك يجعلك "تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"، ينظر، المصدر نفسه، ص 269.

النّاطم في تحينن دلالات السّياق، وتركيزه على ما لا يُخالف الصّحيح من نظم الكلام وكان هذا من الموجّهات الأساسيّة التي أقام عليها تحليله لثنائية الخبر والإنشاء.

3- الموجّهات الوظيفيّة ودلالاتها في التّركيب والسّياق: في هذا الشّق نحاول استخراج 'البعد الوظيفي'¹؛ الذي ظهرت معالمه في قراءة الجرجاني لمباحث الخبر والإنشاء، وقد تجلّى البعد الوظيفي فعلاً في تحليله للعلاقات التّركيبية، ولنا أن نوضّح ذلك فيما يلي:

- من صور المنحى الوظيفي عند عبد القاهر تحليله للعلاقة القائمة بين المُخبر والمُخبر له، والمُخبر عنه، ونقف هنا استعراضاً وتحليلاً لقوله في هذا الجانب: "وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَباً يقتضي أن لا يكون الخبر معنى في نفس المتكلم، ولكن يكون وصفاً للفظ من أجل دلالاته على وجود المعنى من الشّيء أو فيه، أو انتفاء وجوده عنه؛ كان قد نقض منه الأصل الذي قدّمناه من حيث يكون قد جعل المعنى المدلول عليه باللفظ لا يعرف إلاّ بدليل سوى اللفظ ذاك لأنّنا لا نعرف وجود المعنى المثبت، وانتفاء المنفي باللفظ، ولكننا نعلمه بدليل يقوم لنا زائد على اللفظ، وما من عاقل إلاّ وهو يعلم ببديهية النّظر أنّ المعلوم بغير اللفظ لا يكون مدلول اللفظ... والدلالة على الشّيء هي لا محالة إعلامك السّامع إيّاه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه، وإذا كان كذلك، وكان ممّا يعلم ببدائه المعقول أنّ النّاس إنّما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السّامع غرض المتكلم ومقصوده"².

1- البعد الوظيفي، حين نتتبع خطوات اللسانيات الوظيفية نجد جانباً مشتركاً بين ما هو في نظرية الجرجاني النحوية وبين ما توصلت إليه الوظيفية الغربية التي ميّزت بين "ثلاثة أنماط من الوظائف: وظائف دلالية ووظائف وجهية... ووظائف تداولية. وتختلف هذه الوظائف لا من حيث طبيعتها فحسب بل كذلك من حيث مجالها ومسطرة إنسائها ودورها في الخطاب". ينظر، أحمد المتوكل قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، (د، ط)، 2001م، ص 105.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 482/483.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

ما أشرنا إليه في نصّ الكلام لعبد القاهر؛ يظهر لنا أسس طريقة بناء العملية التّواصلية فالجرجانيّ شرح كيف تتمّ عملية الإخبار؛ التي تنطلق من تفكيك وظائف الألفاظ داخل الجمل؛ والتي لها أثر ظاهر على عملية التّواصل، فَبَحَثَ في الوظائف الدّلالية للألفاظ وبين أثرها في التّركيب؛ فذكر وظيفتي الدّال والمدلول، والرّابط الواصل¹ بينهما. وكذلك كان قوله في التّقديم للإنشاء، فنذكر في شرحه الاستفهام قوله: "الاستفهام استخبارٌ والاستخبارُ؛ هو طلبٌ من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام، فيكون المعنى إذا قلت: أزيد قام غيره؟، إذا قلت: أقام زيد؟، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: زيدٌ قام؟، وقام زيدٌ سواء ذاك؛ لأنه يودّي إلى أن تستعمله أمراً لا سبيل فيه إلى جواب، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبتها لك بها على ذلك الوجه، وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام؛ هو أنّك تطلب أن يققك في معنى تلك الجملة ومودّاهها على إثباتٍ أو نفي، فإذا قلت: أزيد منطلق؟. فأنت تطلب أن يقول لك: نعم هو منطلق، أو يقول: لا ما هو منطلق، وإذا كان ذلك كذلك كان محالاً أن لا تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخباراً عن المعنى على وجه لا تكون هي إذا نُزعت منها الهمزة إخباراً به على ذلك الوجه فاعرفه"²؛ إنّ المتأمل في دلالات معاني النّاطم يدرك الصّورة الخفية للبعد الوظيفي في تحليله لمعاني الإنشاء، وكفيل ذكر ألفاظه المستعملة التي أشرنا إليها، التي تتضمن دلالات البعد الوظيفي في رؤيته. ولنا هنا أن نقدّم الوظائف التي احتوتها رؤية عبد القاهر في تحليل أسلوب الخبر والإنشاء، وفق الآتي:

1-الرّابط الواصل: يدخل في هذا كلّ أدوات العطف إضافة إلى الروابط المعنوية كوظيفة الإسناد، والرّبط يتميّز عن سائر القرائن اللفظية؛ بأنّه يُنشئ علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة، ينظر، مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، ص158.

2-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص166/167.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

أ- الوظيفة التركيبية: تتجلى في البعد التحويلي الذي سهر الناظم على مراعاته في تخريج مضامين الخبر والإنشاء وما تعلق بهما، وتندرج ضمنها الوظيفة الإعرابية، وتقابلها في اللسانيات الوظيفية الوظائف الوجهية، وهي: "وظيفة الفاعل والمفعول - حيث - تُسند وظيفة الفاعل إلى الحد الذي يُشكّل المنظور الرئيسي في حين تُسند وظيفة المفعول إلى الحد المتخذ منظورا ثانويا"¹. ولهذا كان عبد القاهر يستعمل مصطلحات القواعد كثيرا في تحليله للروابط المشكلة للنظام التركيبي، كذكره للفاعل والمبتدأ والفعل.

ب- الوظيفة السياقية: هي الأنماط التي يجيء عليها التركيب داخل الجملة أو داخل النص، وكان الجرجاني قد طرق باب هذه الوظائف في حديثه عن انحراف معاني النظم داخل التركيب على نحو ما أخرج في حديثه عن أسلوب النهي؛ فقد رأى في بعض استعمالته السياقية اختلالا لمعنى الأسلوب؛ حيث لا يصح أن يكون على تلك الحال. فقد ذكر في أسلوب النهي بعض الصور التركيبية لا تصح، في قوله: "يجري النهي هذا المجرى فتقول: لا تضرب القوم كلهم؛ على معنى لا تضرب واحدا منهم، وأن تقول: لا تضرب الرجلين كليهما؛ على معنى لا تضرب واحدا منهما، فإذا قال ذلك لزمه أن يحيل قول الناس: لا تضربهما معاً، ولكن اضرب أحدهما، ولا تأخذهما جميعا، ولكن واحدا منهما، وكفى بذلك فسادا"²؛ فهذا الذي بينه الناظم حول سياق النهي رأى فيه انحراف الأداء عن الاستعمال الصحيح الذي عهد في نظم العربية؛ حتى وإن صح تركيبا فإنه لا يصح سياقاً ولا دلالة؛ لأنه ليس من أساليب كلام العرب المتعارف عليها.

ج- الوظيفة الدلالية: يتعلّق الأمر بمعاني الألفاظ ودلالاتها في النظم وبيان أثر استعمالها في أساليب الكلام، وهي في اللسانيات الوظيفية الوظائف التي يتمّ تحديدها:

1- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 107.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 283.

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

"في المدخل المعجمي ذاته علماً بأن المدخل المعجمي في النحو الوظيفي إطار حمليّ تحدّد فيه صورة المحمول المجردة وموضوعاته والقيود الانتقائية التي تفرضها موضوعاته والوظائف الدلالية التي تحملها هذه الموضوعات"¹، فالجرجاني كان حريصاً على ملاءمة الألفاظ للمعاني المقصودة، وكان يفاضل بين استعمال المفردات وبين تحقيق معنى استعمالها في سياق الكلام، ومن قوله فيها نذكر: "الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمّ مفردة، وأنّ الألفاظ تثبّت لها الفضيلة، وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلق له بصريح اللفظ، وممّا يشهد ذلك أنّك ترى الكلمة تُروِّقك وتؤنِّسك في موضع، ثمّ تراهَا بعينها تنقلُ عليك وتوحشك في موضعٍ آخر"²، وهكذا يكون مبدأ التّناسب والتّوافق والملاءمة في انتقاء الألفاظ التي تؤثر بدلالاتها في معاني الجمل التي يحكمها السياق التّوصلي.

د- الوظيفة الأدائية: والتي يقابلها في اللسانيات الوظيفية؛ الوظيفة التّوصلية، وهي تتعلّق: "بالسياق ببعديه المقاميّ والمقاليّ، خاصّة بعلاقة التّخاير التي تقوم بين المتخاطبين في موقف توصليّ معيّن"³، وقد ربط الجرجانيّ نجاح الأداء في تأدية الكلام على مدى حصول التّوافق بين المتكلّم والمستمع، فنجدّه في أسلوب الخبر؛ يقومُ أضربه ويعلّل أغراضه وفق ما تقتضيه العلاقة التّخاطبية من روابط الانسجام، فقال: "وكان ممّا يعلم ببداية المَعقول أنّ النّاس إنّما يكلم بعضهم بعضاً ليعرّف السّامع غرض المتكلّم ومقوده، فينبغي أن ينظر إلى مقصود المُخبر من خبره، وما هو، أهو أن يُعلم السّامع وجود المُخبر من المُخبر عنه؟. أم أن يُعلمه إثبات المعنى المُخبر به للمُخبر عنه؟"⁴.

1- أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النصّ، ص 122.

2- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 94.

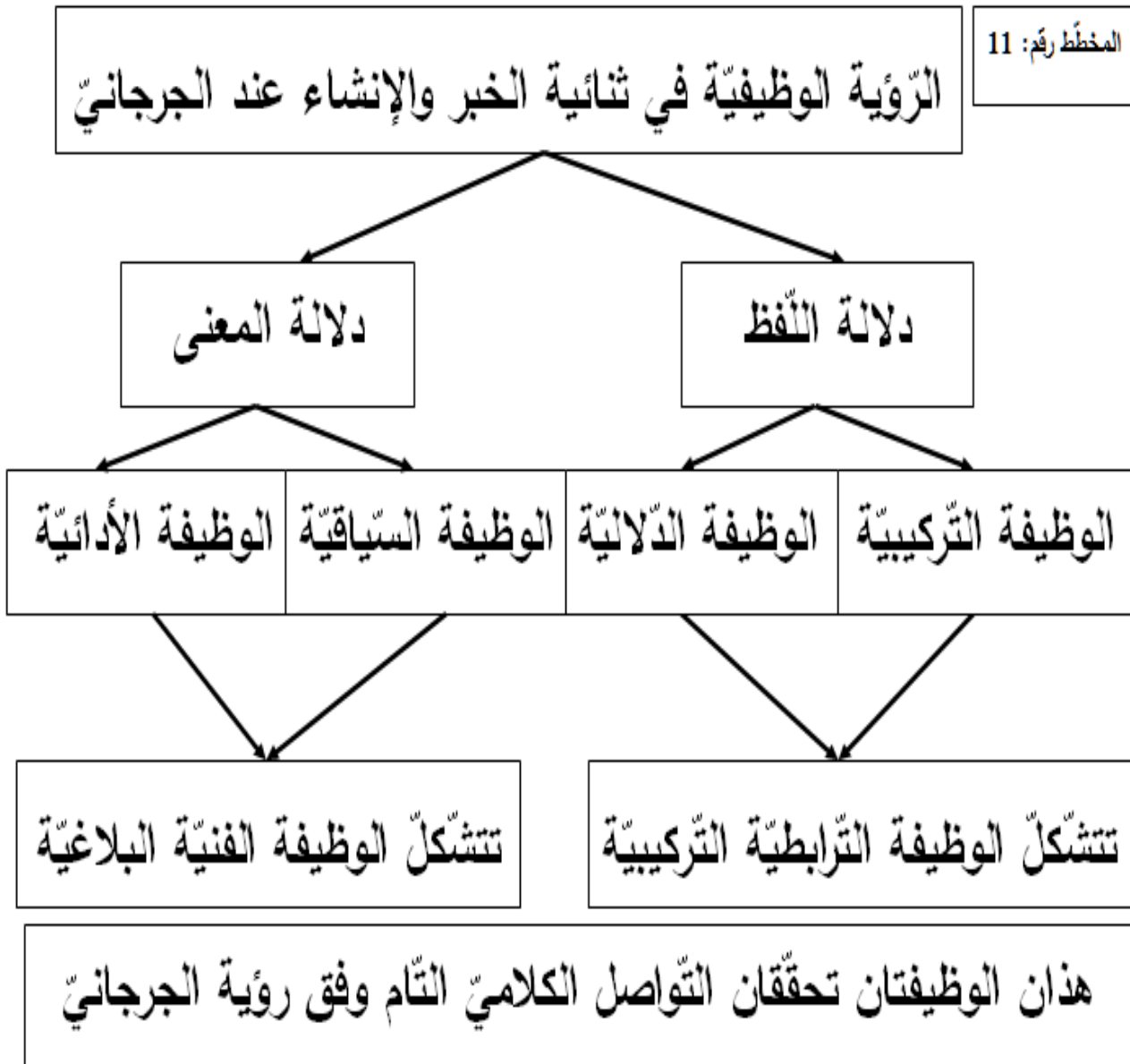
3- أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النصّ، ص 109.

4- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 482.

الفصل الثاني ——— ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

الجرجاني رحمه الله - كان على دراية تامة بمقومات العلاقة التخاطبية القائمة بين المتكلم والسامع²، بل إنه يعي مستلزماتها، فقد رأيناه يولي اهتمامًا بالغًا بعنصري الفهم والوعي لما في ذلك من أثر قويّ لإنجاح التواصل، فبحث في مدلولات الكلام التخاطبية وحلّل صورها وفق ما تقتضيه وظائف الإخبار، ولا عجب من أنّ عمله هذا يتوافق مع ما توصلت إليه اللسانيات التداولية في الدرس اللغوي الحديث.

إدًا، فقد تجلّى البعد الوظيفي في صورته المختلفة في قراءات عبد القاهر الجرجاني وتحليلاته لثنائية الخبر والإنشاء، وأقف هنا في مخطّط بيانيّ أوضح من خلاله نمطية الرؤية الوظيفية في استقراء الناظم لأساليب الكلام، ومنه:



(4) - خلاصة الفصل: جاء العمل في مباحث الفصل الثاني على دراسة النقاط المعرفية

تبعاً لخطة الفصل المدرجة، وقد توصلت فيه إلى النتائج الآتية:

- جاء بعد التمهيد العامة حديثي عن ثنائية الخبر والإنشاء عند العلامة عبد القاهر فطرت باب التنظير فيما جاء حولهما عنده، فاستوقفني اهتمام الناظم وعنايته القصوى بأسلوب الخبر أكثر منه ما جاء في الإنشاء، وما ذلك إلا لداعي السعة الكلامية في استعمال الخبر وشيوعه، واحتواء النظم العام له؛ فنفصل في ذكر الخبر أسلوباً وتركيباً وأما الإنشاء؛ فكان عمله فيه على شكل محطات وصفية تحليلية؛ صوب من خلالها أخطاء الاستعمال ضمن سياقات التركيب، ولاحظنا عليه ضمن باب الإنشاء وقوفه الموسع على ذكر الأساليب الطلبية دون غيرها، ومن الطلبية خص الاستفهام بواسع قلمه دون غيره، وفي الاستفهام ذاته كان حديثه عن الهمزة أوسع من غيرها، فكان في قراءته وتحليله لأسلوبي الخبر والإنشاء يتبني منهاجاً تحليلياً وصفيًا يحتكم فيه إلى التفسير العقلي والشرح المنطقي، فانتسبت أحكامه وآراءه بالحجة والدليل، فلم يخل حكماً من أحكامه من شاهد يُقيم عليه نظرته، ويثبت به فكرته، وقد كان اعتماده على النص القرآني الشريف واضحاً؛ كمرجع حجاجي استشهادي بني عليه أحكامه، وكانت الأدلة العقلية في الشرح والبيان وسيلته المقنعة؛ التي لازمت كل مباحث كتابه.

- وبعد الحديث عن الخبر والإنشاء عند الجرجاني استخرجت محركات بحثه في قراءته لأسلوبين، فجاء حديثي عن موجّهاته الفكرية والقاعدية، فذكرت مرجعه الأصولي وتأثره الواضح بالنظم القرآني، وبينت فلسفته النحوية التحليلية العقلية التي وسم بها استقراءه لأسلوبين، واستخلصت دوافعه النحوية والسياقية التي كانت أحكاماً مرافقة لآرائه.

- وضمن حديثي عن الموجّهات التي بني عليها عمله في الخبر والإنشاء استخرجت صور رؤيته الوظيفية في عمله، ووقفت على الصور التركيبية ذات الأبعاد الدلالية والسياقية. فهي تظهر لنا الوظائف المختلفة المتلاحمة التي دأب الجرجاني على

الفصل الثاني — ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني.

استخراجها وشرحها وإظهار أهميتها في بناء العملية التواصلية، فقد كانت صناعته واضحةً مُحكَّمةً؛ علل فيها رؤيته التحليلية الوصفية المتجانسة، وبغيته فيها تحقيق التّصوّر العامّ للخطاب في بيان هيئته وكيفته، وضمن تحليلي للبعد الوظيفي عند الجرجاني المكنون في دراسته التحليلية لثنائية الخبر والإنشاء؛ رافقت شرحي بصور تعريفية للوظيفية الحديثة من باب المقاربة الإجرائية؛ محاولةً مني لتحقيق توافقٍ مبدئيّ بين ما جاءت به نظرية الجرجاني في دراسة معاني النّحو؛ وبخاصّة فيما تعلّق بتحليله الوظيفي لأسلوبيّ الخبر والإنشاء، وبين ما احتوته اللسانيّات الوظيفية الحديثة من إجراءات.

—فقد كان اهتمام الجرجانيّ بالغاً بدراسة أسلوبيّ الخبر والإنشاء؛ نظرا لما يربطهما من صلة مباشرة بقواعد النّظم؛ فهو يؤمن بأنّهما العميق في إصلاح تراكيب العربية الأسلوبية؛ لأنّ أيّ خرق لقواعد استعمالهما؛ هو خرق للتركيب، وبالتالي فساد النّظم وانحرافه عن أصله الاستعماليّ الذي كان عليه، وبهذا تجلّت رؤية عبد القاهر النّحويّة في شرح ووصف ثنائية الخبر والإنشاء في كتابه 'دلائل الإعجاز'.

الفصل الثالث:

المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

-خطة الفصل: المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرائي:

(1)-الوصل والفصل وضوابطهما عند الجرائي.

(2)-التقديم والتأخير وضوابطهما عند الجرائي.

(3)-الحذف والذكر وضوابطهما عند الجرائي.

(4)-التعريف والتكثير وضوابطهما عند الجرائي.

(5)-خلاصة الفصل.

تمهيد: ضمت مباحث كتاب دلائل الإعجاز عدّة قضايا من علم المعاني؛ فقد ذكر صاحبه: الوصل والفصل، والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، فجاءت قراءته لهذه القضايا تحليلاً لمعاني النظم المتعلقة بسياق التركيب، فكان للنّاطم اهتمام بالغ بها لما رأى فيها من خطأ يجب تصحيحه، وانحراف يجب تصويبه، ونستطيع القول: إنّ جلّ مباحث الكتاب تقع على دراسة هذه القضايا النحوية بالذات، فقد لاقت الحظّ الأوفر من تعليقات المُصنّف؛ فكان يبحث في سياقاتها التركيبية، وفي صياغتها التركيبية، واهتمامه بهذه القضايا النحوية؛ لأنّها أساس النظم في الكلام العربيّ فما من كلام؛ إلّا وله من قضايا معاني النحو أثر، سواء بمسألتي الحذف والذكر أو الوصل والفصل، أو التقديم والتأخير، أو التعريف والتكثير. ولهذا نجد النّاطم -رحمه الله- قد بسط فيها فكره وأجرى عليها قلمه، وأقام بها رأيه، وبما أنّ هذا الفصل مخصّص لدراسة هذه المسائل النحوية وفق ما هو وارد في كتاب الدلائل، فإنّ دراستي تكون إجابة عن الإشكال الآتي: كيف قرأ الجرجانيّ مسائل النحو؟.

(1) - الوصل والفصل وضوابطهما عند الجرجانيّ: الوصل والفصل من قضايا

معاني النحو الواردة في كتاب 'الدلائل'، ومن معاني الوصل: هو "عطف بعض الجمل على بعض"¹، وأمّا نظيره الفصل، فهو "تركه"²، أي ترك الوصل لداع معيّن متعلّق بسياق التركيب، أمّا عن معاني الوصل والفصل في الاصطلاح، فهو: "العلم بمواقع الجمل والوقوف على ما ينبغي أن يصنع فيها من العطف، والاستئناف، والتّهدي

1- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدع، ص118.

2- المصدر نفسه، ص118.

إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها، أو تركها عند عدم الحاجة إليها¹؛ بمعنى أنّ إجراء الوصل والفصل يكون بحسب سياق التركيب الوارد فيه؛ لأنّ تمييز موضع أحدهما من موضع الآخر - يكون - على ما تقتضيه البلاغة² من أداء.

أ- مفهوم الوصل والفصل عند الجرجاني: جاء في تعريف الجرجاني للوصل والفصل قوله: "اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، وممّا لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنّا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد، وقد بلغ من قوّة الأمر في ذلك أنّهم جعلوه حدّا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنّه سئل عنها، فقال: معرفة الفصل من الوصل ذاك لغموضه ودقّة مسلكه، وأنّه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معاني البلاغة"³، فالجرجاني يرى أنّ صور البلاغة معرفة ما يقع في حكم الوصل والفصل ضمن السياق التّواصليّ؛ فهما دليلان يعبران عن كفاءة المتحدّث لغويًا وأدائيًا. وبإجرائهما أيضًا نستدلّ على نباهة المتكلّم ونقدّر حكمته في ضبط المعاني. وهذا ما يعبر عنه عبد القاهر في وصف استعمال الوصل والفصل في التّركيب، فقد عدّه من 'أسرار البلاغة'، ورأى في استعماله صعوبة لا تتسنى؛ إلا لقاطني البادية من الأعراب أو ممّن اتّصف بأسلوبهم من أهل البلاغة الذين اكتسبوا فنّا من فنونها، وهذا نصّ قوله في ذلك: 'وممّا لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنّا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد'، وهنا إشارة واضحة منه إلى أنّ استعمال أسلوب الوصل والفصل لا يتسنى لعموم المتكلّمين؛ إلا من قلّة

1-المصدر السابق، ص118.

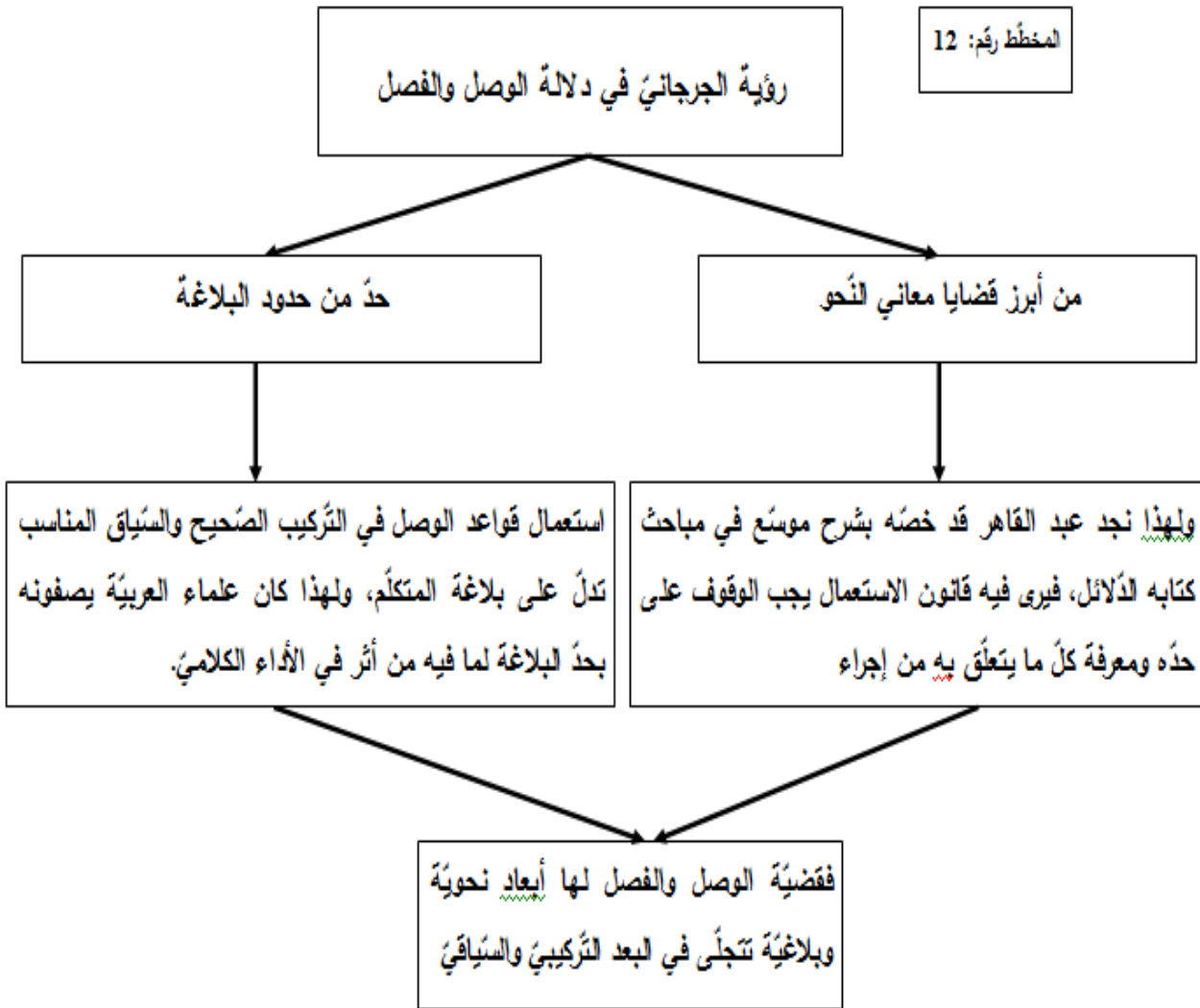
2-ينظر، السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبيدع، ص179.

3-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص232.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

التي تستطيع تحقيق هذه الميزة الفنية البلاغية في نمطها التخاطبي، وقد بين الجرجاني مكانة ثنائية الوصل والفصل التركيبية إلى حدّ وصفها بأنها 'حدّ من حدود البلاغة' لا يمكن بأية حال تجاوزها، وإنّ أيّ خلل في استعمالها يعتبر قصرا وضعفا لا يمتّ للبلاغة بصلة. فبين الجرجاني القيمة البلاغية للاستعمال المناسب والصحيح للوصل والفصل وأكّد على دورهما في بناء مستوى التخاطب البلاغي المنتظم.

ويمكننا في هذا المخطّط إيضاح القيمة الفنية التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني في قضيّتي الوصل والفصل، وهي كالآتي:



فقيمة أسلوب الوصل والفصل في صناعة التخاطب الصحيح نستخلصها في القول الآتي: "ويقينا أنّ قضية الفصل والوصل من أبرز القضايا المرتكزة على الذوق البياني لما لها

من صلة بالمعنى المراد، فكم من متكلم أفسد معناه بالوصل، ولم يكن حقّه كذلك أو بالفصل والموضع موضع وصل! لذلك لم تكن قضية الفصل والوصل وأمرهما أمر حرف تُرك تارة ووجد أخرى، بل هو أمر يتعلّق بالمعنى الذي لا يصلح إلّا بالوصل حيناً، وبالفصل حيناً آخر¹.

ب- قانون الوصل والفصل وضوابطه: للوصل والفصل أحكامٌ ترسّم دورهما في التركيب والسياق، وهذا ما أكّد عليه عبد القاهر في بيان أحوال العطف بالمفرد والجملة، وكان من واضح كلامه أنّه فرّق بين أمرين اثنين في العطف، فالأول يتعلّق بالمشترك الدلالي والثاني يتعلّق بالمشترك الإعرابي، وهما معا يحقّقان صورة الوصل بوجه أكمل، فمن قوله: "ومعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول، وأنّه إذا أشركه في إعرابه؛ فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب نحو أنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله والمعطوف على المنصوب بأنّه مفعول به أو فيه أو له"²، فهذا عن العطف في الحكم الإعرابي، وأمّا في العطف الدلالي، فيدلّ عليه قوله: "لا سبيل لنا إلى أن ندعي أنّ الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه، وإذا كان كذلك؛ فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه ولمّ لم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف، فنقول زيد قائمٌ عمرو قاعدٌ بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه"³، فقد رأى أنّ الحكم بالعطف فيه خلل ظاهر لا يصحّ؛ كون الجملة المعطوفة على من سبقها تتنافى تماماً مع من سبقها بمعنى غياب التّطابق الدلالي، أو ما اصطلاحنا عليه 'بالعطف الدلالي'⁴، وهذا ما نفاه في المثال الذي قدّمه: 'زيدٌ قائمٌ عمرو قائمٌ'، وقال فيه: 'لا يكون هنا أمر معقول يؤتى

1- فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص 396.

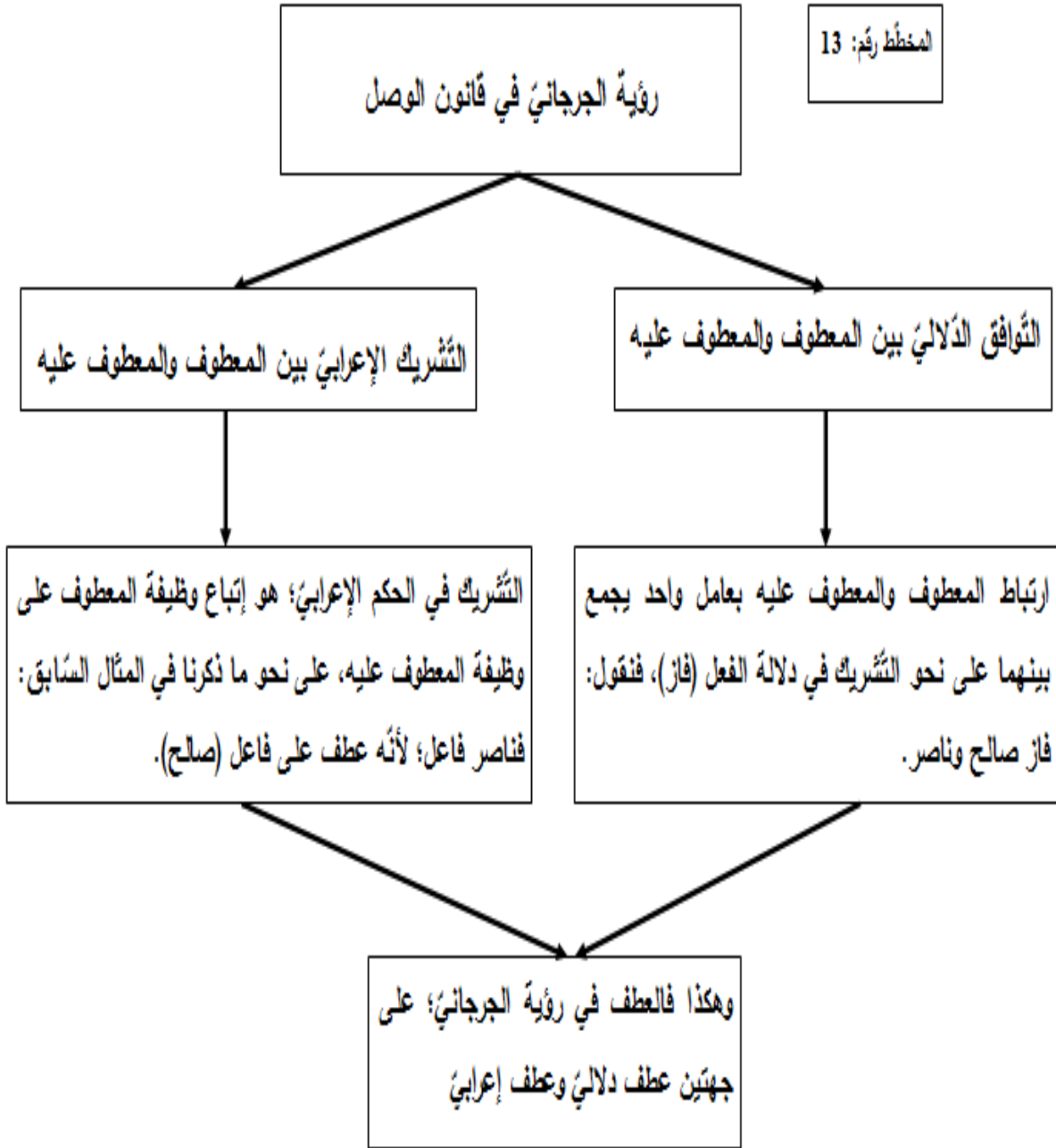
2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 232/233.

3- المصدر نفسه، ص 233.

4- العطف الدلالي يصطلح عليه العلماء بالتشريك في المعنى كما ذكرنا في المخطّط السابق.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

بالعاطف ليشارك بين الأولى والثانية فيه'. وأقف هنا في هذا المخطّط التفصيلي موضحاً رؤية عبد القاهر الجرجاني في عملية جريان الوصل وعلاقته بالتركيب:



وهكذا؛ فإنّ للوصل والفصل أحوالاً سياقية لها صورها الخاصة بالوصل وكذا لها صورها الخاصة بالفصل، فلا يمكن أن يقع الوصل موضع الفصل والعكس صحيح وإن كان ذلك فإنّ النظم يختلّ، ويكون ذلك عيب من عيوب الكلام، وبما أننا نريد صياغة قانون الوصل والفصل؛ يقتضي ذلك منّا "العلم بمواضع العطف، أو الاستئناف والتهدّي

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

إلى كيفية إيقاع حروف العطف مواقعها، أو تركها عند الحاجة إليها¹، ونقف هنا بالتفصيل والتّمثيل على ذكر ضوابط الوصل والفصل السياقية:

أولاً-ضوابط الوصل التركيبية والسياقية: اتفق أهل العلم على ثلاثة مواضع يكون فيها الوصل بين الجمل إما استحساناً أو وجوباً، وذلك حسب السياق، وهي كالاتي:

1-إذا كان هناك اتفاق بين جملتي الخبر والإنشاء: يقع هذا الاتفاق إما في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط: "فإذا كانت الجملتان متغايرتان، وكان بينهما جامعٌ، فإنّه يجب الوصل"²، ويشترط ألا يكون هناك مانع يقتضي الفصل على نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾³، ففي الآية نلاحظ أنّ الجملة الأولى خبرية توكيدية والجملة الثانية على نحوها في الأسلوب، مع اختلاف واضح في المعنى، نحو ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَنِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعَ نَفْسَهُ فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا﴾⁴؛ فكلها أساليب خبرية معطوف اللاحق منها على السابق، وإن اختلفت دلالة كلّ واحد منها، ومن أمثلة ذلك أيضاً أن نقول: الطالبة المجتهدون نجباء، والطلبة المتكاسلون ضعفاء؛ فالجملة الأولى خبرية يختلف معناها لفظاً ودلالة عن الجملة الخبرية الثانية، فلا يمكن أن نحذف الرّابط بين الجملتين (الواو)؛ والوصل هنا هو بمثابة

1- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبدیع، ص 162.

2- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها علم المعاني، ص 424.

3- سورة الانفطار، الآية 13/14.

4- صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم الحديث 223.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

التوسط بين الكمالين لتحقيق معنى مشترك؛ إما بيان قيمة الاجتهاد من الجملة الأولى وإما التحذير من خطورة الكسل في الجملة الثانية. وفي الأساليب الإنشائية نذكر قوله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾¹، فقد احتوت الآية على أسلوبين إنشائيين على (صيغة الأمر) فعطف الثاني على الأول، ومثّل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ وَأَتَّبِعِ السَّبِيلَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ﴾²؛ تضمّن نصّ الحديث ثلاثة جمل أمرية معطوفة. ومما يجتمع عليه الخبر والإنشاء في الوصل أيضاً، نذكر قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ۗ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾³، فاحتوت الآية على أسلوبين أحدهما إنشائي في جملة (ربنا أخرجنا)؛ أي 'النداء' وعطف عليه جملة (واجعل لنا)، ثم تلاها الأسلوب الخبري في جملة (الذين آمنوا)، وتلاه العطف في جملة (الذين كفروا)، ثم عطف عليه أسلوب أمر (فقاتلوا)، فامتزجت الأساليب الخبرية مع الإنشائية بالوصل في تركيب واحد في أسلوب الآية. ومن الأساليب التي يمتزج فيها معنى الخبر والإنشاء، نذكر قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾⁴؛ نلاحظ أنّ الجملة المعطوفة (وأشهدوا) جاءت بأسلوب الأمر، ولكن في دلالتها نجد معنى الخبر، والسبب هو رفع شبهة المساواة بين المخاطب والمخاطب

1- سورة الحديد، الآية 7.

2- سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، رقم الحديث 1987.

3- سورة النساء، الآية 75/76.

4- سورة هود، الآية 54.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

لأنّ "الدّاعي" لذكر الجملة الثّانية إنشائيّة ولم تذكر كأولى خبريّة؛ لأجل التّحاشي عن مساواة شهادتهم بشهادته سبحانه وتعالى¹؛ وهذا من عظم نظم القرآن الكريم.

2- ضرورة الوصل: أحيانا يكون الفصل مخلّا بسياق الكلام؛ فنقتضي الضّرورة الوصل حيث يكون الفصل فيها لا يصح بتاتا، ويقع هذا "إذا اختلفت الجملتان في الخبريّة والإنشائيّة، وكان الفصل يوهّم خلاف المعنى المقصود"²؛ مثال ذلك لو قال لك شخص: هل أسدي لك خدمة؟. فنقول له: لا وبارك الله فيك؛ فجاءت الواو لتمام المعنى المقصود من الدّعاء له بالبركة، لأنّ الفصل في هذه الجملة بحذف الواو يؤدّي لا محالة إلى غير المعنى الصّحيح فينحرف المعنى عن المقصود، ولهذا وجب أيضا الوصل وعطف الجملة الثّانية على الأولى لدفع الإبهام³، 'ويسمي علماء اللّغة هذا النوع بكمال الانقطاع مع الإبهام في خلاف المراد⁴، بمعنى أنّ الجملة الأولى ليست تكمل الجملة الثّانية والعارض في ذلك عدم وجود رابط، ولكن لا يمكن جمعها داخل تركيب واحد عطف في نيّة الدّعاء كما ذكرنا في مثال: (ولا بارك الله فيك).

3- التّشريك في الوصل بالعطف والتّبعية: وشرطه أن يكون "للجملة الأولى محلّ من الإعراب، وقُصِدَ تشريكُ الجملة الثّانية لها في الإعراب"⁵، نحو قوله سبحانه: ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾⁶.

1- السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبدع، ص 181.

2- المرجع نفسه، ص 181.

3- المرجع نفسه، ص 182.

4- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة في البيان والمعاني والبدع، ص 164.

5- السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبدع، ص 182.

6- سورة البقرة، الآية 285.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

فجمله (والمؤمنون كل آمن) جملة اسمية معطوفة على (آمن الرسول)، فلفظ 'المؤمنون' (فاعل مرفوع بالواو جمع مذكر سالم)، والفاعلية فيه بالعطف على كلمة (الرسول التي هي فاعل) في جملة (آمن الرسول)، فهنا ألحق حكم الفاعلية بالعطف، وكذلك وقع التشريك بينهما في العامل؛ وهو الفعل (آمن). وعلى نحو ذلك أيضاً قوله سبحانه وتعالى:

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (170) ﴾

جملة (يستبشرون) جملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية (يرزقون)، التي هي خبر لمبتدأ (أحياء)²، فجاءت الجملة المعطوفة عليها (يستبشرون) خبراً تبعاً لها. ومن ذلك السياق أن نقول: (عقبة بن نافع) رضي الله عنه - حافظ كتاب الله عز وجل، وفقهه بعلم الحديث؛ فجملة (وفقيهه) عطفت على جملة (حافظ كتاب الله) والوظيفة هنا؛ العطف على الخبرية، وفي هذا النوع من الوصل قال الجرجاني:

"فإنَّ الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين: أحدهما أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب؛ حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد؛ كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد، وكانت وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً، والإشراك بها في الحكم موجوداً"³، فمن وجوه العطف بالجملة؛ إلحاق الحكم

1-سورة آل عمران، الآية 169/170/171.

2-جاء في إعراب (يرزقون) أيضاً؛ أنها وصف لمبتدأ (أحياء) وهذا وجه من أوجه الإعراب.

3-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 233.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

الإعرابي بها بالحكم الذي عليه الجملة الأولى؛ فيشتركان في نفس الوظيفة الإعرابية وإن اختلف السياق اللفظي بينهما على نحو: العلم ينمي قوّانا ويذهب مآسينا، فلا ريب أنّ معنى اللفظ في الجملة الأولى؛ لا يكاد يتألف كلياً مع معنى لفظ الجملة الثانية إلا أنّ المتفق بينهما هو الحكم الإعرابي المشترك ضمن السياق الدلالي الواحد وهو بدلالة واحدة؛ أنّ الجملة الأولى والجملة الثانية تظهران قيمة العلم وفوائده.

ثانياً-ضوابط الفصل التركيبية والسياقية: يقع الفصل في مواضع ظاهرة ومحددة بقانون الخطاب والتواصل؛ حيث نجد أحوالاً تقتضي عدم الوصل، وهذا استكمالاً وتحقيقاً للغرض البلاغي المنشود، وقد ضمّها علماء اللغة في خمس مواضع، وهي:

1-كمال الاتصال بين الجملتين: يقع ذلك في الجمل التي يجمعها الاتحاد المعنوي حيث تلحق الجملة الأولى؛ جملة أخرى ليكونا على سياق تركيب واحد تحكمه وحدة معنوية مشتركة، أو أن يكون "اتحاد الجملتين اتحاداً تاماً، بحيث تكون الجملة الثانية: توكيداً للأولى، أو لا بدّ منها، أو بياناً لها"¹، ومن صورته التركيبية، نذكر:

أ- أن تكون الجملة الثانية توكيداً لفظياً للجملة الأولى: نحو ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوبِدًا﴾²، فتركيب الآية يتضمّن جملتين؛ فالجملة الأولى (فمهّل الكافرين)، والجملة الثانية (أمهلهم روبدًا)، فهنا اتحاد في المعنى بين الجملتين دون استعمال حرف رابط بينهما؛ لأنّ الاتحاد المعنوي الجامع بينهما لا يتطلب توسط حرف الوصل بينهما، وهذا ما يسمّى بكمال الاتصال؛ أي التوافق الدلالي والمعنوي بين الجملتين، حيث جاءت الجملة الثانية مؤكّدة للأولى دون الحاجة إلى وصل.

1-محمد أحمد قاسم ومحيّ الدين ديب، علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، ط1، 2003م، ص352.

2-سورة الطارق، الآية17.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

ب- أن تأتي الجملة الثانية بدلاً بوضوح دلالة الجملة الأولى: ومن صفات البديل أنه يستغني على وسائل تربطه بالمبدل به، ولهذا ورد في تعريفه: "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه"¹، ولنا أن نتفصل في ذلك، وفق الآتي:

1- صورة بدل البعض: وعلى نحو ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (132) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنِينَ (133) وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ﴾²، نلاحظ جملة (اتقوا الذي أمدكم)، وجملة (أمدكم بأنعام) حيث هناك كمال اتصال بين الجملتين فلا يمكن بأي حال أن يوسط بينهما برابط كالواو مثلاً، بل إن الجملة الثانية متممة لدلالة الأولى، وتتم الوصل بينهما يكمن في كون الجملة الثانية من الناحية الدلالية هي تفسيرية لما سبقها؛ وكذلك فقد اعتبرت "بدل البعض"، لأن ما يعلمونه يشمل ما في الجملة الثانية من النعم الأربع وغيرها من سائر النعم، ولم يعطف بين الجملتين بالواو لقوة الرابطة بينهما³، ولأن الجملة الثانية "فصلت النعم التي أجملتها الأولى"⁴، وعلى نحو ذلك أن تقول: 'حفظت القرآن الكريم نصفه حفظاً محكماً'، فلا يمكن أن نقول: حفظت القرآن الكريم ونصفه حفظاً محكماً' فتعطف بالواو، وهذا مالا يصح دلالة ولا سياقاً؛ كون التركيب يتكوّن من جملتين اثنتين؛ فالجملة الأولى: 'حفظت القرآن الكريم'، والجملة الثانية 'نصفه حفظاً محكماً'، التي هي جزء من الجملة الأولى، فيستحيل أن يسبقها رابط يعطفها على سابقتها، وهنا يظهر جلياً المانع في الوصل، ولو كانت الجملة على هذا النحو 'حفظت القرآن الكريم (و) نصفه حفظاً محكماً' لفسد المعنى، واختل التركيب.

1- مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا لبنان، ط30، (1414هـ، 1994م)، ج3، ص235.

2- سورة الشعراء، الآية 132/133/134.

3- محمد أحمد قاسم ومحي الدين ديب، علوم البلاغة البدعي والبيان والمعاني، ص352.

4- ينظر، عيسى علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعني والبيان والبدعي، ص299.

2- صورة بدل اشتمال: وعلى نحوه قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾¹، فكانت الجملة الثانية تشتمل على ما يدلّ على معنى الجملة الأولى من دلالات لفظية تفسيرية تعلقت بمعنى (إتباع المرسلين)، ولهذا "وجب الفصل بين الجملتين؛ لأن الثانية بدل اشتمال من الأولى إذ يشتمل الإِتِّبَاعُ الأوَّلُ (إِتِّبَاعُ المرسلين) الإِتِّبَاعَ الثَّانِي المنطوي على عدم خسران شيء من أشياء الدنيا وضمان الهداية"²، ومثال آخر؛ أن نقول: 'نفعي المعلم بعلمه' فالجملة الثانية بيّنت شيئاً معنوياً يعود على شخص المعلم، أو نستطيع أن نقول أنها اشتملت على صفات المعلم، إذ لا يمكن الوصل بينهما بحرف الواو، بل يستحيل ذلك نظراً للاتساق الدلالي بين الجملتين داخل السياق الواحد.

3- صورة بدل كل من كل: هو أحد مواضع الفصل كسابقه، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأوَّلُونَ (81) قَالُوا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ (82)﴾³؛ فجملة (قالوا) الثانية هي بمثابة جملة (قالوا) الأولى، ولهذا كانت الجملة الثانية بدلية من الجملة الأولى، فلا يمكن بأي حال أن تعطف عليها بالواو؛ لأنّ ذلك ليس بموضع وصل وعلى نحوه أيضاً قولنا: 'أقبل زيد أخوك، فكلمة 'أخوك' هي بدل كل من كل للفظ 'زيد'.

ج- أن تأتي الجملة الثانية لبيان غرض في الجملة الأولى: يرى علماء اللغة وجود مواضع أخرى لا يصحّ فيها الوصل؛ حيث تكون الجملة الثانية في التركيب لبيان أمر متعلّق بمعنى الجملة الأولى، وذكروا على نحوه قوله سبحانه: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ

1- سورة ياسين، الآية 20.

2- عيسى علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبدع، ص 300.

3- سورة المؤمنون، الآية 81/82.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد ومُلْكٍ لا يبلى¹، بما أن جملة (قال يا آدم) هي جملة توضيح لما هو متعلق بالجملة الأولى؛ فلا يمكن أن تعطف بواصل على جملة (فوسوس له الشيطان)، وعلى نحوه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۗ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾²، فالجملة الثانية (نسقيكم...) هي جملة مفسرة للجملة الأولى التي سبقتها مبيّنة لمضمونها.

2- كمال الانقطاع بين الجملتين: ويقع هذا النوع في الجمل المتباينة؛ حيث تكون "الجملة الثانية مباينة للأولى تمام المباينة"³، ويقتضي الأمر هنا الفصل بينهما؛ لغياب "الجهة الجامعة بين الجملتين"⁴، ويأتي هذا الحال من التركيب فيما يلي:

أ- الاختلاف في الأسلوب: بمعنى قد يقع الاختلاف في التركيب الواحد بين جملة خبرية وأخرى إنشائية على نحو قوله تعالى: ﴿وَأَفْسُطُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُفْسِطِينَ﴾⁵، فالجملة الأولى إنشائية طلبية أمرية، والثانية خبرية توكيدية؛ فالتباين هنا واقع في اللفظ والأسلوب فجاء بصورة "انقطاع كامل مما يستوجب الفصل بينهما"⁶.

ب- الاختلاف في المعنى: وهذا أن يكون الأسلوب بعكس ما هو منظوم عليه؛ كأن يكون إنشائي بدلالة الخبر أو خبري بدلالة الإنشاء؛ مثل: 'انتصر المجاهد وفقه الله'، فنلاحظ

1- سورة طه، الآية 120.

2- سورة النحل، الآية 66.

3- عيسى علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبدیع، ص 300.

4- المرجع نفسه، ص 300.

5- سورة الحجرات، الآية 9.

6- محمد أحمد قاسم ومحي الدين ديب، علوم البلاغة البدیع والبيان والمعاني، ص 354.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

أنّ الجملة الثانية صيغت على هيئة الأسلوب الإنشائي غير الطلبي (الدعاء)؛ فهي إنشائية اللفظ خبرية المعنى؛ دلالتها على خبر قد ارتبط معناه بدلالة الجملة الأولى التي هي خبرٌ في اللفظ والمعنى، والثانية التي بعدها إنشائية في اللفظ والمعنى. وقد يأتي التركيب في الجملة الأولى إنشاءً في اللفظ وخبرٌ في المعنى، وتكون الجملة الثانية بعده إنشاءً في اللفظ وفي المعنى على نحو: 'أليس الله بحفيظ أحسن الظنّ بالله' فالأولى إنشائية بدلالة الخبر التوكيدي؛ أي أنها إنشائية اللفظ بصيغة الاستفهام، وخبرية المعنى بصيغة التوكيد، في حين أنّ الجملة الثانية؛ هي إنشائية اللفظ والمعنى معاً فجاءت على صيغة الأسلوب الإنشائي الطلبي، بدلالة الأمر.

ج- الاتفاق في الأسلوب: حيث تكون الجملة الأولى؛ إما خبرية، أو إنشائية والجملة التي بعدها بنفس الأسلوب تبعاً للأولى؛ دون أي رابط معنويّ بينهما كأن تقول: 'جاء المدير الجوّ جميل'، أو 'اجلس هنا، ما أجمل الطبيعة'؛ فنلاحظ التباين المعنويّ الواضح بين الجملتين رغم اتفاقهما في شكل الأسلوب الذي جرى به سياق الكلام حيث "لا مناسبة بين الجملة الثانية والأولى؛ لأنّ كلّاً منهما مستقلة عن الأخرى"¹؛ رغم اتفاقهما أسلوباً وهذا الحكم يقع على جميع التراكيب التي تكون بنحو هذا السياق.

3- شبه كمال الاتصال: وهو أن تكون الجملة الثانية متعلّقة بالجملة الأولى لعامل معيّن؛ ويقع ذلك في بعض أنواع التركيب؛ كأن تكون الجملة الثانية جواباً لسؤال نشأ عن الجملة الأولى ويجب الفصل هنا كما يفصل الجواب عن السؤال، ويسمى الفصل في مثل هذا الحال استئنافاً؛ لكون الجملة الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى، وتسمى الجملة الثانية استئنافاً ومستأنفة²، ونقدّم أمثلة نوضح من خلالها معنى شبه كمال الاتصال:

1- محمد أحمد قاسم ومحّي الدين ديب، علوم البلاغة البدعي والبيان والمعاني، ص 354.

2- عيسى علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبدعي، ص 301.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

نأخذ قوله سبحانه في سورة يوسف: ﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِيَ ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾¹، فالجملة الثانية هي بمنزلة جواب لسؤال سياقيٍّ مقدرٍ معناه في الجملة الأولى؛ 'فتقدير السؤال'²: لما تبرئ نفسك؟. مستوحى من معنى الجملة الأولى، فكان الجواب واضح في الجملة الثانية. وعلى نحو ذلك أيضاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۗ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ﴾³، وكأننا نستخلص سؤالاً من جملة (إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً)، وجوابه في جملة (قال سلام قوم منكرون) بمعنى بماذا أجابهم إبراهيم عليه السلام؟. فوجب فصل الجملة الثانية (قال سلام) عن جملة (فقالوا سلاماً)؛ لأنّ الثانية جاءت في موقع جواب عن سؤال ناشئ عن الجملة الأولى⁴. وهنا يتضح معنى قاعدة شبه كمال اتصال؛ حيث تكون الجملة الثانية قوية الارتباط بالأولى لوقوعها جواباً عن سؤال يفهم من الجملة الأولى فتُفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال⁵، والمقصود بمعنى شبه اتصال؛ أنّها وافقت حالة كمال الاتصال، وأشبهت وظيفتها المعنوية بالتمام.

4- شبه كمال الانقطاع: يقع هذا النوع؛ "حين تسبق جملة بجملتين يصحُّ عطفهما على أولاهما لوجود الجهة الجامعة -بينهما- لكن في عطفهما على الثانية فساد المعنى؛ يتخلّى عن العطف مطلقاً، فيفصل بين الجملتين"⁶، وعلى نحو هذا قول الشاعر:

1- سورة يوسف، الآية 53.

2- هذا في تقدير إن كان الكلام ليوسف عليه وعلى نبينا أركى الصلاة والسلام؛ مع أنّ هناك احتمال أن يكون من كلام امرأة العزيز، بل هو الظاهر، وتقدير السؤال: لم لا تبرئين نفسك؟، ينظر، عبد العزيز بن علي التّجدي، البلاغة الميسرة، دار بن الحزم، بيروت، لبنان، ط2، (1432هـ، 2011م)، ص46.

3- سورة الذّاريات، الآية 25.

4- عيسى علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبدیع، ص302.

5- السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبدیع، ص184.

6- ينظر، عيسى علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبدیع، ص302/303.

'وَتَظَنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغَيْهَا بِهَا *** بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ'¹.

نلاحظ أنّ جملة (أراها) يصحّ عطفها على جملة (تظنّ) والمانع هنا ألا يتوهم العطف على جملة (أبغيبها)؛ فيتغيّر معنى البيت إلى: ('وَتَظَنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغَيْهَا بِدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيم)؛ لأنّ العطف بهذه الصّورة يوهم السّامع بأنّ قوله: (أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيم) داخل في مظنونات سلمى، وهو بلا شكّ خلاف المعنى المقصود، ويرى أهل اللّغة أنّ "فصل الجملة الثانية عن الأولى في مثل هذه الحال شُبّهَ بـ(كمال الانقطاع)؛ لاشتماله على مانع مع العطف، ولم يجعل (كمال الانقطاع) لكونه خارجياً يمكن التخلّص منه بإقامة القرينة"².

5- التوسّط بين الكمالين: وهو أن يكون بين "الجملتين توسّط بين الكمالين مع قيام المانع من الوصل"³؛ وعلى نحو ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا لَفُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (15)﴾⁴، "لقد فصلت جملة (الله يستهزئ بهم) عن جملة (إنّا معكم) مع التّناسب ووجود الجامع بينهما المصحّح للعطف لوجود المانع، وهو أنّه لم يقصد تشريك جملة (الله يستهزئ بهم) لجملة (إنّا معكم) في الحكم الإعرابي"⁵؛ ف"جملة (الله يستهزئ بهم) لا يصحّ عطفها على جملة (إنّا معكم) لاقتضائه أنّه من مقول المنافقين، والحال أنّه من مقوله تعالى (دعاء عليهم)، ولا على جملة (قالوا) لئلا يتوهم مشاركته له في التّفيد بالظرف، وأنّ استهزاء الله بهم مقيد بحال خلوهم إلى شياطينهم"⁶.

1- جاء في خبر هذا البيت أنّه غير معروف القائل وذكر ذلك في مفتاح العلوم والإيضاح"، ينظر، محمّد بن صالح العثيمين، شرح البلاغة من كتاب قواعد اللّغة العربيّة، مؤسّسة الشّيخ بن عثيمين الخيرية، ط1، 1434هـ، ص192.

2- عيسي علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبديع، ص302/303.

3- المرجع نفسه، ص303.

4- سورة البقرة، الآية14/15.

5- محمّد أحمد قاسم ومحي الدين ديب، علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، ص355.

6- السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبديع، ص186.

إذا كان هذا عن مواضع الوصل والفصل بصورة عامة؛ التي أجمعت عليها عموم كتب البلاغة قديما وحديثا، ومنه ننطلق لتحليل وظائف الوصل والفصل، ومعاني كلا منهما ودورهما في التركيب والسياق، وفق رؤية عبد القاهر الجرجاني.

ج- رؤية الجرجاني النحوية في الوصل والفصل: جاء في حديثه عن مسألة الوصل والفصل ذكره لباب العطف وما يتأتى عنه من آثار ظاهرة على التركيب، ومن كلامه: "واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود إلى الجملة؛ فننظر فيها ونتعرف حالها، ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول وأنه إذا أشركه في إعرابه، فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك له في ذلك"¹، فالمقصود بكلامه هو بيان حال العطف على الأفراد، الذي برأيه لا يقع إلا لداعي الوحدة المعنوية بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد تكون شرطا ضرورياً لإتمام المعنى بين المعطوفين، فالجرجاني ذكر العطف الوظيفي، وهو ما تعلق بإلحاق حكم الإعراب بالمعطوف؛ على نحو قولنا: 'فاز المجتهد وصديقه'، فالملاحظ على الاسمين أولاً هو: الاشتراك في الحكم الدلالي؛ وهو فعل الفوز، وهنا هو المشترك الأساس الذي يتوافق به العطف المعنوي، ثم جاء الحكم الإعرابي حيث عطف الاسم الثاني على الاسم الأول؛ فالاسم (المجتهد): فاعل، و(صديقه) فاعل أيضاً لعامل العطف بينهما. إذا فمن أحكام العطف إتباع الحكم الإعرابي بالعطف لاشتراك الدلالة في السياق التركيبي وبالعطف يشترك الحكم الإعرابي بين المعطوفين؛ وهذا ما أراده الناظم في "عطف المفرد على المفرد؛ لأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد"².

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 232/233.

2- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدع، ص 119.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

ومن خصائص العطف على المفرد أنه "يقتضي أمرين اثنين: التّغاير والتّشريك، فإذا قلت: نجحت سعاد وفاطمة، فإنّ هذا العطف يدلّنا على أنّ فاطمة غير سعاد، ولكنّهما اشتركتا في أمر، وهو النّجاح؛ فإذا انتفى أحد هذين الأمرين - أعني التّغاير والتّشريك - لم يحسن العطف"¹، فالنّعاير المقصود به مخالفة الشّخص الأوّل للشّخص الثّاني في الذات؛ بمعنى أنّ الشّخص الأوّل ليس الثّاني، وأمّا التّشريك؛ فهو الصّلة الجامعة بين المعطوف والمعطوف عليه²؛ كاشتراكهما في نوعيّة الحدث في الفعل؛ كأن نقول: أقبل سليمٌ وأحمدٌ فالفعل في هذه الجملة متعلّق بفاعله سليمٌ كحدث مرتبط بزمن ماضٍ وقد أخذ الاسم الثّاني (أحمد) حكم الاسم الأوّل (لداعي العطف بالواو)، فاشتركا في موقفين اثنين؛ فالأوّل: يتعلّق بطبيعة الحدث؛ وهو الدّلالة المشتركة على وقوع فعلٍ المجيء من طرفين اثنين، أمّا الثّاني: فهو الاشتراك في الحكم الإعرابيّ؛ فسليم فاعل وأحمد فاعل أيضًا لعامل العطف بالواو. وهذا ما قصده الجرجانيّ في معنى العطف على المفرد. أمّا ما تعلّق بالعطف على الجملة؛ ففيه شرط مذكور لا يقع العطف فيه بالوظيفة الإعرابيّة إلاّ إن أمكن تأويل الجملة بالمفرد³، وهذا ما ذكره الجرجانيّ بقوله: "فإنّ الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين: أحدهما أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب؛ وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد إذ لا يكون للجملة موضع إعرابيّ حتّى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثّانية عليها جاريا مجرى عطف المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهرا

1- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص 396.

2- الصّلة هنا هي المقصود بها بوظيفة الوصل؛ حيث يكون هناك رابطيّ حرفيّ بين الاسم والاسم أو الجملة والجملة.

3- يصطلح علماء النّحو على الجملة التي تأوّل للمفرد بالجملة التي لها محلّ من الإعراب، كأن نقول: 'محمّدٌ ينجحُ' فالجملة الفعلية (ينجح) تتأولها إلى: 'محمّدٌ ناجحٌ'، وحكمها؛ أنها جملة فعلية في محلّ رفع خبر.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

والإشراك بها في الحكم موجودا، فإذا قلت: مررت برجل خُلقه حسنٌ وخُلقه قبيحٌ؛ كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى؛ وذلك الحكم كونها في موضع جرٍّ بأنها صفة للذكرة ونظائر ذلك تكثر، والأمر فيها يسهل -لكن- الذي يشكل أمره هو الضرب الثاني وذلك أن تعطف على الجملة العاربية الموضع من الإعراب جملة أخرى؛ كقولك: زيدٌ قائمٌ وعمرو قاعدٌ، والعلم حسنٌ والجهل قبيحٌ؛ لا سبيل لنا إلى أن ندعي أن الواو أشركت الثانية في إعراب؛ قد وجب للأولى بوجه من الوجوه¹، فوجه العطف الصحيح والسليم يقع في موافقة صورة الجملة بالمفرد لما سبقها من الكلام؛ كأن نقول: 'العلم يفيد وينفع': فالجملة الفعلية (ينفع) تأول إلى مفردة فتصير الجملة إلى: 'العلم مفيدٌ ونافعٌ'، فهنا يصلح العطف في الحكم بالواو لشرط التأويل بالمفرد، وعلى نحو ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ يَفِيضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾²؛ فعطفت الجملة الفعلية (يبسط) على الجملة الفعلية الواقعة خبرا لمبتدأ (يقبض)، أما موضع الفصل فيما بين الجمل التي لا يصح فيها الربط بالعطف يكمن في عدم التطابق في التأويل بالمفرد؛ كأن نقول: 'العلوم واسعةٌ وخالد يقرأ' في هذه الجملة لا وجود لأي عطف لسببين رئيسين؛ فالأول اختلاف المعنى بين ما توحى إليه الجملة الأولى، وبين ما توحى إليه الجملة الثانية، وهذا ما يسمّى 'الاختلاف الدلالي'³، والأمر الثاني يتعلّق بالحكم الإعرابي، وإن كان الحكم الإعرابي يقع بين الجملة الأولى والجملة الثانية لداعي الربط؛ فتلحق بحكم الأولى؛ إلا أن الجرجاني يرى في ذلك ما لا تصحّ دلالاته، وحجّته: ما جاء في قوله 'وذلك أن تعطف

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 233.

2- سورة البقرة، الآية 245.

3- أي وجود تباين بين الجملة الأولى المعطوفة عليها والجملة الثانية المعطوفة؛ حيث لا تجد أي تداخل في المعنى بينهما وهو ما يعترض وظيفة العطف، فيختل المعنى.

على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى؛ كقولك: زيدٌ قائمٌ وعمرو قاعد والعلم حسنٌ والجهل قبيحٌ؛ لا سبيل لنا إلى أن ندعي أن الواو أشركت الثانية في إعراب'.

د-ملخص رؤية الجرجاني في قضيتي الوصل والفصل: ممّا جاء في كتاب 'الدلائل' حول أهمية الوصل والفصل قوله الآتي: 'إنّ معرفة الفصل من الوصل ممّا لا يتأتى لتمام الصّواب فيه إلّا للأعراب الخلّص وإلّا قوم طبعوا على البلاغة وأوتوا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد'¹، ومن قوله أيضا: "اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها -الفصل- والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة"²، وجاء من كلامه كذلك: "اعلم أنّه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول 'إنّه فيه خفيّ غامض، ودقيق صعب' إلّا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدقّ وأصعب، وقد قنع النّاس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف: إنّ الكلام قد استأنف وقع عمّا قبله"³، فالجرجانيّ يقدّم وصفاً دقيقاً وشرحا عميقا بيّن من خلاله أحكام الوصل والفصل، واستعرض به خصائصهما التركيبية وأظهر قيمتهما المعنوية، ولنا هنا أن نستعرض رؤاه النحوية في هذه القضية:

1- يرى أنّه من تمام نظم الكلام ربطه بقانون الوصل والفصل، وغرضه في هذا بيان الخلل الذي وقع فيه المتشدّقون الذي كان رأيهم في قواعد العربية مخالفا لما كان عليه السلف وكان تقصيرهم وتناولهم على نظام العربية واضحا، فكان ردّه عليهم بإظهار الحجّة في خطئهم، والاستدلال على الصّواب من قواعد النّظم متّخذا في ذلك مرجعية ثابتة.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص232.

2- المصدر نفسه، ص232.

3- المصدر نفسه، ص239.

2-يشير الجرجاني إلى دور أهل البادية في إضفاء لون البلاغة على أساليب الكلام لعامل 'الفطرة اللغوية' عندهم التي يتميز بها أهل البادية من الأعراب¹، وهو معنى قوله: (لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا للأعراب الخالص)، ومعنى كلمة الخالص التاجين من ظاهرة استفحال اللحن، التي اتسعت باتساع مخالطة العرب لغيرهم.

3-ربط سلامة استعمال وظيفة الوصل والفصل في الكلام بعامل آخر من غير السليقة يتمثل في تعلّم أساليب كلام العرب وتحريّ معاني نظمها وفق قانون يضبط استعمال هذه الأساليب، وهذا ما يفهم من قوله: (وإلا قوم طُبعوا على البلاغة وأوتوا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد)، فربط المقدرة على استعمال هذا القانون بالملكة اللغوية المكتسبة من خلال التعلّم والخبرة والمحاكاة لنظم الكلام الأصل.

4-ميز بين نوعين من الوصل والفصل؛ فالأول متعلّق بالمفردة والثاني بالجملة: ومن كلامه حول ذلك: "واعلم أنّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثمّ نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرّف حالها"²، وقد راح الجرجاني يميّز بين أحكام هذين النوعين، وتطرّق إلى وظيفتهما الإعرابية والسياقية بكلّ تفصيل.

هـ- إجراءات استعمال الوصل والفصل وفق رؤية الجرجاني: نقف هنا على منهجية الجرجاني في شرح كيفية أداء الوصل والفصل، وفي بيان وظائفها السياقية:

1-الجرجاني يرى في الأعراب أهل فطرة لغوية؛ لسلامة اللسان عندهم وعدم اختلاطهم بغيرهم من العجم أو ممّا خالط العجم ففسد لسانه، وهنا هو المقصود بالسليقة اللغوية حيث لا تكلف ولا اعوجاج، بل هو سلامة أسلوبهم نحوا وبلاغة وهذا الذي يعنيه الجرجاني من قوله: 'لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا للأعراب الخالص'.

2-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص232.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

1- إجراءات الوصل وفق رؤية الجرجاني: ما من شك أن الناظم قد سلك طريقاً

أوضح فيه رؤيته في تخريج وظائف الوصل وبيان أحواله، وفي بيان متطلباته السياقية والتَّركيبيّة كما بيّن قيمته في بناء الخطاب السّليم، ونقف هنا تحليلاً لآرائه في هذا العنصر:

أولاً- منزلة الواو بين أدوات الوصل الأخرى: تتميز وظيفة الواو في الوصل عن باقي

أحرف الوصل؛ لما لها من وظائف تختصّ بها، ويكاد يجمع علماء اللّغة على ارتكاز

معنى الوصل على دور الواو دون غيرها، وإن كان هناك أحرف أخرى واصلة على نحو

(ثمّ، حتّى، الفاء، أو)، فهي لا تكتسب صفة الوصل الدلاليّة التي يحتويها معنى الوصل

في حرف الواو، فقد رأوا أنّ: "الوصل الذي يبحث عنه علماء البلاغة؛ هو عطف جملة

على أخرى (بالواو) خاصّة... وذلك أنّ الواو هي التي تخفى الحاجة إليها، ويحتاج

العطف بها إلى لباقة في الفهم ودقّة في الإدراك إذ هي لا تدلّ إلا على مطلق الجمع

والاشتراك، أمّا غيرها كالفاء وثمّ مثلاً، فلكونهما تدلّان على الترتيب مع التّعقيب

أو الترتيب مع التراخي، ومن أجل ذلك سهل إدراك مواطنهما، فحيث يكون بين الجملتين

ترتيب وتّعقيب مثل: (دخل فسلمّ، وجلس فتكلّم) كان ظاهراً جدّاً أن المقام يقتضي الفاء.

وحيث كان بين الجملتين تراخٍ مثل: (نام مساءً، ثمّ استيقظ صباحاً) لم يخف أنّ المقام

يتطلب (ثمّ) وهكذا¹، وهذا ما تتعدّاه وظيفة الوصل بالواو؛ "لأنّ تلك الحروف

تأتي لمعانيها المعروفة... ولا تفيد ما تفيد الواو هنا من معنى الوصل"²، ولو تتبّعنا الدلالة

السياقيّة والتّركيبيّة لحرف الواو، فإننا نجدها تفيد معنى لا صلة له بالدور

النحويّ الذي يتبع وظائف الأحرف العاطفة الأخرى، فهي تفيد في النحو

1- محمد طاهر اللادقي، المبسّط في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع نماذج تطبيقية، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، لبنان، (د، ط)، (1426هـ، 2005م)، ص98.

2- عبد المتعال الصّعيدي، البلاغة العالية علم المعاني، قدّم له وراجعه عبد القادر حسين، مكتبة الآداب الحمايز مصر، ط2، (1411هـ، 1991م)، ص106.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

التشريك في الحكم كما في قولك: (قام زيدٌ وعمرو)، ولا بد من ذكرها أو تقديرها فيه¹. ومن مميزات الوصل بالواو أيضًا؛ تباين أحكام الوصل فيها؛ خاصة في مواضع عطف الجمل "العارية الإعراب...كقولك زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ والعلمُ حسنٌ، والجهلُ قبيحٌ"²، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني، بل وأقام عليه تحليله وشرحه؛ كونها في هذا الموضع يقع فيه اشتباه لا يقع في غيرها من الأحرف. ومن آراء الجرجاني في أحكام الوصل بالواو أيضًا ما نستلهمه في قوله: "واعلم أنه إنما يعرض 'الإشكال في الواو دون غيرها'³ من حروف العطف؛ التي تفيد مع الإشراك معاني محدّدة، مثل: إنّ 'الفاء' توجب الترتيب من غير تراخٍ، و'ثم' توجبه مع تراخٍ، و'أو' تردّد الفعل بين شيئين، وتجعله لأحدهما لا بعينه؛ فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة، فإذا قلت: أعطاني فشكرتُ ظهر بالفاء أنّ الشكر كان معقبًا على العطاء ومسببًا عنه، وإذا قلت: خرجت ثمّ خرج زيدٌ أفادت، ثمّ أنّ خروجه كان بعد خروجك، وأنّ مهلةً وقعت بينهما، وإذا قلت: يعطيك أو يكسوك؛ دلّت على أنّه يفعل واحدًا منهما لا بعينه، وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعته فيه الثاني الأوّل؛ فإذا قلت: جاءني زيدٌ وعمروٌ لم تقد بالواو شيئًا أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبتّه لزيد، والجمع بينه وبينه، ولا يتصور إشراك بين شيئين حتّى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه وإذا كان ذلك كذلك؛ ولم يكن معنًا في قولنا: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ؛ معنى تزعم أنّ الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة، ثمّ إنّ الذي يوجبه النظر والتأمّل أن يقال في ذلك: إنّنا وإنّ كنا إذا قلنا: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ فإنّنا لا نرى هاهنا

1- المرجع السابق، ص106.

2- عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص233.

3- فوصل الواو هو ما تقع عليه دراسات اللغويين لاعتبارات سياقية وتركيبية تتعلّق بالجملة.

حكماً نزع أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإننا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أننا لا نقول زيد قائم وعمرو قاعد؛ حتى يكون عمرو بسبب من زيد وحتى يكونا كالتظيرين والشريكين¹، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عنه أن يعرف حال الثاني يدلك على ذلك؛ أنك إن جنبت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم، فلو قلت: خرجت اليوم من داري ثم قلت: وأحسن الذي يقول بيت كذا؛ قلت ما يضحك منه، ومن هاهنا عابوا أبا تمام في قوله: 'ألا الذي هو عالم أن النوى *** صبر وأن أبا الحسين كريم'²، وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك، واعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والتظير أو التقيض للخبر عن الأول³، فالجرجاني أراد أن يرسم لوصل الواو صوراً يعرف من خلالها الاختلاف القائم بينها وبين غيرها على ذكر (الفاء وثم وغيرهما)، والوصل بالواو عند الجرجاني يقف على أدوار محددة، وهي:

أ- الربط بين المتشابهين في السياق: فيقع دورها على ما تشابه فيه العمل اتفاقاً على دور التركيب والسياق، وهذا هو معنى قصده في (التشريك)؛ "وذلك أننا لا نقول: زيد قائم

1- النظيرين: المختلفين في السياق، والشركين: المتفقين في السياق.

2- والشاهد فيه عطف جملة (وأن أبا الحسين كريم) على جملة (أن النوى صبر) مع عدم المناسبة الظاهرة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى؛ فهذا العطف عند أهل البلاغة لا يصح؛ سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو واضح؛ كون أداة التصب 'أن' تؤول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها، أو جعل ذلك عطف جملة على جملة لوقوعه موقع مفعولي الفاعل 'عالم' اللذين أصلهما المبتدأ والخبر؛ ولانعدام الجامع بينهما، "فلا يأتي العطف صحيحاً سياقاً، ولا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر"، ينظر، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 152.

3- عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 233/234.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

وعمرُّو قاعدٌ حتَّى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتَّى يكونا؛ كالنظيرين والشريكين وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، وجملة الأمر؛ أنّها لا تجيء حتَّى يكون المعنى لفقًا لمعنى في الآخر، ومضامًا له مثل، زيد وعمرو، إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة¹، ويمكننا القول أنّ معنى الشبيه والنظير هو التوافق في العامل الذي يجمع الأول (المعطوف عليه) والثاني (المعطوف) كأن نقول: 'أقبل خالدٌ وعمرٌ' في المفرد، أو 'الغيث ينزل ويتكاثف سقوطه'، فنلاحظ أنّ الجامع المشترك في الجملة الأولى هو الفعل (العامل)، وهو أشرك المعمولين 'الاسم الأول (المعطوف عليه) والاسم الثاني (المعطوف)'² في وظيفة واحدة سياقًا وتركيبًا.

ب- الربط بين المختلفين في السياق: وهذا ما نستخلصه من قول الجرجاني: "واعلم أنّه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني ممّا يجري مجرى الشبيه والنظير، أو النقيض للخبر عن الأول، فلو قلت: زيدٌ طويلٌ القامة وعمرو شاعرٌ كان خلفًا لأنّه لا مشكلة ولا تعلق بين طول القامة، وبين الشعر، وإنّما الواجب أن يقال: زيد كاتبٌ وعمرو شاعرٌ وزيدٌ طويلٌ القامة وعمرو قصيرٌ، وجملة الأمر أنّها لا تجيء حتَّى يكون المعنى في هذه الجملة لفقًا للمعنى في الأخرى ومضامًا له²، مثل: أنّ زيدًا وعمرًا إذا كانا أخوين أو نظيرين كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شكّ، وكذا السبيل أبدًا، والمعاني في ذلك كالأشخاص فإنّما قلت مثلًا: العلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ؛ لأنّ كون العلم حسنًا مضموم

1- المصدر السابق، ص 234.

2- المعمولان بمعنى المشترك في العامل على نحو: دخل حسام وهشام، فالفعل (دخل) عامل مشترك لمعوليه (حسام) و(هشام)، فحسام فاعل وهو معطوف عليه سياقًا، وهشام هو فاعل أيضًا باعتبار التبعية بالعطف.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

في العقول إلى كون الجهل قبيحًا، واعلم أنه إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحدًا كقولنا: هو يقول ويفعل، ويضرُّ وينفع، ويسيء ويحسن، ويأمر وينهى، ويحلّ ويعقد. ويأخذ ويعطي، ويبيع ويشترى، ويأكل ويشرب، وأشباه ذلك 'ازداد معنى الجمع في الواو قوّة وظهوراً'¹، وكان الأمر حينئذ صريحًا، وذلك أنك إذا قلت: هو يضرُّ وينفع كنت قد أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعًا، وجعلته يفعلهما معًا، ولو قلت: يضرُّ ينفع من غير واو لم يجب ذلك، بل قد يجوز أن يكون قولك 'ينفع' رجوعًا عن قولك 'يضرُّ' وإبطالًا له، وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلّة ازداد الاشتباك والاقتران؛ حتّى لا يتصور تقدير أفراد في أحدهما عن الآخر"²، فقد استحسّن العطف في هذه الحال مادام "المخبر عنه في الجملة واحدًا؛ كما جاء في، يقول ويفعل ويضرُّ وينفع، ولو كانت الجملة: هو ينفع يضرُّ من غير (واو) لم يجب ذلك، فقد يكون قولك (ينفع) رجوعًا عن قولك يضرُّ وإبطالًا له"³، فحين نتتبع قول الجرجاني نجده يعلّق معنى العطف بما يرتبط بالمعنى السياقي؛ حيث بين 'التنافر الذي يرتبط بعطف الجملة على الجملة'⁴، وإن صحّ ذلك تركيبًا فإنّه لا يصحّ سياقًا ودلالةً، وضرب بهذا مثلاً في: 'زيدٌ طويلُ القامةِ، وعمروٌ

1- أي تتحقّق صورة الواو كاملة في الوصل، فالصورة النحويّة تكون في وظيفتها الإعرابيّة بالحاق الثاني حكم الأول عبر العطف، والصورة السياقيّة تكمن في التداخل والتوافق الدلاليّ بين (المعطوف والمعطوف عليه حملة أو مفردا).

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص235.

3- جهاد محمّد فيصل التصيرات وهديل فايز محمّد منصور، قضايا الفصل والوصل بين الجرجانيّ والسكاكيّ دراسة بلاغيّة قرآنيّة، مجلة المنار للبحوث والدراسات، كليّة الشريعة، قسم أصول الدين، الجامعة الأردنيّة، المجلد20 العدد3، 2014م، ص503.

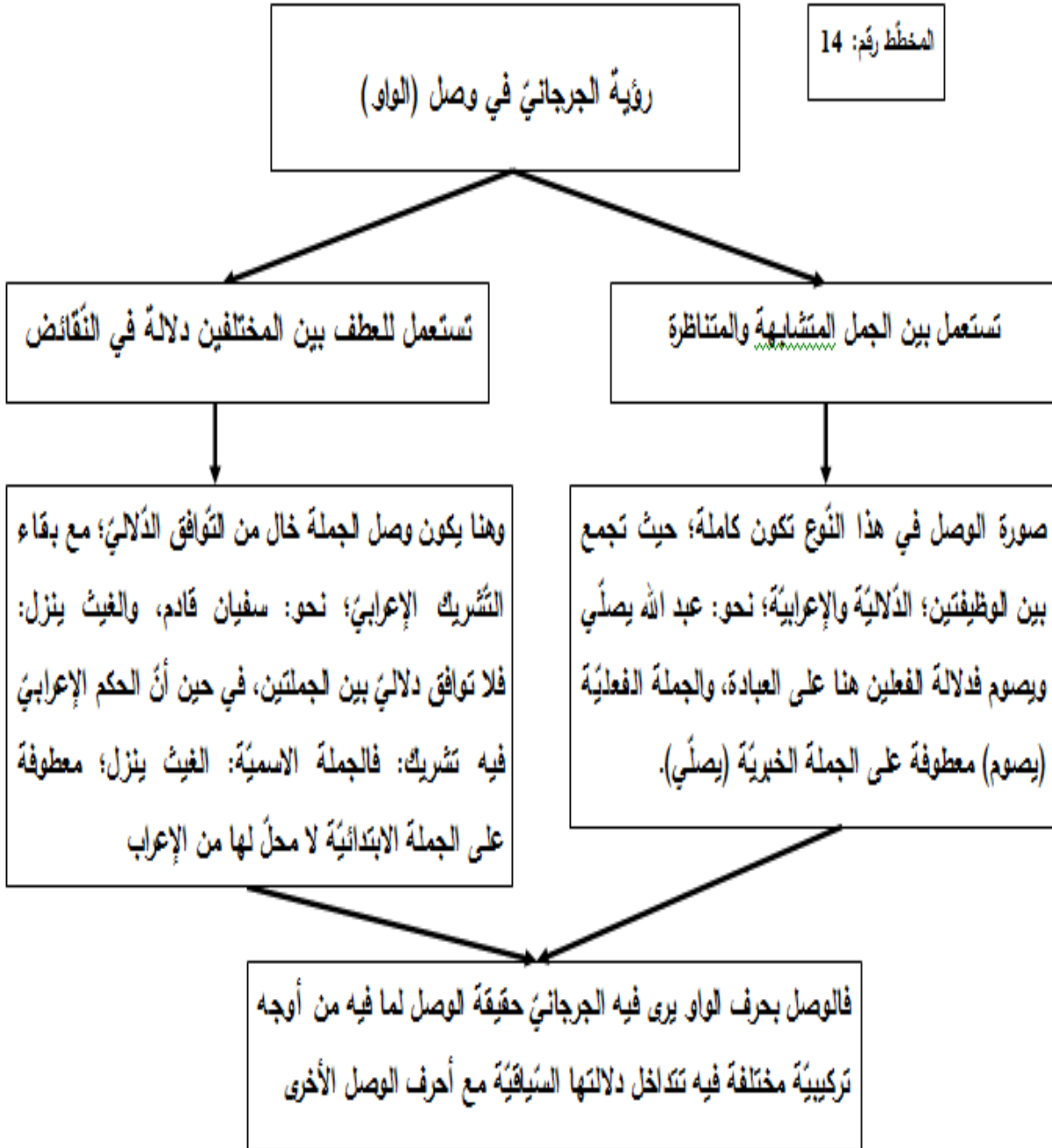
4- والتنافر هو الذي أشار إليه الجرجانيّ حيث يلحق التركيب بالوصل؛ ولكن دون حصول تشابه ولا تناظر في المعنى السياقيّ الوارد فيه، مثل ما جاء في بيت أبي تمام: (لَا الَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى... صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ).

شاعرًا؛ فمناسبة العطف بين الجملتين متناقضة دلالة وسياقا، بل وربط ذلك بعملية الإسناد من حيث الخبر والحدث والمخبر عنه والمخبر به¹، فإن كان هذا الخبر لا يقيم معنى سليما، ولا يفصح عن رؤية، أو يترك صورة غامضة عن المعنى المراد إيصاله يكون العطف فيه سوى إلحاق وظيفة إعرابية عارية المعنى. ولهذا رأى لو أن العبارة صيغت على هذا الشكل لكان أقرب إلى الصحة والسلامة، فيكون: 'زيدٌ كاتبٌ، وعمرو شاعرٌ، وزيدٌ طويلٌ القامة، وعمرو قصيرٌ'، فالاختلاف بينها وبين جملة 'زيدٌ طويلٌ القامة وعمرو شاعرٌ' هو فرق في معنى الإخبار بالوصل على الواو؛ حيث إنَّ الجمل: (زيدٌ كاتبٌ، وعمرو شاعرٌ، وزيدٌ طويلٌ، القامة، وعمرو قصيرٌ)، تتضمن إخبارا تامَّ المعنى في كلِّ جملة من الجمل، فتكون الجملة التي تلي الجملة مستقلة المعنى عن التي سبقتها، ويكون عطفها بالواو عطف بداية إخبار جديد؛ دون أن يكون إتماما لمعنى الجملة السابقة في حين أن الجملة (زيدٌ طويلٌ القامة وعمرو شاعرٌ) العطف فيها بدلالة التشريك في صفة معينة ولكنها على النقيض؛ فجمع فيها (وصفين متناقضين)، ولكنهما وقعا بدلالة إخبار واحد؛ وكأنه لا يمكن الفصل بين مكوناتها التركيبية رغم تنافي المعاني الملحقة فيها، وهنا يكون تعلق معنى الصفتين بمثابة تعلق إتمام معنى إخبار مشترك ولكن المانع في هذا هو اختلاف دلالتها، وهنا يتضح معنى عبارته 'المعاني في ذلك كالأشخاص، فإذا قلت: العلمُ حسنٌ والجهل قبيحٌ، فهو مضموم في العقول، ولهذا جاء العطف؛ لعدم وجود مانع سياقي في الوصل بينهما، حيث يشترط في "عطف الجمل التي لا موضع لها من الإعراب على بعضها؛ وجود الجامع الحسي، أو العقلي لهذا العطف"².

1- حين نقف على شرح الجرجاني لمعاني الوصل ودوره في السياق نجده يربط ذلك بجملة الخبر، إن لم نقل أن جزءا من تحقيق إفادة المعنى في جملة الخبر لهصلة مباشرة بالوصل بين الجملتين.

2- جهاد محمد فيصل التصيرات وهديل فايز محمد منصور، قضايا الفصل والوصل بين الجرجاني والسكاكي دراسة بلاغية قرآنية، ص 503.

ونوضح في هذا المخطّط رؤية الجرجاني في كيفية الوصل بحرف الواو، وفيه:



ثانياً- الوصل بغير حرف الواو: ذكر الجرجاني أحوالاً أخرى للوصل باستعمال أدوات

أخرى قد تأخذ في دورها معنى الوصل والربط، ونذكرها وفق الآتي:

أ- الوصل بحرف (الفاء): ذكر الجرجاني العطف بحرف الفاء ورآه يخالف الواو في دلالة

الوصل؛ لأنه 'يوجب الوصل بالترتيب من غير تراخ'، على نحو قولنا: نجح عمرُ ففريد.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

فإن دققنا النظر في وصل الفاء؛ نلاحظ عليه غياب الوصل المباشر مع إلحاق الحكم الثاني للأول بحالات؛ كالتأخير أو التراخي؛ أي أن نجاح (عمر) ونجاح (فريد) هو نجاح حاصل في فترة زمنية واحدة، ولكن مرتبة بتقديم الأول على الثاني، وقد جاء في تعريف وصل الفاء ما ذكره ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك: "والفاء للترتيب باتصال، وثم للترتيب بانفصال؛ أي: تدلُّ الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه مُتَّصِلًا به... نحو: 'جاء زيدٌ فعمرو'، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾¹... ومِمَّا اخْتُصَّتْ بِهِ الفاء؛ أَنَّهَا تَعْطِفُ الْمُفَصَّلَ عَلَى الْمُجْمَلِ مَعَ اتِّحَادِهِمَا مَعْنَى²، ونحوه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾³، فجملة (فقال) ليست بعطف مباشر على ما سبقها، بل دلَّت على أن فعل المناداة جاء بعد حصول 'الحدث'، وهو الغرق، وقد تختصَّ الفاء بـ"عطف ما ليس صلةً على الذي استقرَّ أَنَّهُ الصِّلَّةُ؛ اخْتُصَّتِ الفاءُ بِأَنَّهَا تَعْطِفُ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صِلَةً لِخُلُوهِ عَنِ ضَمِيرِ المَوْصُولِ عَلَى مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صِلَةً لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الضَّمِيرِ، نحو: 'الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذباب'، ولو قلت: 'ويغضبُ زيد'، أو 'ثم يغضبُ زيد' لم يجز لأنَّ الفاء تدلُّ على السببية؛ فاستغنيَ بها عن الرابطة، ولو قلت: 'الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيدُ الذباب' جاز؛ لأنك أتيتَ بالضميرِ الرابطة⁴، والسبب في عدم التوافق هنا؛ أنَّ الترتيب في مثله ذا ذكري لا معنوي⁵، وهذا ما جعله يتعلَّق بعطف الفاء ووظيفتها.

1-سورة الأعلى، الآية 2.

2-محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ط20، (1400هـ، 1980م)، ج3، ص227.

3-سورة هود، الآية 45.

4-محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ص228.

5-المرجع نفسه، ص228.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

ب- الوصل بأداة النصب (إن): رأى عبد القاهر في الوصل بأداة النصب 'إن' أنها شبيهة إلى حد كبير بوصل الفاء، فتقع موقعها في الوصل بين المفردات والجمل، فقال: "واعلم أنّ من شأن (إن) إذا جاءت على هذا الوجه أن تغني غناء الفاء العاطفة مثلا وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرا عجبيا؛ فأنت ترى الكلام بها مستأنفاً غير مستأنفٍ مقطوعاً موصولاً معاً أفلا ترى أنك لو أسقطت إن من قوله: إن ذلك النجاح في التّبكير لم تر الكلام يلتئم؟، ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى؟، ولا تكون منها بسبيل حتى تجيء بالفاء؟، فتقول: بُكْرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ * * * إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ¹2".

فالمشترك بين أداة النصب (إن) وحرف الاستئناف (الفاء) هو العمل السياقي الذي اتّسمت به وظيفة (إن)، فحملت على دلالة الاستئناف بالوصل، وهو من وظيفة حرف (الفاء)؛ فجاءت على نحوها استئنافاً مقطوعاً وتبعاً موصولاً، وهذا النوع من السياقات قد يأتي في مواضع عدّة على نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾³، وقوله عزّ اسمه: ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾⁴، وقوله سبحانه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁵ وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾⁶.

1- البيت للشاعر بشّار بن برد المولود بالبصرة: (96 هـ - 714م)، والمتوفى ببغداد (168هـ، 784م)، "من فحول الشعراء وسابقهم المجودين، كان غزير الشعر سمح القريحة كثير الافتنان، قليل التكلّف"، ينظر، شاعر الفحّام نظرات في ديوان بشّار بن برد، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ط1، 1978م، ص19.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص277.

3- سورة الحج، الآية1.

4- سورة لقمان، الآية17.

5- سورة التّوبة، الآية103.

6- سورة هود، الآية37.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

وقد يتكرر في الآية الواحدة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾¹، فأداة النصب (إِنَّ) هنا دالة على الاستئناف بمعية الوصل، فعملت عمل حرف (الفاء) الواصل، وهذا لا يعني موافقة أداة النصب (إِنَّ) دلالة وصل الفاء في كل المواضع؛ فهناك مواطن من الكلام يتعارض فيها معنى الوصل بما قبله وبما بعده في التركيب لخلو (إِنَّ) من معنى الربط، وهذا ما ذكره الجرجاني بقوله: "واعلم أن الذي قلنا في 'إِنَّ' لا يطرأ في كل شيء، وكل موضع بل يكون في موضع دون موضع، وذلك فيما لا يحصى، وعلى نحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ (51) فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (52)﴾²؛ ذاك أن الآية جاء قبلها قوله سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ﴾³، ومعلوم أنك لو قلت: 'إِنَّ هذا ما كنتم به تمترون فالمتقون في جنات وعيون لم يكن كلاما، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾⁴، فالذين سبقت لهم منا الحسنی لم تجد لإدخالك الفاء فيه وجهًا، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁵، (فالذين) اسم 'إِنَّ' وما بعده معطوف عليه، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾؛ جملة في موضع الخبر ودخول الفاء فيها محال؛ لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ، ومثله سواء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾⁶. وهكذا رؤيته في وصل 'إِنَّ'.

1- سورة يوسف، الآية 53.

2- سورة الدخان، الآية 52/51.

3- سورة الدخان، الآية 50.

4- سورة الأنبياء، الآية 101.

5- سورة الحج، الآية 17.

6- سورة الكهف، الآية 30.

7- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 319.

ج- الوصل بأداة العطف (ثم): ذكرها الجرجاني أنها تأتي "بوجه الوصل مع تراخ"¹، فهي بخلاف (الفاء) في حدوث زمن الوصل من السرعة، فلو قلنا: 'أقبل الفتى فصيده'، فهو بخلاف لو قلنا: 'أقبل الفتى ثم صديقه'؛ فالأولى تشعرك بقدم الصديق بفترة أوجز (وصل مع ترتيب في الزمن)، والجملة الثانية توحى إليك بطول فترة قدم الصديق (وصل في الزمن ترتيب في حدوث الفعل)، وبوصف آخر: "أي تدلّ الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به، وثمّ على تأخره عنه منفصلاً؛ أي متراخياً عنه نحو جاء زيد فعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾²، وجاء زيد ثم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾³، وهكذا فإنّ الوصل بأداة الوصل، ثم يقع بطريق "الترتيب مع التراخي"⁵ خلافاً عن دور غيرها في الوصل.

د- الوصل بحرف العطف (أو): وصف الجرجاني العطف بحرف (أو) أنه وصل يردّد "الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه"⁶؛ أي أنّ الوصل بها على وجه الخيار في التركيب، فلا يلزم مفردة بعينها كأن نقول: اقرأ أو اكتب، ف(أو) هنا وقعت بين فعلين لم تلتصق دلالتها مباشرة بأحدهما على وجه التّعين، بل على وجه التّخيير بين الحدثين (الفعلين)، وفي مثال آخر: اختر أن تأكل التفاحة أو البرتقالة، فهي هنا تبعث بالتّخير بين الاسمين دون تعين وتحديد، وعلى نحو ذلك قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾⁷، فلم يعلّق الحكم المراد هنا بنوع محدد؛ فترك الخيار على وجوه مختلفة دلّ عليه سياق الوصل.

1- المصدر السابق، ص 233.

2- سورة الأعلى، الآية 2.

3- سورة فاطر، الآية 11.

4- محمّد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ص 228.

3- عيسى علي العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعنى والبيان والبدیع، ص 298.

6- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 233.

7- سورة المائدة، الآية 89.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

نجد عبد القاهر في شرحه لوظائف أدوات الوصل تخصيصه ذكر أحرفاً محدّدة دون غيرها؛ خاصّة ما جاء في حرف الواو، فمن قوله: 'واعلم أنّه إنّما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذلك لأنّ تلك تفيّد مع الإشارك معانيّ مثل أنّ 'الفاء' توجب التّرتيب من غير تراخٍ، وثمّ توجبه مع تراخٍ، و'أو' تردّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه؛ فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة'.

وأقدم في هذا المخطّط صورة توضيحيّة عن كلّ أداة وصل مع التّمثيل لها:

الأداة	وظيفتها	التّمثيل لها
الواو	تفيد المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم.	مثل (سافر أحمد وسليم)، ولا تدلّ على ترتيب بينهما ولا تعقيب؛ إذ يمكن أن يكون أحمد سافر قبل سليم، أو سليم سافر قبل أحمد، كما يمكن أن يكونا سافرا معاً.
الفاء	تفيد التّرتيب مع التّراخي	فقولنا؛ (سافر أحمدُ فسليمُ) خصّ معنى الجملة على أنّ المسافر الأوّل هو أحمد، وسليم سافر عقبه بلا مهلة بينهما. وفي الغالب ما يتضمّن وصل الفاء مع التّرتيب معنى السببية في عطف الجمل مثل: (اجتهدتّ فنجحت).
ثمّ	حرف عطف يفيد التّرتيب	فالجملة (سافر أحمد ثمّ سليم) تدلّ على أنّ سليماً سافر بعد أحمد بمهلة زمنيّة متراخية (غير سريعة أو غير متوالية على المباشر).

<p>مثل: غادر المحترفون الساحة حتى الصبيان، نفذ صبر الناس حتى حلمائهم، وللعطف بها شروط ثلاثة:</p> <p>1- أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً غير ضمير.</p> <p>2- أن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزم منه.</p> <p>3- أن يكون غاية لما قبله في الرفعة أو الضعة.</p>	<p>تفيد الغاية</p>	<p>حتى</p>
<p>مثل: يحسن أن تشغل نفسك بالقراءة أو الرياضة، اشتر تقاعاً أو خوفاً. فإن تقدمها طلب كانت للتخيير أو الإباحة: سافر أو أقم، جالس العلماء أو الصلحاء. والفرق بينهما أن التخيير يكون فيما لا يجمع بينهما والإباحة تكون فيما يمكن الجمع بينهما. وإن تقدمها خبر كانت لأحد المعاني الآتية: للشك مثل: هم ستة أو سبعة. للإبهام مثل: أنا وأنت مخطئ (المتكلم يعرف أن المخاطب مخطئ لكنه أورد ذلك في صيغة مبهمة تلطفاً وتادباً. للإضراب مثل: استدع لي خالداً، أو اجلس، فلا يعنيني أمره (بمعنى بل). للتقسيم مثل: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. للتفصيل مثل قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾¹؛ المعنى: قالت اليهود: كونوا هوداً تهتدوا وقالت النصارى: كونوا نصارى تهتدوا. وقولنا: (لأحد الشيين) بجمع ذلك كله. وتؤدي (إمّا) معنى (أو) فتقول: جالس إمّا العلماء وإمّا الصلحاء؛ فإمّا الثانية بمعنى أو.</p>	<p>للتخيير بين أمرين (أحد الشيين)</p>	<p>أو</p>

<p>فالمتصلة مثل: أنت الناجح أم أخوك؟؛ سواءً علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين. ويسبقها همزة استفهام أو همزة تسوية كما رأيت ويشترك ما قبلها وما بعدها في الحكم وفي حركة الإعراب ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر. والمنقطعة معناها الإضراب مثل (بل)، فتقطع الكلام الأول لتستأنف كلاماً جديداً: (هلا زرت أصدقاءك الناجحين أم أنت معتزل بل أنت معتزل). فإذا كان ما بعدها مستتكرًا أضافت إلى معنى الإضراب معنى الاستفهام الإنكاري مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ﴾². أي: أ هم خلقوا السموات والأرض؟!.</p>	<p>لطلب التعيين (المتصلة) أو للإضراب (المنقطعة)</p>	<p>أم</p>
<p>وشرط العطف بها أن يكون المعطوف مفرداً لا جملة مثل: ما سافر جيرانك بل خادمهم. فإن وقعت بعد نفي أو نهي أفادت تثبيت النفي أو النهي لما قبلها وثبتت ضده لما بعدها: ففي الجملة السابقة نفينا سفر الجيران، وأثبتنا السفر لما بعد (بل)، وهو (خادمهم)، فكان معناها الاستدراك بمنزلة (لكن). وإن وقعت بعد جملة خبرية أو أمرية أفادت سلب الحكم عما قبلها، وإثباته لما بعدها مثل: (ليشهد سليم بل معاذ)، فقد ألغينا أمرنا لسليم وجعلناه لمعاذ. فإذا أتى بعد (بل) جملة أصبحت حرف ابتداء، ولم تعد حرف عطف، فإن أريد إبطال الحكم الذي قبلها كانت للإضراب الإبطالي، مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾³، وإن لم يرد إبطاله</p>	<p>للإضراب عما تقدمها والاهتمام بما بعدها</p>	<p>بل</p>

<p>كانت للإضراب الانتقالي، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ﴾⁴.</p>		
<p>وشرط العطف بها أن تسبق بنفي أو نهي، وألا تقترن بالواو، وأن يكون المعطوف غير جملة، مثل: (لم ينجح الطالب، لكنه اجتهد). وتفيد إثبات النفي أو النهي لما قبلها وجعلَ ضده لما بعدها شأنها في ذلك شأن (بل). فإذا نقص شرط من الشروط الثلاثة المذكورة لم تكن حينئذ عاطفة بل حرف ابتداء كأن يأتي بعدها جملة لا مفرد مثل: ما ضعف لكن نقص. وكأن تقترن بالواو مثل: وافق الطالب، ولكن أخوك؛ (أي أخوك لم يوافق).</p>	<p>يُفيد الاستدراك</p>	<p>لكن</p>
<p>على نحو قولنا: (نجح محمود لا سليم، أحضر وثائقك لا كتبك) وشرط العطف بها أن يتقدمها خبر مثبت أو أمر. وتفيد إثبات الحكم لما قبلها، ونفيه عما بعدها⁵.</p>	<p>يُفيد النفي والعطف</p>	<p>لا</p>

1- سورة البقرة، الآية 135.

2- سورة الطور، الآية 36.

3- سورة المؤمنون، الآية 70.

4- سورة ص، الآية 8.

5- ينظر، سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص 361/362/363/364/365.

ثالثاً-الوصل بين الجمل في رؤية الجرجاني: بين عبد القاهر أحوال الجمل في الوصل حيث جعل لها ثلاثة مواضع، فقال: "وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها، فاعلم أننا قد حصلنا من ذلك على أنّ الجمل على ثلاثة أضرب: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه. وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل: أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه؛ فيكون حقها العطف. وجملة ليست في شيء من الحالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً وحقاً هذا ترك العطف البتة، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين فاعرفه"¹، يتضح لنا من معنى كلامه أن وصل الجمل على موضعين، وهما:

أ-الموضع الأول من وصل الجمل: وهو أن يكون للجملة المعطوفة عليها موضع إعراب ولا ينطبق هذا الشرط بتاتا إلا إن كان يؤول فيها موضع الوصل إلى المفرد؛ كأن نقول: العلم يمتع وينفع؛ (فجملة) ينفع تأول إلى مفرد، فتصبح على نحو: العلم ممتع ونافع وهنا نستطيع الحكم على الجملة بانطباق صورة الوصل بها، فالجرجاني يرى أن الجملة لا يكون لها موضع من الإعراب "حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى كذلك، كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد على المفرد"².

1-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص251.

2-تراث حاكم الزيادي، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط1، (1432هـ، 2011م)، ص260.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

وأداة الوصل المستعملة في هذا الموضع هي الواو، ولا يمكن أن يكون غيرها، فوجه الحاجة إلى حرف "الواو ظاهراً والإشراك بها في الحكم موجوداً"¹؛ أي أنّ الواو العاطفة "تنقل الحكم الإعرابي إلى الثاني، فإذا كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً كان الثاني كذلك"²، وهذا كما ذكرنا سابقاً لا يكون إلا في الموضع الذي يؤوّل إلى المفرد.

ب-الموضع الثاني من وصل الجمل: ويقع في عطف جملة عارية الموضع من الإعراب على جملة سبقتها، وهو ما ذكره عبد القاهر بقوله: "وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى؛ كقولك: زيد قائمٌ وعمرو قاعدٌ، والعلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ؛ لا سبيل لنا إلى أن ندعي أنّ الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجهٍ من الوجوه، وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه. ولم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف، فتقول: زيد قائمٌ وعمرو قاعدٌ بعد أن لا يكون هنا أمرٌ معقولٌ يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه"³، وإشكال العطف في هذا الموضع هو غياب معنى التوافق الدلالي؛ لأنّ الأصل في العطف وفائدته تقع في "التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه"⁴؛ أي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها، فوجه الصعوبة أنّ هذه "الجمل لا يوصل بينها بالواو بدافع التشريك في الحكم الإعرابي الذي للجملة الأولى كما هو الحال في الجمل التي لها محلّ من الإعراب حتّى يكون موضع الاعتبار إيجاباً أو سلباً، وإتّما يتمّ الفصل أو الوصل لاعتبارات أخرى ترجع إلى الأفكار من حيث ترابطها أو تباعدها، وإلى طرق

1- المرجع السابق، ص260.

2- نصير زيتوني، بعض ملامح نحو النصّ في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد33، حزيران 2014م، ص218.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص233.

4- فخر الدين الرزاي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشريف، تحقيق نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ، 2004م)، ص197.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

الصياغة ومبلغ تماثلها أو تباينها، وكلها أمور دقيقة للغاية¹، فالجرجاني يرى في هذا النوع من العطف غياب التوافق الدلالي بين جملتي العطف، فحتى وإن توفر الحكم الإعرابي فيظل المعنى غير مشترك ولا هو متوافق، وقد يكون متناثرا بعيدا كل البعد عن معاني الوصل؛ كأن نقول: رابحٌ يقرأُ وجمالٌ سافرَ، فأبي موضع هنا جمع بين دلالتي الجملتين؟. فلا وجود لأي تناسب بين الجملة الأولى المعطوفة عليها وبين الجملة الثانية المعطوفة ولهذا السبب كان يعيب عبد القاهر عطف بعض الجمل على بعضها بالواو لأنه ليس "هناك أمر جامع بينهما، وكان معنى الثانية بعيدا كل البعد عن معنى الأولى وسياقها"²؛ لأن الواو بدورها تلعب أدورا رئيسة، منها: التشريك في الحكم الإعرابي والتشريك في المعنى الدلالي أو في السياق الدلالي، كما أنها تلعب دور التضام في الجمل؛ فلا يحصل نقص فيها ولا خلل؛ كأن نقول: خرجت فاطمة وأسماء؛ فالواو هنا تظهر خروج شخصين في حين لو قلنا: خرجت فاطمة أسماء لكان المعنى هنا بخلاف المعنى في الجملة الأولى؛ فهو متشابه لا تُعرف حقيقته، فقد يحمل على دلالة الفردية بالبدلية؛ فيأخذ الثاني محلّ الأول حكما ومعنا؛ فيكون فعل الخروج متعلق بفرد واحد وقد يحمل بغير ذلك تأويلا، وهذا ما أكدّه الرّازي³ في شرحه للدلائل، أن: "قائدة العطف التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه -ولا يتم معنى ذلك إلا في- الواو"⁴؛ باعتبار أنّ حرف الواو به يكون كمال دلالة الوصل، فلا غرو أنّها: "رأس أدوات العطف، وفيها جوهر معناه، بل صورته البسيطة الأولى التي توجد في كلّ أداة من أدوات العطف"⁵.

1- شفيق السيّد، البحث البلاغيّ عند العرب تقييم وتأسيس، دار الفكر العربيّ، القاهرة، (د، ط)، (د، ت)، ص206.

2- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها علم المعاني، ص400.

3- هو ذو الفنون فخر الدّين محمّد بن عمر بن الحسين القرشيّ الأصوليّ المفسّر... ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة... مات بهراة يوم عيد الفطر سنة ستّ وستمئة وله بضع وستون سنة، والإيجاز شرحا لكتاب عبد القاهر

الجرجانيّ، ينظر، الذهبيّ، سير أعلام النبلاء، مؤسّسة الرّسالة، (د، ط)، (1422هـ، 2001م)، ج21، ص501.

4- فخر الدّين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشّريف، ص197.

5- أحمد عبد السّتار الجوّاري، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، (د، ط)، 1987م، ص96.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

2- إجراءات الفصل وفق رؤية الجرجاني: وقف عبد القاهر على باب الفصل بنحو ما كان وقوفه على الوصل، فشرح فيه رأيه وبين طرحه وفكره، وقد جاء ذكره لمعنى الفصل في قوله: "كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغنى بصلة معناه له عن واصل يصله ورباط يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكّد، كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها. فإذا قلت: 'جاءني زيد الظريف'، و'جاءني القوم كلهم' لم يكن 'الظريف' و'كلهم' غير زيد وغير القوم"¹، وقد جمعت مواضعه في أبيات شعرية، وهي:

"الفصلُ تزكُّ عطفِ جُملةٍ أنتُ * * * من بعدِ أخرى عكسَ وصلٍ قد نبتُ

فأفصلُ لدى التوكيدِ والإبدالِ * * * لئكتةٍ ونيةِ السؤالِ

وعدمِ التشريكِ في حكمِ جرى * * * أو اختلافِ طلباً أو خبراً

وفقدِ جامعٍ ومعِ إيهامِ * * * عطفِ سوى المقصودِ في الكلامِ"².

ولنا نحن أن نتفصل في أحكام الفصل وفق رؤية عبد القاهر الجرجاني، وفيه:

أ- الموضع الأول من الفصل: أن تكون إحدى الجملتين واقعة توكيدا للجملة الأخرى أو هي صفة لها، أو بدلا لها، وهنا في هذه الحالة "لا يجوز إدخال العاطف عليه لأنّ الصّفة والتوكيد متعلّقان بالموصوف والمؤكّد لذاتيهما، ولما كان التعلّق الذاتي حاصلًا استغنى على لفظ يدلّ على ذلك التعلّق"³؛ أي لا يحتاج إلى حرف عطف

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 236.

2- عبد الرّحمان بن صغير الأخصري، الجواهر المكنون في صداف الثلاثة الفنون، تحقيق محمّد بن عبد العزيز نصيف مركز البصائر للبحث العلمي، (د، ط)، (د، ت)، ص 32/33.

3- فخر الدّين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشّريف، ص 200.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

قوله تعالى: ﴿الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۚ فِيهِ ۚ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2)﴾¹.
"فقوله (لا ريب) تأكيد لقوله تعالى: (ذلك الكتاب)، بمنزلة أن يقول (هو ذلك الكتاب)"².
وعلى نحو ذلك قوله سبحانه: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾³؛ (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ)؛ فالفاء استئنافية، و(سجد) فعل ماضٍ، وفاعله (الملائكة)، و(كُلُّهُمْ) تأكيد، والهاء مضاف إليه و(أَجْمَعُونَ) تأكيد ثانٍ مرفوع بالواو، فلا يمكن أن يكون هناك موضع عطف بين جملة (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ)، وجملة (كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) لوقوع المعنى على صورة التوكيد والاتساق المعنوي بين الجملتين، وعلى نحو ذلك قوله سبحانه: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ۗ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁴.
فالأسماء الحسنى (الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر)، هي صفات للفظ الجلالة (الله)، ومن الجهة الإعرابية؛ هي أخبار للفظ الجلالة (الله)، ونرى فيها كمال الاتساق الدلالي بين هذه الأخبار الواصفة، فليس هنا موضع وصل لأداة عطف، وهذا من كمال النظم القرآني الجليل. والتوكيد بالصفة في أسلوب القرآن الكريم له من البلاغة أن يضع في النفوس "الاعتبار والاتعاظ؛ حتى سادها الخوف والرّهبة، وشغفها حباً وميلاً إلى الخير، وإلى كلّ ما يؤدي إلى الجنّة والنّعيم. ألا يكون هذا أقوى أسلوب وأوقع كلام جاء عن طريق التكرار للتوكيد"⁵. وهكذا؛ فدلالات سياق الفصل في مواضع القرآن الكريم لها غايتها الخاصّة، وما ذلك إلا توافقا وأسلوب القرآن الحكيم؛ الذي هو ميزة نظم القرآن العظيم كلّها؛ فجاء لكلّ موضع في الآيات سياقه الخاصّ، لنرى فيه روعة التّركيب، وجمال الأسلوب، ودقّة المعاني، وهذا من خصائص النّظم القرآني المعجز.

1- سورة البقرة، الآية 2/1.

2- سورة الحجر، الآية 30.

3- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشّريف، ص 200.

4- سورة الحشر، الآية 23.

5- محمّد حسين أبو الفتوح، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 1، 1995م، ص 259.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

ب-الموضع الثاني من الفصل: وهو انعدام صلة التشريك والتوافق والصلة بين الجملتين وهذا يقتضي "ترك العطف... لأنّ العطف للتشريك، فحيث لا يكون مشاركة أصلاً استحال العطف"¹، يقول العلويّ صاحب كتاب الطراز: "فلا بدّ من أن يكون لتقديم المعطوف عليه على المعطوف وجه يسوغه وإلا كان لغوا...ولهذا عيب على أبي تمام قوله: لا والذي هو عالم أنّ النوى *** صبرٌ وأنّ أبا الحسين كريمة، إذ لا مناسبة بين مرارة النوى، وكرم أبي الحسين"³، فالموضع هنا موضع فصل لا وصل، وعلى نحو ذلك قولنا: أقبلت الأستاذة واقترب موعد العطلة، فلا مناسبة إطلاقاً بين الجملتين، فلا وصل يقع ولا معنى به يتمّ، فهناك تباين واضح لا يخفى عن ذي فهم ودراية، وإن كان هناك موضع إعراب بوصل الواو؛ لا يتمّ إلا إذا تعلّق معنى الجملة الثانية بالأولى، وإلا يكون الوصل فيه مخلّ بالتركيب، لغياب التوافق الدلاليّ والمعنويّ بين الجملتين.

إذاً هكذا كان العمل في إخراج آراء وأحكام عبد القاهر الجرجانيّ فيما تعلّق بقانون الوصل والفصل، وخلاصة قولنا فيه: أنّ هدفه جاء على إظهار قيمة الفصل والوصل البلاغيّة، فالرجل يدرك أنّ "الفصل والوصل من أصعب مسائل فنّ البلاغة لكثرة ما فيها من التفاصيل التي يعسر ضبطها بقاعدة تجمعها"⁴، وتحدّدها، لاتّساع صورته السياقيّة.

1- فخر الدّين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشّريف، ص 198.

2- يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلويّ (669هـ، 705هـ)، ولعلّ أهمّ مصنّفاته وأشهرها كتاب 'الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز' الذي يُعدّ من أبرز الموسوعات التي أُلّفت في البلاغة؛ لغزارة مادته، وثراء موضوعاته، وحسن تنظيمه، وكثرة شواهد. والكتاب يقع في ثلاثة أجزاء، ينظر، علي الشّوكاني، البيدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت)، ج 2، ص 331/332/333.

3- يحيى العلويّ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ج 3، ص 172.

4- محمّد الطاهر بن عاشور، موجز البلاغة، ص 30.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

ولقد أراد عبد القاهر "أن يبرز بلاغة الفصل والوصل، فيسلك سبيلين، أحدهما: ضبط القواعد لإحكام الشكل الآخر، وتحليل عناصر الجمال. وكان ذلك من خلال عرض فنيّ برع في نسج خيوطه معتمدا على حسن اختيار الشواهد، وعلى التّريث أمام مواطن الجمال والصّبر على التّحليل أما حسن الاختيار؛ فنراه قد تبدّى فيه ذوق الجرجانيّ المعروف -والاختيار جزء من صاحبه- فهو ذوق فيه رفاهيّة وثراء وخصوبة، فتارة يستشهد بالآيات القرآنيّة الكريمة التي ظهر فيها الفصل أو الوصل، بدرجة من الوضوح والجمال؛ وهي تؤكد عمق فهم الجرجانيّ لفنّ الفصل والوصل، وتارة يتمثّل بأبيات من الشّعْر اتّسمت بالصّنع الفنيّة المتقنة، ويبدو أنّه قد تأنّق في اختيارها وامتنح قدرتها على العطاء قبل تقديمها"¹. وخالصة القول في الوصل والفصل؛ أنّهما "من أدقّ أبواب علم المعانيّ ولهما مساس في بعض الجوانب بأبواب النّحو العربيّ... إذ العناية في باب الوصل متّجهة إلى ربط المعانيّ في شكل تعبيريّ... أمّا الفصل؛ فالمعانيّ في أشكاله التّعبيريّة منفصلة الظّاهر"²، ولعظمة ثنائيّة الفصل والوصل، فقد عدّه علماء العربيّة بأنّه البلاغة ذاتها، فقد سئل: "الفارسيّ ما البلاغة؟"، قال: معرفة الفصل من الوصل"³. وفي موضع آخر نجد "الزّملكانيّ"⁴ يصف الفصل والوصل؛ بأنّه "فنّ جليل المقدار لا يقف عليه إلّا الأفراد، ولا يهتدي إليه؛ إلّا النّقاد، وقد سئل بعض علماء البلاغة عن البلاغة؛ فحدّثها بمعرفة الفصل والوصل، وجعل ما سواه مفتقرا في جنبه، ودعامته العظمى باب العطف"⁵.

-
- 1- منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط2، 1997م، ص74/73.
 - 2- مصطفى الصّاوي الحويني، البلاغة العربيّة تأصيل وتجدد، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د، ط)، 1985م، ص43.
 - 3- محمّد حسين عبد الله، أصول النّظرية البلاغيّة، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط3، (1418هـ، 1998م)، ص4.
 - 4- كمال الدّين الزّملكانيّ (666هـ، 727هـ) أحد شيوخ الشّافعية، وجاء كتابه شبيهاً "من حيث المنهج كتاب (نهاية الإيجاز) لفخر الدّين الرّازي، وسعى إلى تبويب ما بحثه الجرجانيّ في كتابه (دلائل الإعجاز)، فقال: لم أجد من المصنّفات إلّا القليل ومن أجمعها كتاب (دلائل الإعجاز) للإمام العالم عبد القاهر الجرجانيّ رحمه الله" ينظر، عماد محمّد محمود البختاوي، مناهج البحث البلاغيّ عند العرب دراسة في الأسس المعرفيّة، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، (د، ط)، 2013م، ص319.
 - 5- ابن الزّملكانيّ، التّبيان في علم البيان المطلق على إعجاز القرآن، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط1، (1383هـ، 1964م)، ص128.

(2) - التقديم والتأخير وضوابطهما عند الجرجاني: مبحث التقديم والتأخير كان له موضع بارز في تحليل معاني النظم وفق رؤية عبد القاهر، فكما وقفنا على دراسة مبحث الوصل والفصل، نأتي هنا على دراسة أحكام وإجراءات هذه المسألة النحوية المهمة وفق ما نستخلصه من رؤية عبد القاهر النحوية، ومنه:

جاء في قول عبد القاهر حول التقديم والتأخير: "هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتّر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"¹، فمن خلال هذا المطلع الوصفيّ في بيان قيمة التقديم والتأخير في النظم؛ فهو دليل البعد الفني المتعالي في نظم هذا الأسلوب فأراد الجرجانيّ بيان قيمته البلاغية، لما فيه من عظيم الأثر، وجميل الاستعمال في الأداء، ولا يختلف اثنان في إقرار البعد الفنيّ لأسلوبيّ التقديم والتأخير فهما "أسلوبان بلاغيان بديعان، لما فيهما من خفايا، ولما لهما من وظيفة في تعزيز لغتنا العربية المشرقة"²، ولنا أن نقدّم ضوابط استعمال هذا الأسلوب البلاغي وفق الآتي:

(أ) - أسلوب التقديم بنية التأخير: جاء عليه الجرجانيّ في حديثه عن التقديم والتأخير فقال: "واعلم أنّ تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنّهُ على نية التأخير، وذلك في كلّ شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل؛ كقولك: منطلقٌ زيدٌ وضربَ عمراً زيدٌ، معلومٌ أنّ (منطلقٌ) و(عمراً) لم يخرجوا بالتقديم عما كانا

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 143.

2- محمد فواز عرسان غنام، أسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم على رأي عبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماجستير كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، السنة الدراسية: (1414هـ، 1993م)، ص 8.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكون إذا أخرت¹، وهو يقع "كلّ شيء أبقيته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وجنسه الذي كان فيه؛ كالمفعول إذا قدّمته على الفاعل والخبر إذا قدّمته على المبتدأ"²:

1- تقديم الخبر على المبتدأ: على نحو قولنا: ناجح عبّاس، مسافر فؤاد، بطل أسامة فهذه الجمل ابتدأت بخبرٍ مقدّم على مبتدئه لغرض بلاغيّ مقصود؛ كالتثبيته على وجه الاهتمام مثلاً، وغير ذلك من دواعي الاستعمال، سنأتي على ذكرها.

2- تقديم المفعول على الفعل: كقولنا: ديناراً أنفقت، سليماً دعوت، هدفاً سجّلت فالملحوظ على هذه الجمل تقدّم المفعول به على الفعل؛ لغرض بلاغيّ سياقيّ معيّن.

3- تقديم المفعول على فاعله دون أن يتقدّم على فعله: على نحو: "أعطى الأمير زيداً" فقدّم لفظ (الأمير) عناية³، وعلى نحو ذلك أيضاً: ضربَ عمرًا زيداً، فتوسّط المفعول الفعل وفاعله لغرض بلاغيّ؛ إذاً كان هذا على أسلوب التقديم بنية التأخير.

(ب) - **أسلوب التقديم لا على نية التأخير:** نوضّح هذا النوع بقول عبد القاهر الجرجاني: "وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنتقل الشّيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابيه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له؛ فتقدّم تارة هذا على ذلك، وتأخّر ذلك على

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 143.

2- ابتسام ثابت العاني وهبة طالب حميد، ظاهرتي التقديم والتأخير والحذف ودلالاتهما على المعاني الاجتماعية في الجزء (28) من القرآن الكريم، مقال مداخلة في ندوة علمية رقم 67 بعنوان: اللغة العربية والقرآن الكريم، المؤتمر الدولي للغة العربية، دبي، الإمارات العربية المتّحدة، (1434هـ، 2014م)، ص 2.

3- أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النحوية دراسة تحليلية، ص 31.

هذا ومثله ما تصنعه ب'زيد والمنطلق'؛ حيث تقول: مرة زيد المنطلق وأخرى المنطلق زيداً فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً، وأظهر من هذا قولنا: ضربت زيداً، وزيدٌ ضربته؛ لم تقدم زيداً على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل؛ كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له¹، فالفرق جليّ ظاهر في التركيب بين ما هو (مقدم بنية التأخير)، وبين ما هو (مقدم من غير نية تأخير)؛ حيث أن هذا الأخير ينتقل فيه المعين في الجملة "من حكم إلى آخر -ويأخذ- إعراباً غير إعرابه"² فيتغير تماماً عما كان عليه بحسب حكمه في التقديم والتأخير، ونذكر أحكامه فيما يلي:

1-التساوي بين المقدم والمؤخر في التعريف أو التأكيد: يحصل هذا في التساوي

الظاهر بين اسمين لا يمكن اعتبار أحدهما مبتدأ ولا خبراً؛ حيث يتساويان في التعريف أو التأكيد؛ أي "أن يكون المبتدأ والخبر معاً متساويين أو متقاربين في درجة تعريفهما وتكثيرهما بحيث يصلح كلٌ منهما أن يكون مبتدأ؛ نحو: أخي شريكي، أستاذي رائدي في العلم، مكافح أمين جندي مجهول، أجملٌ من حرير أجملٌ من قطن"³، فليس هناك مانع في أن يتقدم الأول عن الثاني، أو يتقدم الثاني عن الأول على نحو: كريمٌ الناجحُ فاللتساوي هنا يقع في التعريف بالتثوين في (كريم)، وفي لام التعريف في (الناجح)

1-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص143.

2-ابن سبام ثابت العاني وهبة طالب حميد، ظاهرتي التقديم والتأخير والحذف ودلالاتهما على المعاني الاجتماعية في الجزء (28) من القرآن الكريم، ص3.

3-فضل عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر ط3، (د، ت)، ج1، ص492/493.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

وهنا يكمن معنى قول عبد القاهر: (وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له؛ فتقدم تارة هذا على ذلك وأخرى ذلك على هذا).

2- التقديم في حال اشتغال المحل بضمير دالّ على الأصل: التقديم في باب الاشتغال على نحو: تعلّمتُ نحوًا، النّحوُ تعلّمتهُ، وهنا ينتقل الإعراب للفظ (النّحو) من المفعول في الجملة (تعلّمتُ نحوًا) إلى المبتدأ في الجملة الثانية (النّحوُ تعلّمتهُ)، وهنا تنطبق عليه قاعدة: 'إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل'¹، وهو ما يقع في كلمة (تعلّمتهُ)؛ حيث إنّ الفعل اتّصل بضمير (الهاء) العائد على المفعول، وهذا ما جوّز أن تنتقل الجملة إلى تلك الحال (النّحوُ تعلّمتهُ) بعدما كان شكلها الأوّل (تعلّمتُ نحوًا)، وهذا مبتغى الجرجاني في هذا العنصر، وهو قوله: "وأظهر من هذا قولنا ضربت زيدًا وزيدٌ ضربته لم تقدّم زيدًا على أن يكون مفعولاً منصوبًا بالفعل كما كان ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له"²؛ أي أن تلحقه إلى أصله عبر الضمير المتّصل الذي يعود على دلالة المفعول، بمعنى إحالته إلى الجملة الأصل.

(ج) - التقديم والتأخير في مواضع مختلفة: لا يقع التقديم والتأخير فيما ذكرناه فقط، بل هناك مواضع كثيرة من التّركيب، يكون فيها التقديم والتأخير خاضعا لضوابط سياقية مختلفة؛ تحكمها أغراض سياقية أخرى، ولنا أن نوضحها فيما يلي:

1- أحكام التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام بالهمزة: جاء في كلام عبد القاهر حول التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام، قوله: "وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع

1-الضمير المتّصل ضمير عائد على المبتدأ الذي هو في أصله مفعول، وهذا من أحكام الاشتغال الذي عاناها الجرجاني في شرحه، وهناك أحكام أخرى تتعلّق بمسائل التقديم والتأخير للمفعول؛ كأن يكون 'متقدّمًا لفظًا ورتبةً ويكون فيها متقدّمًا لفظًا ومتأخّرًا رتبةً، ومتأخّرًا لفظًا ومتقدّمًا رتبةً"، ينظر، محمد فاضل السامرائي، النّحو العربي أحكام ومعان دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، (1435هـ، 2014م)، ج1، ص385.

2-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص143.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه¹، من أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة فإنّ موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟، فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرض كمن استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أنت فعلت؟، فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه، ومثال ذلك أنك تقول: أنبت الدار التي كنت على أن تبنيها؟. أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟. أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟، تبدأ في هذا ونحوه بالفعل؛ لأنّ السؤال عن الفعل نفسه، والشك فيه لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه مجوز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن وتقول: أنت بنيت هذه الدار؟، أنت قلت هذا الشعر؟. أنت كتبت هذا الكتاب؟. فتبدأ في ذلك كله بالاسم؛ ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان، وكيف؛ وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولا، والكتاب مكتوبا، وإنما شككت في الفاعل من هو فهذا من الفرق لا يدفعه دافع، ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر². فلو قلت: أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟. أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟. أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟؛ خرجت من كلام الناس وكذلك لو قلت: أنبت هذه الدار؟. أقلت هذا الشعر أكتبت هذا الكتاب؟. قلت ما ليس بقول ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أم موجود أم لا؟.

1- بمعنى أنّ هناك ضرورات سياقية تقتضي التقديم أو التأخير في الاستفهام، وهذا ما يعنيه عبد القاهر من قوله حيث لا يمكن بأيّ حال تجاوز هذه الأحوال، كي لا يحصل اعوجاج واختلاف في الأداء، وتجنّبا لفساد المعنى المقصود.

2- فهذه إشارة واضحة على مراعاة استعمال الكلام وفقا لأحوال المتلقّي، وهذا لا يقع في أسلوب الاستفهام فقط، بل قد جعله الناظم من ضرورات التّواصل على جميع المقامات الكلامية، ورأى فيه اكتمال معنى النّظم وصلاح حاله لما في ذلك أثر في تحديد المعاني وبغية ذلك أن تتسج الكلمات "بحسب ملاءمتها، أو عدم ملاءمتها للمواقع التي تحتلّها في السياق التعبيري... فتجمل إذا وامت سياقها واحتلت في موقعها الأكثر مناسبة لها لأنها حينئذ تؤدّي وظيفة تعبيرية وتكتسب من سياقها دلالات إضافية، ويكون لها إشعاعها الخاص الذي تتلاءم به مع الموقف الكلامي الذي تقال فيه وعلى التقيض من ذلك فإنّها تقبّح إذا افتقدت هذه الوظيفة لشذوذها عن سياقها واحتلالها غير موقعها"، ينظر حسن طبل علم المعاني في الموروث البلاغيّ تأصيل وتقييم، ص 29.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: أقلت شعرا قط؟. رأيت اليوم إنسانا؟، فيكون كلاما مستقيما، ولو قلت: أنت قلت شعرا قط؟. أنت رأيت إنسانا؟؛ أخطأت؛ وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو: أن تقول: من قال هذا الشعر؟، ومن بنى هذه الدار، ومن أتك اليوم؟، ومن أذن لك في الذي فعلت؟، وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين، فأما قيل شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه؛ لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن عين فاعله ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو وكان يصح أن يكون سؤالا عن الفعل؛ أكان أم لم يكن لكان ينبغي أن يستقيم ذلك¹. ونقف هنا تحليلاً وشرحاً لهذه الرؤية، وفق الآتي:

— من دلالات التقديم والتأخير في شرح الناظم ما أثاره حول أسلوب استعمال الاستفهام فكل حركة فيه دلالة سياقية تتبعها، وهذا تبعا لأغراض الاستفهام المختلفة، الذي تارة يكون للتقرير وتارة للإنكار... فأما التقرير إذا قلت (أنت فعلت كذا؟)؛ كان غرضك أن تقرّ بأنه الفاعل²، حيث يتمّ تقديم ضمير المخاطب (أنت) على الفعل وغيره، وعلى نحوه قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾³، فقد رأوا في تفسير تقديم الضمير (أنت) لغرض واضح؛ حيث "لا شبهة في أنه ليس غرضهم أن يقرّ لهم بوجود كسر الأصنام، ولكن أن يقرّ بأن الفعل كان منه لا من غيره"⁴؛ فالحدث فعلا هو (انكسار الأصنام)، وإنما وقوع الاستفهام كان على "المسند إليه؛ فهو محلّ التساؤل"⁵.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 147/148.

2- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشريف، ص 182.

3- سورة الأنبياء، الآية 62.

4- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشريف، ص 182.

5- تراث حاكم الزبدي، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 226.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

في الجملة لأنّ السؤال بهذا السياق (أأنت فعلت؟)؛ لانعدام اليقين في معرفة صاحب الفعل، فوقع "الشكّ في الفاعل من هو؟"، وكان التردد فيه¹، فاتّضح أمر الفاعل، وأقرّ في جواب إبراهيم (عليه وعلى نبينا الصلّاة والسّلام): ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾²؛ فنمط جوابه تنبيها لانحرافهم، وهو إقرار منه بالفعل من جهة وتثبيت لهم بأنّه الفاعل من جهة أخرى. ويرى الناظم أنّ معنى استفهامهم في الآية الكريمة لا يقتضي جهلهم بالفاعل، وإنّما رغبة منهم لإقرار ذلك منه، ولهم في ذلك بغية كحجّة لإقامة مكرهم عليه "لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له 'عليه السّلام'، وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنّه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: (أأنت فعلت هذا؟)، وقال هو عليه السّلام' في الجواب (بل فعله كبيرهم)؛ هذا ولو كان التّقرير بالفعل لكان الجواب: (فعلت) أو (لم أفعل)، فإن قلت: أو ليس إذا قال: (أفعلت)، فهو يريد أيضا أن يقرّره بأنّ الفعل كان منه... فأبي فرق بين الحالين؛ فإنّه إذا قال: (أفعلت)؛ فهو يقرّره بالفعل من غير أن يردّده بينه، وبين غيره وكان كلامه كلام من يوهّم أنّه لا يدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقة، وإذا قال: (أأنت فعلت؟)؛ كان قد ردّد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نفي الفعل تردّد، ولم يكن كلامه كلام من يوهّم أنّه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن؟، بدلالة أنّك تقول: ذلك، والفعل ظاهر موجود مشار إليه؛ كما رأيت في الآية³؛ "أي لأتّهم قد أشاروا إلى الفعل متحقّقا"⁴.

1- ينظر، المرجع السابق، ص 226.

2- سورة الأنبياء، الآية 63.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 148.

4- أم الخير بن صدیق، النظرية النحوية عند الجرجاني وتطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي آداب، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، السنة الدارسية: (2006م، 2007م)، ص 90.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

ومن مميزات الاستفهام في التقديم والتأخير بحرف الهمزة: "أنتك تسأل عن الفعل لتقرير حصوله أو نفيه، وتساءل عن الاسم لتقرير كونه فاعلاً"¹، على نحو ما ذكر الجرجاني في الأمثلة التي قدّمها، فإن قلنا: أنت قلت شعراً؟، فالاستفهام هنا متعلق بضمير الفصل البارز (أنت) من حيث هل هو صاحب الشعر أم غيره؟، فتعلقت دلالة الاستفهام على معرفة الفاعل يقيئاً بوقوع فعل الشعر، ولكن المجهول المسئول عنه هو صاحب الشعر الذي دلّ عليه؛ فيحال إليه في ضمير الفصل (أنت) بدلالة الظن لا اليقين، وأما لو كان الاستفهام: أقلت الشعر؟، أو أقلت الشعر أنت؟، لكان الأمر مختلفاً تماماً عن الأسلوب السابق؛ كون المستفهم عنه المجهول هو وقوع الفعل من عدم وقوعه بخلاف الأول حيث علم وقوع الفعل وجهل صاحبه، ولهذا تقدّم الفعل عن الفاعل في هذا المثال لداعي القصدية؛ أي أنّ دلالة الاستفهام مرتبطة بمعرفة وقوع الفعل.

يحصل الاستفهام باستعمال أسماء الإشارة في تراكيب معينة على نحو ما ذكر عبد القاهر: (أنت بنيت هذه الدار؟. أنت قلت هذا الشعر؟. أنت كتبت هذا الكتاب؟). حيث يرى أنّ الإشارة إلى الشيء المحدّد تلغي الشكّ في حصوله قطعاً، فهي تحيلك مباشرة إلى مقصود معين، ولهذا استقبح أن يكون الاستفهام بها على نحو: (أبنت هذه الدار؟. أقلت هذا الشعر؟. أكتبت هذا الكتاب؟)، والعلّة في هذا أنّ دخول أسماء الإشارة كفيل بالغاء الاستفهام؛ فهي وسائط لغوية تثبت خبر اليقين حين تستعمل في الكلام، وهذا ما أكّده الناظم: "ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي: هو نصب عينيك أموجود أم لا"²، والشيء المشاهد هنا هو "المقصود بدلالات الإشارة"³؛ أي عن طريق المعاينة.

1- أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النحوية دراسة تحليلية، ص 33.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 147.

3- فأسماء الإشارة تدلّ على "مقصود بعينه، وتكون...حسيّة: كالإشارة باليد وما جرى مجراها...أو قولية: كالإشارة بأسماء مخصوصة استعملها أهل اللّغة" على نحو: هذه وهذا، ينظر، عبد اللّطيف محمّد الخطيب وسعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، (1421هـ، 2000م)، ج1، ص 260.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

-وكذا هو الحال بالنسبة للأسماء الموصولة التي تلحقها جملة نفي، فيمتزج فيها السؤال بالنفي، فتختلط دلالة التركيب لاحتوائه متناقضين؛ فالأول استفهام لشيء معلوم جاء لتأكيد أمر معيّن والثاني انتفاءه لوجود جملة تنفي حصوله من أصله، وهذا ليس من صواب أن يأتي على هذا الوجه من التركيب، فقد وضّح الجرجاني ذلك، بقوله: (فلو قلت: أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟. أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟. أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟، خرجت من كلام الناس) فكي يجتمع اليقين مع الظنّ في آن واحد، فحين تقول: أنت بنيت بتقديم الاسم، فهنا دلالة على يقينك بالفعل وما ينقصك هو معرفه الفاعل التيقن منه، ولكن وجه الغلط في عبارة (التي كنت على أن تبنيها)؛ حيث أنّ هذه العبارة ألغت دلالة الاستفهام على معرفة الفاعل، فلا هي دلّت على يقين الفاعل وجاء وجه الاستفهام بها عن الفعل، ولا هي دلّت على الفعل، وجاء وجه السؤال بها على الفاعل، فهذا ما لا يصحّ تركيباً ولا دلالة، وهو ما قصده الجرجاني من عبارته (خرجت عن كلام الناس)؛ أي خرجت عن المعهود.

-إدّاء، فهناك ما هو صحيح نظمه وتركيبه على سياق محدّد في الاستفهام وهناك ما بخلاف ذلك، وهو ما أقرّه الجرجاني، بقوله: "وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدّم فيها وترك تقديمه، ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة"¹، وهكذا فأسلوب "التقديم والتأخير أثر في تحديد حيّز الاستفهام في الجملة إذ إنّ تغيير نسق الجملة (ترتيبها) يؤدي إلى تغيير معنى الكلام وإلى فساده أحياناً"².

-وهناك أيضاً السؤال عن المفعول؛ حيث يتعلّق معنى الاستفهام بالهمزة بمعرفة المفعول على وجه التعريف؛ أي لا يصحّ أن يكون نكرة؛ لأنّ السؤال المتعلّق بالمفعول يقع لإثبات

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 147.

2- نصير زيتوني، بعض ملامح نحو النصّ في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص 227.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

البيان فيما عرف وليس فيما جهل أو يظن من غير يقين على نحو، قولنا: أزيذاً ضربت؟، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر بقوله: "واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل أعني تقديم اسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل، فإذا قلت: أزيذاً تضرب؛ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه"¹؛ وكأته استفهم عليه بدلالة التوضيح مع استغراب في وقوع الفعل على ذاك الشخص بعينه وعلى نحو ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَحِدًا نَّنْبِئُهُ ۗ إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾²، فاستفهامهم واضح جلي على وجه التقديم للمفعول تناسبا وسياقات دلالة قولهم "وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشرا لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع وينتهي إلى ما يأمر به، ويصدق أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته"³.

— من أحوال الاستفهام بالهمزة اتصالها بالفعل المضارع، وهذا على صيغة (أتفعل) و(أنت تفعل)، أما الأول؛ فهو: إنكار وجود الفعل، كقوله سبحانه تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعَمَّيتْ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَا مُكْمُوهُنَّ وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾⁴، "ليس المعنى: أنا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا الإلزام، وأن غيرنا يفعل ذلك 'جلّ الله عن ذلك'، بل المعنى: إنكار أصل الإلزام"⁵. والثاني: يكون على وجه التثبيته والاستقباح؛ كأن تقول: أتلعب بالنار؟. أنتام عن صلاة الصبح؟.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 153.

2- سورة القمر، الآية 24.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 154.

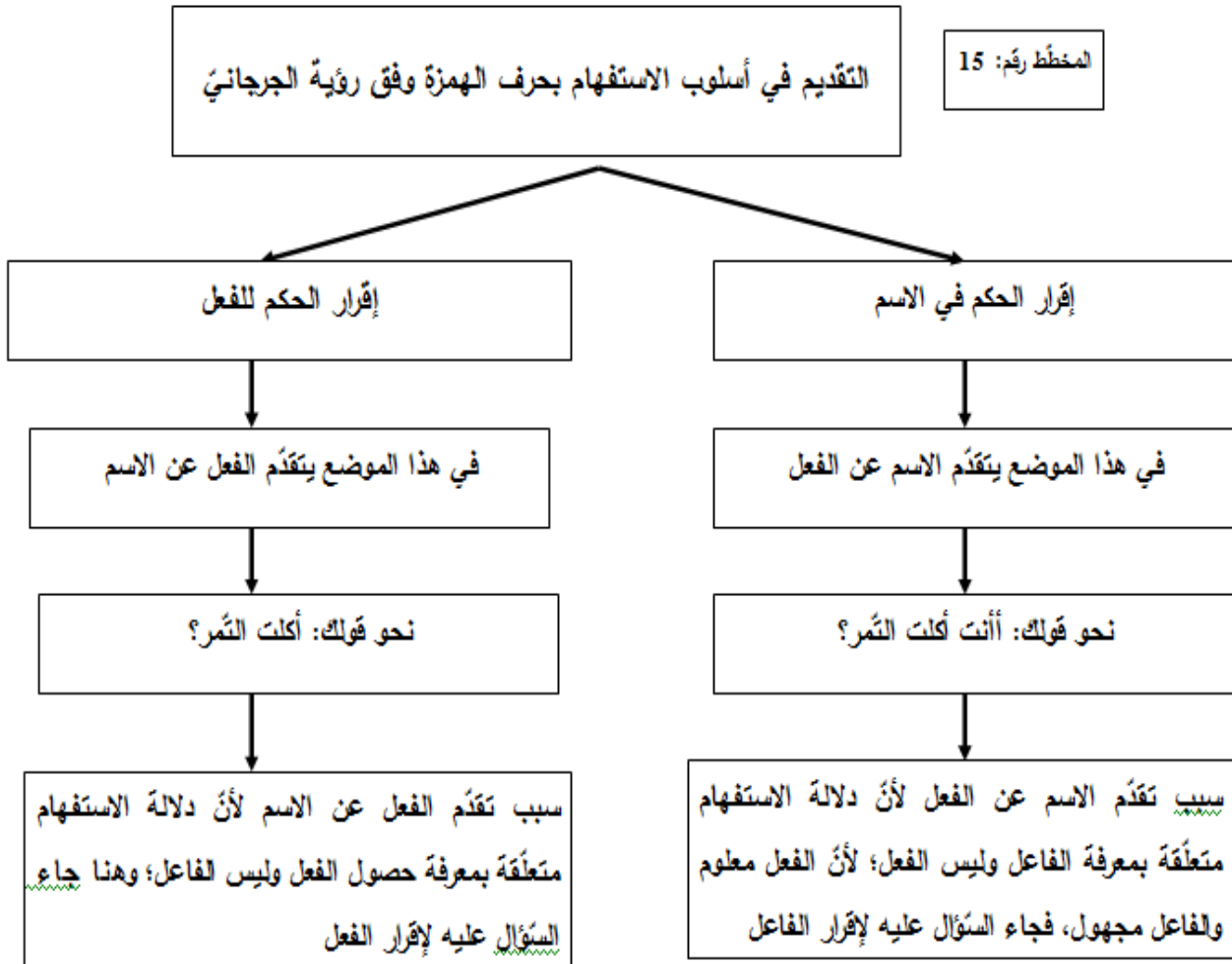
4- سورة هود، الآية 28.

5- فخر الدين الرازي، نهاية الإجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشريف، ص 184.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

وهكذا نجد عبد القاهر يتفنن في شرح التقديم والتأخير على كافة أوجهه فيما تعلق بأسلوب الاستفهام مبيناً خطأه من صوابه، ومثبتاً لصحيحة ورافضاً لمعوجه، فهو يقلب الاستفهام على وجوهه المختلفة، ولكل وجه من تلك الوجوه معنى إضافي، ودلالة فنيّة لا تتوفر في الآخر؛ فالهمزة إذا وليها الفعل دلّت على معنى، وإذا وليها الاسم دلّت على معنى آخر¹، وقد نبّه إلى ضرورة "الاحتراز من بعض السياقات الاستفهامية التي تخالف السليقة العربية التي تفسد القول، كقولك: أبنيت هذه الدار؟، أكتبت هذا الكتاب؟؛ لأنّه لا يصحّ أن تسأل عن شيء تراه أمام عينيك"²، وهكذا جاء غرضه في هذا العنصر.

ونقف هنا في هذا المخطّط توضيحاً لأحوال التقديم في الاستفهام بالهمزة، كالاتي:



1- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 148.

2- عبود خليفة، علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الدراسية: (2009م، 2010م)، ص 82.

2- أحكام التقديم والتأخير مع أسلوب النفي: جاء من حديث عبد القاهر الجرجاني عن التقديم والتأخير ذكره لدوره في بناء أسلوب النفي، فقال معلقاً عن ذلك: "فهذه مسائل في النفي، إذا قلت: ما فعلت؛ كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعولٌ، وإذا قلت: ما أنا فعلت؛ كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنه مفعولٌ: تفسير ذلك أنك إذا قلت: ما قلت هذا؛ كنت نفيت أن تكون قد قلت: ذاك وكنت نوظرت في شيء ثبت أنه مقولٌ، وكذلك إذا قلت: ما ضربت زيداً؛ كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلاً، وإذا قلت: ما أنا ضربت زيدا لم نقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب"¹. والنفي وفق رؤية عبد القاهر النحوية في هذا السياق على نمطين؛ فالأول على صيغة: ما فعلت، والثاني: ما أنا فعلت، ولنا في ذلك تمثيلاً وتفصيلاً:

-يندرج في الأول بصيغة (ما فعلت) نفي وقوع الفعل من أصله على نحو، قولك: ما سرقتُ ما كذبتُ، ما خنتُ. حيث أنّ تقديم الفعل عن الفاعل في هذا النمط غرضه واضح يكون هدفك فيه نفي "فعلاً لم يثبت أنه مفعول"²، وهذا طبعاً لا يتعلّق إلا بنفي الفعل دون غيره لأنّ "تقديم الفعل على الفاعل في النفي يعمل على وقوع النفي على الفعل دون الفاعل"³، وهذا ما أراد الجرجاني ذكره وبيانه، وصاغ على منواله أمثلة كثيرة منها قوله: "ما قلت شعراً قط وما أكلت اليوم شيئاً، وما رأيت أحداً من الناس"⁴، وعلى نحو ذلك قولك: ما نمتُ البارحة ما سافرت الأمس، ما تركت منهجي.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 155.

2- أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النحوية دراسة تحليلية، ص 39.

3- المرجع نفسه، ص 39.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 155.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

-أما الثاني الذي بصيغة (ما أنا فعلت)، فهو يكون بتقديم الفاعل على فعله؛ حيث يكون "تقدّم الفاعل على الفعل دالاً على وقوع النفي على الفاعل دون الفعل"¹، على نحو: ما أنا قرأتُ القصة، ما أنا شربتُ القهوة، ما أنا ضيّعتُ الأمانة...إلخ.

-وللنفي على ما ذكرنا دلالتان، فالأولى هي دلالة تعميم والثانية دلالة تخصيص فإن "تقدّم الفعل على الفاعل في النفي دلالة تعميم -وإن تقدّم- الفاعل على الفعل في النفي دالاً على تخصيص النفي بالفاعل"²، ونبسّط هذا وفق المثال الآتي: 'ما لعبتُ الرياضة' في هذا المثل انتفاء حدوث الفعل (لعبُ الرياضة)؛ وليس ضرورة أن يكون ترك الرياضة، وانتفاء لعبها متعلّق بشخص واحد، باعتبار أن 'دلالة الفعل أقوى حين تتقدّم في التركيب'³، فتتعلّق مباشرة بحرف النفي، وكان بالإمكان أن تأتي جملة النفي على نحو: (ما لعبت الرياضة قط) بدلالة الجمع والقطع. أما في حالة تقدّم الاسم على الفعل فقوة ظهوره وتقدّمه وارتباطه مباشرة بحرف النفي؛ كقيلة من أن توحى بانتفاء ذلك العمل على وجه التخصيص به لا غيره، وارتباط ما نفي بدلالة الاسم الذي تعلّق معنى النفي به في أسلوب النفي. وهذا ما ذكره الجرجاني في شرحه: "ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفي عامًا، كقولك: ما قلت شعراً قط، وما أكلت اليوم شيئاً، وما رأيت أحداً من الناس، ولم يصلح في الوجه الثاني، فكان خلفاً أن تقول: ما أنا قلت شعراً قط. وما أنا أكلت اليوم شيئاً، وما أنا رأيت أحداً من الناس؛ وذلك لأنه يقتضي المحال، وهو أن يكون هاهنا إنسان قد قال كلّ شعر في الدنيا، وأكل كلّ شيء يؤكل، ورأى كلّ أحد من الناس فنفيت أن تكونه، ومما هو مثال بيّن في أنّ تقديم الاسم يقتضي وجود الفعل

1-أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النحوية دراسة تحليلية، ص 39.

2-المرجع نفسه، ص 39.

3-وهذا ما ينصّ عليه عبد القاهر الجرجاني في شرحه لأسلوب النفي؛ فهناك فرق صراح بين المعنى في تقديم المنفي وفي تأخيره، فلا يمكن أن تتساوى دلالة الجملة على الترتيب في التقديم والتأخير في النفي.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

قوله: 'وما أنا أسقمتُ جسْمِي بهِ *** وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا'¹، فنجد الخطيب القزويني² يشرح معنى هذا البيت الذي استشهد به عبد القاهر، فيقول: "إذ المعنى أن هذا السقم الموجود 'والضرم'² الثابت ما أنا جالب لهما، فالقصد إلى نفي كونه فاعلا لهما ولهذا لا يقال: (ما أنا قلت ولا أحد غيري) لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول، بل يقال: (ما قلت أنا ولا أحد غيري)، ولا يقال: (ما رأيت أحدا من الناس)، ولا (ما أنا ضربت زيدا)، بل يقال: (ما رأيت)، أو (ما رأيت أحدا من الناس)، و(ما ضربت)، أو (ما ضربت أنا إلا زيدا)؛ لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس، وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد"³، وأمّا اعتراض الجرجاني على استعمال إلا في النفي فهذا لا يكون إلا في الشرط الذي ذكره وبينه؛ كي لا يحصل اشتباك في معنى الأسلوب ويجري في غير مجراه، ويضيف القزويني إيضاحاً لرؤية الجرجاني في استعمال (إلا) قائلا: "علل الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بـ(إلا) يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيدا، وإبلاء الضمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون ضربه وذلك تناقض"⁴، وهنا تتضح رؤية عبد القاهر في شرحه، ونذكر له قولاً آخر يبيّن فيه رؤيته: "وهاهنا أمران يرتفع معهما الشك في وجوب هذا الفرق، وبصير العلم به كالضرورة أحدهما أنه يصحّ لك أن تقول: ما قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس وما ضربت زيدا، ولا ضربه أحد سواي، ولا يصحّ ذلك في الوجه الآخر، فلو قلت:

1- "أبو الطيّب المنتبّي (303هـ، 354هـ) (915م، 965م) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي، ولد بالكوفة... كان شاعراً مقلداً شديد العارضة راجح العقل عظيم الذكاء"، ينظر، ترجمة المنتبّي في كتابه الديوان الشعري، دار بيروت للطباعة والنشر، (د، ط)، (1403هـ، 1983م)، ص5.

2- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدع، ص56.

3- المصدر نفسه، ص56.

4- الضرم: يقال وضرمت النار وتضرمت واضطرمت: اشتعلت والتهبّت، "والضرم ما به توقد النار" ينظر، محي الدين ابن العربي الحاتمي، مطلع خصوص الكلم في معاني فصوص الحكم، شرح داوود بن محمود القيصري ضبط عاصم إبراهيم الكيالي والحسيني الشاذلي الدرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1971م، ص470.

ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس وما أنا ضربت زيداً، ولا ضربه أحد سواي؛ كان خلفاً من القول، وكان في التناقض بمنزلة أن تقول: لست الضارب زيداً أمس، فنُشِبَتْ أَنَّهُ قد ضرب ثم تقول من بعده: ما ضربه أحد من الناس ولست القائل ذلك، فنُشِبَتْ أَنَّهُ قد قيل، ثم تجيء، فتقول: وما قاله أحد من الناس والثاني من الأمرين أنك تقول: ما ضربت إلا زيداً فيكون كلاماً مستقيماً، ولو قلت: ما أنا ضربت إلا زيداً؛ كان لغواً من القول وذلك لأنَّ نقض النفي بإلّا يقتضي أن تكون ضربت زيداً، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته؛ فهما يتدافعان فاعرفه ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره، فإذا قلت: ما ضربت زيداً، فقدّمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضربٌ منك على زيدٍ ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مبهماً محتملاً، وإذا قلت: ما زيدا ضربت؛ فقدّمت المفعول كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظنّ أن ذلك الإنسان زيدٌ فنفيت أن يكون إياه؛ فلك أن تقول في الوجه الأول: ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس، وليس لك في الوجه الثاني فلو قلت: ما زيدا ضربت، ولا أحداً من الناس؛ كان فاسداً على ما مضى في الفاعل ومما ينبغي أن تعلمه أنه يصحّ لك أن تقول: ما ضربت زيداً ولكني أكرمته؛ فتعقب الفعل المنفيّ بإثبات فعل هو ضده، ولا يصحّ أن تقول: ما زيدا ضربت ولكني أكرمته، وذلك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك... فإذا قلت: ما أمرتك بهذا كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت ما بهذا أمرتك كنت قد أمرته بشيء غيره التّقديم والتأخير في الخبر المثبت¹، وهكذا جاءت رؤيته في أسلوب النفي بحرف (ما)².

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 175.

2- حرف النفي (ما)، أحياناً تعمل عمل ليس نحو: (ما زيداً ضربت)، وأحياناً لا تعمل عمل ليس، تكون تافية لا محلّ لها من الإعراب، ينظر، محمّد أحمد مرجان، مفتاح الإعراب، ضبطه علي نجّار محمّد، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، ط1، (1421هـ، 2000م)، ص 48.

3- أحكام التقديم والتأخير في الخبر المنفي: يرى عبد القاهر أنك إذا قلت: (أنت لا تحسن هذا)، كان أبلغ من أن تقول: (لا تحسن هذا)، وعلة ذلك أن التركيب الأول يكون "مع من هو أشد إعجاباً بنفس...ولو قلت: (لا تحسن أنت) لم يكن بهذه القوة"¹، وفي هذا جاء سياق الآية الكريمة: ﴿الَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾²، في تفسير ابن كثير: "الَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ؛ أَي لَا يَعْبُدُونَ مَعَهُ غَيْرَهُ، بَلْ يُوحِدُونَهُ وَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَحَدًا صَمَدًا لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا، وَأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا كُفَاءَ لَهُ"³. وهنا يكمن معنى التقديم والتأخير في الخبر المنفي، فلو كان سياق الآية الكريمة: "الذين لا يشركون ربهم، أو ربهم لا يشركون) لم يفد"⁴، فتأخير الخبر المنفي هنا زاد المعنى وضوحاً ودقةً وبياناً. ففي رؤية الجرجاني أن الخبر المنفي بحرف النفي (لا) يستحسن تقديم المنفي عنه وتأخير النفي عليه؛ كما جاء في معنى الآية، فقدّم المنفي عنه (الذين)، وجاء النفي في (لا يشركون)، وهذا في رأيه كمال الصورة البلاغية واتزانها في السياق. ومقاساً على ذلك رأى عبد القاهر "بوجوب تقديم (مثل) و(غير) في التراكيب التي ترد فيها"⁵ حملاً على أسلوب النفي، وعلى نحو ذلك، يقدم الجرجاني قول أبي تمام: وَعَيْرِي يَأْكُلُ الْمَعْرُوفَ سُحْتًا *** وَتَسْجُبُ عِنْدَهُ بَيْضُ الْأَيْدِي، فيشرح الناظم هذا البيت معلقاً على معناه ودلالته السياقية: "يعرض مثلاً بشاعر سواه، فيزعم أن الذي قرف به عند الممدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه هذا محال!، بل ليس إلا أنه نفى

1- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشريف، ص189.

2- سورة المؤمنون، الآية 59.

3- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ)، ج5، ص418.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص164/165.

5- تراث حاكم الزبدي، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، ص233.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم¹، فالجرجاني يرى في استعمال (مثل) و(غير) هو بدلالة استعمال (لا) في النفي، ولهذا اقتضى الأمر حمل دلالتها على النفي تعلقاً بمعنى دلالات السياق المنسوجة فيه، ونختم في هذا قوله: "واستعمال (مثل) و(غير) على هذا السبيل شيءٌ مركزٌ في الطّباع، وهو جارٍ في عادة كلِّ قومٍ، فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبداً على الفعل إذا نُحي بهما هذا النحو الذي ذكرت لك، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدماً"².

4- أحكام التقديم والتأخير في الخبر المثبت: التقديم والتأخير في هذا الموضع هو بخلاف ما ذكرنا في الخبر المنفي، يقول الجرجاني: "واعلم أنّ هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت؛ فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل، فقدمت ذكره، ثمّ بنيت الفعل عليه، فقلت: زيد قد فعل وأنا فعلت وأنت فعلت؛ اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل إلا أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين: أحدهما جلي لا يشكل، وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنّه فاعله دون واحد آخر، أو دون كلِّ أحد، ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه؛ تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه وتردّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب فيه كما كتبت، ومن البيّن في ذلك قولهم في المثل: 'أتعلمني بضبّ أنا حرشته'³.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص166.

2- المصدر نفسه، ص166.

3- يردّ هذا المثل؛ كردّة فعل في حال إخبار المستمع بأمر هو به على علم ودراية؛ أي "إذا أخبره بأمر هو صاحبه ومتولّيه"، ينظر، أبو القاسم الرّمخشري، أساس البلاغة، تحقيق، محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، (1419هـ، 1998م)، ج1، ص572.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

فقد رأى عبد القاهر في الخبر المثبت موضعين في السياق والتركيب، وهما: الأول إن كان الخبر المثبت متعلقاً بشخص واحد دون غيره، فتحاول في كلامك إثباته لذلك الشخص المحدد؛ وهو المقصود بنص الخبر، وهذا ما عناه في المثل الذي ذكره: (أنا شفعت في بابه) حيث أن تقديم الاسم... (زيد قد فعل) و(أنا فعلت)؛ اقتضى أن يكون القصد إلى الفاعل¹، وهنا يكون الغرض ظاهراً كما بين الجرجاني، وهو معنى قوله: "تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل... وتردّ على من يزعم أنه كان ذلك من غيرك"²، وكأن ذلك يكون جواباً لمن سئل: هل أنت فعلت؟. فيكون جوابك تأكيداً بعبارة: أنا فعلت. أو جواب لمن سئل: من فعل؟. فنقول: زيد قد فعل. هذا عن القسم الأول.

والقسم الثاني هو ما عرفه عبد القاهر بقوله: "أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك؛ فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك في الشبهة وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزديد، ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل وهو يحبّ الثناء؛ لا تريد أن تزعم أنه ليس هاهنا من يعطي الجزيل، ويحبّ الثناء غيره، ولا أن تعرض بإنسان وتحطّه عنه، وتجعله لا يعطي كما يعطي ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أنّ إعطاء الجزيل وحبّ الثناء دأبه، وأن تمكّن ذلك في نفسه، ومثاله: 'هُم يَفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ * * * وَأَجْرَدَ سَبَاحٍ يَبْدُ الْمُعَالِيَا'^{3,4}.

1- فخر الدين الزاوي، نهاية الإجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشريف، ص 187.

2- المرجع نفسه، ص 187.

3- البيت للشاعر "عبد الله الليثي من شعراء الدولة الأموية كان معاصراً لجرير، توفي نحو 107هـ"، ينظر، خير الدين الزركلي ترتيب الأعلام على الأعوام، رتبته وعلق عليه، زهير ظاظا، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999م ص 178. ومعاني البيت: "يفرشون اللبد: أي يجعلون اللبد فراشاً للظهور يُقال: فرشت الأفراس وأفرشنيه فلان؛ أي جعلني أفرشه والظمرة: أفرس الكثيرة الجري، والأجرد: أفرس القصير الشعر، ويبدؤ: يغلب، والمعالي: السهم يصفهم بالفروسية وجودة المطاردة"، ينظر، يحيى بن علي التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1421هـ، 2000م)، ج2، ص 1029.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 158.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

يقول عبد القاهر واصفا معاني بيت الشاعر: "لم يرد أن يدعي لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها، وينص عليهم فيها حتى كأنه يعرض بقوم آخرين؛ فينفي أن يكونوا أصحابها هذا محال، وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل، وأنهم يقتعدون الجياد منها، وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بدياً قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ليمنعه بذلك من الشك، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليهم"¹. فوجه الاختلاف بين الأول والثاني؛ أن الأول للتأكيد المباشر للخبر المثبت والثاني يمر على خطوات مرتبة بدءاً بالتنبيه على وجه التذكير أو التأكيد وصولاً إلى اليقين، وهو جعل المنتبه أو السامع يعي ويدرك الخبر دون اشتباه فيه أو إنكار له وهذا ما عبر عنه عبد القاهر في شرح 'رؤية سيبويه'² للوجه الثاني من الخبر المثبت حيث يقول: "وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول؛ إذا قدم فرفع بالابتداء وبني الفعل الناصب كان له عليه وعدّي إلى ضميره فشغل به، كقولنا في ضربت عبد الله: عبد الله ضربته، فقال: وإنما قلت عبد الله؛ فنبيهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء فإن قلت: فمن أين يجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد لإثبات ذلك الفعل له وأن يكون قوله هما يلبسان المجد أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقول يلبسان المجد؟. فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه، وإذا كان كذلك، فإذا

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 159.

2- هذا دليل كاف شاف على مرجعية عبد القاهر النحوية، فاستاده هنا على آراء النحاة؛ يعبر عن وازعه الفكري وزاده المرجعي المتأصل، فلا يخرج عنه في مسألة قط. فانقلع عن سبويه... يعطينا دلالة... وهي أنه عمد إلى القواعد النحوية وجعلها -مرجعاً- لفلسفته -النحوية- لإبراز معاني النحو فيها -وفق- منهجه الذي اختطه لنفسه، ينظر، فؤاد حمير فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية، ص 180.

قلت: عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام أو قلت: خرج أو قلت قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه؛ فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيء له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشدّ لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق¹. فكان الغرض منه هو الإعلام والإنباه، وبهما يتم تهيئة السامع إلى حقيقة الخبر، ويكون هذا بمثابة أداة توقنه بما يطمئنه، فيتعزز الخبر في خاطره ويجزيه صورة في ضميره.

5- أحكام التقديم والتأخير في النكرة: يقول عبد القاهر: "إذا قلت: أجاك رجل؟. فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه، فإن قدمت الاسم، فقلت: أرجل جاك؟. فأنت تسأله عن جنس من جاءه؛ أرجل هو أم امرأة، ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي؛ فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي، فقلت: أزيد جاك أم عمرو؟. ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى؛ لأنّ تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل، والسؤال عن الفاعل يكون: إما عن عينه أو عن جنسه، ولا ثالث. وإذا كان كذلك كان محالاً أن تُقدّم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس؛ لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين والنكرة لا تدلّ على عين شيء فيسأل بها عنه، فإن قلت: أرجل طويل جاك أم قصير؟. كان السؤال عن أنّ الجائي من جنس طوال الرجال أم قصارهم؛ فإن وصفت النكرة بالجملة، فقلت: أرجل كنت عرفتُه من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه؟. كان السؤال عن المعطي أكان ممن عرفه قبل أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة"²، فنراه يدقق في مسائل أسلوب النكرة حيث جعل لكلّ منهما ضوابطه.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 160/161.

2- المصدر نفسه، ص 168.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

-إذا كان السؤال متعلقًا بإثبات الخبر '(النكرة)¹: فيصاغ الاستفهام فيه: هل نجحت طالبة؟'. المقصود بالاستفهام هنا؛ تثبيت خبر النجاح من عدمه. أو: هل سافر الرجل؟. فمعنى السؤال: هل حصل سفر الرجل؟. وهنا ضرورة يكون تقديم الفعل على الفاعل ولا يصح تقديم الفاعل بدلالة السياق؛ لأنّ السؤال جاء لإثبات خبر النكرة.

-أمّا إذا كان السؤال لإثبات نوع الجنس: هل طالبة نجحت؟. فمعنى الاستفهام غير ثابت في نجاح طالبة؛ لأنّ صيغة السؤال توحي بإمكانية أن يكون الناجح طالبا؛ أي جنس آخر. وكذلك الأمر لو قلنا: هل رجلٌ سافر؟. فهو غير متعلق بمعنى نجاح الرجل كما سبق في المثال: كون الاستفهام هنا متعلقًا بمعرفة من نجح أرجل أو امرأة (جنس آخر) وهو بخلاف ما ذكرنا في النوع السابق حيث يتقدّم المسؤول عنه معرفة لنوع الفاعل.

-وقد يكون السؤال عن جنس اللّون أو الشّكل: هل أكلت التفاحة الحمراء؟. فهنا الاستفهام لتأكيد خبر أنّك أكلت تفاحة حمراء أم لم تأكل. فالجواب بإثبات خبر فعل الأكل أو نفيه. ولكن حين يكون السؤال: هل تفاحة حمراء أكلت؟. فدلالة الاستفهام هنا توحي بوقوع الشكّ في لون التفاحة المأكولة؛ وليس في فعل الأكل في حدّ ذاته؛ كونه حاصلًا.

-نجد الجرجانيّ في رؤيته النحويّة ميّز "بين دلالتين، دلالة الجنس ودلالة النوع... إذ يراد بتقديم الفاعل على الفعل، تحديد جنسه... ويكون الأمر بخلاف ذلك في حالة كون الفاعل المقدم دالًّا على النوع"²؛ أي يؤخّر الفاعل، ويتقدّمه فعله كما أشرنا تبعًا

1- "النكرة مقدّمة على المعرفة وضعًا، والدليل على ذلك أنّ لفظ الاسم يكون نكرة، ثم يدخل عليه ما يعرف به... وعبر بعضهم بأن قال: أنّ النكرة قبل المعرفة؛ لأنّ الجهل في طبع الآدمي قبل العلم، فقد تقدّم النكرة على المعرفة؛ لأنّ النكرة مجهولة والمعرفة معلومة. وأيضًا فإنّ النكرة كالعموم والمعرفة كالخصوص، والعموم مقدّم عن الخصوص"، ينظر، أبو عبد الله بن الفخّار، شرح الجمل (وهو شرح كتاب الجمل في النحو والإعراب للجرجاني)، تحقيق، روعة ناجي، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ص72.

2- تراث حاكم الزيّادي، الدرس الدلاليّ عند عبد القاهر الجرجانيّ، ص237.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

لسياق السؤال. ولكن في حالة معرفة حكم النكرة، فالأمر بخلاف ذلك: ومثاله لو قلت: "رجلٌ جاءني)؛ فلا يصلحُ إلا أن تعلم المُخاطَبُ أنّ الذي جاءك رجلٌ، لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أنّه أتاك آت، فإن لم تردّ ذلك، كان الواجب أن تقول: (جاءني رجل) فتقدّم الفعل، وكذلك إن قلت: (رجلٌ طويلٌ جاءني) لم يستقم حتى تقدّر السامع أنّه ظنّ أنّك رجلٌ قصيرٌ"¹، وكأنّك تنبّهه، وهنا تكمن رؤية عبد القاهر في إظهار أهمّ دلالة من "دلالات التّقديم والتّأخير، وهي دلالة التّنبية في ذكر (المُحدّث عنه)؛ سواء كان دالًّا على الجنس، أو النّوع"²، وهكذا جاء تحليل الجرجانيّ لأسلوب النّكرة.

—فالتّقديم والتّأخير كما جاء في هذا الأسلوب يقف على مراعاة أحوال اللفظ قبل صياغته في التّركيب، فهناك فرق بين استعمال المعلوم والمجهول، وفرق في المعنى إن قدّم ما وجب تأخيره، أو أخر ما وجب تقديمه، فلا نقول: أجاك رجلٌ؟. ونبيّنا في السؤال الاستفهام عن جنس الجائيّ، ولا نقول: أفاطمة صدقت؟. ونبيّنا في السؤال الاستفهام عن وقوع الفعل. فكلّ معنى مقصود سياقه الخاصّ الذي يبنى عليه نظام التّرتيب والتّركيب فلا تقديم إلاّ بدليل، ولا تأخير إلاّ بدليل كذلك.

إذاً هكذا كانت خطوات عبد القاهر في بحثه عن قضايا التّقديم والتّأخير، فعرف قدرها بلاغيًّا، فسعى إلى ضبطها قاعديًّا؛ موضّحاً صورها التّركيبية، ومستخرجاً آثارها الدلالية، فجاءت دراسته فيها عميقة ودقيقة، وليس المقصود منها المعنى القريب الذي يؤخذ منه اللفظ لأوّل وهلة، ولكن المراد المعانيّ الإضافية، والدلالات الثّانية؛ التي تنبع من التّركيب"³، وقد أبدع الجرجانيّ أيّما إبداع في استخراج الصّور الفنيّة لهذا النمط الكلاميّ.

1- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 169.

2- تراث حاكم الزيّادي، الدّرس الدلاليّ عند عبد القاهر الجرجانيّ، ص 238.

3- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 156.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

بعدما جئنا على ذكر أحكام التقديم والتأخير في الأساليب التي ذكرها الناظم لي هنا أن تفصل في هذا الجدول مستجمعاً هذه الأحكام مع التمثيل لها على النحو الآتي:

نمط الأسلوب وفق رؤية عبد القاهر	حكمه في السياق (التقديم أو التأخير)	الأمثلة
1- التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام بحرف (الهمزة).	1- لإقرار الحكم على الاسم يجب تقديم الاسم على الفعل 2- لإقرار الحكم على الفعل يجب تقديم الفعل على الاسم	1- هل زيدٌ نجح؟. حصول النجاح لزيد دون غيره. 2- هل نجح زيدٌ؟. هنا لإثبات حصول فعل النجاح
2- التقديم والتأخير في أسلوب النفي بحرف (ما).	1- إذا تعلّق معنى النفي بالاسم وجب تقديم الاسم. 2- إذا تعلّق معنى النفي بالفعل وجب تقديم الفعل.	1- ما أنا ظلمتُ. الفعل واقع ولكن الفاعل منفيّ. 2- ما ظلمتُ. هنا نفي حصول الفعل من أصله.
3- التقديم والتأخير في الخبر المنفيّ بحرف (لا).	1- إذا تعلّق النفي بفاعله؛ فإنّ المنفيّ يتقدّم قبل لام النفي. 2- إذا تعلّق النفي بالفعل فإنّ الفعل المنفيّ يتقدّم عن الفاعل ويأتي بعد اللام النافية	1- سليمٌ لا يسرقُ. الفعل حاصل ولكن الفاعل ليس سليم. فهو هنا فاعل نحويّ باعتبار التركيب. 2- لا يسرقُ سليمٌ. هنا الشك في حصول الفعل.
4- التقديم والتأخير في الخبر المُنْبَت. في الخبر المُنْبَت.	1- إذا كان المُنْبَت هو الفاعل فيقتضي هذا تقديمه عن فعله 2- إذا كان المُنْبَت هو الفعل فيقتضي تأخير الفاعل	1- عمّارٌ يجتهدُ. بمعنى إثبات فاعليته للفعل. 2- اجتهد عمّارٌ؛ بمعنى إثبات حقيقة حصول الفعل.

<p>1- أَرَجُلٌ زارك؟ بمعنى الاستفهام عن حقيقة الزائر أهو ذكرٌ أم أنثى؟ 2- أَرَأراك رجل؟؛ بمعنى أزارك رجال من الرجال.</p>	<p>1- في دلالة الجنس يكون بتقديم الاسم في الاستفهام؛ (كي تميز بين الجنس المحدد وغيره). 2- وفي بيان النوع أو الشكل أو اللون؛ يقدم الفعل عن الاسم</p>	<p>5- التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام على الاسم النكرة.</p>
--	---	---

د- الأغراض البلاغية لأسلوبَي التقديم والتأخير: لاغرو أن للتقديم والتأخير عوامل سياقية تواصلية تتحكم في ترتيب التركيب، فبهما يستعين المتكلم على "إنتاج الملفوظات التي يراعي فيها السياق حتى تؤدي العملية التبليغية الغرض المرجو منها، وهو الفهم والإفهام"³، ولنا هنا أن نقف على هذه الأغراض شرحاً وبياناً، كالاتي:

1- الإعجاز اللغوي: فقد رأوا في معنى التقديم في الآيات الكريمة على وجه تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (9) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (10) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ (11)﴾⁴ أن هناك "إفادة معنوية؛ هي حث الرسول صلى الله عليه وسلم على تنفيذ ما أمر به وتذكيره... بإحسان الله عز وجل له، فلا بد أن يحسن كما أحسن الله إليه"⁵.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 169.

2- تراث حاكم الزبدي، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 238.

3- بصوراء صورية، مقاصد التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز، مقال منشور في مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 16، 2014م، ص 88.

4- سورة الضحى، الآية 11/10/9.

5- ينظر، عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار بونس، بنغازي، ليبيا ط1، 1997م، ص 41.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

2- للتشويق وال جذب: وهو "أن يكون في المسند إليه غرابة من شأنها أن تشوق المخاطب إلى معرفة المسند"¹ على نحو قراءتك للآية الكريمة: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾²، فمن غير إكمالها، فلا ريب أن المُخَاطَبِينَ "يستعجلون معرفة الخبر، ولاسيما أنهم كانوا يحسبون أن الكرم هو البذل، ولكنه هنا شيء آخر؛ إنه التقوى"³؛ ليتضح المعنى بكلمة (أتقاكم).

3- تعجيل المسرة أو المساءة: ويكون على وجه السرعة: "نحو (العفو عنك صدر به الأمر)، أو (القصاص حكم به القاضي)"⁴، أي إنباه المخاطب (إفراحا له أو إحزانا له).

4- التلذذ والاستشعار: نحو التقرب بالتحبب والأنس: "يلى وصلت وسلمى هجرت"⁵. وتدرج فيه كل عبارات الجذب والإحساس والشعور.

5- بيان عموم السلب: ويكون هذا بتقديم أداة العموم "كلّ"، وجميع على أداة النفي نحو: كلّ ظالم لا يفلح...واعلم أنّ عموم السلب يكون النفي فيه لكل فرد، وتوضيح ذلك أنك إذا بدأت بلفظة (كلّ) كنت قد بنيت وسلّطت الكلّية على النفي وأعملتها فيه"⁶.

6- بيان سلب العموم: ويكون بتقديم "أداة النفي على أداة العموم، نحو لم يكن كلّ ذلك؛ أي لم يقع المجموع، فيحتمل ثبوت البعض، ويحتمل نفي كل فرد؛ لأنّ النفي يوجّه إلى الشمول"⁷. وهذا بخلاف الحكم السابق في 'عموم السلب'.

1- ينظر، فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص212.

2- سورة الحجرات، الآية13.

3- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص213.

4- محمد بن صالح العثيمين، دروس البلاغة، ص67.

5- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في البيان والبدیع، ص124.

6- المرجع نفسه، ص124.

7- المرجع نفسه، ص124.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآياتها في نظرية الجرجاني

7- إفادة التخصيص قطعاً: ويكون "إذا كان المسند إليه مسبقاً بنفي والمسند فعلاً، نحو: ما أنا قلت هذا...ولذا لا يصحّ أن يقال ما أنا قلت هذا ولا غيري...وإذا لم يسبق المسند نفي، كان تقديمه محتملاً لتخصيص الحكم به أو لتقويته إذا كان المسند فعلاً نحو: أنت لا تبخل، وهو يهب الألف، فإنّ فيه الإسناد مرتين، إسناد الفعل إلى ضمير المخاطب في المثال الأوّل، وإسناد الجملة إلى ضمير الغائب في المثال الثاني"¹.

8- إنكار معاني الكلمات وهو ما يكون في الكلام من ألفاظ ذات غرابة في الدلالة كقول الشاعر: أبعد المشيب المنقضي ذي الدوائب *** نحاول وصل العانيات الكواعب وشرح البيت: "أبعد: ينكر الشاعر والهمزة للاستتكار...المشيب: الذي ابيض شعره. المنقضي: الذي فني. الكواعب: البكر التي آتت بروز ثديها...والشاهد من هذا: قدّم الشاعر لفظة (أبعد) وهي محطّ الإنكار على عامله، وهو (تحاول)، ويجوز (أبعد) مسند إليه قدم على المسند، وهو (تحاول) ليكون محطّ الإنكار والغرابة"².

9- الترتيب والتنظيم والمكانة: نحو قولك: "هذا كلام: صحيح، فصيح، بليغ، فإذا قلت: فصيح، بليغ: لا يحتاج إلى ذكر صحيح، وإذا قلت بليغ لا يحتاج إلى ذكر فصيح"³ أي "ليكون البدء من الأسفل إلى الأعلى، فلفظ البليغ أعلى من الفصيح، ولفظ الفصيح أعلى من الصّحيح ولو قدّم الأعلى لم يتمكّن له ذلك"⁴؛ أي لا يؤثر تقديمه في التركيب حيث يبقى المرتفع مرتفعاً وإن أحر والمنخفض منخضاً وإن قدّم.

1- المرجع السابق، ص 125.

2- السّيّد أحمد الهاشمي، توضيح شواهد جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبيدع، شرح وتعليق ملاً محمّد النّوغراني دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ص 36.

3- السّيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبيدع، ص 125.

4- السّيّد أحمد الهاشمي، توضيح شواهد جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبيدع، ص 36.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

10- الترتيب الوجودي: على نحو ذلك قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾¹؛ فالسنة هي النعاس الخفيف الذي يسبق النوم (تتره سبحانه وتعالى عن كل نقص)، وفي التفسير: "ومن كمال حياته وقيوميته؛ أنه: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ﴾؛ أي النعاس، ﴿وَلَا نَوْمٌ﴾؛ لأنَّ السِنَّةَ وَالنَّوْمَ إِنَّمَا يَعْرِضَانِ لِلْمَخْلُوقِ الَّذِي يَعْتَرِيهِ الضَّعْفُ وَالْعَجْزُ وَالْإِنْحِلَالُ، وَلَا يَعْرِضَانِ لِذِي الْعِظْمَةِ وَالْكِبْرِيَاءِ وَالْجَلَالِ"²؛ فسبق ذكر السِنَّةِ النَّوْمَ للترتيب الوجودي، وهذا من دقة لغة القرآن الكريم.

وهكذا جاء عملي في هذا المبحث؛ فالنقد والتأخير مبحث هام، وفيه بلا ريب من قيمة الأفكار لعبرة، ومن دقيق الأنظار لحكمة؛ فقراءتنا لآراء عبد القاهر، ما هي إلا رغبة منا للاستتارة من رؤيته النحوية الهادفة. وخالصة فكرتنا فيما رأينا: أنَّ الجرجاني رأى أنَّ سلامة أسلوب التقديم والتأخير له أثر على قوة التماسك الخطابي بين المتكلم والمتلقي؛ لأنَّ "المتقدم والمتأخر من اللفظ بمثابة قطعة متماسكة من القول تقوم على الإفادة من ذاكرة المتلقي الذي يختزن، ثمَّ يسترجع"³، ولهذا اهتم الجرجاني بإخراج صورته بل وقد "أفرد له فصلا في كتابه (دلائل الإعجاز)...فهو عنده باب كثير الفوائد جمَّ المحاسن، واسع النَّصْرَفُ بعيد الغاية...ودرس عبد القاهر في هذا الفصل ظاهرة التقديم والتأخير في سياق الاستفهام والتفني والإثبات. وقد أفاد فيه من سيبويه الذي أدرك هذه الظاهرة، وأحسن عبد القاهر تعليلها، وكشَّفَ بلاغتها"⁴.

1- سورة البقرة، الآية 255.

2- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الزحمان في تفسير كلام المنان، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط1، (1432هـ، 2011م)، ص134.

3- إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن ط2، (1430هـ، 2009م)، ص129.

4- خالد بن محمد بن إبراهيم العثيم، الأسرار البلاغية للتقديم والتأخير في سورة البقرة دراسة تطبيقية رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية السنة الدراسية: (1418هـ 1998م)، ص45.

(3) - الحذف والذکر وضوابطهما عند الجرجاني: الحذف والذکر من قضايا معاني

النحو؛ وهي من الأساليب البلاغية التي استعملتها العرب؛ لأغراض عدة منها: "التسهيل والتخفيف... والإيجاز في كلامهم"¹، وهي لا تكون إلا لمن علم بفنون الكلام وصحّ عنده ما يضبط به اللسان؛ ليصل بالصواب إلى تحقيق المراد، وما ذا عبد القاهر يطرق باب الحذف مبيّنا قيمته النحوية وغرضه البلاغي، فيقول: "قد بان الآن واتضح لمن نظرَ نظرَ المتنبّت الحصيف الرّاعب في اقتداح زناد العقل، والازدياد من الفضل ومن شأنه التّوقُّ إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها، ويتغلغل إلى دقائقها وبرياً بنفسه عن مرتبة المقلّد الذي يجري مع الظاهر، ولا يعدو الذي يقع في أول خاطر أنّ الذي قلت في شأن الحذف، وفي تفخيم أمره، والتّنبويه بذكره، وأنّ مأخذهُ مأخذُ يشبه السّحر ويبهّر الفكر؛ كالذي قلت"²، فالناظم يريد أن يبيّن أهميته في صناعة الكلام بأسلوب بلاغي سليم؛ يحصل أثره، وترجى فائدته إن حسن نظمه وفق ما تقتضيه قواعده وتقرّه ضوابطه، ولي هنا أن أنفصل في ذكر ضوابطه؛ مبيّنا إجراءاته ومزاياه، وفيه:

أ- آلية الحذف والذکر: إن الحذف والذکر من المواضيع البلاغية التي تطرّق إليها النّحاة قديماً وحديثاً، فقد ذكره العلامة النحويّ 'سيبويه'، واشترط في استعمال الحذف أن يكون المُخاطبُ على دراية بالمحذوف؛ بمعنى على المتكلّم أن يراعي هذا العامل في قياس الأسلوب'. وقد استعمله النّحاة أيضاً: "في معظم أبواب النحو، فحذفوا المبتدأ، والخبر والمفعول، والصّلة، والصّفة، والفعل وحده، أو مع مضمّر مرفوع، أو منصوب... وكانوا لا يحذفون إلا لإفادة معنى خاصّ، ويضمّنون الكلام ما يفيد المحذوف

1- أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النحوية دراسة تحليلية، ص 51.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 189.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

فهم بذلك أقدر على توجيه المعاني مضمّنة المحذوف، ويرون في حذفه جمال المعنى¹. والحذف في الكلام كثير ومتنوع؛ "فنرى حذف الكلمة حرفاً وفعلاً واسماً مضافاً ومضافاً إليه، فاعلاً ومفعولاً، صفة وموصوفاً، خبراً ومبتدأً... كما نرى حذف جزء من الكلمة وبقاء جزء، ولا بدّ في كلّ حذف من دليل يدلّ على المحذوف"²؛ لأنّه بذلك يكشف وظيفته الدلالية، ويبني صورته البلاغية؛ فيستقيم المعنى، ويتحقّق مراد المتكلّم من استعماله له. وهو هنا كباقي الأساليب المذكورة على نحو الوصل والفصل، والتّقديم والتّأخير؛ حيث له أهميّة بالغة لا يمكن تغافلها؛ وسنأتي على ذكرها فيما يأتي:

ب-مقاييس استعمال الحذف والذّكر: لا بدّ أنّ لهذا الأسلوب ضوابط تحكمه وقواعد ترشده؛ كي لا يقع فيه من القول زلّة، ولا تكون فيه من المواضع شبهة، وأوّل شرط يقتضيه استعمال أسلوب الحذف أنّ تكون هناك قرينة معنويّة، أو لفظيّة دالة عليه بمعنى ألاّ يقع في ذهن المستمع أيّ عارض يمنعه من فهم الكلام في سياق الحذف، وهذا ما ذكره علماء البلاغة؛ فقد جعلوا "للحذف قاعدة عامّة يطرد تحتها ومضمونها: أنّ الحذف جائز في كلّ ما يدلّ الدليل عليه، بشرط ألاّ يتأثر المعنى، أو الصياغة بحذفه تأثراً يؤدي إلى عيب وفساد لفظي أو معنوي"³، وفي هذا يجب مراعاة ما يلي:

1- الجانب التركيبي: فلا يصحّ إطلاقاً أنّ يخلّ الحذف بقواعد التّركيب؛ كأن يكون الحذف في غير موضعه من التّركيب على نحو، قولك: اشتريت بعشرين دينار، نلحظ أنّ حذف (المفعول به) في هذا التّركيب أخلّ بمعنى الجملة دلالة، ولا فائدة للحذف هنا سوى أنّه ترك إبهاماً واضحاً، لأنّ السّامع لا يدرك ماذا اشتريت بعشرين دينار، والأصحّ ألاّ يحذف المفعول، ليتّم المعنى السياقيّ الذي سيقت فيه الجملة، فيكون:

1- فؤاد حمير، فلسفة عبد القاهر الجرجانيّ النحويّة، ص183.

2- عبود خليفة، علاقة الدرس النحويّ بالدرس البلاغيّ عند عبد القاهر الجرجانيّ، ص90.

3- فؤاد حمير، فلسفة عبد القاهر الجرجانيّ النحويّة، ص184.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

اشترت الكتاب، أو العنب، أو القلم؛ لأنّ حذفه في ذلك السياق لا يصحّ، وعلى نحو ذلك أيضاً أن تكون الجملة مبتدئة 'بفعل متعدّد إلى مفعولين أو ثلاث'¹: أنبأت الطّبيب دواءه نافعاً؛ فلا يمكن أن نحذف المفعول الثاني أو الثالث لارتباط دلالة الفعل كلياً بما يليه من المفاعيل؛ فالمعنى لا يتمّ إلّا بها، وهنا لا ينبغي أن الحذف، هذا وقد يكون الحذف ممكناً ومناسباً في تراكيب أخرى، وفي سياقات معيّنة.

2- الجانب السياقي: وهو أن يكون الحذف يتوافق وحال المُخاطَب في الخطاب بمعنى مراعاة عوامل من بينها؛ الفهم، والمقام، والظرف، والمناسبة، واختيار اللفظ، فلا أقول مخاطباً صديقي: هنيئاً لك، وهو في مقام لا يتسنّى له التّركيز على فهم ما يقال له كأن يكون في حالة تعب أو مرض، أو وفاة، وهنا يقتضي الأمر مراعاة هذه الظروف. والأصل في قوله: (هنيئاً لك)؛ هنيئاً لك نجاحك في المسابقة؛ حيث نرى في هذه الجملة حذف لفظ (نجاحك في المسابقة)، فدلّ عليه معنى التّهنئة (هنيئاً لك)، وعلى الرّغم من صحّة حذف الجملة إلّا أنّ مقامها لا يناسب حال المتلقّي؛ كونه غير متهيّئ لها.

3- الجانب الأدائي التّواصلي: ونستطيع القول أنّ هذا الشرط هو الأساس، وقد شرّحه العلماء بأن يكون المُخاطَب على دراية بمعنى الخطاب، أو أن يكون هناك قرينة معنويّة أو لفظيّة تبقى على صورة المحذوف²، فيدرك السّامع صورة المضمّر من خلال ذلك السياق؛ كأن نقول: غيثٌ غزيرٌ، فهنا حذف الفعل، وأبقي على دلّالته، وهو معنى (التّزول)، وارتبطت دلالة حذفه بمعنى الفاعل (الغيث)، فيقدّر المحذوف على نحو: نزل غيثٌ غزيرٌ، وسنأتي على بيان أنواع المحذوفات ودلالاتها في العنصر القادم.

1- الفعل المتعدّي هو الذي ينصب مفعولاً واحداً أو أكثر، ينظر، حمدي محمود عبد المطّلب، النحو الميسر للصغار والكبار في شرح قواعد النحو والتدريب عليها، دار الأفق العربيّة، مصر، ط1، 2001م، ص114.

2- الأصل في المحذوفات جميعها أن يكون في الكلام ما يدلّ عليها من قرائن دلاليّة؛ كأن تكون تلك القرائن سياقيّة لفظيّة أو عقليّة، ينظر، بونس حمش خلف محمّد، الحذف في اللّغة العربيّة، مقال نشر في مجلة أبحاث، كلبّة التّربية الأساسيّة، جامعة الموصل، العراق، المجلّد10، العدد2، 2010م، ص273.

ج- صور أسلوب الحذف والذكر عند الجرجاني: نقف في هذا العنصر على ذكر صور توضيحية عن أسلوب الحذف والذكر وفق رؤية عبد القاهر:

1- حذف المبتدأ: يحذف المبتدأ لغرض بلاغيّ معيّن، وقد قدّم له الجرجانيّ في مواضع مختلفة من كلامه، منها ما ذكره في أشعار العرب:

اعتَادَ قَلْبَكَ من لَيْلَى عَوَائِدُهُ * * * وهَا جَ أَهْوَاءَكَ المَكْنُونَةَ "الطَّلُّ"¹

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِهِ * * * وَكُلُّ حَيْرَانَ جَارٍ مَاؤُهُ حَضِلٌ².

نرى صورة الحذف هنا أنه متعلق بحذف الضمير أو اسم الإشارة في: ذاك ربّع قواء أو هو ربّع، ويقول الجرجانيّ: "أراد ذاك ربّع قواء أو هو ربّع"³؛ أي الإشارة إلى المحذوف وهو المبتدأ الدال عليه ضمير الإشارة (ذاك)، وعلى نحوه أيضا:

وهل بُنِيَّةٌ يَا للنَّاسِ قَاضِيَتِي * * * دِينِي وَفَاعِلَةٌ خَيْرًا فَأَجْزِيهِ؟.

ترنو بعيني 'مهاة'⁴ أقصدتُ بهما * * * قلبي عشية ترميني وأرميها

'هيفاء'⁵ مقبلة، 'عجزاء'⁶ مدبرة * * * ريا العظام بلين العيش غاذيها.

1-الطَّلُّ: من الطلّ: "المطر الصّغار القطر الدائم"، لسان العرب، مادة (طلّ)، ج9، ص139. والبيتان "العمر بن أبي

ربيعة كما نسبهما البغداديّ في شرح شواهد المغني"، ينظر، هوامش، كتاب دلائل الإعجاز، ص170.

2- "قواء": لا أنيس له. وأذاع بمتاعه: ذهب به. والمعصرات: السحاب. والحيران: هو المزن. والخضل: الكثير، والمراد أنّ السحاب أنزلت ماؤها بكثرة، حتّى ذهبت به"، ينظر، عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ص185.

3- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص170.

4- المهاة: "البقرة الوحشية"، ابن منظور، لسان العرب، مادة (مهه)، ج13، ص541.

5- الهيف: "ضمير البطن"، المصدر نفسه، مادة (هيف)، ج1، ص787. والأبيات لجميل بن معمر العُدريّ القُضاعيّ ويكُنّى أبا عمرو المتوفى (82 هـ/701 م)، ولقب بجميل بثينة لحنه الشّديد لها ويرى رضوان الداية محقق كتاب الدلائل

"أنّ هذه الأبيات لم ترد في ديوان جميل بثينة"، ينظر هوامش، كتاب دلائل الإعجاز، ص173.

6- العجزاء: "كبيرة العجز"، المصدر نفسه، مادة (عجز)، ج5، ص371.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

"أي هي هيفاء؛ ولعلّ لهذا الحذف فائدتين: الأولى المسارعة إلى رسم صورة كاملة للمحبوبة بأقلّ عدد من الكلمات. والثانية: إنّ الشاعر حين قال: ترنو بعيني مهاة؛ كأنه استحضر صورة المحبوبة، فهي شاخصة أمامه، وهو لا يرى غيرها"¹. فهنا تمّ حذف ضمير الرفع المنفصل المقدّر في سياق الكلام، ب(هي هيفاء)، وضمير الرفع هنا في محلّ رفع مبتدأ، وهيفاء خبر لمبتدأ، وهكذا جاءت صور حذف المبتدأ. ومن أمثلة حذف المبتدأ أيضاً ما ذكره في البيت الشعريّ:

'سَأَشْكُرُ عَمْرًا مَا تَرَاحَتْ مَنِيَّتِي * * * أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ

فَتَى غَيْرُ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَن صَدِيقِهِ * * * وَلَا مُظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ'²

"والأصل هو: فتى"³، والفتى هنا خبر لمبتدأ مقدّر بالضمير البارز المحذوف (هو).

وقد أورد عبد القاهر "أبياتاً كثيرة حذف فيها المبتدأ... ويشبه أن يكون السبب هو أنّه بلغ في استحقاق الوصف بما جعل وصفاً له؛ حيث يُعلم بالضرورة أنّ ذلك الوصف ليس إلّا له، سواء كان في نفسه كذلك أو بحسب دعوى الشاعر على طريق المبالغة. وإذا كان كذلك، كان ذكره يبطل هذه المبالغة؛ فلماذا قال الشيخ (الجرجاني): ما من اسم حذف في الحال التي ينبغي أن يحذف، إلّا وحذفه أحسن من ذكره"⁴ ونستخلص من معنى كلامه في حذف المبتدأ، أنّ ذلك يحصل لغرض بلاغيّ معيّن.

1-حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د، ط) 2013م، ص94/95.

2-"تنسب الأبيات إلى عبد الله بن الزبير الأسدي وينسبها آخرون إلى غيره"، ينظر، حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، (د، ط)، 1979م، ص58.

3-المرجع نفسه، ص59.

4-فخر الدّين الرّازي، نهاية الإجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشّريف، ص213.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

ويعلق الناظم على جمال الحذف في بناء نظم الأبيات الشعرية؛ كونه يزيد المعنى وضوحاً ورقّة، فيقول: "فتأمل الآن هذه الأبيات كلّها واستقرّها واحداً واحداً، وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت النفس عما تجد وألطفت النظر فيما تحسّ به، ثم تكلف أن تردّ ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك؛ فإنك تعلم أنّ الذي قلت كما قلت، وأنّ ربّ حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد"¹، وجاء تعليقه هذا في ذكر صورة حذف المبتدأ.

2- حذف المفعول: في هذه الصورة التركيبية "يستغنى عن المفعول به بالحذف من قبيل حذف ما ليس ضرورياً لقيام الكلام"²، وهو ما يؤكده عبد القاهر في قوله: "فإنّي أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً، فإنّ الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن به أخصّ واللّطائف كأنّها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرّونق أعجب وأظهر، وهاهنا أصلٌ يجب ضبطه؛ وهو أنّ حال الفعل مع المفعول الذي يتعدّى إليه حاله مع الفاعل وكما أنّك إذا قلت: ضرب زيد، فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضربَ فعلاً له لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق"³، ومن أمثله ما يقع في الأفعال المتعدّية، فقد يؤتى بها في سياق الكلام دون ذكر مفعولها لضرورة تركيب السياق، نحو قوله سبحانه: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى (43) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾⁴، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَعْنَى وَأَقْنَى﴾⁵؛ فدلالة سياق الآية تظهر ارتباط معنى المفعولية

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 174.

2- نصير زيتوني، بعض ملامح نحو النصّ في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص 230.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 176.

4- سورة النجم، الآية 43/44.

5- سورة النجم، الآية 48.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

وتعلّقها بالفاعل دون ذكر المفعول؛ رغم أنّ الأفعال التي ذكرت من "الأفعال المتعدّية"¹ فهنا لا يقتضي السياق ذكر المفعول؛ لأنّ المعنى هو بيان حال القدرة الرّبانيّة، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر: "المعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء. وهكذا كلّ موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشّيء، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلّا منه، أو لا يكون منه؛ فإنّ الفعل لا يعدّى هناك؛ لأنّ تعدّيته تنقص الغرض، وتغيّر المعنى"²، فحذف المفعول له صلة مباشرة بالسياق، فهو متعلّق بطبيعة الدّلالة المرجوة: "ذلك أنّ ارتباط الفعل بما يليه من فاعل ومفعول من خلال منظور عبد القاهر يمثّل علاقات أساسيّة لا تميّز فيها بينهما، خلافاً لنظرة النّحاة"³؛ أي أنّ النّاطم يعلّل حذف المفعول وفق نظرة سياقيّة، فالحذف إذا هو وسيلة سياقيّة؛ تقتضي "الحاجة الفنّيّة للمعبّر استخدام هذا النّسق من الأداء"⁴؛ أي الحذف بل إن تركه و"العدول عنه إفساداً"⁵ للمعنى المراد تحقيقه من ذلك التّركيب.

د- الأبعاد البلاغيّة في استعمال أسلوب الحذف: ليس من الممكن أن يكون استعمال آليّة الحذف عبثاً أو صدفة، بل هو بمثابة قانون تحكمه ضوابط وشروط السياق والتّركيب معاً؛ والغاية منه أنّ هناك حكّم معنويّة تهدف إلى تحقيق غرض مقصود من ذلك التّركيب المحسوب؛ حيث يكون مجيء الحذف أدق في المعنى من ذكر المحذوف، ولنا هنا أن نقف على بيان صور الحذف، وفق الأغراض البلاغيّة التي يجيء عليها في التّركيب:

1- الأفعال المتعدّية بعكس اللّازمة؛ فهي لا تكتفي بذكر الفاعل فقط، بل تحتاج إلى ذكر المفعول به، وتنقسم إلى "ثلاثة أقسام، فمنها ما ينصب مفعولاً به واحداً، ومنها ما ينصب مفعولين، ومنها ما ينصب ثلاثة"، ينظر، محمّد خير الحلواني، الواضح في النّحو، دار المأمون للتراث دمشق، سوريا، ط6، (1421هـ، 2000م)، ص97.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص177.

3- أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النّحويّة دراسة تحليليّة، ص59.

4- محمّد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبيّة، دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 1994م، ص313.

5- المرجع نفسه، ص313.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

1- الإيجاز: يتّصف الحذف بالإيجاز، وهو "حذف بعض متعلّق الكلم للقريظة"¹؛ أي لتعلّقه بقريظة تدلّ عليه في سياق التّركيب، وعلى نحوه ما ذكرنا في حذف المبتدأ والمفعول ويقع في حذف الاسم، أو الفعل، أو الحرف، أو الجملة، وهذا المخطّط يبيّن هذا النوع:

نمط الأسلوب	دلالاته في السياق	شرحه والتّمثيل له
1- حذف (الكلمة) المفردة سواء اسم أو فعل أو حرف.	- غالب علماء البلاغة على ذكر حذف المفردة في التّركيب، فبحثوا في دلالاتها وعلاقاتها المرتبطة بسياق الحذف داخل التّركيب؛ حيث تقتضي الضّرورة البلاغيّة أن يكون على هذا النحو من التّركيب اللّغويّ.	- حذف الاسم على نحو حذف المبتدأ أو الخبر أو المفعول، مثله في حذف المبتدأ: قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ ² ، فالتّقدير "أي هذا ساحر" ³ . وعلى نحو حذف الخبر في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ۖ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ۖ تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا ۖ وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ ⁴ ؛ أي ظلّها دائم الوجود. وفي حذف الفعل نذكر حذف الفعل وترك مصدره ليذلّ عليه نحو: (فهّم العلم)؛ أي افهم فهّمًا. وعن حذف الحرف: فيحذف ويذلّ عليه المعنى السياقيّ نحو: قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ ۖ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا ۖ أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ ⁵ ؛ أي "لا تفتأ" ⁶ .

<p>في هذا نقف على معاني بعض الآيات القرآنية الكريمة، منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (45) يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46)﴾⁷؛ دار حوار طويل بين النبي يوسف عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، وبين المسجوتين، ولكن هذا الحوار اختصر في دلالات الجمل المذكورة كما اقتضاه النص الحكيم فلا بد أن هناك "جملاً قد حذفت"⁸. والمعنى في تأويل الجملة في النص "فأرسلوه إلى يوسف، فقال ما قال"⁹.</p>	<p>قد لا يكون المحذوف لفظاً واحداً فأحياناً تكون جملاً وهذا ما يفسر في بعض معاني السياقات الكلامية ويستدل عليها من خلال التركيب.</p>	<p>2- حذف الحملة</p>
---	--	----------------------

- 1- محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة الآداب (د، ط)، (د، م)، (1418هـ، 1997م)، ص130.
- 2- سورة غافر، الآية24.
- 3- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص462.
- 4- سورة الرعد، الآية35.
- 5- سورة يوسف، الآية85.
- 6- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص463.
- 7- سورة يوسف، الآية45/46.
- 8- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص468.
- 9- المرجع نفسه، ص468.

إذا كان هذا عن الغرض الأول الإيجاز بالحذف، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النوع لا يتوقف على حذف المبتدأ أو المفعول فقط، بل قد يشمل جميع أجزاء التركيب على نحو حذف الخبر، أو المضاف، أو الصفة، أو الحال، ومثله حذف الجملة فقد تكون الجملة المحذوفة خبرية أو إنشائية، أو جملة لها محلّ من الإعراب، أو ليس لها محلّ من الإعراب، وهكذا يكون الإيجاز بالحذف.

2- القصر: يعرفه البلاغيون: بتضمين الألفاظ القليلة معاني كثيرة من غير حذف فهو الذي لا يمكن أن نعبر عن معانيه بألفاظ مساوية لتلك الألفاظ التي عبّر بها عن هذه المعاني¹، وجاء في تعريفه عند بن الأثير: هو "ما دلّ لفظه على احتمالات متعدّدة"². ويتعريف آخر هو "الكلمات المختصرة على معان متعدّدة يطول شرحها". ونقف هنا على ذكر نماذج نستجلي من خلالها صور هذا النمط البلاغي:

-نذكر قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾³، فقد جمع في دلالة ألفاظ هذه الجملة معاني كثيرة؛ منها كلّ ما هو موجود خلق الله لا يحصل أمر، ولا يتغيّر شيء إلاّ بأمره. فهاتان الكلمتان (الخلق والأمر) "لم تبقيا شأنًا من الشؤون ولا حالًا من الأحوال"⁴ إلاّ ودلت على معناه؛ وهو أنّ الله عزّ وجلّ هو العليّ القدير القاهر فوق عباده.

-ومنه قول صلى الله عليه وسلّم: ﴿قُلْ رَبِّيَ اللهُ، ثُمَّ اسْتَقِمْ﴾⁵، فلا عجب من أنّ لفظ الأمر (استقم) في هذا الحديث النبوي الشريف، هو ذو دلالة واسعة؛ فالاستقامة لا تستثني

1-المرجع السابق، ص480.

2-ابن أثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت)، ج2، ص114.

3-سورة الأعراف، الآية54.

4-فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص481.

5-سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان رقم الحديث2347.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

مجال محدّد ولا تقتصر على نوع من العبادات؛ فهي تشمل والفرائض والسّنن، كما أنّها تشمل الأخلاق والعادات المشروعة، وكلّ ما له علاقة بحياة المسلم اليوميّة.

—ومنه قول الشاعر: 'لا تنه عن خُلُقٍ وتأتي مثله * * * عارٌ عليك إذا فعلت عظيم'¹
فالواضح أنّ نهي الشاعر عن قيام المرء بخلق سيء دون تحديده أو حصره، فقد يكون هذا الخلق كذبا أو غشا أو سرقة... إلخ. وهكذا هو مفهوم القصر أو الإيجاز بالقصر.

وهنا نذكر أنّ علماء البلاغة قسّموا القصر إلى نوعين أولهما مقبول، والثاني فيه اعتراض لما له أثر على أداء المعنى وتحقيقه، ونوضّحهما كالآتي:

(أ) —القصر المحمود (المقبول): وهو ما كان مختصر اللفظ موسّع المعنى؛ أي إيضاح المعنى وتحقيقه بأقلّ استعمال لفظيّ ممكن، وقد عرفه الخفاجي بأنّه "إيضاح المعنى بأقلّ ما يمكن من اللفظ"²، بل إنّ استعماله وتوظيفه في الكلام دليل بلاغة المتكلم وقدرته وتمكّنه. وقد ذكرنا أمثلة على هذا النوع فيما سبق.

(ب) —القصر المرفوض (غير المقبول): وهو الموجز في اللفظ الذي لا يحدّد معناه لاتّساع معانيه، أو لعدم دقّتها، أو لسوء اختيار اللفظ المختصر الدالّ عليها، وقد جاء في تعريفه: "وإن كانت موجزة غير موضحة له حتّى يختلف الناس في فهمه؛ فيسبق إلى قوم قبل قوم حسب أفساطهم من الذّهن وصحة التّصوير، فإنّ ذلك وإن كان يستحقّ لفظ الإيجاز والاختصار؛ فليس بمحمود؛ حتّى تكون دلالة اللفظ على المعنى دلالة واضحة"³.

1- البيت لأبي الأسود الدؤليّ (رضي الله عنه)، وهو صاحب جليل رافق خلافة عليّ (رضي الله عنه)، وإليه تنسب نشأة النحو وقد عاش "85 عاما بدأت قبل الهجرة بـ16 سنة، وانتهت بعام 69هـ، حيث بدأت حياته في الجاهليّة وانتهت مع استقرار الإسلام" ينظر، فتحتي عبد الفتاح الدّجيني، أبو الأسود الدؤليّ ونشأة النحو العربيّ، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1984م، ص5.

2- أحمد حمد محسن الجبوريّ، موسوعة أساليب الإيجاز في القرآن الكريم دراسة ووصف وتقويم وأمثلة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د، ط)، 2013م، ص22.

3- عمر إدريس عبد المطّلب، نظريّة الأسلوب عند ابن سنان الخفاجي دراسة تحليليّة في النّقد والبلاغة دار الجاندرية للنشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، (د، ط)، 2009م، ص184.

الفصل الثالث — المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

ومن أمثله؛ كأنّ تقول: قرأت العلم ودرّسته، ثمّ تفصّلت فيه، وأعجبتني محتوياته وإنّ العلم لا يجب تركه، بل علينا الاهتمام به، والنّجاح لا يكون إلّا عن طريقه' فالملاحظ على هذه الفقرة اتّساع المعنى وتشعبه، وربّما فيها تكرار معنويّ كان يمكن اختزاله وقصره.

هـ- الأنماط التركيبيّة والسّياقيّة لأسلوب الحذف والذّكر: لنا في هذا الجدول ذكر الصّور

التي يصاغ عليها أسلوب الحذف في بناء سياق التّركيب، ونقدّمها كالآتي:

نمط الحذف	موضعه	التمثيل والشرح
1-الافتطاع	-يكون في القافية أي في الأبيات الشعريّة، أو الفاصلة في (النثر)، أو التحبّب في جملة النّداء.	﴿أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى (36)﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّنْ مَّنِيِّ يُمْنَىٰ (37)﴾ ¹ الأصل: أَلَمْ يَكُنْ فَحُذِفَتِ النُّونُ تَخْفِيفًا وربّما لأغراضٍ أخرى تتصل بأعداد الحروف أو لغير ذلك. ومنه حذف إحدى التّاءين المتواليّتين في الفعل الوارد على وزن تَنْفَعَلْ على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾ ² تَذَكَّرُونَ: أصلها تَتَذَكَّرُونَ؛ فَحُذِفَتِ إِحْدَى التّاءَيْنِ تَخْفِيفًا، أمّا عن التّجبّب في النّداء: يا صاح، وأصله يا صاحبي، ومنه أيضا حذف آخر الكلمة لمراعاة التّناسب في الفواصل مثل ما جاء في قوله سبحانه: ﴿وَالْفَجْرِ (1) وَلَيْالٍ عَشْرِ (2) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ (3) وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ (4)﴾ ³ ؛ يَسْرِ: أصلها يَسْرِي؛ فَحُذِفَ آخِرَ حَرْفٍ فِيهَا لمراعاة الفاصلة.

<p>نحو قوله الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾⁴، ففي جملة (وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) إيجازٌ بالحذف، على سبيل الاكتفاء إذ التقدير: تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ، فتكامل النِّصَانُ في الدَّلَالَةِ على الوقاية من الحرِّ والبرد، وهكذا هو معناه.</p>	<p>هو أن يقتضي المقام ذكْرَ شَيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَلَاُزُّمٌ وارتباط فَيُكْتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا، ويقع غالباً في الارتباط العطفِيّ.</p>	<p>2-الاكتفاء:</p>
<p>كأن تقول: جَلَسْتُ عَلَى فِرَاشِي وَأَمَلْتُ جِسْمِي إِلَى مُتَّكِّي، فَأَخْتَصَرُ الْكَلَامَ فَأَقُولُ: جَلَسْتُ إِلَى مُتَّكِّي، وتقدير الجملة: جَلَسْتُ مَائِلاً إِلَى مُتَّكِّي.</p>	<p>تضمين كلمة معنى كلمة أُخْرَى، وَجَعَلَ الْكَلَامَ بَعْدَهَا مَبْنِيًّا عَلَى الْكَلِمَةِ غَيْرِ الْمَذْكُورَةِ، كالتعدية بالحرف المناسب لمعناها، فتكون الجملة بهذا التضمين بقوة جملتين، دلَّ على إحداها الكلمة المذكورة التي حُذِفَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَيُقَدَّرُ مَعْنَاهُ.</p>	<p>3-التضمين:</p>

<p>ومنه قول الله عز وجل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئْتَيْنِ النَّقَاتِ ۚ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلِهِمْ رَأَىٰ الْعَيْنِ ۗ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَن يَشَاءُ ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾⁵، نلاحظ في هذه الآية حذفاً من الأوائِل لدلالة ما في الأواخر وحذفاً من الأواخر لدلالة ما في الأوائِل، وهذا من روائع نظم القرآن الكريم، فقد كان لكم آية في فئتين النقات فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت يرونهم... إلى آخره، فتحقق الاحتباك بدلالة ما في الأوائِل على المحذوف من الأواخر ودلالة ما في الأواخر على المحذوف من الأوائِل.</p>	<p>هو أن يُحذفَ من الأوائِل ما جاء نظيره أو مقابلة في الأواخر، ويُحذفَ من الأواخر ما جاء نظيره أو مقابلة في الأوائِل. وأصل هذه التسمية من الحَبْك، وهو الشدّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب فحبكُ الثوب هو سدُّ ما بين خيوطه من الفرج، وشدُّه وإحكامه إحكاماً يمنع عنه الخلل، مع الحُسن والرونق.</p>	<p>4-الاحتباك:</p>
<p>ويقع في: المضاف، المضاف إليه. المبتدأ، الخبر الموصوف، الصفة. المعطوف عليه، حذف المعطوف مع العاطف، المبدل منه. حذف الفاعل، حذف المفعول به. حذف الحال، حذف المنادى. حذف العائد، حذف الموصول.</p>	<p>هو كلُّ حذف في الكلام لا يدخل في واحد من الأقسام الأربعة السابقة: الاقتطاع، الاكتفاء التضمين، الاحتباك.</p>	<p>5-الاختزال:</p>

كان هذا عن الحذف وما اقتضاه من ذكر قواعده وخصائصه، وقد بينا فيه رؤية عبد القاهر وتحليله له، فقد كانت دراسته له دراسة سياقية دلالية، "وذلك لأنّ الحذف أو الاختصار يكون في الكلام؛ حيث يدلّ سياق الكلام سابقاً أو لاحقاً على العنصر أو العناصر المحذوفة"⁶، وهكذا كان علماء اللّغة قاطبة؛ يولون اهتمامهم البالغ بهذه القضية النحوية ذات الأثر البلاغيّ، فقد "درسوا باب الحذف بكثير من التفصيل فاهتدوا من خلاله إلى جلّ تلك المبادئ، ووقفوا على وجوه بلاغية سموها... التّضمين... الاختصار"⁷، وغير ذلك من المسمّيات البلاغية، وهكذا جاء عملي في مبحث الذّكر والحذف انطلاقاً من رؤية الجرجانيّ النحوية.

(4) - التّعريف والتّكبير وضوابطهما عند الجرجانيّ: على نحو القضايا النحوية

الأخرى التي ذكرها عبد القاهر في كتابه الدلائل؛ نجده يعطي اهتماماً بالغاً لقضية التعريف والتّكبير؛ منطلقاً من تحليل علاقة الخطاب بصورته الأدائية، ويتّضح هذا في حديثه عن فروق الخبر وما يتعلّق به من دواعي السّياق، حيث ربط وظيفة التعريف

1- سورة القيامة، الآية 36/37.

2- سورة الأنعام، الآية 152.

3- سورة الفجر، الآية 1/2/3/4.

4- سورة النحل، الآية 81.

5- سورة آل عمران، الآية 13.

6- حسام عبد الجليل، الدلالة السياقية للحذف في النّصّ النحويّ، مجلّة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العراق المجلّد 4، العدد 1، 2014م، ص 329.

7- حمادي صمّو، التّفكير البلاغيّ عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادس مشروع قراءة، منشورات الجامعة التّونسيّة، المطبعة الرّسميّة للجمهورية، تونس، (د، ط)، 1981م، ص 117/118.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

والتكثير بالمخاطب؛ الذي عدّه "عمادا أساسا ترتكز عليه إرادة التعريف والتكثير، وإن كان هذا لا ينفي وجود المتكلم في الصياغة بوصفه مصدرها"¹، وأوضح ذلك، فيما يلي:

نقف هنا على مفهوم (التعريف والتكثير) وفق رؤية عبد القاهر الجرجاني لهما فقد جاء في كتابه أسرار البلاغة في علم البيان وصفه للتعريف قائلا: "المعرفة ما أريد به واحد بعينه، أو جنس بعينه على الإطلاق"²، أي التّحديد في القصد وإيضاح المراد بدليل لفظي ظاهر معناه، حيث لا يحيلك إلى قصد مشترك غير محدد أو فيه غموض. فهنا ينتقل إلى التّكرة. ونجد عبد القاهر في كتابه 'الجمال' يزيد في بيان أحوال المعرفة ويتفصّل في أشكالها التركيبية، فيقول: "المعرفة خمسة: المضمّر نحو (أنت)، والتّاء في (ضربت)، والكاف في (غلامك). والثّاني العَلَمُ نحو: زيدٌ وعمْرُو، وكلّ اسم وضع في أوّل أحواله لشيء بعينه لا يقع على كلّ ما يشبهه؛ فهو علمٌ، ألا ترى أنّ (زيدًا) وُضع في أوّل ما وضع للرجل المعين، ثمّ ليس كلّ من يكون مثل: زيدٍ يسمّى زيدًا. والثّالث ما فيه الألف واللام نحو: الرجل والفرس، ولام التعريف، يكون للعهد كقولك: فعل الرجل كذا تريد واحدا بعينه، وقد عهده المخاطبُ والمخاطبُ، وعرفه بأمرٍ، وللجنس كقولك: الرجل خير من المرأة. والرّابع المبهم، وهو نوعان: أحدهما أسماء الإشارة نحو: هذا وهؤلاء وذا، وكذا كلّ اسم إشارة، النّوع الثّاني: الموصولات، وهي: الذي التي وتثنيتهما وتجميعهما، ومن وما إذا كانا بمعنى الذي، والألف واللام بمعنى الذي نحو: الضّارب والقائم؛ بمعنى الذي ضرب الذي قام، و(أيّ) بمعنى 'الذي'؛ كقوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾³. والخامس من المعرفة المضاف إلى كلّ واحد من هذه

1-تراث حاكم الزيادي، الدّرس الدّلاليّ عند عبد القاهر الجرجاني، ص253.

2-عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ط1، (1422هـ، 2001م)، ص189.

3-سورة مريم، الآية69.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

الأربعة نحو: غلام زيد و غلامك، فكلّ مضاف إلى معرفة معرفة، وما عدا هذه الخمسة فهو نكرة¹، أمّا عن النكرة، فقد عرفها بقوله: "النكرة ما عمّ شيئين فأكثر، وما أريد به واحد من جنس لا بعينه"²، كأن تقول: التقيت برجلٍ ورجلٍ آخر، فجملة 'رجل آخر' تحيلك إلى اسم غير معيّن؛ فهو مدلول جنس، ولكن ليس بعينه بمعنى غير محدّد لمن هذا الجنس، أو غير متعلّق برجل مخصوص بهذا القصد. وقد ذكر الجرجاني وجوه التّكثير في الكلام وبيّنها، وكان ذلك في 'كتابه المقتصد'، فمنها قوله: "ألا أنّ أحدًا لا يقول: مررتُ برجلٍ ذي عمرو الظّريف، وجاءني زيدٌ ذو خالدٍ العاقل؛ لأنّ العلم أوّل أحواله التّعريف فإنّ نكرته جاز ذلك فيه نحو: مررتُ برجلٍ ذي زيدٍ عاقلٍ، وبامرأة ذاتِ عمرو ظريفٍ، وكمّ من ذي زيدٍ قد لقيتُ، وربّ ذي خالدٍ قد جاءني"³، وغيرها من الأمثل الكثيرة التي صاغها لبيان أحوال النكرة. وانطلاقاً من قول الجرجاني (وما عدا هذه الخمسة؛ فهو نكرة)، فهنا يجمع كلّ الأسماء؛ باستثناء ما خصّه في الأنواع الخمسة المذكورة سلفاً في خانة النكرات من المسمّيات. وهكذا جاء تعريفه ووصفه وتقديمه لهما. وبما أنّ موضوعنا هنا هو البحث في دلالاتهما في السّياق، ودورهما في تحقيق المعاني فلنا أن نقف على ما ذكره الجرجانيّ فيهما، وفي بيان كيف استعملهما، ومنه:

1- التّعريف والتّكثير ودورهما في سياق الخبر: فسياق الخبر عند الجرجانيّ له وجوه عدّة

تختلف باختلاف نوع التّركيب، فالخبر المعرّف في السّياق ليس كالخبر غير المعرّف فالدّلالة المرجوة من كلّ منهما ليست سواء بينهما؛ لاختلاف صورة كلّ منهما، ولعلنا نجد

1- عبد القاهر الجرجانيّ، الجميل، قدّم له وحققه علي حيدر، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، سوريا، (د، ط) (1392هـ، 1972م)، ص31.

2- عبد القاهر الجرجانيّ، أسرار البلاغة في علم البيان، ص189.

3- عبد القاهر الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة العراقيّة ودار الرّشيد للنشر، العراق، (د، ط)، (1982م)، ص907.

النَّاطِم فِي كِتَابِهِ الدَّلَائِلُ يُوَضِّحُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "فِيَنْظُرُ فِي الْخَبَرِ إِلَى الْوَجْهِ الَّتِي تَرَاهَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ مَنْطِقٌ، وَزَيْدٌ يَنْطَلِقُ، وَيَنْطَلِقُ زَيْدٌ، وَمَنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ الْمَنْطَلِقُ، وَالْمَنْطَلِقُ زَيْدٌ وَزَيْدٌ هُوَ الْمَنْطَلِقُ، وَزَيْدٌ هُوَ مَنْطَلِقٌ...فَيَعْرِفُ لِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ مَوْضِعَهُ، وَيَجِيءُ بِهِ حَيْثُ يَنْبَغِي لَهُ...بَلْ وَيَتَصَرَّفُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي الْكَلَامِ كُلِّهِ وَفِي الْحَذْفِ، وَالتَّكْرَارِ، وَالْإِضْمَارِ، وَالْإِظْهَارِ؛ فَيَضَعُ كَلًّا مِنْ ذَلِكَ مَكَانَهُ وَيَسْتَعْمَلُهُ عَلَى الصَّحَّةِ، وَعَلَى مَا يَنْبَغِي لَهُ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ"¹، يَتَّضِحُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ وَجُودُ فَارِقٍ ظَاهِرٍ بَيْنَ الْمَعْرِفِ وَالْمَنْكَرِ مِنَ اللَّفْظِ، وَبَيْنَ صُورِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ضَمْنَ التَّرْكِيبِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، فَمِنْ دَلَالَةِ التَّنْكِيرِ نَذَرُ: 'زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ'؛ فَالدَّلَالَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِزَيْدٍ، وَخَبْرُهُ تَوْحِي بِكُلِّ وَضُوحٍ بِحُصُولِ الْإِنْطِلَاقِ، لِإِخْبَارِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحُصُولِهِ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ الْمَنْطَلِقِيُّ هُنَا لَا يَعْرِفُ مِنَ الْمَنْطَلِقِ (أَخَالِدُ أَمْ زَيْدٌ؟)، وَفَائِدَةُ الْإِخْبَارِ هُنَا هُوَ الْإِعْلَامُ بِالْإِبْتِدَاءِ لَخُلُوعِ السَّمْعِ إِطْلَاقًا مِنْ هَذَا الْخَبَرِ فِي حِينٍ لَوْ قُلْنَا: 'زَيْدٌ الْمَنْطَلِقُ'؛ أَيَّ بِتَعْرِيفِ الْخَبَرِ، فَهُوَ كَلَامٌ لِمَنْ "عَرَفَ أَنَّ انْطِلَاقًا كَانَ، أَمَّا مِنْ زَيْدٍ، وَأَمَّا مِنْ عَمْرٍو، فَأَنْتَ تَعْلَمُهُ أَنَّه كَانَ مِنْ زَيْدٍ دُونَ غَيْرِهِ"². وَهَكَذَا كَانَ رَأْيُ عَبْدِ الْقَاهِرِ، فَهُوَ يَعْلَقُ دَلَالَةَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ انْطِلَاقًا مِنْ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِ مِنْ حَيْثُ دَرَايَتُهُ، وَعِلَاقَتُهُ بِالْكَلامِ الَّتِي يَتَلَقَّاهُ.

2- لام التعريف ودلالاتها في الخبر: من الواضح أنَّ لام التعريف من الناحية التعريفية هي حرف يأتي لتعريف المتعلق بها من اسم، نحو: الكريم، المسلم، الفارس. أمَّا عند الجرجاني؛ فهي ذات أبعاد سياقية بلاغية متعلقة بدلالات الخبر في التواصل الخطابي، حيث يقدر المعرف بالألف واللام عنده؛ "لكونه يوصف بما كان مثله أو ما أضيف إليه، ويقع صفة للعلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة والمبهم"³.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 25.

2- المصدر نفسه، ص 25.

3- عبد القادر لانصاري، بلاغة التنكير والتعريف بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الدراسية: (2010، 2011م)، ص 142.

ومن آراء عبد القاهر الجرجاني حول أحكام لام التعريف، وما تعلق بها من قواعد سياقية وتركيبية تلازمها، نذكر فيها ما يلي:

-أنها تقصر جنس المعنى المقصود على المخبر عنه، ويكون هذا في صيغة المبالغة في بيان صفة من صفاته، وهذا ما ذكره الناظم: "ثم ترى له في ذلك وجوهاً أحدها أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: زيدٌ هو الجوادُ وعمروٌ هو الشجاعُ؛ تريد أنه الكامل"¹؛ وجاء من قوله أيضاً: "واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك، وله مسلك ثم دقيق، ولمحة كالخلس يكون المتأمل عنده؛ كما يقال: يعرف وينكر، وذلك قولك: هو البطل المحامي، وهو المتقى المرتجى، وأنت لا تقصد شيئاً مما تقدم؛ فليست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ولم يعلم ممن كان كما مضى في قولك: زيد هو المنطلق، ولا تريد أن تقصر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال؛ كما كان في قولك، ولكنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟. وهل حصلت معنى هذه الصفة؟. وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له؟"². وهكذا تكون وظيفة لام التعريف بين التعريف المقصود وغير المقصود؛ تعلقاً وغرض المُخاطَب من المتلقّي.

-كذلك أن تقصر جنس المعنى المقصود الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه؛ لا على صفة معنى المبالغة؛ كما أسلفنا ذكراً، وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلاً منه، وهذا ما ذكره عبد القاهر: "أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة، وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلاً منه، ولا يكون ذلك إلاً إذا قيّدت المعنى بشيء

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 25.

2- المصدر نفسه، ص 25.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

له مفعولاً مخصوصاً¹، وكأنا به يبين أنّ وجه المبالغة في هذه التراكيب لا يقع في قصد المبالغة لزيادة رفعة أو لإعلاء شأن، وإّما هو تحصيل حاصل لبيان أمر في أصله هو موجود، فذكره على وجه التعريف والتخصيص لا يزيد من أمره شيئاً سوى ذكر حقيقة.

-مجيئها لإقرار جنس المعنى ما حُسِنه الحُسَنَ الظاهر، ممّا لا ينكره أحدٌ، وقد استشهد الجرجانيّ بأبيات شعريّة لبيان ذلك، فقال: "وهو الذي عليه قول 'الخنساء'² 'إذا قبّح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلاً؛ لم ترد أنّ ما عدا البكاء عليه، فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيد الحسن بشيء، فيتصوّر أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المئة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تقرّه في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد، ولا يشكّ فيه شكّ، ومثله قول: 'حسان'³: 'وإنّ سنام المجد من آل هاشم *** بنو بنت مخزوم ووالدك العبد؛ أراد أن يثبت العبوديّة، ثمّ يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها، ولو قال: ووالدك عبد لم يكن قد جعل حاله في العبوديّة حالة ظاهرة متعارفة"⁴؛ بمعنى مجيء لام التعريف في هذه الصّورة كفيل بإيضاح المعنى على وجه أدقّ، وتثبيت المعنى المقصود من الخطاب الموجّه ضمن الكلام، ولو لم تأت على التعريف لما اتّضحت، وما ثبت المقصود بها.

1- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 25.

2- الخنساء: اسمها تماضر بنت عمرو السلميّة: (575م، 24هـ/ 645م)، شاعرة مخضومة من أهل نجد أدركت الجاهلية والإسلام وأسلمت، واشتهرت برثائها لأخويها صخر ومعاوية اللذين قتلا في الجاهلية. لقبت بالخنساء بسبب ارتفاع أرنبتي أنفها. ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت لبنان، (د، ط)، ج 6، (د، ت)، ص 34.

3- حسان بن ثابت: شاعر عربيّ وصحابيّ من الأنصار، ينتمي إلى قبيلة الخزرج من أهل المدينة، كما كان شاعراً معتبراً يفد على ملوك آل غسان في الشّام قبل إسلامه، ثمّ أسلم وصار شاعر الرّسول صلّى الله عليه وسلّم. توفي أثناء خلافة (علي بن أبي طالب رضي الله عنه) (ت 673م). ينظر، موقع موسوعة بوابة الشعراء الإلكتروني، مقال حول

تعريفه بالشّاعر الصّحابيّ 'حسان بن ثابت رضي الله عنه': <http://www.poetsgate.com/Default.aspx>.

4- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 25.

الفصل الثالث ————— المسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني

-الإشارة إلى الجنس المعهود من طريق الوهم والتخيّل: وقد ذكر الجرجاني على نحو هذا بيتا 'لابن الرومي'¹: "هو الرجل المشرك في جلّ ماله *** ولكنّه بالمجد والحمد مفرداً" تقديره؛ كأنه يقول للسامع: فكّر في رجل لا يتميّز عفاة وجيرانه ومعارفه عنه في ماله وأخذ ما شاؤوا منه، فإذا حصلت صورته في نفسك؛ فاعلم أنّه ذلك الرجل، وهذا فنّ عجيب الشّان، وله مكان من الفخامة والنّبيل، وهو من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقّه، والمعول فيه على مراجعة النفس، واستقصاء التأمّل، فإذا علمت أنّه لا يريد بقوله الرجل المشرك في جلّ ماله أن يقول: هو الذي بلغك حديثه، وعرفت من حاله وقصّته؛ أنّه يشرك في جلّ ماله على حدّ قولك: هو الرجل الذي بلغك أنّه أنفق كذا الذي وهب المئة المصطفاة من الإبل، ولا أن يقول: إنّهُ على معنى هو الكامل في هذه الصّفة؛ حتّى كأنّ هاهنا أقواماً يشركون في جلّ أموالهم؛ إلّا أنّه في ذلك أكمل وأتمّ؛ لأنّ ذلك لا يتصوّر وذلك أن كونه الرجل بحيث يشرك في جلّ ماله ليس بمعنى يقع فيه تفاضل؛ كما أن بذل الرجل كلّ ما يملك كذلك، ولو قيل الذي يشرك في ماله جاز أن يتفاوت، وإذا كان كذلك علمت أنّه معنى ثالث، وليس إلّا ما أشرت إليه من أنّه يقول للمخاطب: ضع في نفسك معنى قولك: رجل مشرك في جلّ ماله، ثمّ تأمّل فلانا، فإنّك تستملي هذه الصّورة منه، وتجده يؤدّيها لك نصّاً وبأنتيك بها كمالاً²؛ أي تعلق صفة محدّدة بالموصوف على التعريف به على أنّه مختصّ بها دون غيره، وإن تشابه نمط الصّفات بينهم عموماً، فهو مخصوص بها دون غيره لما ظهر عليه من تلك الصّفات الثابتة.

1- "ابن الرومي (839م، 896م)، كنيته أبو الحسن، أبوه من أصل روميّ، وكان صديقاً لبعض العلماء والأدباء كمحمّد بن حبيب، الضّليح في اللّغة والأنساب، وابن الرومي من شعراء القرن الثالث الهجريّ في العصر العباسي"، ينظر مزكان حسين بور، مقال بعنوان ابن الروميّ حياته الشّخصيّة والأدبيّة، نشر بتاريخ: 2011/12/06م، موقع ديوان العرب منبر حرّ للثقافة والفكر والأدب: <https://www.diwanalarab.com>.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 25.

3- النكرة تقديمها أو تأخيرها على الفعل: ذكر عبد القاهر أحوال الاسم النكرة في الاستفهام وبين علاقته بمعاني السياق، فالتقديم له صورته الدلالية الخاصة، وكذا التأخير، فمن قوله: "إذا قلت: أجاءك رجل؟". فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه، فإن قدمت الاسم، فقلت: أرجل جاءك؟. فأنت تسأله عن جنس من جاءه؛ أرجل هو أم امرأة، ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي؛ فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي، فقلت: أزيد جاءك أم عمرو؟. ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى؛ لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل، والسؤال عن الفاعل يكون: إما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث. وإذا كان كذلك كان محالاً أن تُقدّم الاسم النكرة، وأنت لا تريد السؤال عن الجنس؛ لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين والنكرة لا تدلّ على عين شيء؛ فيسأل بها عنه، فإن قلت: أرجل طويل جاءك أم قصير؟. كان السؤال عن أنّ الجائي من جنس طوال الرجال أم قصارهم، فإن وصفت النكرة بالجملة، فقلت: أرجل كنت عرفتُه من قبل أعطاك هذا؟. أم رجل لم تعرفه؟. كان السؤال عن المعطي أكان ممّن عرفه قبل أم كان إنساناً لم تتقدّم منه معرفة؟¹، يتّضح لنا من أمثله التي قدّمها على كلّ نوع؛ أنّ الاسم النكرة في التّركيب تحمل مدلولاته السياقية بناء على رتبته في التّركيب وربط ذلك بأغراض المتكلّم، فليس السؤال على عن الفعل كالسؤال على جنس فاعله، فلو كان السائل يريد من سؤاله معرفة جنس الفاعل فإنّ التّركيب يصاغ على النحو الآتي: امرأة نجحت؟؛ بمعنى هل جنس التّاجح امرأة أو رجل، وهذا في حال السؤال عن نوع الفاعل وجنسه، فليس يصلح أن يكون سؤالي

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 25.

2- المصدر نفسه، ص 25.

عن معرفة الجنس وأقدم عليه الفعل، أو العكس، ومثله أيضاً ما ذكر عبد القاهر في 'أرجل طويل جاءك أم قصير؟'. فهنا المعرفة متعلقة بجنس النوع حيث هو معلوم؛ بمعنى أنه رجل ليس امرأة، ولكن النكرة واقعة في معرفة شكله؛ أهو طويل أم قصير؟¹. والملاحظ هنا عدم تقدم النكرة في السؤال، والعلة وجود حرف العطف 'أم' والحاق نكرتين اثنتين بالمعرفة، وهما (الطويل والقصير)، فلا يمكن أن يتقدم أحدهما على لفظ 'الرجل' بسبب النكرة الثانية، وهنا اقتضى الأمر تقدم المعرفة، ووجود 'أم' هنا يقتضي التخير في إثبات الصواب وفق ما هو مطابق للواقع. وهكذا ففي هذا الباب إيضاحات كثيرة وتفصيل عديدة استعملها الناظم في بيان معاني النظم في التركيب 'وعلاقتها بالسياق ودلالاته المختلفة'²، وقد كان كتابه أسرار البلاغة أوسع مجالاً في ذكر قضية التعريف والتكثير، بل وتفصل فيهما تفصيلاً موسعاً. وهذا ما جاء حول التعريف والتكثير.

(5)- خلاصة الفصل: كان لي في مباحث الفصل الثالث وقفات تناولت فيها أطروحات

عبد القاهر الجرجاني وآراءه وفق ما جاء في كتابه الدلائل، ولي هنا أن استعرضها:

1- تطرقت في المبحث الأول إلى قضية الوصل والفصل، وهي قضية كبيرة الحجم شرحاً وطرحاً؛ فقد جاء عليها الناظم في مواقع عدة ضمن كتابه، وصاغ لها أمثلة تفصيلية وبين فيها أحكامها النحوية التركيبية والدلالية السياقية، فذكر العطف بالواو وأولاه اهتماماً بالغاً؛ ورأى فيه قصة الوصل، وما غيره فهو لا يزيد أن يكون استعماله لغاية محدودة ورغبة منشودة، في حين أن اللواو أوجه كثيرة وفتيات بلاغية جميلة، لا يمكن أن يقلل من شأنها، فراح على ذكرها مبيناً وظيفتها الجمالية وضوابطها الاستعمالية، ففرض واعترض على ما جاء في كلام ما سمعه، فتارة يثبت ما صحح منها استعمالاً، وتارة أخرى

1- قد تقدم ذكر ذلك في المباحث السابقة خاصة ما تعلق بمواضع النكرة في الاستفهام في باب التقديم والتأخير.

2- فكل تركيب سياقه الخاص، وكذا فإن السياق يتعدّد شكله الأدائي تبعاً لأحوال التواصل.

يفتد ما اعوج استعمالاً، وقياسه في هذا أساليب كلام العرب، فرسم للوصل قواعده وصاغ عليها حججا وأدلة مستشهدا من 'آي القرآن'، تارة، ومن نظم العرب تارة أخرى. وهو بهذا حين يتكلم على الوصل وما يلزمه؛ فإنه أيضا يرسى أحكام الفصل قياسا على الوصل، فحين نعرف الوصل فقد عرفنا الفصل والعكس صوابا، وقضية الوصل والفصل هي أوسع أبواب النحو والبلاغة بحثا وشرحا عند غالب علماء اللغة.

2- بعد الفصل والوصل جاء المبحث الثاني عن التقديم والتأخير، وهو لا يقل شأنًا عن السابق، فالكلام كما رأي عبد القاهر؛ يتأثر معناه إن لم نقل يتغير تبعًا لعامل الرتبة تقديمًا وتأخيرًا، فتقديم الفاعل عن الفعل ليس كمجيئه مؤخرًا، وذكر المفعول مقدمًا ليس كذكرة على أصله مؤخرًا، وعزا هذه الإجراءات إلى دواعي البلاغة وضرورات الكلام فمضى المصنّف -رحمه الله- على تحليل وإظهار أحوال الترتيب في قاعدتي التقديم والتأخير، وكان من وقفاته، أن مرّ مرور التعجب والاستشهاد والاستدلال على صور التقديم والتأخير في النظم القرآني، بل لقد أقام وأخرج أحكام التقديم والتأخير مقاسًا على ما انتابه من جليل النظم في 'القرآن الكريم'؛ معلاً ذلك بالدقة المطلقة لتراكيب 'القرآن الكريم'، وإلى علو مقامه على جميع التراكيب اللغوية، كما أظهر وجه الحكمة من التقديم أو التأخير، وقدّر على وجه التمثيل ما لو كان المقدم مؤخرًا، والعكس مبينًا وجه العظمة الدلالية فيه، وقاس على هذا أحوال كلام العرب، وجعل لأسلوب التقديم والتأخير ضوابط قياسية تحكمه وحدود قاعدية ترشده، فالكلام البلاغي دقيق المعنى يخضع للرسم التركيبي الذي شكّل عليه، فلا يمكن أن يتحوّل التركيب فيه من غير علة ظاهرة، وإن كان ذلك حاصل من غير علة؛ فليس من أمر البلاغة في شيء، وقد رأى عبد القاهر أنّ في تقديم الاسم، أو الفعل، أو تأخير أحدهما عن الآخر يكون لغرض بلاغي معيّن؛ لأنّ هذا الغرض لا يتحقّق إلاّ بتلك الصورة المحدّدة في التركيب.

3- وعلى مثل المباحث السابقة جاء مبحث الحذف والذکر، وهو مبحث له صلة باستعمال مباشرة الكلام تبعاً لأنماطه المختلفة، فرسم فيه قانوناً وأوضح فيه رسوماً، فعبد القاهر يرى في استعمالات الحذف والذکر قمة البلاغة وذروتها، فلا يمكن أن يكون حذف أو ذكر دون وعي بما حذف أو ذكر، فإن كان الكلام يقتضي الحذف في موضع يناسبه فلا بدّ تطبيقه مع ترك مدلوله في التركيب؛ حيث يكون المدلول يظهر إشارة معنوية لها علاقة بالمحذوف، وإن كان الموضع من الكلام يلزم ذكر المحذوف فوجب ذكره وغدا الناظم يظهر وجوه الحذف وفروقه، فوقف على حذف الحرف وحذف الفعل، وحذف الاسم، وهذا فيما يتعلّق بحذف المفردة، كما كان له نصيب من حديثه عن حذف الجملة وذكر مميّزات كلّ نوع من أنواع الحذف فيها، وأوضح شروطه السياقية، وأخرج قواعده مستدلّاً ومحلاً آراءه من 'آي القرآن الحكيم' ومن كلام العرب شعراً ونثراً.

4- ويعد الحذف والذکر جاء مبحث التعريف والتّكثير، وهذا المبحث له صلة مباشرة بالمباحث النحوية التي ذكرناها (وصل وفصل، وتقديم وتأخير)، فله وجوه مشتركة المسائل النحوية الأخرى صلة؛ خاصة ما تعلّق بالتّقديم والتأخير؛ إلا أننا ذكرنا فيه أحوال لام التعريف، فبيّنا سياقاتها المختلفة التي ذكرها الجرجاني، وقد لاقت 'لام التعريف' حظاً وافراً من بين المعرّفات التي جاء الناظم على ذكرها؛ حيث اتّسع فيها تفصيلاً وشرحاً ومثّل لها من نظم العرب حجة، فكان يفرّق بين أنواعها تارة ويظهر أغراضها السياقية تارة أخرى، وقد تطرّقنا إلى بيان العلاقة المعنوية المكونة في مدلولات الخبر (معرّفاً أو منكرًا) وفق ما تملّيه رؤية عبد القاهر البلاغية، ثمّ بعد ذلك انتقلنا إلى دراسة مسائل التّكرار في الاستفهام وذكرنا أحوال تقديم الفعل عن الاسم في التركيب، وأوضحنا آراء الجرجاني في هذا المنحى، فكان الجرجاني؛ يحكم الرّأي المقتنع في إخراج أحكام التعريف والتّكثير وهذا انطلاقاً من روابط التركيب ومدلولاته السياقية المختلفة، فجعل لكلّ تركيب صورته الخاصة؛ إمّا معرّفاً أو منكرًا، وأظهر له غرضه البلاغيّ.

الفصل الرابع:

نظريّة الجرجاني النحويّة واللّسانيّات الحديثيّة

-خطّة الفصل: نظريّة الجرجانيّ النّحويّة توصيف واستقراء واستشراق:

(1)-الأنساق المعرفيّة لنظريّة الجرجانيّ النّحويّة.

(2)-الإجراءات المنهجية لنظريّة الجرجانيّ النّحويّة.

(3)-نظريّة الجرجانيّ النّحويّة وآفاق استثمارها.

(4)-خلاصة الفصل.

تمهيد: معرفة الرؤية النحوية عند عبد القاهر الجرجاني؛ تقتضي الوقوف على أصولها الفكرية ومنطلقاتها المعرفية؛ التي مثلت أسس التنظير النحوي في كتاب دلائل الإعجاز وكذلك معرفة الآليات المنهجية التي صاغ عليها عبد القاهر طرحه في دراسة قضايا معاني النحو، وهذا لا يمنعنا من إجراء مقارنة علمية بين ما تمتلكه نظرية الجرجاني من معارف علمية ورؤى منهجية، وبين ما توصلت إليه السانيات الحديثة؛ بدءاً بالبنويّة والوظيفية والتداولية وصولاً إلى التوليدية، وهذا يساعدنا على تقديم طرح معرفي ومنهجي متأصل حول نظرية الجرجاني النحوية، ليكون الهدف من هذا الإجراء هو استثمار رؤية العلامة عبد القاهر الجرجاني لتنمية الدرس اللغوي العربي الحديث.

(1) - الأنساق المعرفية لنظرية الجرجاني النحوية: حديثنا عن الأنساق المعرفية

هو إحاطة عامّة بالجوانب الفكرية التي انطلق منها عبد القاهر في دراسته لمعاني النحو وفي إخراجها لنظرية النظم، وعليه فإننا نقف في هذا المبحث على دراسة المحيط الفكري والمعرفي¹؛ الذي تميّزت به رؤية الناظم العلمية، فأعمال عبد القاهر هي نقلة نوعية في حاضنة اللغة العربية، فقد استلهم أفكاراً ورؤى أعطت بعداً جديداً في دراسة البلاغة العربية بشقيها علم المعاني وعلم البيان، وتمثّل ذلك فعلاً في نظريته في النظم؛ التي اعتبرت انطلاقة جديدة لقراءة أساليب النظم، بل الخلوص إلى قواعده ومعرفة ضوابطه ثم تحليل نظام اللغة العربية ضمن حيز العلاقات التركيبية والدلالية الرابطة بين البلاغة والنحو من جهة، وبين اللفظ والمعنى من جهة أخرى، وهذا ما أقره الجرجاني في نظريته حيث تبلورت فكرة النظم عنده على دراسة "معاني النحو؛ التي يدور عليها تعلق الكلام

1- النظرية النحوية نقصد بها مجموع عمله الفكري وطرحه النظري الذي قدّمه الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز.

2- المحيط الفكري والمعرفي هو تلك الحقبة الزمنية التي عاصرها الناظم، فتركت أثراً على عقيدته ومنهجه ورؤيته.

بعضه ببعض¹، فالجرجاني "استطاع أن يضع نظريتي علمي المعاني والبيان؛ وضعا دقيقا أما النظرية الأولى؛ فخص بعرضها وتفصيلها كتابه (دلائل الإعجاز)، وأما النظرية الثانية؛ فخص بها وبمباحثها كتابه (أسرار البلاغة)"²، فالجرجاني كانت له رؤية خاصة في قراءة علوم البلاغة العربية وربطها بالموروث النحوي العربي ساعيا إلى فك الغموض العارض على استعمال أساليب اللسان العربي في زمنه؛ فالبلاغة في نظره أخذت تسير باتجاه الغموض، والابتعاد عن الاستعمال الصحيح، واتضح هذا المبدأ الذي تبناه في كتابه 'دلائل الإعجاز'؛ وبخاصة في عرضه قواعد النظم، وفي إيضاح مفهومه وبيان فائدته، وكان للجرجاني مقاييسه العلمية الثابتة التي بنى عليها نظمه، وبها أيضا أخرج آراءه، وبت أفكاره حول علم المعاني، ونقف هنا على ذكر المراجع الفكرية والمعرفية المختلفة؛ التي انطلق منها عبد القاهر في كشف مراده ضمن نظريته النحوية، ومنه:

أ- النظم القرآني منطلق بحثه اللغوي: عبد القاهر الجرجاني إمام حافظ لكتاب الله تعالى 'سني المنهج'³ داريا بعلوم الدين؛ لاسيما علوم القرآن؛ ودليل ذلك كتبه في التفسير فهو يستقي مادته المعرفية بناء على النص القرآني، والمطلع على كتابه دلائل الإعجاز يلحظ قوة الاستشهاد والتمثيل بأي الذكر الحكيم، فمرجه كما ذكر بلسانه 'هو القرآن الكريم'، بل راح يقيس عليه آراءه النحوية، ويستحضر جملة؛ للاستدلال والبيان فيبسط من خلالها طرحه، ويبني عليه حكمه، ويدفع بها شبهات المتطاولين على نص القرآن الكريم وعلى نظام العربية المتين، فحين نقف متأملين فكره نجد أنفسنا أمام بنیان نظرية يسعى من خلالها إلى تشييد رؤية نحوية علمية، فها هو ذا يقول:

1- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط9، (د-ت)، ص168.

2- المرجع نفسه، ص160.

3- عبد القاهر الجرجاني عالم من علماء أهل السنة والجماعة.

"فما هذا الذي تجدد بالقرآن من عظيم المزية، وباهر الفضل والعجيب من الوصف حتى أعجز الخلق قاطبة، وحتى قهر من البلغاء والفصحاء القوى والقدر، وقيد الخواطر والفكر، وحتى خرس الشقاشق"¹، وعدم نطق الناطق، وحتى لم يجر لسان، ولم يبين بيان، ولم يساعد إمكان، ولم 'ينقدح'² لأحد منهم 'زند'³، ولم يمض له حد، وحتى أسأل الوادي عليهم عجزاً، وأخذ منافذ القول عليهم أخذاً، أيلزمن أن نجيب هذا الخصم عن سؤاله؟، ونردّه عن ضلاله؟، وأن نطبّ لدائه ونزيل الفساد عن رائه؟، فإن كان ذلك يلزمننا؛ فينبغي لكلّ ذي دين وعقل؛ أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه، ويستقصي التأمل لما أودعناه، فإن علم أنه الطّريق إلى البيان، والكشف عن الحجّة والبرهان؛ تبع الحقّ وأخذ به، وإن رأى أنّ له طريقاً غيره أومى لنا إليه، ودلّنا عليه، وهيهات ذلك"⁴. وهكذا تحدّد فكره وظهر اتجاهه المعرفي المتأصل.

فالمصنّف -رحمه الله- أوضح مرجعه المعرفي الثابت وهو نصّ القرآن الكريم (نظماً ولغةً وأسلوباً)؛ فعليه أقام فكره وأجرى قلمه، فمقولته فيها بيان مرجعه

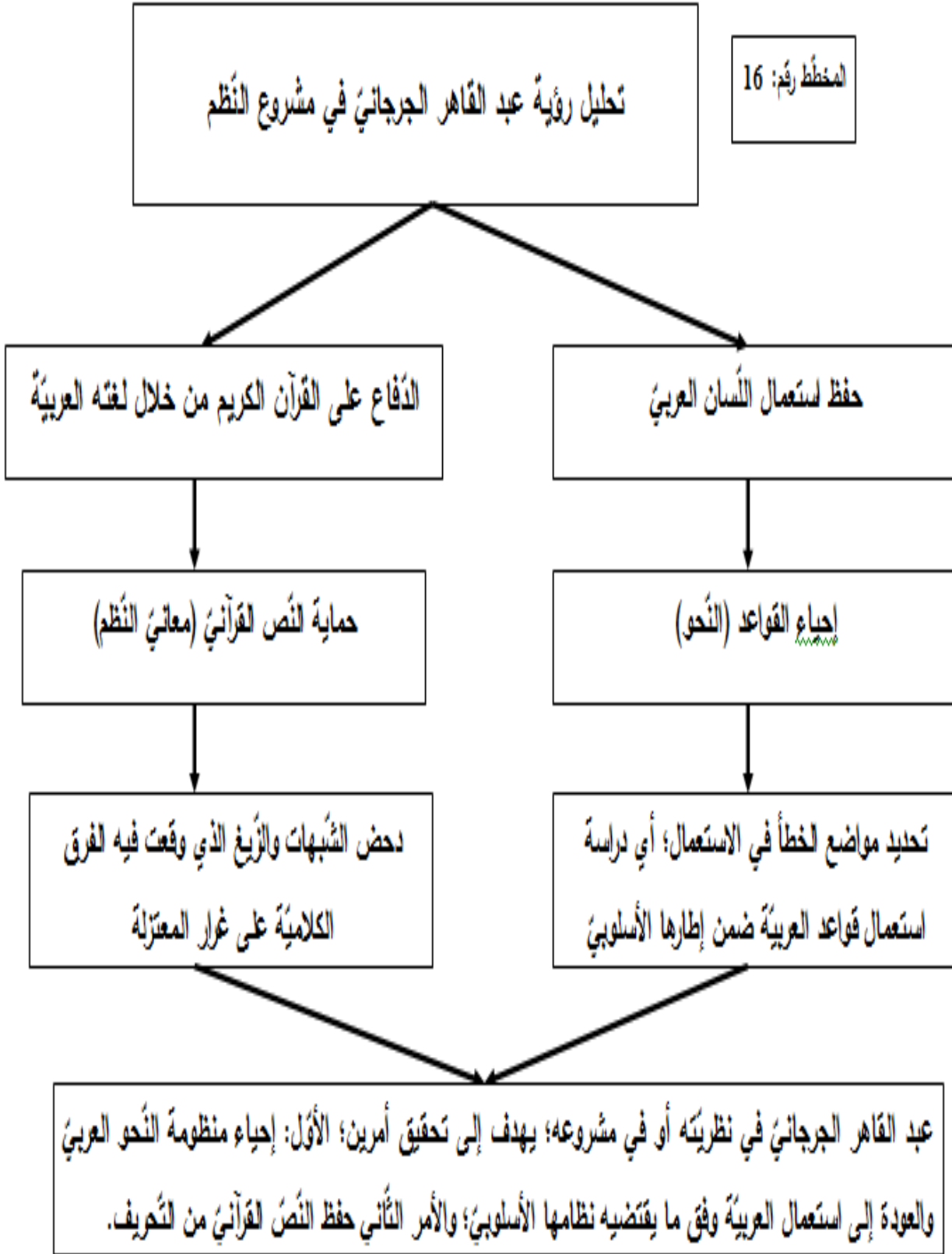
1- الشقاشق: "جمع شفشقة؛ وهي ما يخرج من فم البعير عند هديره، ولا تخرج إلا عند هياجه"، ينظر، أبو البقاء العبري، ديوان أبي الطيب المتنبي، ضبط نصوصه أعدّ فهارسه وقدم له، عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت لبنان، ط1، (1418هـ، 1997م)، ج1، ص647.

2- ينقدح: من معانيها "القدح" الذي يشرب فيه وجمعه (أقداح). و(المقدحة) بالكسر ما تقدح به النار. و(الأقداح) و(القداحة) بفتح القاف وتشديد الدال فيهما الحجر الذي يوري النار. و(قدح) النار... و(أقدح) الرند، ينظر زين الدين الرازي، مختار الصحاح، تحقيق، يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت، صيدا لبنان، ط5، (1420هـ، 1999م)، مادة (ق د ح)، ص248.

3- زند: "الرند" موصّل طرف الذراع في الكفّ وهما زندان: الكوع والكُرسوع. والرند أيضاً العود الذي تقدح به النار وهو الأعلى... والجمع (زند) بالكسر و(زند) و(زند). وثوب (زند) بتشديد النون؛ أي قليل العرض. ينظر، المصدر نفسه، مادة (زند)، ص137/138.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص56.

وفيها بيان الطريق الذي سلكه؛ أي المنهج الذي أرسى به معالم نظريته النحوية، ولنا في هذا المخطّط أن نحلّل قوله وفق الآتي:



فقد استقام فكر عبد القاهر الجرجاني على بيئته الإسلامية، فنشأ نشأة محافظة جمعت بين حفظ كتاب الله تعالى وتفسيره وملازمة علومه، ثم الولوج إلى مسائل العقيدة والفقهِ ورفع الشبه عما ورد إليها من فعل المتكلمين، فقد بنى صرحه العقائدي على مبادئ أهل السنة والجماعة، فكان 'سنيًا أشعريًا'¹ رافضًا للفكر المعتزلي وغيره، مدافعًا على منهجه في أصول العقيدة والفقهِ، فهو وقَّاف عند التَّأصيل العقائدي، فلا يكاد يخرج إطلاقًا عن طريقة الأشعري في عرض مسائل الفقهِ، بل وتعدَّى ذلك أن صاغ نظريته النحوية على منهجه العقائدي؛ يستثنى من هذا ما توافق ورؤاه مع المعتزلة في مسائل اللفظ والمعنى، وهذا لا نسميه انتصارًا منه لهم، ولا تأييدًا لفكرهم في التعريف لضوابط اللغة. إنَّما هو توافق حاصل أوصله إليه نباهة فكره، ورجاحة عقله، وسماحة خلقه، فليس يقرَّ بالعصمة اللغوية ولا يدعي السبق فيما ذكر، ولكن كان يبدي رأيه وفق ما يمليه عليه ضميره العلمي ووازعه الديني؛ فما توافق وآراء غيره لا يفنِّده ولا يرفضه، وما تعارض معهم يسدي عليه برهانه وحجته، غير أنه بما يقال على طرحه، وما يستثار حوله، وما ذا يُنشد قائلًا: "إني أقول مقالًا لست أخفيه *** ولست أرهب خصمًا إن بدا فيه ما من سبيل إلى إثبات معجزة *** في النظم إلا بما أصبحت أبعده"².

فعبد القاهر تأثر 'بالنظم القرآني'³؛ فجاء على ذكر التحدِّي الإلهي لفصحاء العرب وبلغائهم، وهذا استظهار لعظمة لغة القرآن (كلام الله عزَّ وجلَّ)؛ الذي جاء بلغة منفردة البيان، وعظيمة النظم؛ أفحمت فحول الشعر وفضاحلة البيان، فوقفوا مستعجبين

1- عبد القاهر الجرجاني عالم سني على المذهب الشافعي بطريقة الأشعري. ظهر المذهب الشافعي في حياة الإمام محمد بن إدريس الشافعي (150-204هـ) و"هو ثالث المذاهب السنية المعتمدة ظهورًا، مرَّ بمراحل من التطور لم تطرأ على غيره من المذاهب"، ينظر، محمد إبراهيم أحمد علي، المذهب عند الشافعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز العدد الثاني، (جمادى الثانية 1398هـ، مايو 1978م)، ص1.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص56.

3- النظم القرآني نقصد به أسلوب القرآن الحكيم؛ التركيب والبلاغة والدلالة.

نظمه الرهيب، فقال الجرجاني معبراً عن هذا الأمر: "قد أردنا أن نستأنف تقريراً نزيد به الناس تبصيراً أنهم في عمياء من أمرهم حتى يسلكوا المسلك الذي سلكناه، ويفرغوا خواطرهم لتأمل ما استخرجناه، وأنهم ما لم يأخذوا أنفسهم بذلك، ولم يجردوا عناياتهم له في غرور؛ كمن يعدّ نفسه الرّي من السراب اللّامع، ويخادعها بأكاذيب المطامع، يقال لهم إنكم تتلون قول الله تعالى: ﴿قُلْ لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾¹، وقوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مثله﴾². وقوله 'بسورة من مثله'، فقالوا الآن أيجوز أن يكون تعالى قد أمر نبيه بأن يتحدّى العرب إلى أن يعارضوا القرآن بمثله من غير أن يكونوا قد عرفوا الوصف الذي إذا أتوا بكلام على ذلك الوصف؛ كانوا قد أتوا بمثله، ولا بدّ من (لا)؛ لأنهم إن قالوا يجوز أبطلوا التحدّي من حيث إنّ التحدّي كما لا يخفى مطالبة بأن يأتوا بكلام على وصف؛ ولا تصحّ المطالبة بالإتيان به على وصف من غير أن يكون ذلك الوصف معلوماً للمطالب، ويبطل بذلك دعوى الإعجاز أيضاً؛ وذلك لأنّه لا يتصور أن يقال إنّه كان عجز حتى يثبت معجوز عنه معلوم"³، فاستعظام الجرجانيّ للغة القرآن الكريم دليل التزامه المرجعية النحوية التي تنطلق من نظم القرآن الكريم، فقد بيّن شيخ البلاغة عظمة بنية النصّ القرآنيّ الذي أبهر فصحاء العرب من كافة أوصافه اللغوية، فرأى في هذا حجة على علمهم بأساليب العرب، وإدراكهم بالوصف كما ذكر لصحيح الكلام من خطئه. ولكن الجرجانيّ لم تكن نيّته في استعراض مسألة التعجيز أن يذكر ما حصل مع السلف في زمن الوحي، بل كان هدفه الردّ على أهل زمنه الذين وقعوا في الشبهات وتحّدوا نظم

1-سورة الإسراء، الآية 88.

2-سورة هود، الآية 13.

3-عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 371/372.

الآيات، فزاع فكرهم وكثر غلطهم، ونجد عبارته الآتية أوضح دليل على ما ذكرنا ونصّها: (قد أردنا أن نستأنف تقريراً نزيد به الناس لتأمل ما استخرجناه، وأنهم ما لم يأخذوا أنفسهم بذلك، ولم يجردوا عناياتهم له في غرور كمن يعدّ نفسه الرّي من السراب اللّامع ويخادعها بأكاذيب المطامع)، فسّر الناظم وقوع أولئك القوم في الشبهات؛ إنّما كان بعدا منهم عن طريق الصّواب، فقال "وجملة الأمر أنّه لن يعرض هذا وشبهه من الظّنون لمن يعرض له؛ إلّا من سوء معرفة الشّأن أو الخذلان، أو لشهوة الإغراب في القول"¹، وهكذا سار على درب النّظم القرآنيّ متقصّياً آثاره الجليلة، ومستجلياً عظمتها الكبيرة، وهو ما جعله عالماً ملتزماً بقواعد الأصول، فلا يخرج عن خطوات سلفه من أهل العلم في اعتماد لغة القرآن لدراسة النّحو العربيّ واسترشاد أبنيتّه.

ب- البعد المذهبيّ في شرحه لقضايا معاني النّحو: بما أنّ عبد القاهر عالم من علماء أهل السنّة والجماعة؛ شافعيّ المذهب، أشعريّ المنهج، فلا غرو من أنّ فكره المذهبيّ له صورته ومظاهره على حياته العلميّة؛ إيماناً منه به واعتقاداً بأحكامه الفقهيّة، وهذا طبعا لن يستثني مباحثه في اللّغة، رؤيته للنّظم في تحليله لقضايا المعنى واللّفظ؛ يظهر عليه فكره المستقى من منهجه العقائديّ، فمن بين صورته المذهبيّة الظّاهرة على طرحه تبنّيه رأي الأشاعرة في وصف معاني الألفاظ، فمن مظاهر مذهبه؛ إيمانه بالبعد النّفسيّ للمعنى، فقد اهتدى إلى أنّ ترتيب المعانيّ يكون في النّفس، ثمّ النّطق بالألفاظ على حذوها²، حيث يعمد "المنكّم إلى اختيار ما يناسب غرضه من هذه المعانيّ إذ يوردها على خاطره قبل أن يبني لها كلمات"³، والمعانيّ هنا هي تلك "المعانيّ الدّهنيّة

1- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 373.

2- محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربيّة علم المعانيّ، دار العلوم العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، ص 25.

3- تمام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ج2، ص 334/335.

التي تتولد في فكر المتكلم عند نظم الجمل، تلك المعاني التي تنشأ من تحديد العلاقات بين الأشياء المعبر عنها بالكلم، فتربطها ببعضها¹، فقد كان يقول بالرأي الأشعري في مسائل اللفظ والمعنى، فاعتبر الدال هو اللفظ، والمدلول هو المعنى، واصطلاح الأشاعرة على حقيقة المعنى في تعلقه بمدلوله نابعة من معارضتهم الشديدة للفكر المعتزلي؛ الذي له أحكام مخالفة لأرائهم، فمن بين ذلك، أن قالوا: '(بخلق القرآن) وجرى في ذلك نزاع كلامي محتدم بين أهل السنة والمعتزلة²، وعلى إثر ذلك ظهر مفهوم معنى المعنى في الخطاب الكلامي، وبات قاعدة راسخة في نظريته النحوية إذ هي فكرة منطلقها تحليل الأشاعرة لقضايا اللفظ والمعنى، فقد أخرجوا المعنى المجرد للفظ، ورأوا في اتساق المعاني بما توحيه في السياق فتركوا البحث في المعنى المتعلق باللفظ المجرد وهنا يقصد به (المعنى المعجمي)، وبحثوا في المعنى الإيحائي الذي يؤديه اللفظ من خلال السياق وهو الذي يسميه الجرجاني (معنى المعنى)؛ أي المعنى السياقي فدلالة اللفظ عندهم ليس في ذاتها، وإنما هي كامنة في وظيفتها السياقية، وما تبعها من مؤثرات لفظية بيانية (كناية، المجاز، وغيرهما)؛ فالكناية والمجاز لهما صلة مباشرة بقاعدة معنى المعنى ووجه اعتبار الكناية من باب معنى المعنى هي "أن المتكلم بها يريد إثبات

1-سواء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1، 2003م، ص15.

2- المعتزلة: فرقة كلامية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري (80هـ - 131م) في البصرة (في أواخر العصر الأموي)، وقد ازدهرت في العصر العباسي، ولعبت دوراً رئيسياً على المستوى الديني والسياسي اشتهرت بالنزعة العقلية وقالوا بالفكر قبل السمع، ورفضوا الأحاديث التي لا يقرها العقل، وقالوا بوجود معرفة ((الله)) 'عز وجل' بالعقل، وإذا تعارض النص مع العقل قدموا العقل لأنه أصلاً للنص، ولا يتقدم الفرع على الأصل، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، فالعقل بذلك موجب وأمر وناه، "فقد سلكت منها عقلياً متطرفاً في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب واصل ابن عطاء الغزال الذي اعتزل مجلس الحسن البصري"، ينظر، عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط2، (1416هـ، 1995م)، ص14.

معنى من المعاني؛ فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وَرَدْفُهُ في الوجود؛ فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: (هو طويل النجاد)؛ يريدون (طويل القامة)، (وكثير رماذ القدر)؛ يعنون (كثير القرى) وفي المرأة (نؤوم الضحى)؛ والمراد أنها (مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها)، فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد؟، وإذا كثرت القرى كثرت رماذ القدر؟، وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنتم إلى الضحى؟¹، فالكناية صورة واضحة من صور معنى المعنى؛ فهي غير مقصودة في معنى اللفظ المجرد المنسوج في التركيب، بل هي المعنى المغموس في الصورة الإيحائية؛ التي يتركها السياق في نفس المستمع أو القارئ، والأمثلة التي قدمها الجرجاني دالة على ذلك ومعبرة، وأما عن المجاز، "فإن دلالة اللفظ الموضوع للمعنى في اللغة -حيث- تتخذ دليلاً على المعنى المراد بحكم ما في الاستعارة من ادعاء"². والاستعارة إشغال لفظ من جنس لغير جنسه، يتصف بمعنى خفي دال على التشبيه؛ وبه يتجلى مضمون المعنى الذي يؤديه اللفظ المستعار فيه، وفيه قال عبد القاهر: "فالاستعارة في هذه القضية، وذلك أن موضوعها على أنك تثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من اللفظ، ولكنه يعرفه من معنى اللفظ بيان هذا أننا نعلم أنك لا تقول رأيت أسداً إلا وترضك أن تثبت للرجل أنه مساوٍ للأسد في شجاعته وجرأته، وشدة بطشه، وإقدامه وفي أن الذعر لا يخامره والخوف لا يعرض له، ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى لم يعقله من لفظ أسد، ولكنه يعقله من معناه، وهو يعلم أنه لا معنى لجعله

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 110.

2- شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، 2010م، ص 31.

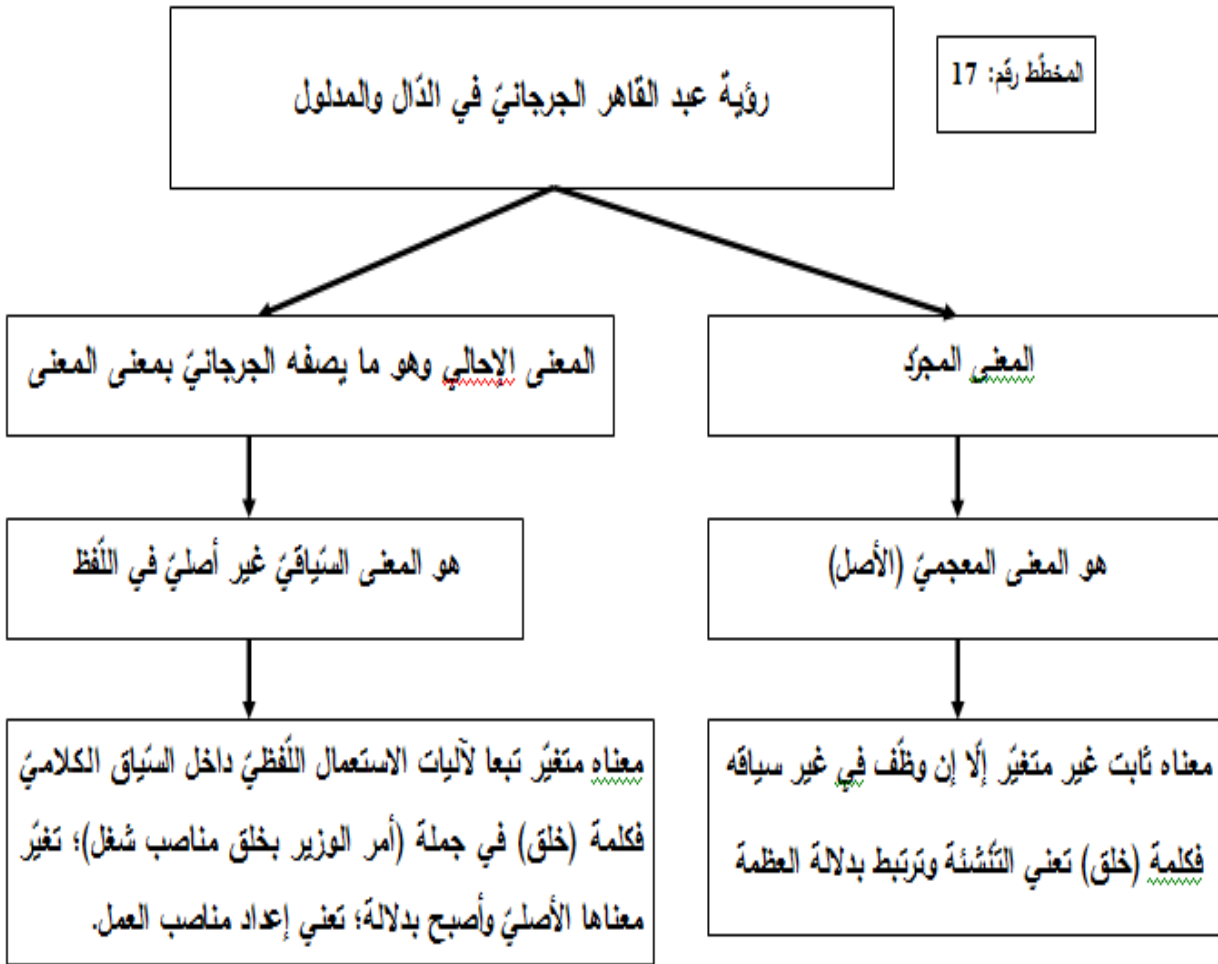
أسداً مع العلم بأنه رجل؛ إلا أنك أردت أنه بلغ من شدة مشابهته للأسد ومساواته إياه مبلغاً يتوهم معه أنه أسد بالحقيقة، فاعرف هذه الجملة وأحسن تأملها¹، فمن قول عبد القاهر في شرح المعنى أيضاً: "إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني؛ فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها؛ فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق؛ فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتوابعه البلغاء فكراً في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظنّ ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقّه، وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ. وأنت لا تعقل أوصافاً وأحوالاً؛ إذا عرفت أن حقها أن تنظم على وجه كذا²؛ أي على وجه محدّد، هنا إشارة واضحة تكشف وظيفة المعنى عند الجرجاني، فهو يعلّق معنى اللفظ بالمعنى الذي يحدثه، أو يتركه في نفس السامع، وهذا مردّه الوعي بمعنى المعنى الذي يؤدّيه اللفظ عند قائله، فلا تقوم له صورة دون البحث في نتيجة مدلوله، وكلّ هذا هو فكر الأشاعرة في التأويل؛ فقد نظروا بأهميّة مدلول اللفظ في السّياق، وتجاوزوا المعنى المجرد للكلمة؛ فبعد القاهر يعطي للمعنى مفهوماً آخر، وهو 'البعد النفسي'؛ الذي لا يتعلّق بدلالة اللفظ المجردة بل يتعدّاه إلى الوظيفة التي يؤدّيها في السّياق؛ فيكون المعنى الذي يفضيه اللفظ هو المعنى الذي يخالج نفس المتكلّم الذي يريد إرساله عبر إحياءات اللفظ من الدلالة الأولى التي تظهر عليه، وهنا يمكننا أن نصطح على دلالة معنى المعنى بأنه صورة اللفظ الثّانية في معناه النفسيّ المستوحى من السّياق، وهو ما كان عبد القاهر يقصده في شرح بلاغة الاستعارة وبلاغة الكناية؛ فهما صورتاً قاعدة معنى المعنى عنده، وفكرته في تلك الرّؤية نحصرها في قوله: "أن تقول المعنى

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 403/404.

2- المصدر نفسه، ص 100/99.

الفصل الرابع — نظرية الجرجاني النحوية والسانيات الحديثة

ومعنى المعنى؛ تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ الذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفرض بك ذلك المعنى إلى معنى آخر¹. فالجرجاني يعطي "الأسبقية للمعاني في الوجود النفسي والألفاظ تابعة لها في الواقع الكلامي، وهذا ما يفسر لا نهائية المعاني التي أقرها علماء الدلالة المحدثون مقابلة نهائية الألفاظ"². وقد خص من كتابه دلائل الإعجاز باب الاستعارة والكناية لبسط أفكاره حول هذه النظرية المهمة في علمي المعاني والبيان وعنون لها بفصل في الكناية وشواهدا وفصل في الفصاحة والتشبيه والاستعارة. ونقف في هذا المخطوط تعريفاً وشرحاً وتمثيلاً لقاعدة معنى المعنى وفق رؤية عبد القاهر النحوية، ومنه:



1- المصدر السابق، ص 269.

2- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سورية (د، ط)، 2001م، ص 148.

ج- أثر فلسفة التأويل على نظريته النحوية: لم تخل نظرية الجرجاني النحوية من مظاهر فلسفة التأويل وهو أسلوب الأشاعرة؛ حيث عرف عنهم التأويل في مسائل العقيدة؛ دفاعاً عن الشبهات التي وقعت فيها الفرق الكلامية على نحو المعتزلة، فقد وسم جهده "النحوي والبلاغي والتقدي بعدد من العلامات المنطقية، وقد انتظمت في أثناء فصول 'الدلائل والأسرار' بصورة لا تبدو فيها حادة الجوانب، بارزة تُميّز من لحمة التحليل الذي يجريه المصنّف، ولكننا باستقراء متأنّ نلاحظ أنّ العمل التثري احتاج من عبد القاهر إلى ركائز عقلية وأصول ثقافية كان من ضمنها المنطق أو بعض مسائله على وجه التحديد وتتنسب هذه المسائل إلى المفهوم (الأورغانون الأرسطي)¹. و' (تداخل الأقيسة) فيه بحيث جعل للشعر والخطابة (أقيسة منطقية)²؛ تباين البراهين اليقينية واستدلالات الجدليين"⁴، فحاجته إليه كانت للإقناع والدفاع دون غلو أو انحراف.

فقد كان للجرجاني -رحمه الله- أسلوبه العلمي الخاص في عرض مسائل النحو ومعالجة قضاياها المختلفة بما يتلاءم ونظرته الفكرية في بناء قواعد البلاغة من معان وبيان، كما كان له السبق في تقنين البلاغة، ورسم أسسها رغم المحاولات الأولية التي سبقت أعماله؛ فالجرجاني قياسه في ذلك إخضاع النقل إلى العقل بما لا يتعارض وأسس اللغة العربية، ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ فقد استعرض دراسات متعددة تمسّ عموم قضايا النحو فبحث في اللفظ ومدلوله وعلاقته بالسياق، وقد اتسم منهجه بالمقاربة العقلية التي يحكمها (التأويل المنطقي)، وبتوظيف الثوابت التقليدية (القرآن الكريم) و(الشعر العربي) في شرح آرائه؛ موضعاً مواقف علماء اللغة في تفسير قضايا النحو

1- "الأورغانون هي مجموعة كتب أرسطو في المنطق"، ينظر، أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، إشراف أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط2، 2001م، ص922.

2- تداخل الأقيسة وأقيسة منطقية؛ هي مصطلحات فلسفة المنطق التي ظهرت ملامحها العملية في أعمال عبد القاهر وعلى غرار ذلك اتسم عمله الدلائل بمظاهر فلسفة المنطق.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص30.

على الحذف والذكر، والوصل والفصل، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، وغيرها من قضايا معاني النحو الأخرى، كما انفرد رحمه الله - بأسلوبه العلمي؛ مستخدماً ما يروق له من 'أدوات الفلسفة' في عرض معالم فكره ورسم حدوده، فكان ذلك ظاهراً في شرحه للنظم وفي قراءته الوصفية التحليلية للقضايا النحوية، لينتج عن ذلك الزخم نظريته النحوية المقننة بقواعد الأصول، والمثبتة بمنطق العقول؛ ابتغى بها رفع الشبهة ودحرها بالحجة المقنعة، وقد مثلت فلسفته المعتدلة قوة فكره، وشخصت درجة علمه، وأظهرت دقة عرفه، فكانت نظريته للنظم هي 'نظرة عالية التجريد؛ باعتباره ليس سوى تنظيم وترتيب الكلمات حسب إرادة الناظم بشرط احترام قواعد النحو، ثم اعتبر أن عملية النظم ذاتها ليست سوى عملية علمية تقوم على تطبيق قواعد ثابتة؛ مثلها مثل أي عملية فنية تقنية دقيقة تعتمد على العلم، فالمادة الخام هنا هي الألفاظ المتفق على معناها عرفاً، وقواعد النحو التي تحدّد كيف يمكن أن تنتج مجموعة من الألفاظ معنى"¹، وفي هذا الصدد نورد قولاً مجملاً يفسّر منهج الجرجاني كعالم لغويّ ذي منهج راسخ: "عبد القاهر الجرجاني فيلسوف نحويّ له منهجه الفريد في علم النحو، فقد استطاع بما أوتي من الحكمة أن يلبس الكلام ثوبه اللائق به في المعاني النحوية، وأن كتابه (دلائل الإعجاز) يعدّ ثمرة لجهود نحوية جديدة؛ لأنه خرج بالنحو من دائرة التعليقات العقيمة عند بعض النحويين إلى محيط المعاني التي تكمن في طبيّات التراكيب، أو نقول أنه تخطّى بالنحو من مرحلة وقوف بعض النحويين عند القاعدة إلى الانطلاق في آفاق المعاني التي لها ثمار وضع القواعد النحوية"²، وهكذا تجلّت مظاهر الفلسفة اليونانية بكافة صورها في عمل

2-سمير أبو زيد، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني أول محاولة في العلوم الإنسانية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، العدد الأول (ديسمبر-جانفي)، 2007م، ص295.

3-فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، ص6.

الجرجاني، ولا ضير في ورودها في فكره، وتوغلها إلى منهجه؛ فالناظم طوعها على طبعه، وحملها على رحله، فكان نتاج ذلك الحراك أن أفضى لنا نظرية نحوية جمعت بين العقل والنقل، واستعمل ما يروق له من أدوات الفلسفة في عرض معالم فكره، فكان ذلك ظاهراً على شرحه للنظم، وفي قراءته الوصفية التحليلية للقضايا النحوية، لينتج عن ذلك الرّخم نظريته النحوية المقننة بقواعد 'أصول النحو'¹، والمثبتة بمنطق العقل؛ ابتغى بها كشف الزائف وتثبيت الصحيح، وترك لنا زادا معرفياً نستقي منه علوم البيان والمعاني فعمله مادة معرفية؛ يمكن استثمارها لتنمية الدرس اللغوي العربي الحديث.

(2) - الأسس المنهجية لنظرية الجرجاني النحوية: حين نطلع على مفاهيم

علم المعاني، فإننا نقف على مفهوم عام وشامل مفاده أنّ 'علم المعاني' (معاني النحو) هو فلسفة النحو² في استجلاء واستبصار معاني النحو، وفي معرفة أحوال الكلام ضمن استعمالات أساليبه التركيبية المختلفة، وكلّ هذا يتم عبر طريقة التأويل والشرح والتفسير. فهي الوسيلة الوحيدة التي من خلالها نكتشف حقائق نظم الكلام، وتظهر لنا مقاصده الدلالية السياقية، ومن أدوات هذا الإجراء: التأويل بالحذف، والتأويل بالتقديم، والتأويل بالذکر، والتأويل بالإضمار، وغيرها من الإجراءات. والمقصود بهذه الإجراءات (التأويل)؛ هو ذلك التّصوّر الذي يستقرّاه المحلّل للكلام على وجه التقدير، كأن يفترض صورة تركيبية لكلام معين يزول من خلاله الإبهام الحاصل؛ وهذا يكون عبر الإجراءات التي ذكرناها.

1-أصول النحو هي "الخطوط الرئيسية التي سار عليها البحث النحوي، التي أثّرت في إنتاج النّحاة وفكرهم على السّواء وهذه الخطوط العامّة هي قديمة جدّاً في البحث النحويّ حتّى من الممكن أن نردّها إلى البداية الباكّة لنشأة البحث في النحو العربيّ؛ أي إلى أواخر القرن الأوّل وبداية القرن الثّاني الهجريّ"، ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحويّ، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص17.

2-فلسفة النحو يقصد بها البحث في علل التّركيب وأنماطه وسبب تشكّله بصور محدّدة، والبحث في عوامل التّقديم والتّأخير والحذف والذّکر، والبحث في أساليب الكلام، وغيرها.

سواء بزيادة أو بحذف، أو بتقديم أو تأخير، أو بوصل، أو فصل. والغرض من هذا كله هو إحقاق موازنة بين ما رُكِب من كلام في التّواصل، وبين ما توحى إليه معانيه المنظومة فيه، وكلّ ذلك يتم وفق ما يفرضه عليه نظام النّحو العربيّ من أحكام. وهذا كله دليل مرجعيّة علم المعانيّ النّحويّة، ولي هنا أن أقف على ذكر حدود النّظريّة النّحويّة وفق تصوّرات عبد القاهر الجرجانيّ، كالآتي:

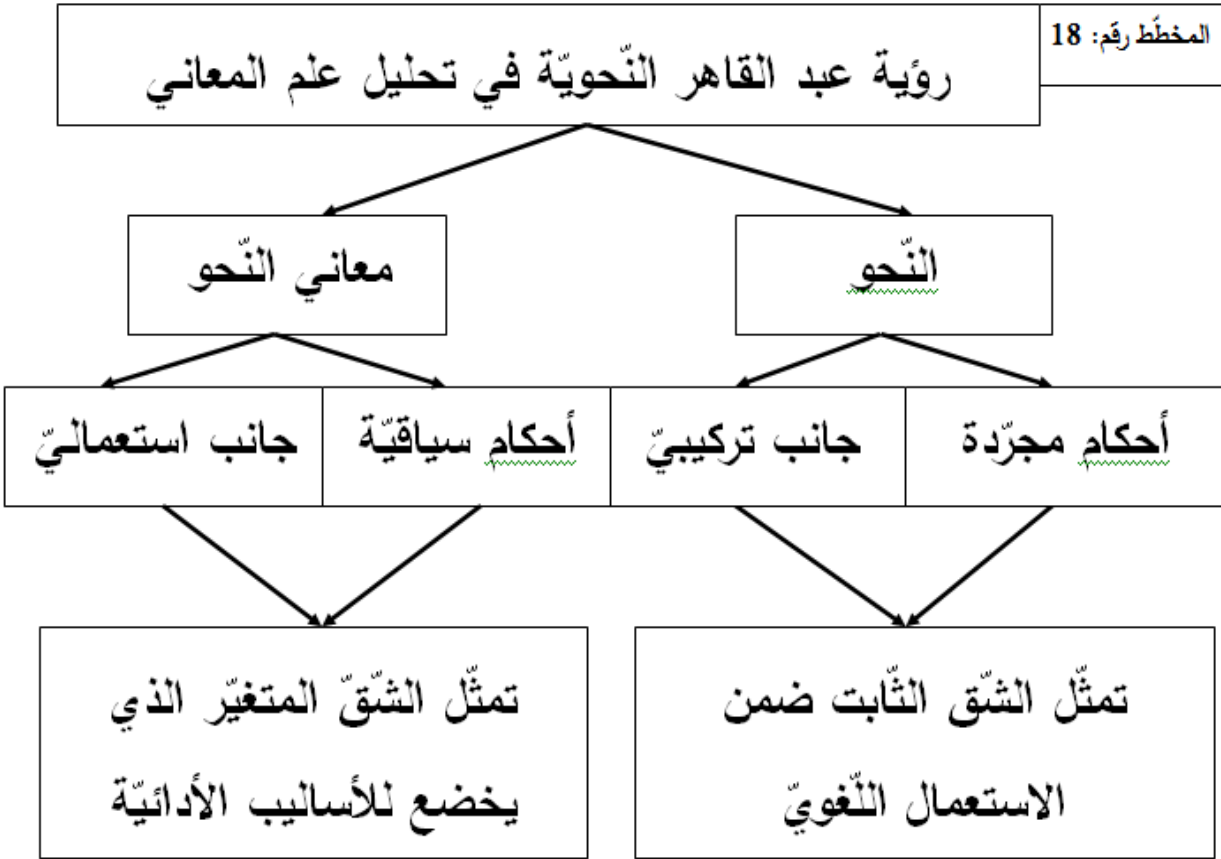
أ- المرجعيّة النّحويّة؛ منطلق دراسته في علم المعانيّ: الأصل في علم المعانيّ هو علم 'النّحو' بل إنّ 'البعد النّحويّ في بنية علم المعانيّ، واضح السّمات متميّز الأصول، وهو ما يجب أن يلتحق بمباحث النّحو العربيّ جزءاً متمّاً لموضوعات متداخلة في صلبه، وهي من جوهره في حال من الأحوال"¹، وإنّما يقع الفرق في أنّ علم النّحو كعلم قائم بذاته يختصّ بقواعد نظم التّركيب؛ كدراسة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وغيرها. أمّا عن علم المعانيّ؛ فهو علم يبحث في معاني استعمال نظم التّركيب؛ أي الصّورة البلاغيّة للكلام المنظوم، وحين تتأمّل آراء عبد القاهر في قراءته لعلم المعانيّ لاسيّما ما تعلّق بمبحثه في النّظم، فإنّنا نجدّه يُرجع كلّ معانيّ النّظم وما تعلّق بها إلى أحكام النّحو وقانونه، فمن قوله في ذلك: "ليس النّظم شيئاً إلاّ توخّي معانيّ النّحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معانيّ الكلم"²، فهذا دليل واضح على مرجعيّة النّحويّة التي أقام عليها فكره وأجرى بها طرحه في دراسته لقضايا معانيّ النّحو، فلا يكاد يحيد على قواعد النّحو، ولا يخرج عنها، بل اتّخذها منهجاً في إحكام نظريته حول معانيّ النّحو وفي إخراج أساليب الكلام تبعاً لمتطلّبات النّحو، فرؤيته هي رؤية وصفية تأصيليّة قرأ بها الدّلالة المعنويّة القابلة للتّغير والتّحوّل، دون أن يخالف الأصل؛ وهذا

1- محمّد حسين علي الصّغير، علم المعانيّ بين الأصل النّحويّ والموروث البلاغيّ، ص 6.

2- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 479.

الفصل الرابع — نظرية الجرجاني النحوية والسانيات الحديثة

الذي له صلة مباشرة بمعاني النحو، وجزء آخر ثابت غير متغير يحكمه قانون النحو وهو متعلق مباشرة بقواعد النحو، والجرجاني حقيقة ركز على الشق المتحول والمتغير وهو شق المعاني؛ التي يحكمها السياق والاستعمال، ولهذا فإن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني تنظر إلى النحو نظرة خاصة ومتطورة، تتعدى حدوده التعريفية وعلاماته الإعرابية إلى خصائصه الفنية¹، وهنا يأتي الدور البلاغي والانتقال من الوظائف القاعدية إلى الوظائف الفنية الأدائية التواصلية²، فيكون علم المعاني بين مبحثين اثنين الأول يمثل أصوله وقواعده وهو النحو وأحكامه، والثاني هو البحث في الاستعمال وطرائقه وإدراك معانيه ومعرفة روابطه وهو المقصود من نظرة الجرجاني في علم المعاني؛ أي قراءة التراكيب النحوية وفق ما تنص عليه القاعدة النحوية، وبمكنا في هذا المخطط صياغة نظرة الجرجاني النحوية، وفق الآتي:



1- محمد حسين علي الصّغير، علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، ص 65.

2- أي الانتقال من التركيب النحوي إلى الأداء التواصلي وتسمى الوظيفة التداولية في اللسانيات الحديثة.

ب- التقعيد لنظرية النظم وإيضاح معالمها: ما أقدم عليه العلامة الجرجاني -رحمه الله- في كتابه الدلائل يعدّ جهداً مهماً في تاريخ البحث النحوي العربي، دليل ذلك اهتمام أهل العلم قاطبة ممّن عاصروه، وممّن جاؤوا بعده بجهد علمي، فطرحه في تحليل النظم ينمو عن علمه الزاخر، وفهمه السّاحر، ورؤاه الدّقيقة، وأفكاره العميقة؛ التي من خلالها بنى صرح علم المعاني وأحكم أسسه، فإننا نجد "الجرجانيّ هو صاحب هذا العلم من بين علماء الكلام جميعاً"¹. وهذا لا يعني أنّه سبق غيره في هذا الطّرح؛ لكنّه قدّم فيه قراءة جديدة تتسم بالدقّة والبيان ممّا جعله يسبق غيره في منهجيته، التي اعتبرت محطة جديدة من البحث النحوي العربي، ونقف هنا على ذكر أهمّ أوصافها وضوابطها، وفق الآتي:

لا نجد في ضبط مفاهيم النظم أكثر بيانا وأوضح شرحا من قول الناظم نفسه، ف جاء في محكم قوله: "واعلم أن لئيس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت؛ فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك؛ فلا تُخلّ بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه"²، فدلالات قوله واضحة جليّة تفضي إلى معاني طرحه الفكري العميق؛ الذي مفاده أنّ التّركيب باللفظ تحكّمه معاني اللفظ المكونة في الذات حيث تترعرع الفكرة لتنشأ فيما بعد في جمل منطوقة متماسكة تركيبياً ومؤثّرة سياقاً؛ حيث يحكمها قانون النحو وأساسياته القاعدية، وكأننا بالمصنّف يدعو إلى إحياء قواعد النحو على نمط نشأته الأولى لداعي الصّحة والسّلامة اللّغوية؛ كونه الحصن الأوّل الذي لم تعتريه أساليب اللّحن، وما جرى من انحراف حاصل في تراكيب الكلام.

1- حلمي علي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربية (علم المعاني)، ص 171.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 122/123.

فقد اهتم الجرجاني بدراسة السياق وبحث فيما يقتضيه سياق المقام من ضرورات معاني الكلام، وهذا بالطبع وفق ما تسمح به أنماط أساليب النظم في سياقها النحوي العام ومن جهة أخرى لا يمكن أن يكون عبد القاهر الجرجاني قد برع في علم دون واصله تربطه بعلم آخر، أو أتى على صناعته من دون عامل أو واصل اعتمد سنده فقد كان وقافا عند حدود النحو دون إهمال أو تأويل. فلا عجب إن كانت فحوى نظريته توحى إلى تمسكه بقواعد النحو، بل قد اعتبر الخروج عليه ضعفاً وجحفاً، وراح يعلق معاني دلالات النظم وفق الأطر النحوية لنظام اللغة العربية، فمن قوله على بيان الصلة الرابطة بين النحو وبين نظريته في النظم: أن "النظم ليس سوى حكم من النحو نمضي في توحيه"¹. ولنا في هذا أن نذكر آراءه وأفكاره الدالة على ذلك، كالاتي:

— في بداية حديثه عن ماهية النظم وتقديمه لها؛ أظهر بكل وضوح منبعها ومجراها فلا نجد فيها خروجاً عن نظام النحو، وإنما كانت قراءة فكرية مؤطرة بروى تأويلية يصب مجراها في شرح قواعد النحو بأسلوب بلاغي فني؛ يراعي أحوال السياق والتمكلم من جهة والسياق والسامع من جهة أخرى، وإن تأملنا عبارته الآتية: "فما لنظم كلام أنت ناظمه معنى سوى حكم إعراب تزجيه"²؛ نجده يذكر الهدف الذي يريد تحقيقه، فعمل الناظم كله يقع في البحث عن حكم الإعراب من صحة وصواب، أو خطأ أو انزياح، وقد يكون قولنا: إن النظم هو الإعراب صواباً؛ كون ذلك يمثل علاقة سببية تكاملية؛ مفادها أن لا صحة لنظم دون صحة لإعراب، بل إن سلامة التركيب وسلامة السياق؛ يمثلان كلفة واحدة لا يمكن فصل أي جزء منهما عن الآخر، ولهذا كان منهج عبد القاهر في عرض أفكاره يستجمع أصالة النحو مع مراعاته للأبنية النظم الدلالية وفق صور الأسلوب المستعمل.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 57.

2- المصدر نفسه، ص 57.

ومن دلائل أصالة نظرية النظم النحوية؛ أن الجرجاني رحمه الله - أقر أن عمله فيها جاء نتيجة اختلال نظم الكلام، ونفور البعض من أهل اللسان عن تعاليم النحو وضوابطه، وهذا ما حفزه إلى إحياء نظام النحو، وإلى إخراج قواعده في سياق معرفي جديد نسجه في نظريته النحوية، وقد كان رده على الطاعنين في نظم النحو والمقصرين في حقه؛ خير على على منطلقه في هدفه من نظريته، فقال: "وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم وأشبه بأن يكون صدًا عن كتاب الله عز وجل، وعن معرفة معانيه؛ ذاك لأنهم لا يجدون بدءًا من أن يعترفوا بالحاجة إليه"¹. فقد كانت دعوته في هذا الصدد دفاعًا عن (القرآن الكريم)، بل جعل الإعراض عن قواعد النحو بمثابة من صد عن تعالم الدين الحنيف، وهنا يظهر هدف عبد القاهر في كون حفظ اللغة العربية، وإرساء قواعدها يجيء على خدمة علوم القرآن الكريم، فلا يزيغ الفهم الصحيح، ولا يختلط الصواب بالخطأ.

يمكننا اعتبار القراءة التي قدمها عبد القاهر الجرجاني في تحليله لمعاني النظم؛ منهاجًا نحويًا مقننًا؛ وظيفته دراسة معاني نظم الكلام صورة أدق وأوضح؛ كون النظم وفق رؤية عبد القاهر يقوم على خطوات منتظمة ومحكمة سبق وأن ذكرناها فيما مضى.

وهذا لا يلغي الأثر الفلسفي في شرحه لقواعد النظم وفي طريقته الاستدلالية في عرض رؤيته النحوية فيها؛ فلا يخفى عن دارس لمنهج الجرجاني من رؤية مظاهر التأويل والمنطق في نظريته النحوية؛ فهو عالم متكلم عرف بحكمته العقلية ونباهته الفكرية، بل هناك من أعطى لنظريته البعد الفلسفي العميق، وأخرجها من بيئتها اللغوية نحو الآثار الفلسفية واصطلحوا على تسميتها "بعمود فلسفته البلاغية"²؛ التي جمعت بين النحو والمنطق.

1- المصدر السابق، ص 82.

2- محمد عمر الصمّاري، النحو عند عبد القاهر الجرجاني، أعمال ندوة بعنوان عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، 1998م، ص 11.

وإن كان هذا الحكم المطلق فيه نظر؛ فالجرجاني لم يكن مولعا بعلوم الفلسفة ولا متأثرا بمناهجها المختلفة؛ سوى ما رآه مناسبا من أدوات المنطق والتأويل في إخراج رؤيته النحوية؛ التي أسس بها نظريته في النظم.

ج- آلياته المنهجية في دراسة قضايا معاني النحو: هدفنا في هذا العنصر معرفة كيف نظر الجرجاني إلى قضايا علم المعاني من منظور نحوي تأصيلي، وكيف حلّها وقدم لها ضمن كتابه الدلائل، فقد تطرق عبد القاهر في كتابه إلى قضايا نحوية تمثلت في مباحث: الخبر والإنشاء، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والوصل والفصل والتعريف والتكثير إلى جانب مباحث أخرى؛ كتحديثه عن التعليق وحديثه عن وظيفة إنمّا وذكره بعض الصّور البيانية؛ كالاستعارة والكناية ودورهما في السياق. وبما أنّ موضوعنا هو تحيين رؤية الناظم في إسناد قضايا معاني النحو إلى أصولها ومنابعها، فإننا نركّز على طريقة عمله في تخريج الأحكام النحوية، ومنه:

- دليل اعتماد عبد القاهر على المرجعية النحوية، أنّه ما من باب أو مبحث يذكره إلّا وأعادته إلى مورده الأصليّ، فجاء من دليل قوله في تعريفه للنظم أنّ علم المعاني هو: "توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم"¹، فكلّ ما في قوله يوحي بإشارة قوية ترسم المنهج الذي سلكه المصنّف في إخراج عمله؛ فجعل للنظم قانونا يحكمه لا يمكن أن يحيد عليه، ولا يمكن تصوّر صحّة، ولا دقّة لمعانيه من غير مراعاة أحكامه ووجوهه وفروقه، بل إنّ الجرجاني علّق سلامة النظم وصحّته على مدى التوافق الذي يلازم نظام النحو، فقال: "إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تُتبع بعضها بعضًا من غير أن تتوخي فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئًا تُدعى به مؤلفًا، وتشبهه معه بمن عمل نسجًا، أو صنع على الجملة صنيعًا، ولم يتصوّر أن تكون قد خيّرت لها المواقع"².

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 479.

2- المصدر نفسه، ص 360/361.

والكلام على هذا النحو كثير، وهي كلها عبارات توحى وتدلل على أصالة علم المعاني النحوية من خلال تتبع مشاربه وإرساء حدوده وتحكيم قواعده.

- إن استوقفنا آراءه في قراءة قضايا معاني النحو نجده يحلل وينظر ويفسر من منطلق نحويّ بحت، فقد جاء من قوله في الإنشاء مثلاً: "واعلم أنّ هذا الذي ذكرت لك في الهمزة وهي للاستفهام قائمٌ فيها إذا كانت هي للتقرير؛ فإذا قلت: أنت فعلت؟؛ ذاك كان غرضك أن تقرّره بأنّه الفاعل"¹، فكان هذا جانباً من حديثه عن الاستفهام حيث نلحظ تفسيره لنمطية أسلوب الاستفهام، وما يتشكّل منه التركيب من مكونات ذاكرا نوعه وغرضه ومبيّنا وظيفته من منطلقٍ نحويّ واضح، كما نجده في مقام آخر يعلّل ظاهرة التعليق ومبيّنا تشكّلها وأهميتها، قائلاً: "وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم؛ فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين؛ فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً، أو تمييزاً أو تنوحي في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا، أو استفهامًا، أو تمنيًا؛ فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر؛ فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمّنت معنى ذلك الحرف"²، فقد حلّ عبد القاهر العلاقة التعلّيقية القائمة بين الأسماء والأفعال وبين الأفعال والأسماء، وبين الأحرف والأسماء وفق ما تقتضيه العلاقات النحوية التركيبية وكلّ ذلك دليل على معالجته لقضايا علم المعاني المختلفة من منطلق قاعديّ نحويّ ثابت، ونجده أيضاً في شرح قضية التقديم والتأخير، يقول: "تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال على نية التأخير؛ وذلك في كلّ شيء أقرّته مع التقديم على

1- المصدر السابق، ص 148.

2- المصدر نفسه، ص 101.

حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه؛ كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ والمفعول إذا قدّمته على الفاعل¹، فهو بلا شكّ يعالج قضايا معاني النحو رغبةً وحرصاً منه على إيصال المعنى الدلاليّ الصحيح وتحقيق الصواب وإزاحة الخطأ، وكلّ هذا كان يوازيه وأصول النحو مع قواعده المحكمة، فكان منهجه في هذا إعادة الحكم إلى أصله عبر إسقاط القاعدة النحوية المناسبة له دون إخلال بنمط التركيب.

- يمكننا أن نقول أن اختيار عبد القاهر الجرجاني الحديث عن قضايا معاني النحو وتدويله لها في عمله 'الدلائل' جاء من منطلق العوارض النحوية التي بدأت تقشو في استعمال الكلام العربي في زمنه، فأراد بذلك رفع الشبهة، وتثبيت الأصل، وتحين القواعد وتطبيق الأحكام، وترسيم الحدود التي يمكن مداراة معاني النحو فيها من دون مانع قواعدي يعترض التركيب أو السياق، ولهذا نجده يتحسّس قانون النحو ويستترشد به في إقامة فكره وتعزيز رأيه، فمن ذلك قوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها وذلك أننا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه"²، فمرجعية عبد القاهر الجرجاني في تحليله وشرحه وتفسيره، وفي إقامة آرائه، وبتّ أفكاره تتبع 'من مراعاته قواعد أصول النحو ومراعاته كلّ ما يجري على منوال نظام العربية من أساليب الكلام'³.

- الجرجاني في عمله 'الدلائل' يميّز بين دراستين اثنتين: فالأولى تتعلق بأصول علم المعاني باعتبار المرجع والأصل، وهو الذي أكد على ثوابته، ورفض ما لحق به من إنحراف عن أصله، فقال: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 143.

2- المصدر نفسه، ص 123/122.

3- الجرجاني عالم نحوي متأصل يسير على درب سلفه ولا يخرج عن رأي جمهور أهل اللغة في تفسير قضايا النحو

أنه لا يتصور أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفراداً، ومجردة من معاني النّحو؛ فلا يقوم في وهمٍ، ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له، أو مفعولاً أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام؛ مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبراً، أو صفة أو حالاً، أو ما شاكل ذلك¹، أمّا الثّانية؛ فهي تتعلّق 'بوظيفة المعنى في النّظم أو الأداء' الذي يتركه التّركيب من دلالات في السّياق، وهذا ما قصده النّاطم في عمله 'نظرية النّظم'²؛ حيث جعل 'تعلّق المعنى بالأداء مرحلة لا بدّ منها بعد مراعاة أحوال التّركيب ومعرفة صحّتها'، فهي علاقة تكاملية تستجمع صحّة التّركيب مع سلامة الأداء، وقد عبّر عنها النّاطم بقوله: "واعلم أنّي لست أقول إنّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم المفردة أصلاً ولكنّي أقول: إنّّه لا يتعلّق بها مجردة من معاني النّحو ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتّى معه تقدير معاني النّحو وتوحيها فيها؛ كالذي أريتك، وإلّا فإنك إذا فكّرت في الفعلين، أو الاسمين تريد أن تخبر بأحدهما عن الشّيء أيهما أولى أن تخبر به عنه، وأشبهه بغرضك مثل أن تنظر أيهما أمدح وأذمّ، أو فكّرت في الشّيئين تريد أن تشبه الشّيء بأحدهما أيهما أشبه به كنت قد فكّرت في معاني أنفس الكلم؛ إلّا أنّ فكرك ذلك لم يكن إلّا من بعد أن توحيّت فيها من معاني النّحو"³؛ أي بعد احتكام قانون النّحو والتزام ضوابطه يأتي مراعاة عامل الأداء في التّواصل لتراعي دواعي الكلام فتختار الأسلوب المناسب له.

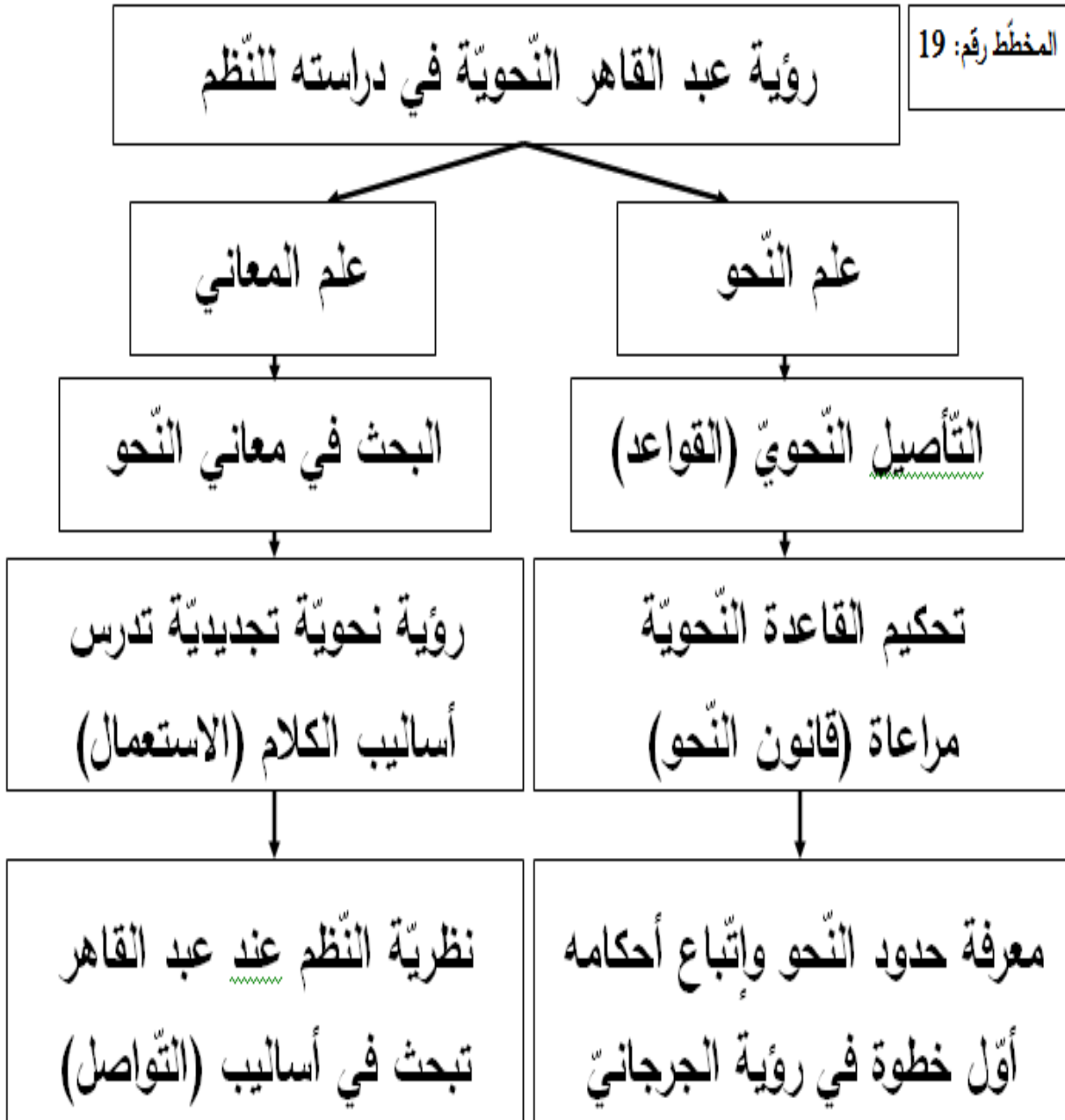
1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 388.

2- إنّ نظرية النّظم من أهمّ النظريّات في النّحو العربيّ، ومعنى النّظم في اصطلاح اللّغويين تناسق دلالة الألفاظ وتلاقي معانيها بما تقوم عليه من معاني النّحو. وقد عرّفها صالح بلعيد في كتابه نظرية النّظم، هي: "التّأليف والتّنظيم والترتيب والجودة ومن ذلك صنّف النّظم في علوم البلاغة باعتباره يسعى إلى رصف الكلمات وترتيب جودتها وفي حسن التّخيّر ومعرفة الموقع المناسب"، ينظر، صالح بلعيد، نظرية النّظم، دار هومه للطباعة والنّشر والتّوزيع الجزائر العاصمة، (د، ط)، 2004م، ص 134.

3- المصدر نفسه، ص 389/388.

-عمله في الدلائل خصّ به البحث في مسائل معاني النحو فقط، وما كان دون ذلك على نحو ذكره قواعد الإعراب، وعلم البيان ونظم الشعر، جاءت كموارد علمية استخراج منها أصول القواعد، وأقام عليها رأيه في تحليل ووصف أساليب الكلام، ليكون شرحه لمعاني النظم مؤطرا بمرجعية تأصيلية، وهذا الأسلوب الذي تميّز به عبد القاهر في كتابه الدلائل هو نابع من قناعته الفكرية التي هي النواة الأولى في إخراج رؤيته النحوية.

وأقف في هذا المخطّط مبينا الفارق الجوهرى بين مباحث قواعد النحو وأصوله من جهة، وبين مباحث علم المعاني من جهة أخرى، وهذا وفق رؤية الجرجاني النحوية:



وأهم ما نستخلصه حول المنهجية التي بنى بها عبد القاهر نظريته النحوية في كتابه دلائل الإعجاز، نذكره فيما يلي:

- اعتمد خطى منهجية علمية؛ استطاع من خلالها تحقيق بغيته المعرفية، فقد عرض في مقدمة كتابه 'الداء الحاصل؛ الذي اقتضى أن يجد له الدواء المناسب'، فذكر سبب تأليفه 'لكتابه الدلائل'، فقال: "وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبهه بأن يكون صدًا عن 'كتاب الله عز وجل'، وعن معرفة معانيه؛ ذاك لأنهم لا يجدون بدءًا من أن يعترفوا بالحاجة إليه"¹. فبين الداعي الذي قاده إلى خوض غمار النحو، وهو ذاك الخطر المحدق به؛ الذي بات يهدد أساليب العربية، فأراد إدراك هذا المنعطف الخطير، ومعالجته بالرأي الصحيح.

- الذي يلحظ على منهجية عبد القاهر في كتابه الدلائل عرضه للداء، ثم بسطه للدواء فلا يذكر مقترحًا في حلّ مشكلة إلا وذكر العلة التي كانت سببًا له، فمن هذا أن بين الفرق بين الحروف المنظومة والكلم المنظومة، فقال: "ذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسمًا من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه"¹، فأراد ذكر اختلاط المفاهيم في وصف الكلام ومعانيه، فبين أن لا صلة لنطق الحروف منتظمة دون تحقيق المعاني الصحيحة التي تخضع لقانون التركيب النحوي، فمنهجه في شرح قضايا معاني النحو كان مبنياً على قواعد النحو؛ حيث يقوم بطرح الإشكال عارضا الخطأ فيه، ثم يقدم الصواب الذي يجب أن يكون عليه، تبعاً لنظام العربية؛ قاعدة وأسلوباً.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 82.

1- المصدر نفسه، ص 97.

-الجرجاني في منهجه اعتمد الأسلوب الخبري ورافقه بالتمطين الوصفي والحجائي، فهو يصف ويحلل، ويقدم طرحه ويعلل، فلا نجد موضع من كتابه إلا ويقف فيه مستدلاً بدليل قرآني أو شاهد شعري، أو رأي من آراء أهل العلم، وقد كان كثير الإشارة إلى سيبويه خاصة في عرض أحكام النحاة، فمن مواضع الاستدلال برأيه نذكر: "قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم، ولم يذكر في ذلك مثلاً"¹، فالذي يقصده بعبارة (صاحب الكتاب) هو (سيبويه)، وكان يذكر أصحاب النظم في الشعر أحياناً مستخرجاً آراءهم في النظم، فقد قال مستدلاً ببيت شعري: "ومن ذلك ما أنشده الشيخ أبو علي في الإغفال الطويل: ولولا جنان الليل ما آبّ عامر *** إلى جعفر سرياله لم يمزق"². وهكذا كان منهج عبد القاهر الجرجاني في عرض مباحث كتابه دلائل الإعجاز.

-ورافق عرضه في كتابه الاستدلال المنطقي، فهو لا يقف عند حدود النقل فقط، بل يرى في حجج العقل من شرح وتفسير، فهو المفتاح في كشف المراد وتحقيق الغاية، فالدليل يحتاج إلى إقناع، والإقناع هو فلسفة العقل التي يؤمن بها عبد القاهر، فكان من مواضع قوله في ذلك: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تتناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"³؛ فمنهجه تحكمه آليات فلسفة المنطق التي تنبثق من قوام عقله؛ فيكون استدلاله بأدلة العقل، وتحليله بذكر الحجج المقنعة ضرورة في رسم معالم نظريته النحوية، فأسلوب عبد القاهر؛ هو أسلوب علمي رصين منتظم الخطوات له منطلقاته المرجعية، وله غاياته العلمية.

1-المصدر السابق، ص160.

2-المصدر نفسه، ص217.

3-المصدر نفسه، ص98.

ومن دلالاته المنطقية في تحليل معاني النظم أيضا: "واعلم أنّ ما ترى أنّه لا بد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاصّ؛ ليس هو الذي طلبته بالفكر؛ ولكنّه شيء يقع بسبب الأوّل ضرورة من حيث إنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني؛ فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها؛ فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق، فأما أن تتصوّر في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب وأن يكون الفكر في النظم الذي يتوصفه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه؛ لأنّ تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظنّ، ووهم يتخيّل إلى من لا يُوفي النظر حقّه، وكيف تكون مفكرا في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل أوصافا وأحوالا إذا عرفت أنّ حقّها أن تنظم على وجه كذا؟"²؛ فأسلوبه المنطقيّ الظاهر في شرح معاني النظم دليل فلسفته التأويلية.

إنّ حضور المنطق في كتابه كان وسيلة في ردّ الشبهات؛ فقد كان "عنصر الحجاج المنطقيّ يشارك التحليل الجماليّ في بحث مسألة السرقات عند عبد القاهر، والتي سخّرها في خدمة قضية النظم"³، وهكذا كان عموم منهجه، فهو ينطلق من الأصول ويتحرى القواعد، ويخاطب العقول، ويقوم الفكر، فمنهجه متّسم بالدراية العلميّة، وهدفه منه تحقيق الغاية المعرفيّة، فكان منظرا نبيها ونحويا متأسّلا من تراث سلفه؛ وقد جمع بين ما تقتضيه طبيعة نظام العربيّة من قواعد، وبين ما تمليه عليه الضّرورة الزمّنيّة آنذاك من تغييرات مفروضة على أساليب العربيّة، فهو مجدّد مبدع ومنظر متأسّل، ولعلّ هدفنا من عرض خصائص منهجه العلميّ هو محاولة منّا لاستخلاص فكره العلميّ، واستخراج أسسه الإجرائيّة؛ التي نرى فيها نقاط القوّة التي بنى عليها عمله، ولعلنا في هذا المبتغى نستطيع استثمار رؤيته المنهجية والمعرفية في تنمية الدرس النحويّ العربيّ الحديث.

1-المصدر نفسه، ص100/99.

2-مصطفى الصاوي الحويني، البلاغة العربيّة تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر (د، ط)، 1985م، ص78.

(3) -نظرية الجرجاني النحوية وآفاق استثمارها: نقف في هذا المبحث على 'استشراف'¹ رؤية منهجية معرفية ربما نستطيع من خلالها تنمية الدرس اللغوي العربي في شكله الحديث؛ ليكون منطلقها معارف عبد القاهر العلمية؛ خاصة ما تجسّد في نظريته النحوية ضمن كتابه 'دلائل الإعجاز'، التي سعى من خلالها لبناء نظرية واضحة المعالم ومحكمة القواعد في النظم، وكذا نسعى من خلالها للاستفادة من خطواته الإجرائية التي أقام عليها عمله وأخرج بها فكره، ونقدّم فيها ما يلي:

أ-نظرية النظم في نظر علماء اللغة العربية المحدثين: قبل الولوج إلى استظهار مكاسب النظرية النحوية للجرجاني والبحث في كيفية استثمارها، نقف هنا على إظهار المكانة العلمية التي أقرّها علماء اللغة العربية لنظرية النظم؛ التي هي ثمرة من ثمرات البحث النحويّ والبلاغيّ عند الجرجانيّ؛ فلا غرو أن "مبلغ النظرية النحوية عند الجرجانيّ وأقصى مداها هو النظم الذي يجمع كلّ مبادئ النحو، وأصوله، ومناهجه، ومعرفة أبوابه وفروقه"²، فقد استطاع المصنّف في عمله 'دلائل الإعجاز' أن يطرح أفكارا في دراسة معاني النظم، فكان يستعظم شأن علم المعانيّ بالدليل والحجّة القاطعة، ولنا هنا أن نقف على نماذج لآراء علماء اللغة المحدثين في تقييمهم لنظرية النظم، وفي بيان مكانتها العلمية، وقيمتها المعرفية المضافة للبحث اللغويّ الحديث؛ خاصة أنّها باتت تشغل حيّزا مهمّا للبحث العلميّ ضمن الدرس النحويّ العربيّ الحديث، ومنه:

يرى وليد محمّد مراد عمل الجرجانيّ أنّه عمل مميز له أثر بارز في تنمية علوم اللغة خاصة ما تعلق بالنحو والبلاغة، فالجرجانيّ "بنظريته اللغوية وبقيمتها (اللغوية) العلمية

1-استشراف بمعنى التطلّع إلى استثمار نظرية عبد القاهر الجرجانيّ النحوية في تنمية الدرس النحويّ العربيّ الحديث.

2-دبيلة مزوز، المراتب اللسانية عند الجرجانيّ، مجلة كآية الآداب واللغات، جامعة محمّد خيضر بسكرة/الجزائر العدد15، جوان 2014م، ص87.

في مجال الدراسات اللغوية كان صاحب فضل حضاري على فكرنا اللغوي المعاصر¹ بمعنى أن ما تحويه قراءته في النظم متقارب ورؤى الفكر اللغوي الحديث (السانيات).

— وصف تمام حسان ما جاء في عمل الناظم حول نظريته في النظم قائلاً: "كانت مبادرة العلامة عبد القاهر — رحمه الله — بدراسة النظم، وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب، ومع قطع النظر من رأيي الشخصي في قيمة البلاغة العربية بعامة من حيث كونها منهجا من مناهج النقد الأدبي وعن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها في هذا المجال؛ أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر"².

— أشار إبراهيم أنيس إلى قيمة عمل الجرجاني في النظم ضمن كتابه دلائل الإعجاز فقال واصفا عمله: "كان عبد القاهر يهدف بعلاجه لنظم الكلام إلى أمور أوسع مما نهدف إليه في هذا الفصل، وأوسع مما يهدف إليه اللغوي الأوروبي حين يعالج ترتيب الكلمات... فترى عبد القاهر يعقد فصلا... عرض فيه لأنواع من البديع وطرق البيان... فهو يتلمس في النظم نواحي من الجمال، وأمورا لطيفة دقيقة"³.

— يجمع علماء اللغة بأن نظرية الجرجاني في النظم؛ فاضت جمالا في دراسة إعجاز لغة القرآن الكريم، إن لم نقل أن الأصل في عمله جاء لبيان وجه الإعجاز في لغة القرآن

1- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص 175.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18/19.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 303/304.

الكريم حيث كان "عبد القاهر ذواقة للأسلوب القرآني، فأوشك أن يسبق عصره في بعض لمحاته الموقفة التي نفذ بها إلى إدراك الجمال الفني في كتاب الله (عز وجل)"¹.

- اعتبر إبراهيم مصطفى أنّ عبد القاهر في نظريته التحويزية قد رسم "طريقاً جديداً للبحث النحوي، تجاوز أواخر الكلم وعلامات، وبين أنّ للكلام نظاماً، وأنّ رعاية هذا النظم وإتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنّه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهوماً معناه، ولا دالاً على ما يراد منه"².

- نجد فضل عباس حسن يظهر علو مقام نظرية النظم للجرجاني، وراح يمتدح عمل صاحبها، فقال: "لم يكن فضل عبد القاهر لحيازته قصب السبق فحسب، بل إنّ الإمام عبد القاهر كان أغنى غناء وأكثر ثراء بما جاء به من أمثلة ونصوص ذات صلة بالسليقة والحقيقة، والسليقة اللغوية، وحقيقة البيان العربي"³.

- وصف محمد حسين علي الصغير الجرجاني بأنّه استطاع أن يعالج قضايا التركيب ومعاني النحو معاً وذلك عبر رؤيته النحوية، فقد قام بـ"استجلاء معاني النحو -كونها- ترتبط بالمسند والمسند إليه وقضايهما، وتستوعب مباحث الفصل والوصل على ما يفيد المعنى من كلّ حرف من حروف العطف، وتشتمل على الحذف والقصر والتكرار، وتترصد الإضمار والإظهار والتقدير مضافاً إلى التعريف والتتكير"⁴. واعتبر أنّ نظرية النظم تتلاءم والتطور اللساني الحديث؛ كونها "تنظر إلى النحو نظرة خاصة ومتطورة، تتعدى حدوده التعريفية وعلاماته الإعرابية إلى خصائصه الفنية"⁵.

1- الصالح صبحي، مباحث في علوم القرآن، دار الفكر، دمشق، سوريا، (د، ط)، 1969م، ص313.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، (د، ط)، 2014م، ص25.

3- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص393.

4- محمد حسين علي الصغير، علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، العراق، ط1، 1989م، ص64/65.

5- المرجع نفسه، ص65.

-وذهب طه حسين في تمهيد كتاب 'نقد النثر لقدامة بن جعفر إلى أن قارئ كتاب الدلائل: "لا يسعه إلا أن يعترف بما أنفق عبد القاهر من جهد صادق خصب في التأليف بين قواعد النحو العربي، وبين آراء أرسطو العامة في الجملة، والأسلوب، والفصول وقد وفق عبد القاهر فيما حاول توفيقاً يدعو إلى الإعجاب، وإذا كان الجاحظ هو واضع أساس البيان العربي حقاً؛ فعبد القاهر هو الذي رفع قواعده وأحكم بناءه"¹.

-وصف حلمي مرزوق نظرية النظم عند الجرجاني بأنها: "عصب البلاغة وجوهر الفصاحة، وبه يقع التفاضل بين الكلام"²، فنظرية النظم وإن كان منطلقها وأساسها دراسة معاني النحو؛ فإن بحثها في الأداء والسياق وسّع عملها لتشمل ضروب البلاغة المختلفة فامتزجت وظائفها بين دراسة النحو والبلاغة معاً.

-وقال محمد مندور "أن منهج عبد القاهر يستند إلى نظرية في اللغة أرى فيها ويرى معي كل من يمعن النظر؛ أنها تماشي ما وصل إليه علم اللسان الحديث من آراء ونقطة البدء تجدها في آخر كتاب 'الدلائل'؛ حيث يُقرّر ما يُقرره علماء اليوم من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات اللغوية، وعلى هذا بنى عبد القاهر كل تفكيره اللغوي الفني"³، وهذا دليل على البعد اللساني الحديث في نظرية الجرجاني.

-وهناك من رأى في عمل عبد القاهر في النظم وسيلة تراثية بإمكاننا استغلالها لتفحص مكتسبات الغير، فنظرية الجرجاني -رحمه الله- مكنتنا من أن نتعمق في تراثنا ونستحضر منه ما يلزمنا من فكر وإجراء نتصفّح به "حضارتنا الفكرية المشرقة -رزادنا ذلك يقينا- بأن فكرنا اللغوي سابق لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث"⁴.

1- قدامة بن جعفر، نقد النثر، تمهيد طه حسين، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ص30.

2- حلمي علي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربية (علم المعاني)، ص161.

3- محمد مندور، في الميزان الجديد، مؤسسة بن عبد الله، تونس العاصمة، 1988م، ط1، ص201.

4- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني؛ ص175.

ذهب أحمد مطلوب إلى أن الجرجاني تحدّث في كتابه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة عن كثير من اللفظ والمعنى، والتصوير الأدبي، والسرقات، والذوق، والتأثير النفسي وربطها بنظرية النظم التي أطال الكلام عليها، وهدفه من ذلك الوصول إلى معرفة الإعجاز، وقد وفق فيما سعى إليه، ونفع الدراسات الأدبية بنظريته وآرائه التي بناها عليها وبذلك كان أعظم ناقد شهده التقد العربي القديم؛ لأنه التزم بفكرة واضحة، وسعى إلى هدف محدّد¹، وقد أفاد عبد القاهر الجرجاني بما في النحو من إمكانيات تركيبية ووظفها بشكل مباشر في محاولة خلق نظرية في فهم الأسلوب...وأعتقد أن عبد القاهر نجح في ذلك نجاحاً غير محدود؛ حيث استطاع من خلال مفهومه للنحو أن يستكشف جوانب خصبة في التركيب، فربط نظامها بالفكر اللطيفة، وكان ذلك مدخلة لمناقشة قضية الإعجاز القرآني، وأطلق على نظريته كلمة دقيقة هي: (النظم)².

وصف محمد محمد أبو موسى عمل الجرجاني بأنه مكسب منهجي نستقي من خلاله خطوات مرتبة ومنتظمة لخدمة اللغة: "فكتابات عبد القاهر ومن هم في طبقة من العلماء الذين أسسوا العلوم، أو شاركوا في تأسيسها...تستطيع وأنت تدرسها أن تستكشف كيف كان يعمل هؤلاء العلماء، كيف كانت تعمل عقولهم، وكيف كانوا يفكرون، وهم يستنبطون ويستخرجون، ويصنعون معرفة جديدة، وليس في باب العلم أنفع ولا أفعال من أن نتعلم كيف استنبط العلماء العلم؛ لأن الاستنباط هو الذي يهديك إلى استخراج معرفة جديدة وفكر جديد، وهو الذي هدى كلّ جيل إلى تجديد علومه، وبسط معارفه"³.

2- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت ط1، (1393هـ-1973هـ)، ص329.

3- محمد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبية، ص2.

4- محمد محمد أبو موسى، مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1 (1418هـ، 1998م)، ص3.

ب- ما غاية عبد القاهر من نظريته في النظم؟ من خلال ما مررنا به وعرجنا عليه في قراءة نظرية الجرجاني النحوية (نظرية النظم) ندرك أنّ عبد القاهر الجرجاني كان مؤمناً وموقناً بأنّ علم المعاني من أرفع العلوم شأنًا وأدقّها نظرًا¹، فهو فلسفة النحو التي بها يفسّر الغامض من أساليب الكلام، ويثبت السليم منه، فقد أضحي علمًا منسجمًا الأركان واضح البيان يهتم بدراسة مواضع جريان نظم المعاني ويرقب أساليب الكلام المختلفة بل ويشخص مواطن ضعفها وخطئها، ويقوم اعوجاجها، ويثمن صوابها وصحّتها وكأنّنا به يؤسس 'منهجًا علميًا مُحكَمَ الإجراء'²؛ رسم به غايته في تناول قضايا معاني النحو، وما ذلك إلّا تنمياً لفكرة نظم النحو، والوصول به إلى درجة الرقيّ والتّمَام؛ كي لا تبقى في نظام اللّغة العربيّة شُبّهة، ولا تصادمها من مخالطة اللّغات صُعْبَة. وهذا الذي كان يؤرّق الإمام عبد القاهر (رحمة الله عليه) في زمنه؛ فراح يبدع بفكره الحكيم ونظيره السليم رغبة منه لابتكار وسيلة مرجعية ضبطية؛ تكوّن الفيصل الحاسم في تحقيق البيان وتثبيت الميزان، وكلّ ما في الأمر أنّ عبد القاهر أبدع إبداعاً قوياً لا نظير له في زمنه فاق به تجارب من سبقه في إقرار قواعد النظم، وفي تتبّع أساليب اللّغة، وفي التّعريف للنظم وإحكام أركانه، فقد "استطاع بهذه النظرة الدقيقة أن يشرح فكرة النظم التي كانت سائدة بين المعتزلة والأشاعرة حينما تعرّضوا لإعجاز القرآن، ولم يكن النظم عنده إلّا تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض، أو توخّي معاني النحو وسلوك مذهب، وهو الأساس الذي يقوم عليه الأدب الرفيع والتفاوت بين الأساليب"³.

1- بمعنى أنّ علم المعاني بات علم قائم بذاته تحكمه ضوابط الاستعمال اللّغويّ نحواً ودلالة وأداء (بلاغة)، ونستطيع القول أنّه يتكوّن من هذه العلوم الثلاثة.

1- محكم الإجراء بمعنى أنّ عبد القاهر التزم فيه الأصل وقتن قواعده، وأخرج أحكامه وفق ما يقتضيه المنطق العقليّ فهو يوازن بين ما المنقول وبين ما يتوافق مع المعقول.

2- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 327.

إذا فكتاب 'الدلائل' لعبد القاهر؛ هو عمل متأصل هادف يحمل في طياته قراءات جديدة تتبع من صميم فكره؛ وغايته في هذا طرق باب البلاغة بأساليب فنية تحركها فلسفته النحوية، حتى أن اللغويين اصطلاحوا على تسمية علم المعاني 'بفلسفة النحو' فالجرجاني بنظريته النحوية المميزة قد استطاع إحداث حراك معرفي مس كل مباحث النحو والبلاغة، وأعاد بث النظرية النحوية بوصف جديد، فقد "أصاب الهدف في شرحه لأهمية النحو قبل أن يأخذ بالحديث عن نظرية النظم، وأهميته تأتي من خلال البدء بمعرفة أصول النحو حتى ندرك أهمية الكلمة، وهي تدخل في سياق النظم لتؤدي غرضها اللغوي، وغرضها المعنوي. وهذا يدل على أن الجرجاني يدرك بعقله النقدي المتطور وحسه البلاغي وذوقه الأدبي أنه لا يمكن إدراك قيمة اللغة إلا من خلال موقعها النحوي أولاً، ثم من خلال موقعها في سياق الكلام ثانياً"¹، وهكذا تتجلى لنا نزعة الناظم اللغوية في قراءة معاني النحو وأساليب البلاغة، وفي بسط أفكاره فيها مفسراً ذلك بالصّلاح اللغوي الذي يضمن البقاء على الصّحة والصّواب في استعمال دلالات النظم العربية؛ والرّد على المقصرين والمتطاولين على نظام النحو العربي؛ بالتشكيك في نواياهم حتى أنه اتهمهم باستهداف الدين الحنيف: لأنهم رأوا النحو "ضرباً من التكلّف، وباباً من التعسّف، وشيئاً لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل، وأنّ ما زاد منه على معرفة الرّفح والنّصب، وما يتّصل بذلك ممّا تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدي نفعاً... وآراء لو علموا مغبتها وما تقوده إليه، لتعوّذوا بالله منها، ولأنّفوا لأنفسهم من الرضا بها، ذاك لأنّهم بإيثارهم الجهل بذلك على العلم، في معنى الصّدّ عن سبيل الله، والمبتغى إطفاء نور الله تعالى"²؛ فيظهر لنا من هذه العبارة وازعه الإسلامي المحافظ؛ فهو يرى

1- عبد المجيد معلومي، مقال حول عبد القاهر الجرجاني، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط، المغرب، العدد 343 (محرم 1420هـ - ماي 1999م)، (رقم الصفحة غير موجود).

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 65.

أن حفظ اللسان العربيّ وصونه من الانحراف؛ يعتبر من المسؤوليات العقائدية التي لا يمكن بأيّ حال التنازل عنها، أو التّقصير في أدائها؛ نظرا للارتباط الوطيد بين اللّغة العربيّة والدين الإسلاميّ الحنيف، وعلى اعتبار أنّ اللّغة العربيّة هي المنطلق الأساس في فهم قواعد الشريعة، فبهذا الوصف لآرائه؛ تتبيّن لمحات الجرجانيّ المنهجية المتمثلة في انتمائه اللّغويّ النّحويّ المتأصل، ومرجعياته الدّينية الإسلامية المستقاة من بيئته المحافظة التي ترعرع فيها؛ ومن دلالات ما ذكرنا عبارته الجليّة: "وأما زهدهم في النّحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره، وتهاونهم به... أشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله، ومعرفة معانيه"¹، فصفة المحافظة والتأصيل لازمت خطوات عبد القاهر العمليّة.

وجاء في توضيحه لعمله وإقراره لمسعاه قوله: "اعلم أنّك لن ترى عجباً أعجب من الذي عليه النّاس في أمر النّظم؛ وذلك أنّه ما من أحد له أدنى معرفة إلّا وهو يعلم أنّ هاهنا نظماً أحسن من نظم، ثمّ تراهم إذا أنت أردت أن تبصرهم ذلك تسدر² أعينهم وتضلّ عنهم أفهامهم، وسبب ذلك أنّهم أوّل شيء عدّموا العلم به نفسه من حيث حسبوه شيئاً غير توخّي معاني النّحو، وجعلوه يكون في الألفاظ دون المعاني، فأنت تلقى الجهد حتّى تميلهم عن رأيهم لأتّك تعالج مرضاً مزمناً وداً متمكّناً، ثمّ إذا أنت قدتهم بالخزائم³ إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير توخّي معاني النّحو عرض لهم من بعد خاطر يدهشهم حتّى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم، وذلك أنّهم يروننا ندّعي المزيّة والحسن لنظم كلام من غير أن يكون فيه من معاني النّحو شيء يتصوّر أن يتفاضل النّاس في العلم به ويروننا لا نستطيع أن نضع اليد من معاني النّحو ووجوهه على شيء نزع أنّ من شأن

1- المصدر السابق، ص 82.

2- يقال: "سدر بصره: لم يكذب بصره"، ينظر، المصدر نفسه، ص 494.

3- والخزائم: "جمع الخزيمة وهي حلقة من شعر يشدّ بها الزّمام"، ينظر، المصدر نفسه، ص 494.

هذا أن يوجب المزية لكلّ كلام يكون فيه، بل يرونا ندّعي المزية لكلّ ما ندّعيها له من معاني النحو ووجوهه وفروقه في موضع دون موضع، وفي كلام دون كلام وفي الأقلّ دون الأكثر وفي الواحد من الألف، فإذا رأوا الأمر كذلك دخلتهم الشبهة، وقالوا كيف يصير المعروف مجهولاً، ومن أين يتصور أن يكون للشئ في كلام مزية عليه في كلام آخر بعد أن تكون حقيقته فيهما حقيقة واحدة؟، فإذا رأوا التّكثير يكون فيما لا يحصى من المواضع، ثمّ لا يقتضي فضلاً، ولا يوجب مزية¹.

وهذا كان عمل عبد القاهر الجرجاني؛ فقد استطاع بمكاسبه المعرفية ورؤاه المنهجية التي تزخر بها نظريته النحوية في كتاب 'دلائل الإعجاز'؛ أن يقدم لنا طرحاً فكرياً وشرحاً منطقياً ورؤية منهجية محكمة، وهذه المكاسب لا محالة تزخر بما يمكن اعتماده واللجوء إليه لتفعيل 'النظرية النحوية العربية الحديثة'²؛ خدمة للدرس اللغوي العربي الحديث خاصة مع ما نشهده من تحولات علمية متطورة في 'المناهج والمعارف العلمية التقنية'³، فهذا يفرض علينا مواكبة هذا الحراك اللغوي العالمي الطارئ. وهنا ننطلق في استعراض ما يمكن استحضاره من مبادئ نظرية الجرجاني في شقيها المعرفي والمنهجي، وكذا البحث في كيفية استثمارها ضمن نموذج لغوي منسجم.

ج- المكسب المعرفي في نظرية الجرجاني النحوية وكيف نستفيد منه؟: عبد القاهر

الجرجاني أفضى لنا كمّاً هائلاً من المعارف العلمية من خلال ما احتوته أبحاثه الجادة في كتابه دلائل الإعجاز المخصّص لعلم المعاني، أو ما يسمّى بمعاني النحو وأسمى ما أفرزه بحثه في كتابه؛ ذلك، هو تناوله لنظرية النظم التي راج في ذكر أحكامها

1- المصدر السابق، ص 494.

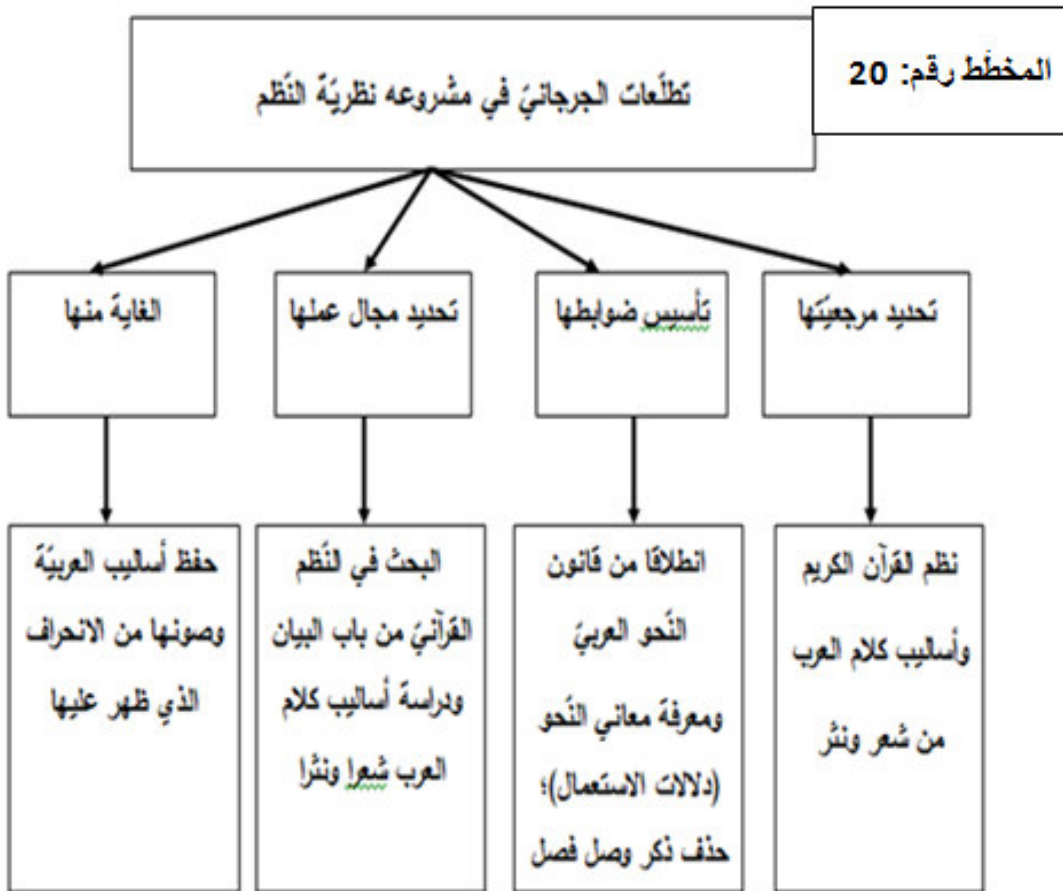
2- النظرية النحوية العربية تتمثل في إحياء استعمال النحو انطلاقاً من أصوله، والبحث طبيعة هذا الاستعمال تماشياً والتطور المعلوماتي والتقني والمنهجي الحديث.

3- وهذا ما تسير عليه اللسانيات الغربية، فكأنها قد واكب النهضة العلمية الحديثة وتماشيت مناهجها والتطور العصري.

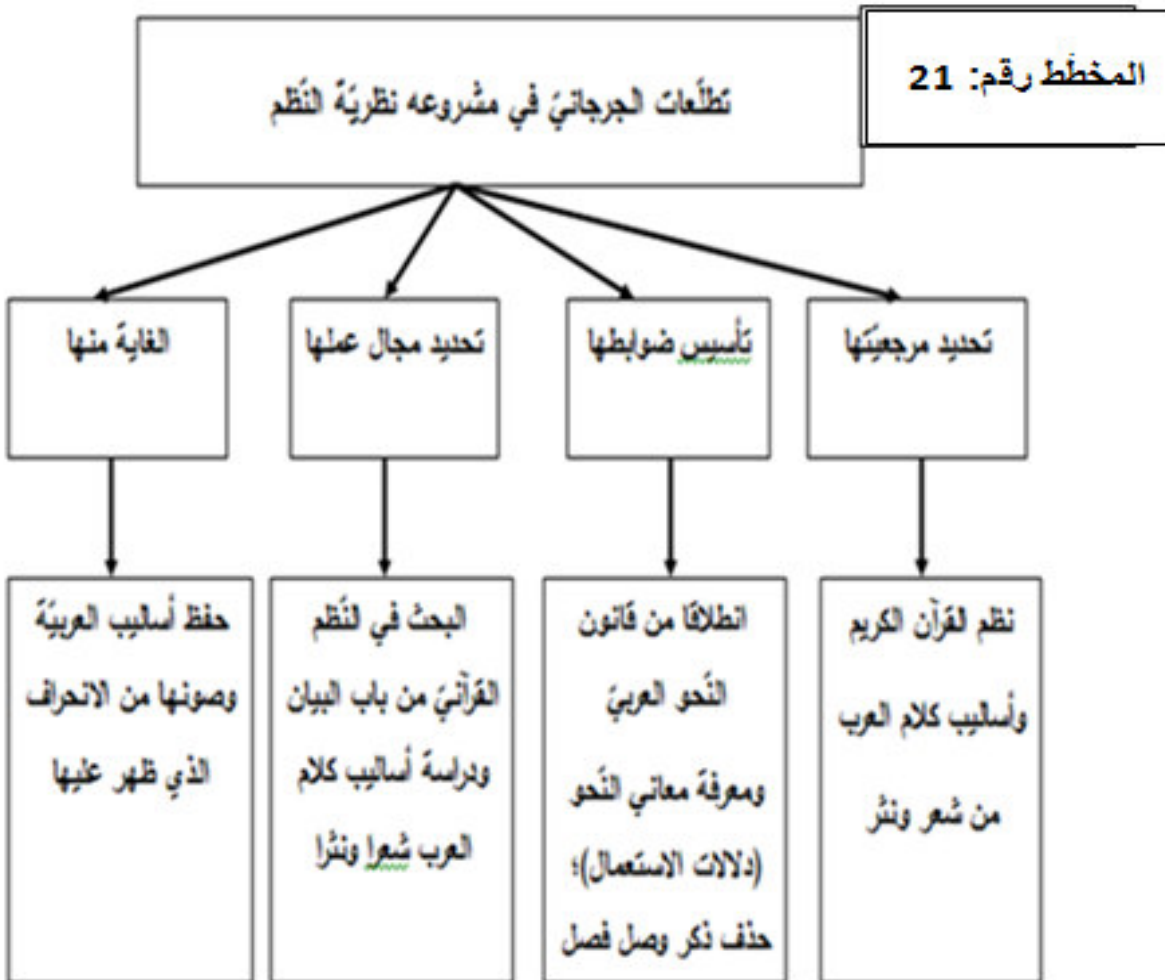
الفصل الرابع — نظرية الجرجاني النحوية والسانيات الحديثة

وحدودها، فاعترض على ما رآه يتعارض مع قانون النحو، وراح على تثبيت ركانها انطلاقاً من أصول النحو؛ مؤمناً بمرجعية النظم النحوية التي لا يزيغ عنها إلا ضعيف اللسان عديم البيان. ورغم أن إقدامه على هذا العمل لم تكن فيه جدية معرفية من حيث طبيعته فهو مسبوق فيه بلا شك؛ إلا أن الجدية في ذلك العمل؛ تكمن في طرحه المعرفي منجهاً وفي آلياته المنهجية التي أخرجها به ليستقيم قانون النظم عنده متكامل البنية وواضح الدلالة، فالجرجاني قرأ النظم بروية معرفية متجددة قد خالف فيها من سبقه في مواضع عدة، ونقف هنا على استظهار أهم نقاط المعرفة التي أفادنا بها الجرجاني من نظريته النحوية في كتابه الدلائل، ونسعى في هذا الجانب إلى تقديم طرح علمي نظهر من خلاله كيفية استغلال واستثمار رؤية الجرجاني النحوية، وفيه نذكر:

1- من معارف عبد القاهر الجرجاني؛ إقراره لنظرية النظم مبيناً 'ضوابطها وقوانينها وغاياتها'، ويقع تصوّره لها في الشكل البياني الآتي:



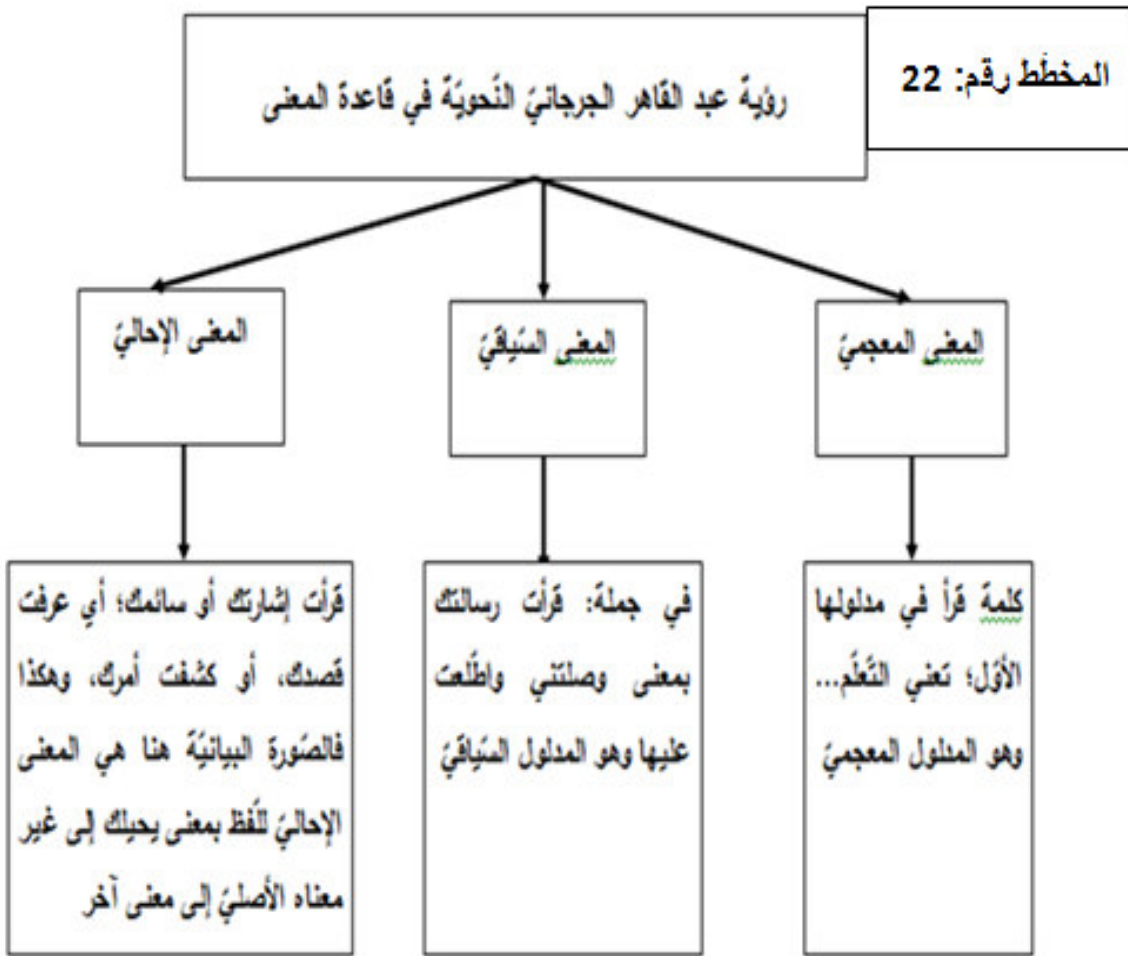
2-توصّل إلى نظام العلاقات الذي يحكم التّركيب ويربطه بالسياق، ولهذا أخرج قانون التّعليق انطلاقا من بحثه في النّظم: والتّعليق في اصطلاح العلماء هو "ما يكون من صلةٍ واتحادٍ وتماسكٍ بين جزأي الجملة الاسميّة والجملة الفعلية"¹، وقد ذكره الجرجاني في كتابه الدلائل قائلا: "واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"²، والتّعليق هو الأداة التي من خلالها نصل إلى معرفة 'علاقة الكلمة بالكلمة وعلاقة الحرف (الأداة) بالمفردة، وعلاقة الجملة بالمفردة، وعلاقة الجملة بالجملة'. ولنا أن نقدّمه في هذا المخطّط وفق التّصوّر الآتي:



1-علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، ص46/47.

2-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص101.

3- قاعدة معنى المعنى في تحليل الجرجاني لمعاني النظم استوقف الناظم تحليل جديد لأسلوب النظم؛ فالكلام يتكوّن من لفظ ومعنى؛ لكنّ عبد القاهر رأى في قاعدة اللفظ والمعنى أنّها تقع في الكلام العادي الذي يخلو من معاني 'المجاز'¹، فهو يرى أنّ معنى اللفظ في الاستعارة أو الكناية يحيلك إلى معنى آخر، وبالتالي فإنّ ذلك المعنى للفظ ليس معنى نهائيًا، بل هو مقدّمة لمعنى آخر نصلح عليه بالمعنى 'الإحالي'²؛ أي ما يحيلنا معنى السياق إليه، ولنا في هذا المخطّط أن نوضّح ذلك:



1- الدلالة اللغوية للمجاز "تعني الانتقال من مكان إلى مكان آخر، أو شيء الذي نقل من موضع إلى آخر، ومن ثمة الانتقال من معنى آخر، وهذا المعنى الذي انتقلت منه الكلمة هو الذي يسمّيه البلاغيون (الحقيقة)، فكان (المجاز) عدول عنها وانتقال من دلالة أخرى"، ينظر، محمّد مصطفى هدار، في البلاغة العربية علم البيان، دار العلوم العربية بيروت، لبنان، ط1، (1409هـ، 1989م)، ص49.

2- المعنى الإحالي: هو المعنى الذي يحيلك إليه السياق؛ حيث نلتبس للكلام معنيين معنى سياقي لا يخرج عن دائرة الكلام، ومعنى آخر إحالي له روابط بمقاصد المتكلّم عمّا يريد إيصاله للسامع، وهو شبيه بمعاني الألغاز؛ حيث تجد نفسك تبحث في غير المعنى الذي أدركه ذهنك من الهنبة الأولى لتصل إلى المعنى الحقيقي الخفيّ.

أما عن كيفية استثمار هذه المعارف؛ فهذا يتطلب منا إحياء هذه الرؤى العلمية وفق ما يقتضيه نظام العربية النحوي، ونقدم هنا توجيهات ومقترحات كالاتي:

1- إعادة قراءة عمل الجرجاني (دلائل الإعجاز) والبحث في كل مؤهل معرفي قدمه صاحب الكتاب¹، ثم بعثه في قالب معرفي عصري يتماشى والبحث اللساني الحديث.

2- تقوية الدرس البلاغي بفروعه الثلاثة² من خلال نظرية النظم؛ التي بحث فيها عن مدلولات المعنى وأساليب الكلام، خاصة ونحن في العصر الحديث في أمس الحاجة إلى ضبط أساليب الكلام لترويج تراكيب العربية الحديثة.

3- تقتضي الضرورة العلمية تنظيم ندوات وملتقيات علمية؛ تشتغل على استحضار معارف الجرجاني وإحيائها وبسطها واعتمادها ضمن مقررات التدريس.

4- اعتماد نظرية الجرجاني النحوية؛ كمرجع قاعدي نحوي بلاغي لمعالجة قضايا النحو والبلاغة في ضوء علم اللغة الحديث³.

5- إجراء دراسات مقارنة بين نظرية الجرجاني النحوية وبين علم اللسانيات؛ خاصة في شقيها الوظيفي والتداولي نظرا لما فيه من أوجه المقاربة بين مباحث النظريتين.

د- المكسب المنهجي في نظرية الجرجاني النحوية وكيف نستفيد منه؟: كان للناظم عبد القاهر -رحمه الله- خطوات علمية إجرائية اتبعتها في إخراج طرحه وفي بث فكره فهو ذو منهج محكم ومرتب ومنتظم؛ نذكر أهم خطواته:

1-كون نظرية الجرجاني النحوية تحتوي على أطر معرفية نظرية؛ يمكن مزجها مع المتغيرات اللغوية الحديثة.

2-نقصد علم المعاني والبيان والبدیع؛ لأن هذا العلوم كلها تقبع تحت مظلة البلاغة، فهي كل متكامل متناسق.

3-لأن البحث المعاصر يقتضي تحديد المرجعيات التي ننطلق منها في الدراسة، وهنا يجب أن نتخذها قاعدة الانطلاق من خلال إقرارها في المحتويات المعرفية المتعلقة بعلوم اللغة خاصة علم البلاغة والنحو.

1- طرح إشكال عمله؛ فالجرجاني علّل سبب بحثه لطارئ حاصل؛ وهو اعوجاج أساليب استعمال الكلام عن الصواب (الأصل)، فكان من قوله: "فينبغي لكلّ ذي دين وعقل أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه، ويستقصي التأمل لما أودعناه؛ فإن علم أنّه الطّريق إلى البيان والكشف عن الحجّة والبرهان تبع الحق وأخذ به، وإن رأى أنّ له طريقا غيره أومى لنا إليه ودلّنا عليه وهيئات ذلك"¹، فعبد القاهر يشير هنا إلى الذين زاغوا في تفسير أساليب العربيّة وانتقصوا قيمتها عبر فتوَاهم اللّغويّة التي لا تمتّ إلى قواعد الأصول بصلّة، فكان هذا ردّه بتأليف كتابه 'الدلائل' الذي رفعه إليهم تحديًا وإثباتًا وحجّة وبيانا.

2- بعد بيان سبب التّأليف جاء طرحه في علاج مسائل النّحو، وقضايا التّركيب. فكان يحلّل علاقات الكلام التّركيبية كعلاقة الفاعل بفعله، ثمّ علاقة التّواصل من خلال السّامع والمتكلم وصولا إلى مدلولات الألفاظ المعجميّة والسّيافيّة والإحاليّة في تحقيق معنى الكلام المقصود. وكلّ ذلك يعبر عن حكمة النّاطم في معالجته لمسائل المعانيّ المختلفة بدءا بذكر الإشكال الحاصل في قضايا المعنى، ثمّ اعتراضه بالحجّة والدليل وتصويب الخطأ وتصحيحه. وهذا السّير الإجرائيّ شمل جلّ مباحثه في الكتاب.

3- منهجه واضح في بحثه؛ فهو يقف على اعتماد الأصل (القواعد)؛ انطلاقا من مصادر اللّغة العربيّة، 'فرتّبها بدءا من (القرآن الكريم)، ثمّ كلام العرب شعرا ونثرا'²، ثمّ استدلاله بآراء من سبقه أحيانا؛ خاصّة ما جاء في رؤية 'سيبويه'، ثمّ استقام منهجه على شرح

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 56.

2- فعلماء اللّغة في الاستشهاد جلّهم يقدّم النّص القرآنيّ، ثمّ يليه كلام العرب؛ خاصّة أشعارهم، أمّا النّثر فهو قليل المواضع في أعمالهم؛ يستثنى منه ما كان من حكم العرب وأمثالهم، كما أنّ للحديث النّبويّ الشّريف حضورا محتشما في معارض أقوالهم؛ خاصّة عند أوائل علمائهم؛ حيث كانوا ينظرون إلى الأحاديث النّبويّة أنّها لم تخضع للتّحقيق في المتن والتّدقيق في السّند، فتركوا ذلك مخافة نقل ما لا أصل له، إلّا في مواضع قليلة جدّا، وظلّ هذا المنحى سائد إلى أنّ ظهر علم الحديث؛ ليميز الصّادق من المزيف ويحقّق فيما ينسب إلى المصطفى صلّى الله عليه وسلّم.

القواعد، وعرض رؤاه في النظم؛ إلا أن الناظر في تحليله للشواهد القرآنية يجده أكثر تأثراً بأسلوب القرآن الكريم، ونستطيع القول أن هدفه من عرض هذا الإعجاز النظمي لأسلوب القرآن كان ردًا منه على المتطاولين على (كتاب الله عز وجل) من جهة والاستشهاد به في إقرار طرحه من جهة أخرى.

ويمكننا استثمار هذه الخطوات المنهجية التي أقام عليها الجرجاني بحثه من خلال تطبيق إجراءات علمية منتظمة، وهي:

1- إعادة إحياء 'القضية' التي قدّما الجرجاني سببا لإنجاز بحثه¹؛ وهو اختلال ميزان الكلام، وانحراف أسلوبه؛ علما أن الفترة المعاصرة عرفت روجا كبيرا وخطيرا لأساليب كلامية لا تمتّ لنظام العربية بصلة، وبعيدة كلّ البعد عن أساليب النظم العربي.

2- تبني منهجية الجرجاني في علاج إشكالات استعمال أساليب العربية؛ أي اعتماد منهجية قوامها التأسيس القاعدي والاستشهاد من القرآن الكريم وكلام العرب.

3- إعداد دروس ومقررات معرفية وتنشيط ندوات و لقاءات علمية يؤطّرها المختصون في النحو العربي والبلاغة العربية؛ تتضمّن البحث في منهجية الجرجاني خاصة ما جاء في دراسته للنحو العربي، وفي إخراجها لنظرية النظم.

4- إجراء 'دراسات تقابلية' بين المناهج اللسانية الحديثة² وبين منهج عبد القاهر الجرجاني النحوي، ثم استخلاص أوجه المقاربة والمفارقة بين المنهجين وصولا إلى إعادة تفعيل خطوات المصنّف في حلّة علمية جديدة؛ تتخذ الأصالة مرجعا، والحدائثة موردا.

1- بمعنى أن هناك إشكال كان هو الدافع لإقدام الجرجاني على تأليف كتابه، فانحراف أساليب الكلام هو المنطلق الذي ابتداء منه الناظم. ونحن نعلم أن العربية في الفترة الحديثة شهدت أكبر انحراف عن القواعد في ظلّ الاحتلال الثقافي الزهيب، وعزوف أهلها عن استعمال الفصحح، وطفو اللّهجات وتداولها كلغات أساسية شائعة، فهذا لا محالة هو أكبر إشكال وأخطر ممّا اعترض الجرجاني في زمنه، ممّا يدعونا إلى تفعيل وتجديد منظومة اللسان العربي.

2- حيث للمنهج التقابلي أهمية قصوى في معرف التقاط المنهجية والمعرفية المشتركة والمختلفة.

5- اعتماد لغة المنطق والبيان التي لازمت البحث النحوي عند الجرجاني؛ فقد استطاع فكّ الغموض وإرساء الصواب بالحجة والدليل، وهذا ما نحتاجه في بحثنا المعاصر تماشياً والتقلبات المنهجية العالمية التي تشهدها اللسانيات على اختلاف مجالاتها العلمية.

(4)- خلاصة الفصل: نلخص في هذا الفصل النتائج الآتية:

- في المبحث الأول: نجد أن الناظم؛ ينطلق من أطر وأسس يبني عليها طرحه في النظم فقد ظهر عليه أثر مذهبه الأشعري الذي اتصف بخاصية التأويل في المسائل الفقهية إلى جانب توظيف أدوات المنطق والفلسفة في تبرير رأيه، وفي إثبات فكره، وهكذا جاء تحليله لقضايا اللفظ والمعنى انطلاقاً من وازعه المذهبي.

- وأما في المبحث الثاني: درسنا أهم المعارف والأفكار التي تميز بها الجرجاني، حيث كان لها أثر واضح في دراسته لمعاني النظم.

- وفي المبحث الثالث: المسمى 'النظرية النحوية عند الجرجاني والمنجز اللساني الحديث' فقد تطرقنا إلى مكاسب النظرية النحوية الجرجانية وأظهرنا عبر المقاربة أن ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في كتابه 'دلائل الإعجاز' يتوافق والتوجه اللساني الحديث، بكافة أنماطه وأشكاله؛ وبخاصة في ما جاءت به الوظيفية والتوليدية والتداولية.

- وعن المبحث الرابع: الذي بعنوان 'نظرية الجرجاني النحوية وآفاق استثمارها' أكدنا فيه عبر تقييمات توضيحية أن النظرية النحوية الجرجانية فيها ما يمكن استثماره في تدعيم الدرس اللغوي العربي الحديث، خاصة في شقيه النحوي والبلاغي، وقد ذكرنا الأثر النظرية المعرفية لتحقيق ذلك، وكذا الإجراءات المنهجية المناسبة لهذه الرؤية الاستشرافية.

خَاتَمَةٌ

بعد ما أتمنا العمل في دراسة: 'قضايا علم المعاني ومرجعياته النحوية في كتاب دلائل الإعجاز للعلامة اللغوي عبد القاهر الجرجاني'، ووقفنا على رؤيته النحوية في تلك الجوانب، نأتي هنا إلى عرض أهم ما توصلنا إليه في مباحث الأطروحة، وفق الآتي:

الأصل في الإسناد أنه مبحث نحوي، وهذا ما اتفق عليه علماء العربية، وأما عن علاقته بعلم البلاغة؛ فهي علاقة امتداد، كما أن علاقته بفلسفة التأويل والمنطق هي علاقة استفادة؛ حيث وظف علماء اللغة أدوات الفلسفة لعرض أفكارهم وآرائهم حول موضوع الإسناد. فبحثنا في أصله النحوي؛ من خلال آراء علماء اللغة، لأجد الاتفاق الكلي في إثبات نحويته، أما موقعه في الدرس البلاغي؛ فهو دراسة أساليب الكلام واستخلاص صور الاستعمال والأداء للنظم العربي، وهذا الحكم لا يقع على درس الإسناد فقط، بل يشمل على كل قضايا علم المعاني الأخرى؛ ذات الصلة المباشرة بعلمي البلاغة: البيان والمعاني، والسبب في هذا أن القاعدة النحوية؛ تنتقل من المعيار التركيبي القياسي إلى المعيار الأسلوبي الأدائي، ولذا فإن عبد القاهر في كتابه الدلائل لم يكن ليؤسس قواعد النحو، أو أنه تكلم عن النحو في حد ذاته، بل كان النحوي جهده يقع في دراسة توظيف هذه القواعد النحوية في الاستعمال؛ (ضمن التخاطب والتواصل)، فإننا نجد كتابه 'دلائل الإعجاز' يشغل على معرفة أساليب الكلام العربي، والوقوف على معاني النظم فيه، ف جاء صاحبه على دراسة أساليب: الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والوصل والفصل، والتعريف والتكثير. ودرسته للأساليب الكلامية المختلفة جاءت لغرضين أساسيين، وهما:

- قياس استعمال هذه القضايا على ما تقره القواعد التركيبية، وهنا تظهر رؤية الجرجاني النحوية، وهي إسناد الحكم في دراسة هذه الأساليب إلى قانون النحو العربي.

- معرفة مدلولات هذه الأوجه التركيبية؛ ضمن سياقها الاستعمالي الواردة فيه وهنا يتجلى البعد البلاغي في هذه القضايا النحوية؛ علما أنها ذات صلة بالبيان والمعاني فحين نتتبع شرح عبد القاهر لمعاني النظم؛ نجده يشير إلى هذه الجوانب البلاغية.

ونظرا لقيمة الإسناد وأثره البالغ في بناء النظم؛ نرى أنّ الجرجانيّ أعطى لطرفيّ الكلام (المتكلم والسّامع) دورا مهمّا في الحكم على معاني النظم، فكان في مواضع عدّة ضمن كتابه؛ يذكر طبيعة العلاقة بينهما؛ ويقف متأملا خصائص الأداء الذي يتجلّى من صور الإسناد في خطاب المتكلم، وعرض الأثر البلاغيّ للإسناد على نفس المتلقّي فقد ذكر ضوابط العلاقة التّخاطبيّة بين (المُخاطَب، والمُخاطَبُ)؛ خاصّة ما جاء في شرحه لأسلوبيّ الخبر والإنشاء، حيث ربط بين علاقة التّركيب (المسند والمسند إليه) وعلاقة الأداء (الأسلوب الخطابي)؛ مبينا أثر الانسجام التّركيبيّ والأدائيّ في إنجاح التّواصل.

أمّا عن منهجه في دراسة قضايا علم المعاني، فقد وقفت متأملا في طرق استدلاله واستصداره للأحكام النّحويّة؛ لأجد أثر فلسفة التّأويل والمنطق، فكان يجمع بين الأدلّة النّقليّة من جهة الاستشهاد والتّأصيل، والأدلّة العقليّة من جهة البيان والتّحليل. وهذا الإجراء الذي سلكه في كتابه 'الدلائل'؛ جعل طرحه متّسما بحكّم لها من أثر البيان إيضاحًا، ومن قوّة الشّرح تفسيرا، فقد وظّفها أيّما توظيف في عرض أفكاره وتثبيت رؤاه؛ فكانت تلك وسيلة هادفة اعتدّ بها عبد القاهر في عرض رؤيته النّحويّة.

وقد درست وظيفة الرّابط بنوعيه اللفظيّ والمعنويّ، واستخرجت أحكامه؛ لأنطلق منها إلى دراسة قانون التّعليق عنده، وقد رأى في قانون التّعليق أكثر شموليّة على ما يكون في غيره من الرّوابط، فالتّعليق؛ يتعدّى الجانب التّركيبيّ الضيق إلى الجوانب الأدائيّة التّواصلية. وهو لا يدرس علاقة الفعل بالفاعل من وجهة نحوية فقط، بل يبحث في الأثر المعنويّ في استعمال التّركيب ضمن السّياق، ويربط بين الوظائف النّحويّة من جهة وبين الوظائف الدّلاليّة والسّياقيّة من جهة أخرى، ولهذا أعطى عبد القاهر لقانون التّعليق قيمة كبرى في شرح معاني النظم؛ لأنّه يتّسع إلى دراسة وظائف التّركيب ضمن السّياق.

ومن أهم ما توصلنا إليه في تحليل رؤية عبد القاهر النحويّة، اهتمامه بأسلوبيّ الخبر والإنشاء، فقد تفصّل في ذكر الخبر أسلوباً وتركيباً، وكانت وقفاته الاستدلاليّة في شرح أسلوب الخبر أكثر وجوداً في مباحث كتابه على عكس ما جاء منها في شرحه لأسلوب الإنشاء؛ الذي كان عمله فيه على شكل محطات وصفية صوّب من خلالها أخطاء استعماله ضمن سياقات التّركيب، ولاحظنا فيما جاء حول الإنشاء وقوفه الموسّع على ذكر الأساليب الطّليبيّة، ومن الطّليبيّة أيضاً؛ خصّ الاستفهام بوسع كلامه وفي الاستفهام ذاته كان حديثه عن الهمزة أكثر من غيرها.

وفي دراسته لأسلوبيّ الخبر والإنشاء نجده يتبنّى منهاجاً وصفياً يحتكم فيه إلى التّفكير المنطقيّ والشرح العلميّ، فاتّسمت أحكامه وآراؤه بالحجّة والدليل، فلم يخل حكمٌ من أحكامه من شاهدٍ يُقيم عليه رأيه، ويثبت به طرحه، كما يلحظ عليه اعتماده النّصّ القرآنيّ الكريم بصورة واسعة؛ فجعله مرجعاً يستشهد به، ويبنى عليه أحكامه ويطرح به أفكاره مع حضورٍ ملموسٍ لفلسفة المنطق؛ التي عدّها وسيلةً إقناعيةً؛ انتهجها في تخريج عمله ليتمّ شرحه، ويتّضح قصده، ولم تقتصر رؤية عبد القاهر بهذا الكيف على ما بدا في مباحث الخبر والإنشاء فحسب، بل شملت تلك الطّريقة جميع مباحث كتابه.

وبعد الحديث عن الخبر والإنشاء عند الجرجانيّ، قمت باستخراج موجّهات طرحه في قراءة الخبر والإنشاء، ولا يخفى أنّ أول مورد له؛ هو النّظم القرآنيّ، الذي وقف على لغته العظيمة، واستقى من أسلوبه الحكيم رؤيته النّحويّة، ليتّصف تحليله النّحويّ لمعاني الخبر والإنشاء بالرّؤية الوظيفيّة، بدءاً بالوظيفة النّحويّة، ثمّ الوظيفة الدّلاليّة وبعدها الوظيفة التّواصلية التّداوليّة، فكّلها وظائف برزت في رؤية عبد القاهر.

أمّا عن دراسة القضايا النّحويّة التي ذكرها عبد القاهر في كتابه؛ نجد قضية الوصل والفصل، التي جاء عليها النّاظم شرحاً وطرحاً في مواقع عدّة ضمن كتابه، وصاغ لها أمثلة تفصيليّة كثيرة، وبيّن فيها أحكامها النّحويّة التّركيبية، وكذا الدّلاليّة والسيّاقية

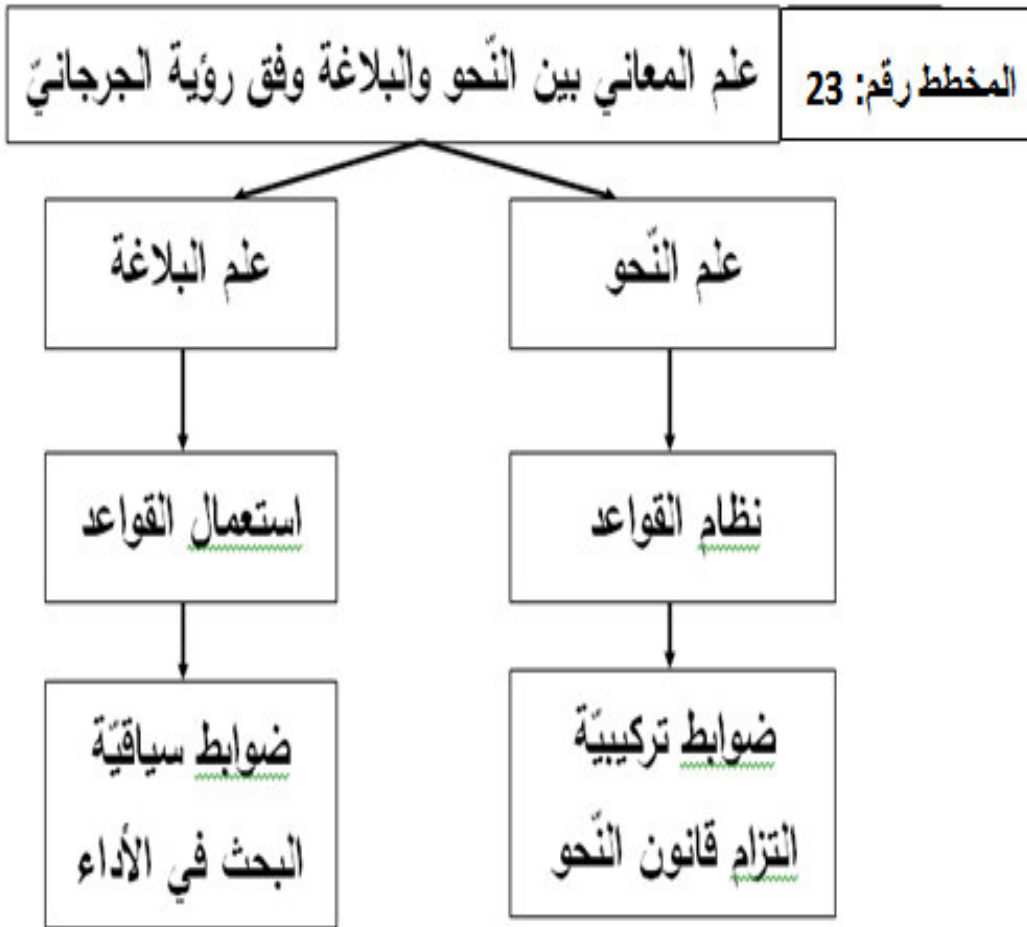
فذكر عطف الواو؛ وأولاه اهتماما كبيرا، ورأى فيه موضوع الوصل، وما عدا ذلك من الحروف الأخرى؛ فهي لا تزيد على أن تكون مستعملة لغاية محدودة، في حين أنّ للواو أوجها سياقية كثيرة؛ فقد بيّن عبد القاهر وظيفتها الجمالية، وضوابطها الاستعمالية؛ وقد رفض واعترض على ما طرأ عليها من تحريف في ما سمعه من كلام فتارة يثبت ما صحّ منها استعمالا، وأخرى يفند ما اعوجّ فيها أداءً، ومقاسه في هذا الإجراء ما استلهمه من نصّ القرآن الكريم، وما وقف عليه من كلام العرب السليم فرسم للوصل قواعده، وأعطى له بعدا تواسليا؛ لِمَا رأى فيه من أثر على الاستعمال والتخاطب. وما أخرجه الجرجاني من أحكام حول الفصل فهي مبنية على معرفة أحكام الوصل؛ لأنّ معرفة حدود الوصل؛ تقتضي معرفة أحكام الفصل.

ثمّ بعد الفصل والوصل جاء الحديث عن التّقديم والتّأخير، وهو قطعاً لا يقلّ شأناً عن السّابق، فالكلام حسب عبد القاهر؛ يتأثر معناه إن لم نقل يتغيّر معناه تبعاً لعامل الرّتبة تقديماً وتأخيراً، فتقديم الفاعل عن الفعل ليس كمجيئه مؤخراً عنه، وذكر المفعول مقدّماً ليس كذكرة مؤخراً عليه، وعزا هذه الإجراء إلى ضرورات الاستعمال؛ ثمّ مضى -رحمه الله- إلى شرح صور التّرتيب في قاعدتي التّقديم والتّأخير بناء على رؤيته النّحويّة، وكان من وقفاته أن مرّ مرور المتعجب والمستدلّ على صور التّقديم والتّأخير في النّظم القرآنيّ، بل أقام أحكام التّقديم والتّأخير قياساً عليها، فقد رأى في النّظم القرآنيّ دقّة عجيبة لهذا الأسلوب؛ فراح يقيس عليه أساليب كلام العرب. وقد جعل لأسلوب التّقديم والتّأخير ضوابط قياسيةّة تحكمه، فالكلام البلاغيّ عند الجرجانيّ دقيق المعنى يأتي على رسم تركيبّي خاصّ، إذ لا يمكن أن يتحوّل اللفظ بالتّقديم أو التّأخير من غير حكمة مرادة؛ لأنّ ذكر الاسم أو الفعل مقدّماً من غير تقديم، أو مؤخراً من غير تأخير لا يكون اعتباراً، بل هناك صورة مقصودة، وغاية منشودة تتحقّق بتلك الصورة التركيبية.

ثم كانت دراسته لقضية الحذف والذکر، فقد رسم فيه الجرجاني قانونه التركيبی وأوضح فيه شرطه السیاقی، وقاعدته فيه أن لا يكون حذف أو إضافة؛ دون وعي بما حذف أو ذکر، فإن كان الكلام يقتضي الحذف في موضع يناسبه، فلا بد من تطبيقه مع ترك مدلوله في التركيب؛ حيث يكون المدلول يظهر إشارة معنویة لها علاقة بالمحذوف، وإن كان الموضع من الكلام يلزم ذكر المحذوف؛ وجب ذكره. وقد نظر الجرجاني إلى صور الحذف التركيبیة، فوقف على حذف الحرف، وحذف الفعل، وحذف الاسم، وهذا ما تعلق بحذف المفردة، وجاء على دراسة حذف الجمل، وذكر مميزات كل نوع من أنواع الحذف فيها، وأوضح شروطه السیاقیة، وأخرج رأيه فيها مستدلًا بآي القرآن الحكيم، مظهرًا قيمة هذا الأسلوب النحوي في بناء التّصورات المعنویة الصّحيحة.

وبعد الحذف والذکر جاء مبحث التّعريف والتّكثير، وقد ذكر فيه أحوال لام التّعريف، فبین سياقاتها المختلفة، واتّسع فيها شرحًا، ومثّل لها من كلام العرب. فكان يفرق بين أنواعها تارة، ويظهر أغراضها البلاغيّة تارة أخرى، وقد تطرّق إلى ذكر العلاقة المعنویة في سياقات استعمال الخبر (معرفًا أو منكرًا)، ثم درس بعد ذلك مسائل التّعريف والتّكثير في الاستفهام، وبيّن أحوال تقديم الفعل عن الاسم في التركيب على الحالتين في (التّعريف والتّكثير)، حيث أنّ لكلّ منهما غرض بلاغيّ يأتي عليه في الاستفهام. وهكذا كان عبد القاهر يحكم الرأی المقنع في إخراج أحكام التّعريف والتّكثير انطلاقًا من روابط التركيب ومدلولاته السیاقیة، فجعل لكلّ مدلول صورته الخاصّة إمّا معرفًا أو منكرًا، وأظهر غرض استعماله في التّواصل وفق ما تمليه عليه رؤيته النحويّة.

وخلص ما نراه في تحليل الجرجاني لقضايا النحو وفق رؤيته النحوية تتجسد في الصورة التكاملية الجامعة بين علمي النحو والبلاغة في الوصف الآتي:



فالنحو: هو النظام، والبلاغة؛ استعمال ذلك النظام؛ أي: قواعد مع استعمال (أداء).

وبعد دراستنا للقضايا النحوية وفق رؤية الجرجاني لها، جننا على دراسة منطلقاته في دراسة النظم، حيث نلاحظ أثر مذهبه الديني (الأشعرية) بما عرف عليه من مسائل التأويل، وإحكام العقل، والبحث في المعنى النفسي، وكذا اعتراضه على مواقف المذاهب الأخرى في التأويل؛ خاصة ما جاءت به 'المعتزلة'، فاتّسمت رؤيته النحوية بالأثر المذهبي؛ كما كان لأدوات المنطق والفلسفة حضور في عمله، وهكذا جاء تحليله لقضايا اللفظ والمعنى؛ انطلاقاً من وازعه الفكري والمذهبي.

أما عن خطواته المنهجية التي سار عليها في دراسة النظم، وفي عرض آرائه وبسط أفكاره؛ نجده يتحرى المرجعية النحوية في كل حكم يدلّيه، يتأصل من أقوال علماء العربية فيمن سبقه؛ لاسيما من آراء سيبويه - رحمه الله - كما كان استدلاله من نظم القرآن الكريم واضحا ومتاليا في كامل مباحث كتابه، وهذا دليل على وازعه الديني المتأصل، وكان بما قالت العرب من شعر أو نثر معتمدا آلة العقل والمنطق في شرح آرائه، وفي استصدار أحكامه في معالجة قضايا معاني النظم.

وفي دراستنا لنظرية الجرجاني النحوية والبحث في آفاق استثمارها نجد أنّ ما جاء به؛ يمكن استثماره وتطويره ليدعم ذلك الدرس اللغوي العربي الحديث؛ خاصة في شقيه النحوي والبلاغي، وقد قدّمنا جملة من الاقتراحات العلمية والمنهجية؛ استخلصنا بها الأطر النظرية المعرفية؛ التي يمكن اعتمادها في بناء النظرية اللغوية العربية وكذلك عرضنا الإجراءات المنهجية المناسبة لتحقيق هذه الرؤية الاستشراقية الهادفة.

قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصحف الشريف:

-رواية حفص عن عاصم.

ب- مصادر الحديث النبوي الشريف:

-سنن البيهقي.

-سنن الترمذي.

-صحيح البخاري.

-صحيح مسلم.

-مسند أبو داود.

ج- المصادر العربية:

(01)-ابن الأثير (أبو الحسن عزّ الدين الجزريّ الموصليّ، 555-630هـ 1160-1233م)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمّد محيّ الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت).

(02)-الأخضريّ، (عبد الرحمن بن سيدي محمّد الصغير بن محمّد بن عامر الأخضريّ البنطيوسيّ البسكريّ الجزائريّ المالكيّ، 920-953هـ، 1512-1545م) الجواهر المكنون في صدق الثلاثة الفنون، تحقيق محمّد بن عبد العزيز نصيف مركز البصائر للبحث العلميّ، (د، م)، (د، ط)، (د، ت).

(03)-الاستراباديّ، (محمّد بن الحسن الرضيّ الاستراباديّ، 686هـ-1287م) شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظيّ ويحي بشير

قائمة المصادر والمراجع

مصطفى إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، (1417هـ، 1966م).

(04)-التبريزي، (أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني، الخطيب التبريزي (421-502هـ، 1030-1109م)، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، (1421هـ، 2000م).

(05)-التفتازاني، (أبو سعيد مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن الغازي التفتازاني السمرقندي الحنفي، (722-792هـ، 1322-1390م)، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط3، (1434هـ، 2013م).

(06)-التّهانوي، (محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التّهانوي، 1191هـ-1777م)، كشف اصطلاحات الفنون تحقيق لطفي عبد البديع، وترجمة عبد المنعم محمد حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (د، ط)، (1391هـ، 1972م).

(07)-الحاتمي، (محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي 558-638هـ، 1164-1240م)، مطلع خصوص الكلم في معاني فصوص الحكم، شرح داوود بن محمود القيصري، ضبط عاصم إبراهيم الكيالي والحسيني الشاذلي الدرقاني دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، (1390هـ، 1971م).

(08)-الحموي، (أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، 574-622هـ 1178-1225م)، معجم الأدياء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق وزارة المعارف العمومية المصرية، مطبوعات دار المأمون، مصر، (د، ط)، (د، ت).

(09)- ابن خلكان، (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، 608-681هـ، 1211-1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).

(10)- الذهبي، (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، 673-748هـ 1274-1348م)، سير أعلام النبلاء، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، لبنان، ط11، (د، ت).

(11)- الزمخشري، (محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، 467هـ-538هـ 1074-1143م)، أساس البلاغة، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ، 1998م).

(12)- السكاكي، (أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، 555-626هـ، 1160-1229م)، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ-2000م).

(13)- سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، 148-180هـ 765-796م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط3، (1408هـ، 1988م).

(14)- السيرافي، (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، 284-368هـ 897-979م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1429هـ، 2008م).

(15)- السيوطي، (أبو بكر عبد الرحمن بن كمال الدين بن محمد سابق الدين خضر الخضير السيوطي، 849-911هـ، 1445-1505م)، معجم الهوامع

قائمة المصادر والمراجع

في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ، 1998م).

(16)- الشّريف الجرجانيّ، (علي بن محمّد بن علي الشّريف الحسنيّ الجرجانيّ 740-816هـ، 1339-1413م)، معجم التعريفات، تحقيق محمّد صديق المنشاويّ دار الفضيلة للنّشر والتّوزيع والتّصدير، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت).

(17)- الشّوكانيّ، (محمّد بن علي بن محمّد الشّوكانيّ، 1173-1255هـ 1759-1839م)، البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت).

(18)- عبد القاهر الجرجانيّ، (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد الجرجانيّ 400-471هـ، 1009-1078م)، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ، 2001م).

(19)- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفايز الدّاية دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، (1427هـ، 2007م).

(20)- عبد القاهر الجرجانيّ، الجمال، تقديم وتحقيق علي حيدر، مجمع اللّغة العربيّة دمشق، سورية، (د، ط)، (1392هـ، 1972م).

(21)- عبد القاهر الجرجانيّ، درج الدرر في تفسير الآي والسّور، تحقيق طلعت صلاح الفرحان ومحمّد أديب شكور أمير، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، (1430هـ، 2009م).

(22)- عبد القاهر الجرجانيّ، المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان وزارة الثّقافة العراقيّة، ودار الرّشيد للنّشر، العراق، (د، ط)، (1402هـ، 1982م).

قائمة المصادر والمراجع

(23)-العكبري، (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين 538-616هـ، 1143-1219م)، ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق وتقديم عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ، 1997م).

(24)-ابن كثير (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضؤ بن درع القرشي الحنفي البصري، الشافعي، الدمشقي، 71هـ-774هـ، 1301-1373م) تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ، 1998م).

(25)-الكفوي، (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الحنفي القريمي 1094هـ/1682م) الكليات، إعداد عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط1، (1412هـ، 1992م).

(26)-ابن فارس، (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي 329هـ-395هـ 1004-1004م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د، م)، (د، ط)، (1399هـ، 1979م).

(27)-ابن الفخار، (أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن الفخار القرطبي المالكي 419هـ-1028م)، شرح الجمل (وهو شرح كتاب الجمل في النحو والإعراب للزجاجي) تحقيق، روعة ناجي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).

(28)-فخر الدين الرازي، (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي الرازي، الطبرستاني، 544-606هـ، 1149-1209م)، نهاية الإجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشريف، تحقيق نصر الله حاجي دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ، 2004م).

قائمة المصادر والمراجع

(29)- قدامة بن جعفر، (أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغداديّ كان نصرانيًا وأسلم على يد المكتفي بالله، ت337هـ-958م)، نقد النثر، تمهيد طه حسين المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).

(30)- القزويني، (أبو المعالي محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، جلال الدّين القزويني الشّافعيّ، 666-739هـ، 1268-1338م)، الإيضاح في علوم البلاغة البيان والمعاني والبدع، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ-2003م).

(31)- المبرّد، (أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر 210-286هـ 825-899م)، المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عظيمة عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).

(32)- محمّد الجرجانيّ، (المولى ركن الدّين محمّد بن علي بن محمّد الجرجانيّ الاسترآباديّ الحلّيّ الغرويّ لم أجد ترجمته)، الإشارات والتّنبهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، (د، ط)، (د، م)، (1418هـ، 1997م).

(33)- محمّد الرّازيّ، (محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازيّ، ت666هـ-1267م) مختار الصّحاح، تحقيق، يوسف الشّيخ محمّد، المكتبة العصريّة الدّار النّمونجيّة صيدا، بيروت، لبنان، ط5، (1420هـ، 1999م).

(34)- المرتضى الزّبيديّ، (محمّد بن محمّد بن عبد الرّزاق 1145-1205هـ 1732-1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد السّتار أحمد فزّاج وزارة الرّشاد والأنباء، الكويت، ط1، (1384هـ، 1965م).

قائمة المصادر والمراجع

(35)-مصطفى الغلابيني، (مصطفى بن محمد بن سليم بن محي الدين بن مصطفى بن مصطفى 1303-1364هـ، 1886-1944م)، جامع الدروس العربية، تحقيق عبد المنعم خفاجة منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط30، (1414هـ، 1994م).

(36)-ابن منظور، (أبو الفضل جمال الدين حمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الروبوعي الأفرقي، 630هـ-711هـ، 1232م-1311م)، لسان العرب دار صادر بيروت، لبنان، ط3، (1414هـ، 1993م).

(37)-ابن هشام، (أبو محمد عبد الملك ابن هشام بن أيوب الحميري ت218هـ/388م)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، دار الفكر دمشق، سورية، ط6، (1405هـ، 1985م).

(38)-يحيى العلوي، (يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله، ت745هـ-1344م)، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).

(39)-ابن يعيش التحوي، (أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، موفق الدين الأسدي 553-643هـ، 1159-1246م)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1422هـ، 2001م).

د-المراجع العربية:

(40)-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، ط6، (1398هـ، 1978م).

(41)-إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع عمان، الأردن، ط2، (1430هـ، 2009م).

قائمة المصادر والمراجع

- (42)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة، مصر، (د، ط)، (1435هـ، 2014م).
- (43)- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية دار الدعوة، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت).
- (44)- أحمد حمد محسن الجبوري، موسوعة أساليب الإيجاز في القرآن الكريم دراسة ووصف وتقويم وأمثلة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، (1434هـ، 2013م).
- (45)- أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد، العراق، (د، ط)، (1407هـ، 1987م).
- (46)- أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحويّ دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د، ط)، (1410هـ، 1990م).
- (47)- أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النصّ، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، (د، ط)، (1421هـ، 2001م).
- (48)- أحمد مختار عمر وآخرون، النحو الأساسي، منشورات ذات السلاسل دولة الكويت، ط4، (1414هـ، 1994م).
- (49)- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبدع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، (1414هـ، 1993م).
- (50)- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، (1393هـ-1973هـ).
- (51)- أحمد مطلوب، أساليب بلاغية الفصاحة البلاغة المعاني، وكالة المطبوعات دولة الكويت، ط1، (1400هـ، 1980م).

قائمة المصادر والمراجع

- (52)- أيمن أمين عبد الغني، الكافي في البلاغة البيان البديع والمعاني تقديم رشدي طعيمة وآخران، دار التوفيقية للتراث للطبع والنشر والتوزيع القاهرة، مصر، (د، ط)، (1432هـ، 2011م).
- (53)- أيمن صالح، القرائن والنص دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، (1431هـ، 2010م).
- (54)- تراث حاكم الزبدي، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 (1432هـ، 2011م).
- (55)- ترجمة المتنبي في كتابه الديوان الشعري، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، لبنان، (د، ط)، (1403هـ، 1983م).
- (56)- تمام حسّان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، (د، ط)، (1414هـ، 1994م).
- (57)- تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط1، (1426هـ، 2006م).
- (58)- حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بغداد، العراق، (د، ط)، (1399هـ، 1979م).
- (59)- حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسير دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، (1422هـ، 2002م).
- (60)- حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان المنصورة، مصر، ط2، (1425هـ، 2004م).

قائمة المصادر والمراجع

- (61)-حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس مشروع قراءة، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية تونس العاصمة، (د، ط)، (1401هـ، 1981م).
- (62)-حمدي محمود عبد المطّلب، النحو الميسر للصغار والكبار في شرح قواعد النحو والتدريب عليها، دار الأفاق العربية، مصر، ط1، (1421هـ، 2001م).
- (63)-حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (د، ط)، (1434هـ، 2013م).
- (64)-خليل عبد الله عجينة، العلاقات الفعلية في كتاب سيبويه دراسة في علم التراث النحوي وعلم اللغة الحديث، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، ط1، (1435هـ، 2014م).
- (65)-درويش الجنيد، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر القاهرة، مصر، (د، ط)، (1379هـ، 1960م).
- (66)-سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر العاصمة، (د، ط)، (1420هـ، 2000م).
- (67)-سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر بيروت، لبنان، (د، ط)، (1424هـ، 2003م).
- (68)-سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، (1423هـ، 2003م).
- (69)-السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ، 1999م).

قائمة المصادر والمراجع

- (70)- السيد أحمد الهاشمي، توضيح شواهد جواهر البلاغة في البيان والمعاني والبديع شرح وتعليق ملا محمد النوغراني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).
- (71)- شاكر الفحام، نظرات في ديوان بشار بن برد، مطبوعات مجّع اللّغة العربيّة دمشق، سورية، ط1، (1398هـ، 1978م).
- (72)- شفيح السيّد، البحث البلاغيّ عند العرب تقييم وتأصيل، دار الفكر العربيّ القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت).
- (73)- شكري المبخوت، الاستدلال البلاغيّ، دار الكتاب الجديدة المتّحدة بيروت، لبنان، ط2، (1431هـ، 2010م).
- (74)- شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط9، (د، ت).
- (75)- صالح بلعيد، نظرية النّظم، دار هومه للطباعة والنّشر والتّوزيع الجزائر العاصمة، (د، ط)، (1424هـ، 2004م).
- (76)- صالح بلعيد، التراكيب النّحويّة وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجانيّ ديوان المطبوعات الجامعيّة بن عكنون، الجزائر العاصمة، (د، ط)، (1414هـ، 1994م).
- (77)- الصّالح صبحي، مباحث في علوم القرآن، دار الفكر، دمشق سوريا، (د، ط)، (1388هـ، 1969م).
- (78)- عبد الجليل مرتاض، اللّغة والتّواصل اقترابات لسانیّة لإشكالات التّواصل للتّواصلين الشّفويّ والکتابيّ، دار هومه للنّشر والطّباعة والتّوزيع، الجزائر العاصمة، (د، ط)، (د، ت).
- (79)- عبد الجليل منقور، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التّراث العربيّ، منشورات اتّحاد کتّاب العرب، دمشق، سورية، (د، ط)، (1421هـ، 2001م).

قائمة المصادر والمراجع

- (80)- عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، (1424هـ، 2004م).
- (81)- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية الدوحة، دولة قطر، ط1، (1432هـ، 2011م).
- (82)- عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، ط1، (1417هـ، 1997م).
- (83)- عبد العزيز بن علي التّجدي، البلاغة الميسرة، دار بن الحزم بيروت، لبنان، ط2، (1432هـ، 2011م).
- (84)- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية علم المعاني، دار النهضة العربية بيروت لبنان، ط1، (1430هـ، 2009م).
- (85)- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د، ط)، (د، ت).
- (86)- عبد اللطيف حماسة، في بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر، (د، ط)، (1423هـ، 2003م).
- (87)- عبد اللطيف محمد الخطيب وسعد عبد العزيز مصلوح، نحو العربية، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، (1421هـ، 2000م).
- (88)- عبد الله خضر حمد، لسانيات النصّ القرآني دراسة تطبيقية في الترابط النصّي دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).

قائمة المصادر والمراجع

- (89)- عبد المتعال الصّعيديّ، البلاغة العالية علم المعانيّ، قدّم له وراجعه عبد القادر حسين مكتبة الآداب الحمايز، مصر، ط2، (1411هـ، 1991م).
- (90)- عبد الهادي الفضليّ، خلاصة علم الكلام، دار المؤرّخ العربيّ بيروت، لبنان، ط2، (1414هـ، 1993م).
- (91)- عليّ أبو المكارم، أصول التفكير النّحويّ، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع القاهرة، مصر، ط1، (1426هـ، 2006م).
- (92)- عمر إدريس عبد المطّلب، نظريّة الأسلوب عند ابن سنان الخفاجيّ دراسة تحليليّة في النّقد والبلاغة، دار الجاندرية للنّشر والتّوزيع عمّان، الأردن، (د، ط)، (1430هـ، 2009م).
- (93)- عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنّة منها مكتبة الرّشد، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط2، (1416هـ، 1995م).
- (94)- عيسيّ عليّ العاكوب، الكافي في علوم البلاغة المعني والبيان والبدیع منشورات جامعة حلب، كلیة الآداب والعلوم الإنسانيّة، (د، ط)، (1431هـ، 2000م).
- (95)- فاضل صالح السّامرائيّ، معاني النّحو، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع عمّان، الأردن، ط1، (1420هـ-2000م).
- (96)- فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفانها، دار الفرقان للطباعة والنّشر والتّوزيع اليرموك، الأردن، ط2، (1409هـ، 1989م).
- (97)- فؤاد عليّ مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجانيّ النّحوية في دلائل الإعجاز، دار النّقاة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، (د، ط) 1983م، ص104/105.

قائمة المصادر والمراجع

- (98)-فتحي عبد الفتاح الدجيني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي وكالة المطبوعات الكويت، ط1، (1404هـ، 1984م).
- (99)-فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، دار الفرقان للطباعة والنشر عمان، الأردن، ط4، (1417هـ، 1997م).
- (100)-فضل حسن عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، ط3، (د، ت).
- (101)-كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، مصر، (د، ط)، (1425هـ، 2005م).
- (102)-محمد أبو موسى، خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني أميرة للطباعة، القاهرة، مصر، ط4، (1416هـ، 1996م).
- (103)-محمد أبو موسى، مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة القاهرة مصر، ط1، (1418هـ، 1998م).
- (104)-محمد أحمد قاسم ومحي الدين ديب، علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، (1423هـ، 2003م).
- (105)-محمد أحمد مرجان، مفتاح الإعراب، ضبطه علي نجار محمد، مكتبة الآداب القاهرة، مصر، ط1، (1421هـ، 2000م).
- (106)-محمد بركات حمدي علي، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، (1405هـ، 1984م).
- (107)-محمد بن صالح العثيمين، دروس البلاغة، جمع وإعداد حفني ناصف وآخرون مكتبة أهل الأثر، دولة الكويت، ط1، (1425هـ، 2004م).

قائمة المصادر والمراجع

- (108)- محمد بن صالح العثيمين، شرح البلاغة من كتاب قواعد اللغة العربية، مؤسسة الشيخ بن عثيمين الخيرية، المملكة العربية السعودية، ط1، (1434هـ، 2012م).
- (109)- محمد حسين أبو الفتوح، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، مكتبة لبنان بيروت، لبنان، ط1، (1415هـ، 1995م).
- (110)- محمد حسين عبد الله، أصول النظرية البلاغية، مكتبة وهبة القاهرة، مصر، ط3، (1418هـ، 1998م).
- (111)- محمد حسين علي الصغير، علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، (1409هـ، 1989م).
- (112)- محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، أشرف عليه وراجعته، كمال محمد بشر وعبد الغفار حامد هلال، دار الصحوة للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، ط1، (1431هـ، 2010م).
- (113)- محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط20، (1400هـ، 1980م).
- (114)- محمد خليل صبري، مقدمة في الفلسفة وقضاياها، الجمعية الفلسفية للطلاب جامعة الخرطوم، السودان، (د، ط)، (1425هـ، 2005م).
- (115)- محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المأمون للتراث دمشق سورية، ط6، (1421هـ، 2000م).
- (116)- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، (1405هـ، 1985م).

قائمة المصادر والمراجع

- (117)- محمد الطاهر بن عاشور، موجز البلاغة، المكتبة العلمية تونس العاصمة، ط1، (د، ت).
- (118)- محمد طاهر اللادقي، المبسّط في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع نماذج تطبيقية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د، ط)، (1426هـ، 2005م).
- (119)- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عنها النحاة آراءهم، تقديم عبده الزاجحي، دار البصائر القاهرة، مصر، (د، ط)، (1426هـ، 2006م).
- (120)- محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان والشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، مصر، ط1، (1414هـ، 1994م).
- (121)- محمد علي عفش، قواعد اللغة العربية للمتقدمين، دار الشرق العربي بيروت، لبنان، ط3، (1423هـ، 2002م).
- (122)- محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، (1435هـ، 2014م).
- (123)- محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، (د، م)، (د، ط)، (1409هـ، 1989م).
- (124)- محمد مصطفى هدارة، في البلاغة العربية علم البيان، دار العلوم العربية بيروت، لبنان، ط1، (1409هـ، 1989م).
- (125)- محمد مندور، في الميزان الجديد، مؤسسة بن عبد الله تونس العاصمة، ط1، (1408هـ، 1988م).

قائمة المصادر والمراجع

- (126)- محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية علم المعاني، دار العلوم العربية بيروت، لبنان، ط1، (1410، 1990م).
- (127)- محمود عبد الله جفال الحديد، مذكرات في أدوات الربط والوصل في اللغة العربية مطبوعات الجامعة العربية المفتوحة، (د، م)، (د، ط)، (1425هـ-2004م).
- (128)- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار نوبار للطباعة القاهرة، ومكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، (1417هـ، 1997م).
- (129)- مصطفى الصاوي الحويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، (د، ط)، (1405هـ، 1985م).
- (130)- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، (1425هـ، 2004م).
- (131)- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سورية، (د، ط)، (1421هـ، 2001م).
- (132)- منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ط2، (1417هـ، 1997م).
- (133)- مهدي مخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الزائد العربي بيروت، لبنان، ط2، (1406هـ، 1986م).
- (134)- نجاح أحمد عبد الكريم الظاهر، أثر استخدام نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني في تنمية المتدوق البلاغي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، (1427هـ، 2006م).

ه- المراجع الأجنبية المترجمة بالعربية:

(135)- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، إشراف أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط2، (1421هـ، 2001م).

و- مقالات ومنشورات:

(136)- ابتسام ثابت العاني وهبة طالب حميد، مقال بعنوان: ظاهرتي التقديم والتأخير والحذف ودلالاتهما على المعاني الاجتماعية في الجزء (28) من القرآن الكريم ندوة علمية رقم 67 بعنوان: اللغة العربية والقرآن الكريم، المؤتمر الدولي للغة العربية دبي، الإمارات العربية المتحدة، (1434هـ، 2014م).

(137)- إبراهيم خليل، مقال بعنوان: قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم النص، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 03، (1427هـ، 2007م).

(138)- بوضوار سورية، مقال بعنوان: مقاصد التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 16، (1434هـ، 2014م).

(139)- جهاد محمد فيصل النصيرات وهديل فايز محمد منصور، مقال بعنوان: قضايا الفصل والوصل بين الجرجاني والسكاكي دراسة بلاغية قرآنية، مجلة المنار للبحوث والدراسات كلية الشريعة، قسم أصول الدين، الجامعة الأردنية، المجلد 20، العدد 3، (1434هـ، 2014م).

(140)- حسام عبد الجليل، مقال بعنوان: الدلالة السياقية للحذف في النص النحوي مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العراق، المجلد 4، العدد 1، (1434هـ، 2014م).

قائمة المصادر والمراجع

(141)-دليلة مزوز، مقال بعنوان: المراتب اللسانية عند الجرجاني، مجلة كلية الآداب واللغات جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر، العدد15، (شعبان 1435هـ، جوان 2014م).

(142)-سمير أبو زيد، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني أول محاولة في العلوم الإنسانية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، العدد1، (ذي القعدة 1428هـ، ديسمبر 2007م).

(143)-الشريف ميهوبي، مقال بعنوان: روابط الجملة عند النحويين القدماء نشر في موقع مدونة أوراق وأفكار بتاريخ: (جمادى الأولى 1435هـ، 13/أفريل 2013م) الموقع الإلكتروني: <http://cherifmihoubi.blogspot.com>.

(144)-عبد المجيد معلومي، مقال بعنوان: كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني مجلة دعوة الحق وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب العدد343، (محرم 1420هـ - ماي 1999م).

(145)-محمد إبراهيم أحمد علي، مقال بعنوان: المذهب عند الشافعية مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية العدد2، (جمادى الثانية 1398هـ، مايو 1978م).

(146)-محمد عمر الصماري، النحو عند عبد القاهر الجرجاني، أعمال ندوة بعنوان عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس، تونس، (1418هـ، 1998م).

(147)-مركان حسين بور، مقال بعنوان ابن الرومي حياته الشخصية والأدبية نشر بتاريخ: (11/01/1433هـ - 06/12/2011م)، موقع ديوان العرب: <https://www.diwanalarab.com>

قائمة المصادر والمراجع

(148)- نصير زيتوني، مقال بعنوان: بعض ملامح نحو النصّ في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مجلة جامعة القدس المفتوحة العدد 33، (شعبان 1435هـ - حزيران 2014م).

(149)- يوسف وسطاني، مقال بعنوان: الإسناد في نمطيه النحوي والبلاغي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، العدد 114، (1430هـ، 2009م).

(150)- يوسف يحيوي، مقال بعنوان: الجوانب التركيبية للجملة العربية في ديواني محمد العيد آل خليفة وأحمد سحنون دراسة نحوية تحليلية وموازنة، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، (1434هـ، 2013م).

(151)- يونس حمش خلف محمد، مقال بعنوان: الحذف في اللغة العربية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 10، العدد 2، (1431هـ، 2010م).

ز- رسائل تخرّج:

(152)- أحمد عاطف كلاب، منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضة المسائل النحوية دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، السنة الجامعية: (1433، 1434هـ)، (2012، 2013م).

(153)- أم الخير بن الصديق، النظرية النحوية عند الجرجاني وتطبيقها في المقررات اللغوية التعليمية لأقسام السنة الثانية ثانوي آداب، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، السنة الدراسية: (1426، 1427هـ)، (2006-2007م).

(154)- خالد بن محمد بن إبراهيم العثيم، الأسرار البلاغية للتقديم والتأخير في سورة البقرة دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية

قائمة المصادر والمراجع

جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية: (1417، 1418هـ)، (1997، 1998م).

(155)- طارق محمد الوحوش، العلاقات الإسنادية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي في ضوء النظرية التولدية التحويلية، مذكرة ماجستير جامعة مؤتة، الأردن، السنة الجامعية: (1428-1429هـ)، (2008-2009م).

(156)- عبد القادر لأنصاري، بلاغة التكرير والتعريف بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: (1431-1432هـ)، (2010، 2011م).

(157)- عماد الدين نايف محمد الشمري، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن كلية الآداب، قسم اللغة العربية السنة الجامعية: (1421، 1422هـ)، (2001-2002م).

(158)- محمد فواز عرسان غنام، أسلوب التقديم والتأخير في القرآن الكريم على رأي عبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماجستير كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية: (1413-1414هـ)، (1992-1993م).

(159)- معمر عفاص، تجليات نحو النص عند عبد القاهر الجرجاني، مذكرة ماجستير جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية: (1432-1433هـ)، (2011-2012م).

فَهْرَسُ الْآيَاتِ

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

رقم الصفحة	السورة	رقمها	نص الآية
17	مريم	4	﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾
55	الأعراف	26	﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا ۗ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۗ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾
112	هود	17	﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۗ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۗ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ ۗ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۗ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
112	يونس	52	﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ۗ ۗ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾
112	الأنعام	122	﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۗ ۗ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
117	الإسراء	32	﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزُّنَىٰ ۗ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

118	البقرة	286	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾
119	النور	56	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾
119	النحل	125	﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾
120	الأحزاب	34/33	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ۗ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَاتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (33) وَأذْكَرَنَّ مَا يُنْتَلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا (34)﴾
120	يوسف	32	﴿وَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾
120	النور	63	﴿فَلْيُحَذِّرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
120	الطلاق	7	﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۗ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۗ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ۗ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

121	محمد صلى الله عليه وسلم	4	﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثَخِنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَمَا مَتًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُو بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾
122	المائدة	90	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾
122	إبراهيم	41/40	﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ (40) رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ (41)﴾
131/124	هود	44	﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَّمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۗ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾
130	المائدة	69	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
156	الإنفطار	14/13	﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (13) وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (14)﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

157	الحديد	7	﴿أَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْفِينَ فِيهِ ۗ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾
157	النساء	76/75	﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلَاهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا (75) الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ۗ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا (76)﴾
157	هود	54	﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾
158	البقرة	285	﴿أَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ ۗ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾
159	آل عمران	171/170/169	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ۗ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (170) ﴿﴾ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ وَفَضْلِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ (171)﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

160	طارق	17	﴿فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمُهُمْ رُويَدًا﴾
161	الشّعراء	134/133/132	﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (132) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ (133) وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ (134)﴾
162	ياسين	20	﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ انَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ انَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾
162	المؤمنون	82/81	﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ (81) قَالُوا إِذَا أَذَّا مِثْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَا لَمَبْعُوثُونَ (82)﴾
163/162	طه	120	﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدْرَاكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾
163	النحل	66	﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۗ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾
163	الحجرات	9	﴿وَأَفْسُتُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾
181/165	يوسف	53	﴿وَمَا أَبرَى نَفْسِي ۗ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ۗ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
165	الذاريات	25	﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۗ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

166	البقرة	15/14	﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (15)﴾
169	البقرة	245	﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾
182/179	الأعلى	2	﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾
179	هود	45	﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾
180	الحجّ	1	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾
180	لقمان	17	﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾
180	التوبة	103	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
180	هود	37	﴿وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾
181	الدخان	52/51	﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ (51) فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (52)﴾
181	الدخان	50	﴿إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

181	الأنبياء	101	﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾
181	الحجّ	17	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
181	الكهف	30	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾
182	فاطر	11	﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَابٍ تَمَّ مِنْ نُطْفَةٍ تَمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾
182	المائدة	89	﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾
184	الطّور	135	﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾
185	المؤمنون	36	﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ﴾
185	المؤمنون	70	﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُم لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾
186	ص	8	﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ﴾
191	البقرة	2/1	﴿الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۚ فِيهِ ۚ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2)﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

191	الحجر	30	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾
191	الحشر	23	﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ۗ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
199	الأنبياء	62	﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾
200	الأنبياء	63	﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾
203	القمر	24	﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِمَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾
203	هود	28	﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةٌ مِّن عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾
209	المؤمنون	59	﴿الَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾
217	الضحى	11/10/9	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (9) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (10) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ (11)﴾
218	الحجرات	13	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

220	البقرة	255	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾
226	النجم	44/43	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى (43) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا (44)﴾
226	النجم	48	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾
228	غافر	24	﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾
228	الرعد	35	﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ۖ أَكْلُهَا دَائِمٌ وَوَظْلُهَا ۖ تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا ۖ وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾
228	يوسف	85	﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾
229	يوسف	46/45	﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (45) يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَىٰ يَأْبِسَاتٍ لِّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46)﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

230	الأعراف	54	﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ ۝ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾
232	القيامة	37/36	﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى (36) أَلَمْ يَكْ نُطْفَعًا مِّن مَّنِيَّ يُمْنِي (37)﴾
232	الأنعام	152	﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۗ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۗ لَا تَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۗ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۗ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۗ ۝ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾
232	الفجر	4/3/2/1	﴿وَالْفَجْرِ (1) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (2) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ (3) وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ (4)﴾
233	التحل	81	﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُم سُرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسُرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ ۗ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾
234	آل عمران	13	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا ۗ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلِهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ ۗ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ ۗ ۝ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾

فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

236	مريم	69	﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾
253	الإسراء	88	﴿قُلْ لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾
253	هود	13	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۗ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مَنِ اسْتَنْطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ

فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ

رقم الصفحة	المصدر	رقم الحديث	نص الحديث
65	صحيح البخاري ومسلم	رقم: 5971 كتاب الأدب عند (البخاري) رقم: 2548 كتاب البر عند (مسلم)	﴿جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ -يعني- صحبتي قال: أمك، قال: ثم من؟، قال: أمك، قال: ثم من؟، قال: أمك، قال: ثم من؟، قال: أبوك﴾
117	صحيح البخاري	رقم: 5765 كتاب الأدب	عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ﴿أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أوصني، قال: لا تغضب فردد مراراً، قال: لا تغضب﴾
119	صحيح مسلم	رقم: 5765 كتاب الصلاة	عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ﴿أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد، فدخل رجل فصلّى، ثم جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فردّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ارجع فصلّ فإنك لم تصل، فرجع الرجل فصلّى كما كان صلى، ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ثم قال: ارجع فصلّ فإنك لم تصل، حتى فعل ذلك ثلاث

فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ

			<p>مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: الَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي، قَالَ: إِذْ قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ افْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا ﴿﴾</p>
120	مسند أبو داود	رقم: 4833 كتاب الأدب	<p>عن أبي هريرة رضي الله عنه: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدَكُمْ مَنْ يُخَالِلُ﴾.</p>
121	سنن البهقي	رقم: 1511 شعب الإيمان	<p>عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، ﴿قَالَ: حَدَّثَنِي رِجَالٌ مِنْ آلِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ سُمَيَّةَ أُمَّ عَمَّارٍ عَذَّبَهَا هَذَا الْحَيُّ مِنْ بَنِي الْمُغِيرَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَهِيَ تَأْتِي حَتَّى قَتَلُوهَا وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ بِعَمَّارٍ، وَأَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَهُمْ يُعَذِّبُونَ بِالْأَبْطَحِ فِي رَمَضَانَ مَكَّةَ فَيَقُولُ: "صَبْرًا يَا آلَ يَاسِرٍ فَإِنَّ مَوْعِدَكُمْ الْجَنَّةَ"﴾.</p>
156	صحيح مسلم	رقم: 213 كتاب الطهارة	<p>عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْحَارِثِ بْنِ عَاصِمِ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: ﴿قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ</p>

فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ

			وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمَلَّانِ - أَوْ تَمَلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعَ نَفْسَهُ فَمَعْنَقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا. ❦
157	سنن الترمذي	رقم: 1987 كتاب البرِّ والصلة	عن أبي ذرِّ جُنْدَبِ بْنِ جُنَادَةَ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ❦ اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ ❦.
230	سنن الترمذي	رقم: 2347 كتاب الزهد	عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّقَعِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْنِي بِأَمْرٍ أَعْتَصِمُ بِهِ، قَالَ: ❦ قُلْ رَبِّي اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقِمْ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَخَوْفُ مَا تَخَافُ عَلَيَّ فَأَخَذَ بِلِسَانِ نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا ❦.

فَهْرَسُ الْأَشْعَارِ

فهرس الأشعار

رقم الصفحة	قائله	نص البيت الشعري
166	مجهول القائل	وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغَيْهَا بِهَا *** بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ
192/174	أبو تمام (231/188هـ 845/803م)	لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى *** صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ
180	بشار بن برد (96هـ/168هـ 714م/784م)	بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ *** إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكَيرِ
190	عبد الرحمان الأخضري (953/920هـ 1545/1512م)	الْفَصْلُ تَرَكَ عَطْفِ جُمْلَةٍ أَنْتَ *** مِنْ بَعْدِ أُخْرَى عَكْسَ وَصَلٍ قَدْ نَبَّتْ فَأَفْصِلْ لَدَى التَّوَكُّيدِ وَالْإِبْدَالِ *** لِنُكْتَةٍ وَنِيَّةِ السُّؤَالِ وَعَدَمِ التَّشْرِيكِ فِي حُكْمِ جَرَى *** أَوْ اخْتِلَافِ طَلَبًا أَوْ خَبْرًا وَقَفْدِ جَامِعٍ وَمَعَ إِيهَامِ *** عَطْفِ سِوَى الْمُقْصُودِ فِي الْكَلَامِ
207	أبو الطيب المتنبّي (354هـ/303هـ 965/915م)	وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ *** وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا
209	أبو تمام	وَعَيْرِي يَأْكُلُ الْمَعْرُوفَ سُحْتًا *** وَتَشْجِبُ عِنْدَهُ بِيضُ الْأَيْدِي

فَهْرَسُ الْأَشْعَارِ

211	عبد الله الليثي	هُم يَفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ *** وَأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبْدُ الْمُغَالِيَا
219	بشار بن عوانة العبدي	أَبْعَدَ الْمَشِيبِ الْمُنْقَضِي ذِي الدَّوَابِّ *** تُحَاوِلُ وَصَلَ الْعَانِيَاتِ الْكُؤَاعِبِ
224	عمر بن أبي ربيعة (93/23هـ 644/711م)	اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ *** وَهَاجَ أَهْوَاكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُّ رَبْعَ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ *** وَكُلُّ حَيْرَانَ جَارٍ مَأْوُهُ خَضِلُ
224	جميل بن معمر الليثي	وَهَلْ بُنَيْتُهُ يَا لِلنَّاسِ قَاضِيَتِي *** دِينِي وَفَاعِلَةٌ خَيْرًا فَأَجْزِيهِ؟. تَرْنُو بَعِينِي مَهَاةً أَقْصَدْتُ بِهِمَا *** قَلْبِي عَشِيَّةً تَرْمِينِي وَأَرْمِيهَا هَيْفَاءَ مَقْبَلَةً، عَجْزَاءَ مَدْبِرَةٍ *** رِيَا الْعِظَامِ بَلِينِ الْعَيْشِ غَاذِيهَا
225	أبو الأسود الدؤلي (رضي الله عنه) (1ق هـ/69هـ 605-688م)	'سَأَشْكُرُ عَمْرًا مَا تَرَخَتْ مَنِيَّتِي *** أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ فَتَى غَيْرُ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنِ صَدِيقِهِ *** وَلَا مُظْهَرُ الشُّكُوى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ
231	أبو الأسود الدؤلي	لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ *** عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

240	حسان بن ثابت (رضي الله عنه)	وان سنام المجد من آل هاشم *** بنو بنت مخزوم ووالدك العبد
241	ابن الرومي (282/221هـ) (836م/896م)	هو الرجل المشروك في جلّ ماله *** ولكنّه بالمجد والحمد مفرد
252	عبد القاهر الجرجاني (471/400هـ) (1078/1009م)	انّي أقول مقالاً لست أخفيه *** ولست أرهب خصماً إن بدا فيه ما من سبيل إلى إثبات معجزة *** في النظم إلا بما أصبحت أبدية
273	أبو علي الفارسي (377-288هـ)	ولولا جنان الليل ما أبّ عامر *** إلى جعفر سرياله لم يمزق

فَهْرَسُ الْعَنَاوِينِ

فَهْرَسُ الْعُنَاوِينِ

رقم الصفحة	العناوين
(أ...و)	<u>مقدمة البحث</u>
(82-7)	<u>الفصل الأول: الإسناد والرؤية النحوية عند الجرجاني</u>
(9-9)	<u>تمهيد</u>
(35-9)	<u>(1) - أصول الإسناد في النحو العربي:</u>
(12-10)	أ- مفهوم الإسناد:
(11-10)	1- معاني الإسناد لغة
(12-11)	2- الإسناد اصطلاحاً
(25-13)	ب- الإسناد في النظرية النحوية العربية:
(16-13)	1- الإسناد عند سيوييه (148-180هـ، 765-796م)
(17-16)	2- الإسناد عند المبرد (210-286هـ، 825-899م)
(20-17)	3- الإسناد عند الجرجاني (400-471هـ، 1009-1078م)
(22-21)	4- الإسناد عند السكاكي (555-626هـ، 1160-1229م)
(23-22)	5- الإسناد عند القزويني (666-739هـ، 1268-1338م)
(24-23)	6- الإسناد عند ابن هشام (708-761هـ، 1309-1360م)

فَهْرَسُ الْعَنَاوِينِ

(25-24)	7-الإسناد عند السيوطي (849-911هـ، 1445-1505م)
(35-25)	ج-الإسناد والأصل المعرفي:
(29-25)	1-الإسناد والأثر الفلسفي
(31-29)	2-الإسناد والأصل النحوي
(35-31)	3-الإسناد والمنحى البلاغي
<u>(50-35)</u>	<u>(2)-الإسناد وطرفا الكلام؛ المتكلم والسامع</u>
<u>(78-51)</u>	<u>(3)-من وظيفة الربط إلى قانون التعليق:</u>
(68-51)	(أ)-الربط مفهومه ووظائفه وأنواعه:
(52-51)	1-مفهوم الربط
(53-52)	2-وظيفة الربط
(61-53)	3-الربط وأنواعه:
(56-53)	أ-الروابط اللفظية:
(54-53)	1-الأدوات أو (الأحرف)
(56-54)	2-الأسماء:
(54-54)	أ-الضمائر
(55-54)	ب-أسماء الإشارة

فَهْرَسُ الْعَنَاقِبِ

(56-55)	ج-الأسماء الموصولة:
(55-55)	1-الأسماء الموصولة الخاصّة
(56-55)	2-الأسماء الموصولة المشتركة
(60-56)	ب-الرّوابط المعنويّة:
(60-57)	1-الإسناد والرّبط المعنويّ:
(59-59)	أولاً-الانتقال من السّؤال إلى الجواب
(59-59)	ثانياً-التّرتيب من العامّ إلى الخاصّ
(59-59)	ثالثاً-التّرتيب المكانيّ والزّمانيّ
(59-59)	رابعاً-التّرتيب من البسيط إلى المركّب
(60-60)	خامساً-التّرتيب من المألوف إلى غير المألوف
(61-60)	2-روابط معنويّة أخرى
(68-62)	(ب)-وظيفة الرّبط في رؤية الجرجانيّ:
(66-62)	1-الرّبط بحرف الواو وأو والفاء عند الجرجانيّ
(68-66)	2-عطف الجملة على الجملة
(81-68)	(ج)-قانون التّعليق مفهومه وآلياته:
(69-68)	1-مفهوم التّعليق

فَهْرَسُ الْعَنَاقِبِ

(70-69)	2-التعليق قانون نظرية النظم
(72-70)	3-وظائف قانون التعليق عند الجرجاني
(73-72)	4-مزايا قانون التعليق في تصويب معاني النظم
(81-73)	5-قانون التعليق والرؤية النحوية:
(76-75)	أ-تعلق الاسم بالاسم
(77-76)	ب-تعلق الاسم بالفعل
(81-77)	ج-تعلق الحرف بغيره:
(77-77)	1-تعلق الحرف بالفعل والاسم
(77-77)	2-المتعلق بما تعلق به العطف
(81-78)	3-المتعلق بمجموع الجملة
<u>(82-81)</u>	<u>(4)-خلاصة الفصل</u>
<u>(148-83)</u>	<u>الفصل الثاني: ثنائية الخبر والإنشاء في نظرية الجرجاني</u>
<u>(85-85)</u>	<u>تمهيد</u>
<u>(106-85)</u>	<u>(1)-أسلوب الخبر إجراءاته وضوابطه عند الجرجاني:</u>
(95-85)	(أ)-الخبر الكيف والإجراء
(106-95)	(ب)-فروق استعمال الخبر عند الجرجاني:

فَهْرَسُ الْعَنَاقِبِ

(98-97)	أولاً-دلالاتُ معنى حَبَرَ الاسم، ومعنى حَبَرَ الفعل
(100-98)	ثانياً-دلالات استعمال لَامِ التَّعْرِيفِ المتَّصِلَةِ بالخبر
(106-101)	ثالثاً-المبتدأ مَوْصُوفٌ فِي كُلِّ حَالٍ، والخبر صَفَةٌ عَلَى الدَّوَامِ
(127-106)	(2)-أسلوب الإنشاء إجراءاته وضوابطه عند الجرجاني:
(129-106)	-الإنشاء الكيف والإجراء:
(116-107)	1-رؤيته في أسلوب الاستفهام
(118-116)	2-رؤيته في أسلوب النهي
(123-118)	3-رؤيته في أسلوب الأمر
(127-123)	4-رؤيته في أسلوب النداء
(146-129)	(3)-موجهات الخبر والإنشاء وتأسيس الرؤية الوظيفية:
(137-132)	أ-الموجهات المعرفية والفكرية:
(131-130)	1-تأثره بأسلوب نظم القرآن الكريم
(134-132)	2-وقوفه على الإعجاز اللغوي القرآني
(137-134)	3-فلسفته النحوية في قراءة معاني الخبر والإنشاء
(142-137)	ب-الموجهات اللغوية (القواعد):
(139-137)	1-الموجهات النحوية (التركيبية)

(142-139)	2-الموجّهات السّياقيّة (التّواصلية)
(146-142)	3-الموجّهات الوظيفيّة ودلالاتها في التّركيب والسّياق:
(144-144)	أ-الوظيفة التّركيبية
(144-144)	ب-الوظيفة السّياقيّة
(144-144)	ج-الوظيفة الدّلالية
(145-145)	د-الوظيفة الأدائيّة
(148-147)	(4)-خلاصة الفصل
(245-149)	الفصل الثالث: المسائل النّحوية وآلياتها في نظرية الجرجانيّ
(151-151)	تمهيد
(193-151)	(1)-الوصل والفصل وضوابطهما عند الجرجانيّ:
(154-152)	(أ)-مفهوم الوصل والفصل عند الجرجانيّ
(166-154)	(ب)-قانون الوصل والفصل وضوابطه:
(159-156)	أولاً-ضوابط الوصل التّركيبية والسّياقيّة:
(158-156)	1-إذا كان هناك اتّفاق بين جملي الخبر والإنشاء
(158-158)	2-ضرورة الوصل
(159-158)	3-التّشريك في الوصل بالعطف والتّبعيّة

فَهْرَسُ الْعَنَاوِينِ

(166-160)	ثانيا-ضوابط الفصل التركيبية والسياقية:
(163-160)	1-كمال الاتّصال بين الجملتين:
(160-160)	أ-أن تكون الجملة الثانية توكيداً لفظياً للجملة الأولى
(162-161)	ب-أن تأتي الجملة الثانية بدلاً يوضّح دلالة الجملة الأولى:
(161-161)	1-صورة بدل البعض
(162-162)	2-صورة بدل اشتمال
(162-162)	3-صورة بدل كلّ من كلّ
(163-162)	ج-أن تأتي الجملة الثانية لبيان غرض في الجملة الأولى
(166-163)	2-كمال الانقطاع بين الجملتين:
(163-163)	أ-الاختلاف في الأسلوب
(164-163)	ب-الاختلاف في المعنى
(164-164)	ج-الاتفاق في الأسلوب
(165-164)	3-شبه كمال الاتّصال
(166-165)	4-شبه كمال الانقطاع
(166-166)	5-التوسّط بين الكمالين
(170-167)	رؤية الجرجانيّ النحويّة في الوصل والفصل

فَهْرَسُ الْعَنَاقِبِ

(171-170)	(د)-ملخص رؤية الجرجاني في قضية الوصل والفصل:
(193-171)	(هـ)-إجراءات استعمال الوصل والفصل وفق رؤية الجرجاني:
(189-172)	1-إجراءات الوصل وفق رؤية الجرجاني:
(178-172)	أولاً-منزلة الواو بين أدوات الوصل الأخرى:
(175-174)	أ-الربط بين المتشابهين في السياق
(177-175)	ب-الربط بين المختلفين في السياق
(186-178)	ثانياً-الوصل بغير حرف الواو:
(180-178)	أ-الوصل بحرف (الفاء)
(181-180)	ب-الوصل بأداة النصب (إنّ)
(182-182)	ج-الوصل بأداة العطف (ثمّ)
(182-182)	د-الوصل بحرف العطف (أو)
(192-187)	ثالثاً-الوصل بين الجمل في رؤية الجرجاني:
(193-190)	2-إجراءات الفصل وفق رؤية الجرجاني
(220-194)	(2)-التقديم والتأخير وضوابطهما عند الجرجاني:
(195-194)	(أ)-أسلوب التقديم بنية التأخير:
(195-195)	1-تقديم الخبر على المبتدأ

فَهْرَسُ الْعَنَاوِينِ

(195-195)	2-تقديم المفعول على الفعل
(195-195)	3-تقديم المفعول على فاعله دون أن يتقدّم على فعله
(197-195)	(ب)-أسلوب التّقديم لا على نيّة التّأخير:
(197-196)	1-التّساوي بين المقدّم والمؤخّر في التّعريف أو التّكثير
(197-197)	2-التّقديم في حال اشتغال المحل بضمير دالّ على الأصل
(217-197)	(ج)-التّقديم والتّأخير في مواضع مختلفة:
(204-197)	1-أحكام التّقديم والتّأخير في أسلوب الاستفهام بالهمزة
(208-205)	2-أحكام التّقديم والتّأخير مع أسلوب النّفي
(210-209)	3-أحكام التّقديم والتّأخير في الخبر المنفيّ
(213-210)	4-أحكام التّقديم والتّأخير في الخبر المُثبّت
(216-213)	5-أحكام التّقديم والتّأخير في النّكرة
(220-217)	(د)-الأغراض البلاغيّة لأسلوب التّقديم والتّأخير:
(217-217)	1-الإعجاز اللّغويّ
(218-218)	2-للتّشويق والجدب
(218-218)	3-تعجيل المسرّة أو المساءة
(218-218)	4-التلذّد والاستشعار

(218-218)	5- بيان عموم السلب
(218-218)	6- بيان سلب العموم
(219-219)	7- إفادة التخصيص قطعاً
(219-219)	8- الإنكار والغرابة
(219-219)	9- الترتيب والتنظيم والمكانة
(220-220)	10- الترتيب الوجودي
(235-221)	(3)- الحذف والذکر وضوابطهما عند الجرجاني:
(223-221)	أ- آلية الحذف والذکر
(223-222)	ب- مقاييس استعمال الحذف والذکر:
(223-222)	1- مراعاة الجانب التركيبي
(223-223)	2- مراعاة الجانب السياقي
(223-223)	3- مراعاة الجانب الأدائي التواصلي
(230-224)	ج- صور أسلوب الحذف عند الجرجاني
(232-227)	د- الأبعاد البلاغية في استعمال أسلوب الحذف:
(230-228)	1- الإيجاز
(232-230)	2- القصر

فَهْرَسُ الْعَنَاوِينِ

(235-232)	هـ-الأنماط التركيبية والسياقية التي يأتي عليها أسلوب الحذف:
(232-232)	1-الاقتطاع
(233-233)	2-الاكتفاء
(233-233)	3-التضمين
(234-234)	4-الاحتباك
(234-234)	5-الاختزال
<u>(243-235)</u>	<u>(4)-التعريف والتكبير وضوابطهما عند الجرجاني:</u>
(238-137)	1-التعريف والتكبير ودورها في سياق الخبر
(241-238)	ج-لام التعريف ودلالاتها في الخبر
(243-242)	د-النكرة تقديمها أو تأخيرها على الفعل
<u>(245-243)</u>	<u>(5)-خلاصة الفصل</u>
<u>(289-246)</u>	<u>الفصل الرابع: نظرية الجرجاني النحوية توصيف واستقراء واستشراق</u>
<u>(248-248)</u>	<u>تمهيد</u>
<u>(261-248)</u>	<u>(1)-الأنساق المعرفية لنظرية الجرجاني النحوية:</u>
(254-249)	أ-النظم القرآني منطلق بحثه اللغوي

فَهْرَسُ الْعَنَاوِينِ

(258-254)	ب-البعد المذهبي في شرح قضايا معاني النحو
(261-259)	ج-أثر فلسفة التأويل على نظريته النحوية
(278-261)	<u>(2)-الأسس المنهجية لنظرية الجرجاني النحوية:</u>
(263-262)	أ-المرجعية النحوية؛ منطلق دراسته في علم المعاني
(267-264)	ب-التفعيد لنظرية النظم وإيضاح معالمها
(274-267)	ج-آلياته المنهجية في دراسة قضايا معاني النحو
(288-274)	<u>(3)-نظرية الجرجاني النحوية وآفاق استثمارها:</u>
(278-274)	أ-نظرية النظم في نظر علماء اللغة العربية المحدثين
(282-278)	ب-ما غاية عبد القاهر من نظريته في النظم؟
(286-282)	ج-المكسب المعرفي في نظرية الجرجاني النحوية وكيف نستفيد منه؟
(288-286)	د-المكسب المنهجي في نظرية الجرجاني النحوية وكيف نستفيد منه؟
(289-289)	<u>(4)-خلاصة الفصل</u>
(297-290)	<u>خاتمة البحث</u>
(319-298)	<u>قائمة المصادر والمراجع</u>
(331-320)	<u>فهرس الآيات القرآنية</u>

فَهْرَسُ الْعَنَافِينِ

(335-332)	فهرس الأحاديث النبوية
(339-336)	فهرس الأشعار
(353-340)	فهرس العناوين
(356-354)	مخلص أطروحة البحث
(355-355)	المخلص بالعربية
(356-356)	English Abstract

المُلخَصُ

باللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة

-ملخص بالعربية: جاءت أطروحة بحثي هذا والموسوم: "قضايا علم المعاني ومرجعياته النحوية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني" وفق خطة بحث تضمنت أربعة فصول في كل فصل مجموعة مباحث، ولي هنا أن أستعرض أهم ما جاء في عملي:

-الفصل الأول: وقدمته بعنوان الإسناد والرؤية النحوية عند الجرجاني: درست فيه أصول الإسناد في النحو العربي؛ حيث وقفت على قراءة رؤية علماء اللغة العربية الأوائل في درس الإسناد، ثم جئت على تحليل وظائف الإسناد انطلاقاً من العلاقة التواصلية بين (المتكلم والسامع). وبعدها وقفت على دراسة قانون التعليق وفق رؤية الجرجاني؛ الذي يرى فيه الوسيلة الفعالة في تحليل العلاقات التركيبية والأدائية التواصلية.

-الفصل الثاني: وسمته بـ ثنائيات الكلام في نظرية الجرجاني، فقامت بدراسة أسلوب الخبر عند الجرجاني؛ فاستخرجت إجراءاته وفق رؤيته الفكرية والمنهجية؛ ثم تلتته دراسة أسلوب الإنشاء، وقد تم تناوله وفق ما جاء في أسلوب الخبر وصفا وإجراء، وبعدها استخلصت الأبعاد الوظيفية للموجهات المعرفية والقواعدية ضمن خصائص الأسلوبين.

-الفصل الثالث: عنونته بالمسائل النحوية وآلياتها في نظرية الجرجاني؛ ودرست فيه قضية الوصل والفصل، وهي من أوسع القضايا التي تفصل فيها الناظم، وبعدها جئت على دراسة قضية التقديم والتأخير، ثم بعدها قضية تناولت الحذف والذكر، وأختتمت دراسة هذا المسائل النحوية بقضية التعريف والتكثير، حيث بين في هذه المسائل قيمة دلالتها في توجيه المعنى، وفي بناء أساليب النظم.

-الفصل الرابع: وجاء بعنوان نظرية الجرجاني النحوية توصيف واستقراء واستشراف فاستخرجت فيه الأصول الفكرية للنظرية النحوية في كتاب الدلائل، وأوضحت خطواتها الإجرائية، وبعدها قدمت مقترحا نظرياً ومنهجياً؛ لاستثمار نظرية الجرجاني النحوية بغية إثراء الدرس اللغوي العربي الحديث خاصة في شقه النحوي والبلاغي؛ تماشياً والمتغيرات العلمية الحديثة التي تشهدها كل العلوم اللغوية في الفترة الحديثة.

-English Abstract: My research thesis entitled: "Issues of Semantics and its Grammatical References" in "Abdul-Qahir Al-Jarjani". In this research work, I followed a research plan which included four (04) chapters, each chapter comprised a number of inquiries, and here, I have to review the most important things in my research work:

The first chapter was presented in the title of attribution and the grammatical vision of Al-Jarjani: I studied the origins of attribution in Arabic grammar. I stood to read the vision of the early Arabic linguists in the attribution lesson, and then I came to analyze attribution functions from the communicative relationship between (the speaker and the listener). And then attention was shifted to the study of the law of suspension according to the vision of Al-Jarjani, the regulator view it as an effective mechanism in the analysis of structural relations and communicative performance.

The second chapter was entitled, the binomial of speech in Al-Jarjani' s theory: I studied the method of the narration at al-Jarjani. The procedures were devised according to his intellectual and methodological vision. The method of construction was followed by the style of the story focusing on its description and application. The functional dimensions of the cognitive orientations were then analyzed according to the analysis of Abdul-Qahir to informative and structural methods.

The third chapter deals with the grammatical issues and their mechanisms at Al-Jarjani. It examined the issue of connection and separation, which is one of the widest issues in which the regulator separates. Then I went to the issue of submission and delay, then the issue of deletion and remembrance, and then the issue of definition and nobodies. Abdul Qahir pointed out the value of these issues in the knowledge of the law of the systems and the clarification of its norms.

The fourth chapter was labeled, the modern grammatical and linguistic theory of Al-Jarjani, where the intellectual assets of Abdul-Qaher' s grammatical theory were extracted, and its procedural steps were explained, and then an attempt was made to find the link between the content and the principles of Al-Jarjani' s grammatical theory and the core content of modern linguistic theories. Differences and similarities between the two theories were revealed, and then a theoretical and methodological proposal for the investment of the grammatical theory was presented as a sort of enrichment to the modern Arabic linguistic lesson; in line with the modern scientific changes experienced by all sciences.

***TRANSLATION OF THE PROFESSOR: D. GHEDEIR IBRAHIM MOHAMMED PROFESSOR AT THE DEPARTMENT OF ENGLISH UNIVERSITY HAMMAH LAKHDAR OF AL-OUAD.**